

لقد قام الباحث بعمل التعديلات (لطف)

د. رمضان عاصم

د. أحمد محمد مراد
ربيع الربيع

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

شعبة الاقتصاد الإسلامي

عبد الحفيظ

عبد الحفيظ

١٤٢٢/١٨٤

التخطيط للتنمية

الاقتصادية وموقف الإسلام

منه

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي

إعداد الطالب

محمد بن سعيد ناخي الغامدي



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٩٢٢

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمود بلال مهران

الأستاذ الدكتور

ربيع محمود الربيعي

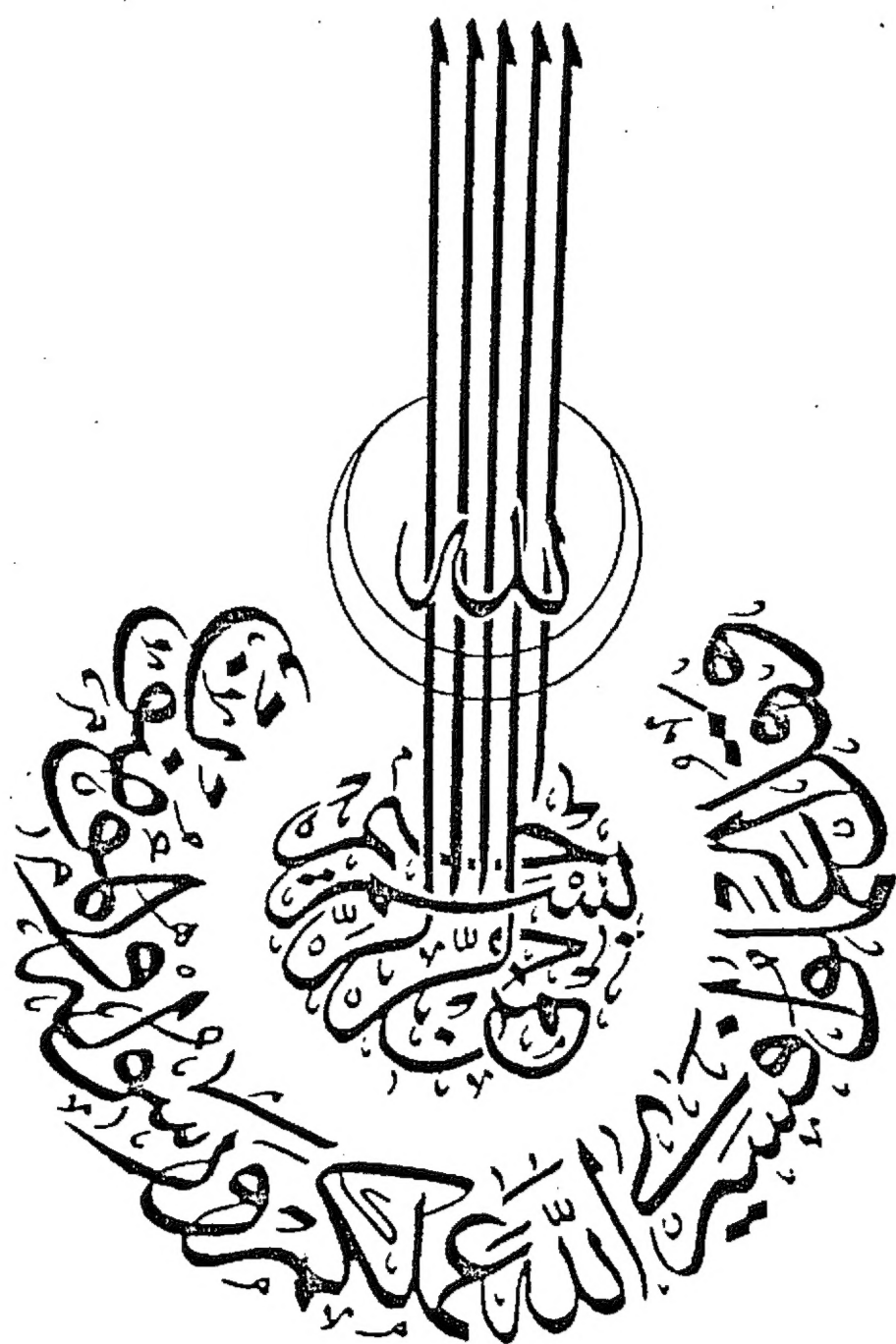
الجزء الأول

العام الجامعي

١٤١٢هـ / ١٩٩٢م



١٩٩٢



مستخلص رسالة دكتوراه

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الكريم، وبعد: فقد أضحى تخطيط التنمية الاقتصادية ضرورة ملحة، وحاجة أساسية للدول الإسلامية في العصر الحاضر، يجسد ذلك الهيكل المتشابه من خصائص التخلف؛ والتي تجعل تلك الدول عاجزة عن الإفلات منها، في غياب أسلوب تخطيط التنمية في بعده الإسلامي؛ فهو الذي يضمن لتلك الدول كسر إطار التخلف، وتحقيق المزيد من التنمية والنمو الاقتصادي، وتدعيم الإنتاج، وترشيد الاستهلاك، وتخطيط المشروعات الاستثمارية ذات الأهمية الخاصة، وفق الأولويات الإسلامية وغير ذلك.. لذلك فقد كان عنوان هذه الرسالة هو:

"التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منه"

ويتكون هذا البحث من باب تمهيدي، وثلاثة أبواب رئيسة يسبقها مقدمة ويسبقها خاتمة، وتعمل جميعها على دراسة الجوانب المختلفة لتخطيط التنمية الاقتصادية في ضوء الشريعة الإسلامية كما يلي:

المقدمة: وتشتمل على أهمية البحث، ومشكلته، ومنهجه، والأسلوب المتبع في دراسته.
الباب التمهيدي: ويتضمن دراسة مفهوم وخصائص التخطيط للتنمية ومشروعيته وحاجة الدول الإسلامية إليه، وذلك في ثلاثة فصول.
الباب الأول: ويتضمن دراسة أهم تجارب التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منها، وذلك في ثلاثة فصول.
الباب الثاني: ويتضمن دراسة محددات إطار خطة التنمية الاقتصادية في الإسلام، وذلك في خمسة فصول.
الباب الثالث: ويتضمن دراسة تصور لخطة تنمية اقتصادية في الإسلام ولكيفية تنفيذها وتقويمها، وذلك في ثلاثة فصول.

أما الخاتمة فتشتمل على أهم نتائج البحث ومنها:

- ١- مفهوم التخطيط بعمومه وإجماله يرجع إلى تاريخ سحيق؛ فقد وجد في شرع من قبلنا وفي الإسلام، ويجد السند الكافي له من الكتاب والسنة، وآثار الصحابة، والقواعد الفقهية، والمصالح المرسل.
- ٢- يعج التاريخ الإسلامي بالكثير من تجارب التخطيط الاقتصادي في كافة المجالات من: زراعة وصناعة وبناء وتشيد.
- ٣- للإسلام موقف متميز من أسلوب، التخطيط الاشتراكي، والرأسمالي.
- ٤- إن نماذج المشكلات وطبيعة أهداف الدول المتقدمة أقل إلحاحاً من تلك التي تمر بها الدول الإسلامية، وهو ما يعمل على تضائل أسلوب تخطيط التنمية في الأولى، وشدته في الثانية.
- ٥- عدم توفر التمويل الكافي لمعظم الدول الإسلامية يؤثر سلباً على أهداف الخطة ونجاحها.
- ٦- تتحدد صورة التخطيط للتنمية في الإسلام؛ بأنه مفهوم متفوق على ما عداها، ويهدف إلى تحقيق مفهوم الخلافة كهدف عريض يتفرع عنه عدد من الأهداف، كالعمارة وتحقيق الرفاه الاجتماعي، والتوازن، والاعتماد على الذات، وينفذ من خلال جهاز تخطيطي، يتفق ويتوافق مع صورة التخطيط للتنمية في الإسلام.
- ٧- خرجت الدراسة التقويمية بالعديد من المعايير مستقاة من أهداف الخطة، ووضعت لها مقاييس معينة، واعتبرت جميعها بمثابة ميزان وضعت فيه خطط التنمية في الدول التي تمت دراستها، ومن ثم تقويمها.

الطالب
محمد سعيد القامدي

المشرف الفقهي
د. مهدي بلال

المشرف الاقتصادي
د. ربيع الروبي

عبد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

١٤١٥/١٤١٤

د. عابد السفياني

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

امثالاً لقوله تعالى: * (ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن الله غني حميد)* (١). وقوله صلى الله عليه وسلم: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله) (٢). أرفع الشكر إلى مستحقه؛ أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى مقام جامعة أم القرى، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وقسم الدراسات العليا الشرعية، وشعبة الاقتصاد الإسلامي، على ما يبذلونه من خدمات جلية في سبيل العلم وطلابه.

كما أتوجه بعميق الشكر والعرفان، وخالص الود والدعاء، إلى أستاذي الفاضلين الكريمين، الأستاذ الدكتور/ ربيع الروبي المشرف الاقتصادي على هذه الرسالة؛ والذي بذل الجهد الكثير، والوقت الوفير، والتوجيه السديد، في مراحل البحث المختلفة. والأستاذ الدكتور/ محمود بلال مهران، الذي بذل جهداً يشكر عليه، ووقتاً يثاب عليه في سبيل دفع الخلل والخطأ في الجانب الفقهي من هذا البحث. فلهما مني خالص الشكر وصادق الدعاء، في أن يجعل الله ذلك في ميزان حسناتهما، وأن يغفرلهما ويشملهما بعونه ورعايته وتوفيقه؛ فلهما بعد الله تعالى الفضل والمنة في إجابيات هذا البحث، وعلي وحدي تقع سلبياته.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لأسرتي العزيزة، التي وقفت معي وآزرتني إبان إعداد هذا البحث، أمّاً، وإخوة، وأبناء، وزوجة، وما ذلك إلا غيض من فيض. ولكافة أساتذتي وزملائي على امتداد مراحل تعليمي، وأخص بالذكر أساتذتي في شعبة الاقتصاد الإسلامي، فلكل هؤلاء مني الشكر والتقدير والعرفان. والله من وراء القصد.

(١)- سورة لقمان ، من الآية رقم ١٢ .
(٢)- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، الجامع الصحيح المعروف بسنن الترمذي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر: بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ، ج ٣، ص ٢٢٨، كتاب البر والصلة، باب ماجاء في الشكر لمن أحسن إليك، حديث رقم ٢٠٢٠، وقال حديث صحيح. - السيوطي، جلال الدين، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، دار الفكر، بيروت، الطبعة الرابعة، بدون تاريخ، ج ٢، ص ٦٥٥ ، حديث رقم ٩٠٩٦ .
- محمد ناصر الدين الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي: =

المقدمة

المقدمة

الحمد لله المتفرد بتصريف الأحوال على الدوام، خلق كل شيء فقدره تقديراً، لا إله إلا هو مدبر الأمر من السماء إلى الأرض، أحمدُه حمداً لا يحُدُّ وشكراً لا يعدُّ. والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة وكشف الغمة، وجاهدني الله حق جهاده حتى أتاه اليقين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واستن بسنته، واتبع نهجه وطريقته إلى يوم الدين وبعد:

فإن الدول الإسلامية في العصر الحاضر تعاني من مظاهر التخلف، وتجد في سبيل النهوض باقتصادياتها أسلوبين لتحقيق التقدم هما: الأسلوب التلقائي، أو ما يعرف بالنمو؛ الذي يعتمد على جهود رجال الأعمال والمنظمين في سعيهم للحصول على الربح بما لا يقتضي تدخلاً كبيراً من جانب الدولة. وأسلوب يقتضي زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وانتهاج أساليب التخطيط. وقد ثبت أن أسلوب إدارة الاقتصاد بشكله المعتمد على آلية جهاز الثمن وحده لم يعد ملائماً، ولا يحقق تنمية سريعة، كما قد يؤدي إلى ترك موارد كبيرة معطلة. لهذا برز أسلوب التخطيط للتنمية، كأفضل السبل إلى تحقيق التنمية المنشودة.

ومن أجل ذلك اتسع الأخذ به في معظم دول العالم في العصر الحديث، حيث بدى الأخذ به فعلاً في العشرينيات من هذا القرن في الاتحاد السوفيتي، وبالتحديد في عام ١٩٢٨م. ثم اتبعته بتطبيقات مختلفة معظم الدول الاشتراكية الأخرى مثل: يوغسلافيا منذ عام ١٩٤٧م، وبولندا منذ عام ١٩٥٦م، وتشيكوسلوفاكيا منذ عام ١٩٥٨م، والمجر منذ عام ١٩٦٨م، إلا أنه أصبح منهجا للتنمية الاقتصادية وأداة من أدواتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حتى في الدول الرأسمالية والنامية، إذ أخذت به

بيروت، بدون رقم طبعة، ج ٥، ص ٣٦٩، حديث رقم ٦٤٧٧، حيث حكم بصحته.
وهناك رواية لأبي سعيد الخدري، بنص: (من لا يشكر الناس لم يشكر الله).
انظر: الجزري، مجد الدين أبي السعادات، جامع الأصول من أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الملاح والحلواني، ودار الكتب العلمية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣٩٢هـ، ج ٢، ص ٥٠٦.

بريطانيا منذ عام ١٩٤٥م، وفرنسا منذ عام ١٩٤٧م. والنرويج في العام نفسه، واليابان منذ عام ١٩٥٣م، وإيطاليا منذ عام ١٩٥٥م، وبلجيكا منذ عام ١٩٥٩م، وأكثر الدول الإسلامية مثل: باكستان منذ عام ١٩٥٦م، ومصر منذ عام ١٩٦٠م، والجزائر منذ عام ١٩٦٧م، والسعودية منذ عام ١٩٧٠م، والأردن منذ عام ١٩٧٣م. حتى أننا لا نجانب الصواب إذا قرّرنا أن معظم دول العالم اليوم تتخذ أسلوبا لإدارة شؤونها الاقتصادية، وهو ما سيتضح أكثر فيما بعد.

أولا: مشكلة البحث

نستطيع صياغة مشكلة البحث في العناصر التالية:

- ١- العالم الإسلامي يعاني من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي.
- ٢- إن التنمية الاقتصادية والتخطيط هما السبيل الأفضل لعلاج مظاهر التخلف، وارتفاع مستوى المعيشة.
- ٣- ماطبق في المجتمعات الإسلامية حتى الآن من خطط للتنمية لم تنجح كثيرا في علاج هذه المشكلة، وذلك لأن الخطط الاقتصادية كانت تتم وفقا لمفاهيم ونظريات اقتصادية لا تتفق كثيرا مع مقاصد الشريعة، وظروف المجتمعات الإسلامية، ومراحل نموها، وطبيعة مشكلاتها المختلفة.
- ٤- إذا حاولت المجتمعات الإسلامية الآن الأخذ بخطط تنمية تتمشى مع الشريعة الإسلامية لا تجد الدراسات الكافية، لذا فإن الحاجة ماسة لدراسة التخطيط للتنمية على ضوء الشريعة الإسلامية، وهو ما سيحاول هذا البحث التصدي له.

ثانيا: إطار البحث (حدود المشكلة)

إن موضوع التخطيط الاقتصادي متعدد الجوانب والمنطلقات؛ إذ يقسم عادة وفقا لمعايير محددة تختص بنوعية التخطيط وبزمنه، فمن حيث نوعية التخطيط نجد، التخطيط الهيكلي والتخطيط الوظيفي والتخطيط المساعد، والتخطيط العام والتخطيط القطاعي، والتخطيط المركزي، والتخطيط المادي والتخطيط المالي، والتخطيط من القمة إلى القاعدة

والعكس، كما نجد أيضا التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي والتخطيط الإداري والتخطيط السياسي وهكذا.

أما فيما يتعلق بزمان التخطيط فنجد التخطيط طويل المدى، ومتوسط المدى، وقصير المدى، وبطبيعة الحال نحن لا نبحث كل ما يتعلق بالتخطيط، وإنما ينحصر هدف هذه الدراسة في التخطيط للتنمية الاقتصادية وإبراز موقف الإسلام منه، واستلهام إطار إسلامي لخطة تنمية اقتصادية ملائمة.

ثالثا: أهداف البحث

يتوجه هذا البحث إلى دراسة الجوانب المختلفة لتخطيط التنمية الاقتصادية في ضوء الشريعة الإسلامية، وتتحدد أهدافه بأربعة أهداف أساسية هي:

الهدف الأول: دراسة مفهوم التخطيط للتنمية الاقتصادية، وبيان مدى حاجة الدول الإسلامية لاتباع أسلوب التخطيط من أجل تنميتها اقتصاديا.

الهدف الثاني: دراسة نماذج من تجارب التخطيط للتنمية المختلفة في التاريخ الإسلامي، ثم في الاقتصاديات المعاصرة، وبيان موقف الإسلام منها.

الهدف الثالث: دراسة، محددات خطة التنمية الاقتصادية، وتأثيرها في الخطة المختاره.

الهدف الرابع: تصور لإطار خطة للتنمية الاقتصادية ولكيفية تنفيذها وتقويمها في ضوء الشريعة الإسلامية ويعد هذا الهدف لب الدراسة وجوهر الموضوع.

رابعا: فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية مؤداها انتشار أسلوب التخطيط كمنهج وأداة للتنمية الاقتصادية في معظم بقاع العالم.

وبما أن التخطيط موجود في شرع من قبلنا، وفي الإسلام، وأن الكثير من الأدلة والوقائع التاريخية إبان مراحل التاريخ الإسلامي المجيدة تؤيد الأخذ به؛ لذلك يتوجه هذا البحث إلى الكشف عن سمات هذا التخطيط، وتحليل أبعاده، لتجلية أسلوب الإسلام ومنهجه في التخطيط للتنمية الاقتصادية.

خامساً: منهج البحث وأسلوب الدراسة

أستخدم في هذا البحث طريقة الدراسة الاستنباطية؛ وذلك بتتبع الملامح المختلفة لتخطيط التنمية الاقتصادية في القرآن والسنة وأثار الصحابة، وفي المراحل التاريخية المتتابعة، ووفقاً للنظم الاقتصادية المختلفة، لبيان سلبيات وإيجابيات أساليب التخطيط الوضعية، وبيان مدى تمشيها مع ضوابط الشريعة الإسلامية. والاستقرائية بدراسة الواقع الاقتصادي، ومتابعته وتحليله مثل: محددات خطة التنمية من بنية اقتصادي، وتمويل، وإنتاج، واستهلاك، وتكامل إسلامي، وتأثيرها في الخطة، فضلاً عن دراسة خطط التنمية الاقتصادية في بعض الدول الإسلامية، ووضع التقويم الإسلامي لها.

سادساً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تمثلت أهمية الموضوع وأسباب اختياره في النقاط التالية:

- ١- معظم دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية تتبع أسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية، بطريقة أو بأخرى.
- ٢- يقع على عاتق التخطيط للتنمية تنسيق الجهود التي ستبذل، والأموال التي ستنفق خلال فترة زمنية مقبلة؛ فهو أسلوب علمي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة.
- ٣- يقوم التخطيط للتنمية بالاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية المتوفرة لدى بلد من البلدان، وتحديد الحاجات الحالية والاحتمالية منها، فضلاً عن التخطيط لزيادتها، باعتبار ذلك نقطة أساسية عند إعداد الخطة الاقتصادية.

٤- يسهم التخطيط للتنمية الاقتصادية، في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض سبيل الاقتصاد القومي والحد منها، كما أنه يقوم باحتواء بعض المشكلات قبل حدوثها.

٥- يعمل التخطيط للتنمية الاقتصادية، على تصوير الحالة التي سيكون عليها الاقتصاد القومي في فترة لاحقة؛ عن طريق عمل الاسقاطات اللازمة، وعلى هدي من نتائج تنفيذ الخطط السابقة، ومن خلال تقويم آثارها المختلفة، باعتبار ما سيتوفر للمخططين وجهاز التخطيط من معلومات وبيانات عن واقع الاقتصاد القومي.

٦- محاولة وضع تصور عام لخطة تنمية اقتصادية في الإسلام، بدءاً بالإعداد، ثم تحديد الاهداف، ثم تنفيذ الخطة ومتابعتها وتقويم آثارها ونتائجها، فضلاً عن دراسة نماذج التخطيط وأساليبه المختلفة وموقف الإسلام منها، وهو ما اتضح من خلال عرض أهداف البحث.

٧- الاستفادة من ذلك التصور في وضع تقويم سليم لخطط التنمية الاقتصادية في بعض الدول الإسلامية.

سابعاً: خطة البحث

يتكون هذا البحث من أربعة أبواب، يسبقها مقدمة تحتوي على أهمية الموضوع، ومشكلته وحدوده، والمنهج المتبع في دراسته، وأسباب اختياره، ويعقبها خاتمة تشمل على أهم النتائج والتوصيات، التي خرجت بها الدراسة.

هذا وتشكل خطة البحث كما يلي:

الباب التمهيدي

مفهوم وخصائص التخطيط للتنمية وحاجة الدول الإسلامية لتطبيقه ويتكون من الفصول الآتية:

الفصل الأول: مفهوم وخصائص التخطيط في الاقتصاد الوضعي وفي

الإسلام ومشروعيته .

الفصل الثاني: مفهوم وخصائص التنمية وارتباط نجاحها بالتخطيط .

الفصل الثالث: دواعي التخطيط للتنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية .

الباب الأول

أهم تجارب التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منها .

ويتكون من الفصول الآتية :

الفصل الأول: التخطيط الاقتصادي في التاريخ الإسلامي .

الفصل الثاني: نماذج من التجارب الاشتراكية في التخطيط وموقف الإسلام منها .

الفصل الثالث: نماذج من التجارب الرأسمالية في التخطيط وموقف الإسلام منها

الباب الثاني

محددات إطار خطة التنمية الاقتصادية في الإسلام . ويتكون من

الفصول الآتية :

الفصل الأول: مرحلة النمو الاقتصادي وطبيعة المشكلات القائمة .

الفصل الثاني: أهداف التنمية وعلاقتها بالتخطيط .

الفصل الثالث: مصادر التمويل للتنمية عند علماء الشريعة وعلماء الاقتصاد الوضعي وبيان موقف الشريعة من المصادر

الوضعية وعلاقتها بالخطة .

الفصل الرابع: ملكية الموارد والمرايق في الإسلام وموقفه من

تدخل الدولة وتأثير ذلك على الخطة .

الفصل الخامس: الاستهلاك والإنتاج في الإسلام وتأثيرهما في الخطة .

الباب الثالث

تصور مقترح لإطار خطة تنمية اقتصادية إسلامية وكيفية تنفيذها وتقويمها. ويتكون من الفصول الآتية :

الفصل الأول: تصور لإطار خطة تنمية اقتصادية في الإسلام.

الفصل الثاني: بنية جهاز التخطيط وكيفية عمله في الاقتصاد الإسلامي.

الفصل الثالث: معايير تقويم خطة التنمية الاقتصادية مع التطبيق على بعض التجارب الإسلامية المعاصرة

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات.

الباب التمهيدي

مفهوم وخصائص التخطيط للتنمية الاقتصادية
وحاجة الدول الإسلامية إليه .

الفصل الأول : مفهوم وخصائص التخطيط
في الاقتصاد الوضعي وفي الإسلام .
الفصل الثاني : مفهوم وخصائص التنمية
وارتباط نجاحها بالتخطيط .
الفصل الثالث : دواعي التخطيط للتنمية
الاقتصادية في الدول الإسلامية .

الباب التمهيدي

مفهوم وخصائص التخطيط للتنمية الاقتصادية وحاجة الدول الإسلامية إليه

إن إبراز ما في تخطيط التنمية الاقتصادية من تداخل بين موضوعاته، وإظهار إطار المعالجة الإسلامية للتنمية والتخطيط، يتأتى من استعراض الأفكار الوضعية في هذا المجال، ثم مقابلتها بالأفكار والحقائق الإسلامية. ولما كان الإسلام متوافقاً ومنسجماً مع مصلحة المجتمع بكامله، والفطرة الإنسانية السليمة، فإن هذه المقابلة ستسفر بالضرورة عن تقويم موضوعي لمفهوم الفكر الإنساني في التنمية والتخطيط.

وهذا الباب ينقسم إلى ثلاثة فصول: إذ يعنى في فصل أول بمفهوم التخطيط في كل من الإسلام والاقتصاديات الوضعية، وفي فصل ثان تتجلى طبيعة عملية التنمية، من حيث ارتباطها العضوي بعملية التخطيط؛ بحيث يمكن القول أن: نجاح التنمية مرتبط بنجاح أسلوب التخطيط. وفي الفصل الثالث يحل دواعي التخطيط للتنمية في الدول الإسلامية والحاجة إليه.

وبناء على ذلك فإن هذا الباب يتكون من الفصول التالية:
الفصل الأول: مفهوم وخصائص التخطيط في الاقتصاد الوضعي وفي مفهوم الإسلام ومشروعيته.

الفصل الثاني: مفهوم وخصائص التنمية وارتباط نجاحها بالتخطيط.

الفصل الثالث: دواعي التخطيط للتنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية.

الفصل الأول

مفهوم وخطائص التخطيط في الاقتصاد الوضعي
وفي الإسلام ومشروعيته

المبحث الأول: مفهوم وخطائص التخطيط في
الاقتصاد الوضعي وفي الإسلام .
المبحث الثاني: مشروعية التخطيط في الإسلام .

الفصل الأول

مفهوم وخصائص التخطيط في الاقتصاد الوضعي وفي الإسلام ومشروعيته

لتخطيط التنمية الاقتصادية مفهوم يختلف باختلاف النظم الاقتصادية المعاصرة؛ لذلك سيتم تحليل ذلك في صورة مقابلة بين النظم الاشتراكية والرأسمالية، مبرزين أهم خصائصه في كل منهما، ومعقبين على ذلك برأي الإسلام في ذلك، ليتسنى لنا وضع مفهوم لتخطيط التنمية في الإسلام كتمهيد نستطيع معه تأصيل مشروعيته. وسيتم ذلك من خلال مبحثين، يتعلق الأول بتحديد مفهوم التخطيط في الأنظمة الاقتصادية المختلفة وفي الإسلام، بينما ينصرف الثاني إلى بيان مشروعية التخطيط من خلال الأدلة الشرعية المختلفة.

المبحث الأول

مفهوم وخصائص التخطيط في الاقتصاد الوضعي وفي الإسلام

يمكن القول أن التخطيط الاقتصادي هو: أسلوب علمي يرتبط كثيراً بالنظم الاشتراكية، وهو يستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتسخيرها لخدمة الأهداف القومية، ويقتضي ذلك وضع أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ومرتبة حسب أولويتها، وحسب التوقيت الزمني للملائم لتحقيقها، ثم حصر جميع الموارد المتاحة والممكن تجنيدها؛ لتحقيق أكبر قدر من هذه الأهداف، ثم ترجمة ذلك في برنامج عمل -أو خطة- من قبل هيئة، تتولى -فضلاً عما تقدم- التنسيق بين الجهات المنفذة، وتتابع خطواتها وتعمل على تقويمها.

وعموماً فإن معالجتنا لمفهوم التخطيط في النظم الوضعية، ستتجلى من خلال إبراز خصائصه، وستتخذ شكل مقابلة بين ما يعد من أخص عناصر المفهوم الاشتراكي للتخطيط، وأظهر عناصر المفهوم الرأسمالي لها أيضاً، ثم نعقب على ذلك بموقف الإسلام حيال ذلك. من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

مدى ارتباط التخطيط بالاشتراكية

يرى الاشتراكيون أن فكرة التخطيط الاقتصادي فكرة اشتراكية، وأنها ولدت مع قيام النظم الاشتراكية. ورغم إمكانية اعتماد الاقتصادات الرأسمالية على التخطيط، إلا أنه يرتبط -ظهوراً وممارسة- بالاشتراكية كما ترتبط الاشتراكية به، فكلاهما يرتبط عضوياً بالآخر،

ولذلك جاءت التعاريف الاشتراكية متضمنة لهذا الأمر (١).

إذ يعرف بعض الاقتصاديين التخطيط من خلال الترابط بين مفهوم التخطيط والاشتراكية، حيث أن كلا منهما يعني: استخدام موارد المجتمع أحسن استخدام، وتحقيق معدلات سريعة ومنظمة للنمو، ورفع مستوى المعيشة، والرفاهية لأفراد الشعب (٢).

ومن حيث حاجة التخطيط للاشتراكية، يشير الاشتراكيون إلى حاجة التخطيط الفعال إلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وذلك من منطلق أن تعريف التخطيط يشير إلى الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع، وتوجيهها بكفاءة لأشباع حاجات الغالبية العظمى من الأفراد، على حين أن تحقيق ذلك يصطدم -في رأيهم- مع حقوق الملكية الخاصة، وما تتضمنه من تفتيت سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي على المستوى القومي، ومن ثم يتعارض التخطيط -إلى حد ما- مع طبيعة المجتمعات الرأسمالية، وبخاصة مع قواعد توزيع الدخل والثروة فيها.

مثال ذلك ماذهب إليه "لودفنج فون"، من أن التخطيط والرأسمالية يتعارضان كلية؛ لأن التخطيط هو الفكرة المعارضة للمؤسسة الحرة، والمبادرة الفردية، والملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، واقتصاديات السوق وجهاز الأسعار (٣). ويرى بعضهم أيضاً أن التخطيط الفعال لا يقوم بسهولة على دعائم نظام اقتصادي يعتمد كلية على التلقائية في تحقيق التوازن الاقتصادي بل لابد معه من التدخل الحكومي على نطاق واسع، وهو الأمر الذي لانجده إلا في النظم الاشتراكية (٤).

وفي الواقع فقد أضحى هذا الربط لا مبرر له على أرض الواقع، سوى النظرة الأيديولوجية، فهناك فرق جوهري بين التخطيط الاقتصادي كأداة، وطبيعة النظام المستخدم لها، حقيقة أن التخطيط يناسب طبيعة النظام الاشتراكي، ويتفق مع أسلوبه في إدارة الاقتصاد، بيد أن هناك عدداً من الأمثلة توضح لنا أن التخطيط الاقتصادي لا يعني بالضرورة التطبيق الاشتراكي، كما أن الاشتراكية لا ترتبط بالضرورة بنمط التخطيط السابق استعراض مفهومه، ذلك أن الاتحاد السوفياتي قد انتقل إلى

(١) (٢) - علي لطفى، التخطيط الاقتصادي، مكتبة عين شمس: القاهرة، بدون طبعة، ١٩٨١ م.
ص ١٨
(٣) (٤) - محمد مبارك حجير، التخطيط الاقتصادي، مكتبة الانجلو المصرية: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٧ م، ص ١٠٤، ص ٦٤.

النظام الاشتراكي عام ١٩١٧م. بعد الثورة البلشفية، دونما اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي إلا بعد ذلك بحوالي إحدى عشرة سنة، وبالتحديد في عام ١٩٢٨م. وهناك دول لازالت تحتفظ بحق الملكية الخاصة ولا تتعرض له بحال من الأحوال، وتنتهج أسلوب التخطيط الاقتصادي^(١). مثل: فرنسا، بلجيكا، بريطانيا، السعودية، الأردن، باكستان وغيرها. مما ينفي مسألة التلازم العضوي بين التخطيط والاشتراكية.

ويرى الإسلام أن التخطيط مجرد أداة حيادية من أدوات السياسة الاقتصادية وهو بذلك ليس حكرا على أحد، أو مقصورا على أيديولوجية معينة، أو نظام محدد، فقد وجد في شرع من قبلنا، وفي الإسلام، ولنا في خطة سيدنا يوسف "عليه السلام" وذي القرنين، وأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة^(٢)، دليل شرعي على وجود التخطيط قبل وجود الاشتراكية.

المطلب الثاني

التخطيط والإلزام

تعني إلزامية التخطيط أن يكون تنفيذ الخطة إجباريا على جميع الوحدات الإنتاجية في المجتمع، وأن تصبح إجراءات الخطة ومعطياتها بمثابة أوامر لازمة التنفيذ لكافة المؤسسات والأفراد. وربط مفهوم التخطيط بالإلزام -لدى الاشتراكيين- يرجع إلى أن الإلزام يمكن الجهاز المسئول عن التخطيط من تحريك الموارد وتوجيهها الوجهة الملائمة لاحتياجات المجتمع،

كما أنه في غياب الإلزام لا مناص من الاعتماد كلية على السياسات المالية والنقدية وأدواتها، وهي أدوات لا يسند إليها دور كبير ومحدد في الاقتصاد الاشتراكي^(٣).

إلا أن أعمال مفهوم الإلزام يستلزم جهودا كبيرة، لإقناع الأفراد بالانخراط في المجالات التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يحتاج إلى تغيير اجتماعي غير عادي، سواء في سلوك

(١) - علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ١٨، مرجع سابق.

(٢) - انظر: المبحث الثاني من هذا الفصل، ص ٢٨ وما بعدها.

(٣) - صقر أحمد صقر، محاضرات في التخطيط القومي الشامل، معهد التخطيط القومي: القاهرة، مذكرة داخلية رقم ٣٠٠، ص ٣٦.

الأفراد واتجاهاتهم، أو عاداتهم وتقاليدهم، وهذا يتطلب بدوره فترة زمنية طويلة، وهو أمر لا تخفى صعوبته^(١). ناهيك عن أن التجربة أثبتت أن التخطيط الكفء لا يستغني عن السوق، وإذا عطلها فإنه يحتاج إلى نظام دقيق للرقابة، وإلى زيادة نطاق الإدارة العامة في الإشراف، وزيادة دور الإدارة العامة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى وجود تعقيدات كثيرة، فضلا عن البيروقراطية وانتشار الروتين، وكثير من حالات الفساد الإداري، وهذا يعمل على ضعف كفاءة الإدارة، ووقوف هذه التعقيدات المكتبية حجر عثرة في سبيل الاقتناع بكفاءة الخطة، وبمدى التقيد بتنفيذها^(٢).

ويقابل خاصية الإلزام في الاشتراكية، فكرة التخطيط التأسيري في الرأسمالية، التي تعتمد على التسهيلات الائتمانية وغيرها كمؤشرات أمام القطاع الخاص تحفزه على توجيه نشاطه الاقتصادي وفق خطة الدولة.

ولذلك يعرف البعض التخطيط في ظل الرأسمالية بأنه: (دراسة الاتجاهات التلقائية للاقتصاد القومي؛ لتكشف عن أوجه القصور فيه، ومن ثم وضع الأساليب والسياسات الاقتصادية الكفيلة بمعالجة تلك الاختلالات، وذلك من خلال أدوات السياسة المالية، والتي تقوم على توجيه النشاط الاقتصادي الخاص بصورة غير مباشرة، وبالتالي فإن هذا النوع من التخطيط ليس بديلا عن نظام السوق، ولكنه أسلوب مكمل له)^(٣).

ومن الاقتصاديين من يرى أن التخطيط التأسيري يعمل في الأساس على توجيه النشاط الاقتصادي داخل إطار النظام الاقتصادي والاجتماعي، أي أن الدولة والحالة هذه تقوم بالتخطيط للقطاع الخاص محرك عملية التنمية في الدول الرأسمالية، وتضع جميع الوسائل والسبل الكفيلة بتنفيذ هذا التخطيط. وهنا يقوم التخطيط بوظيفة توجيهية، هي: دفع الوحدات الاقتصادية في ميدان النشاط الخاص بالذات على اتباع هذا النوع من السياسة الاقتصادية، حتى أصبح يطلق على هذا الأسلوب

(١)- علي حنين، التنمية نظريا وتطبيقيا، الهيئة العامة المصرية للكتاب: الإسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٧٧م. ص ١٦١.

(٢)- حنين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الشروق: جدة، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م، ص ١٢٢.

(٣)- فؤاد مرسي، التخلف والتنمية، دار المستقبل العربي: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م. ص ١٦٠.

أسلوب التخطيط التوجيهي (١).

ويشرح أحد الكتاب التخطيط التأشيرى بقوله : إنه يتلخص فى حث الاقتصاد على السير باتجاه أهداف معينة ، لتحقيق النمو الاقتصادى المطرد ، عن طريق تهيئة الظروف المناسبة ، والإكثار من الحوافز ، دون اللجوء إلى وسائل الإلزام الإدارية ؛ أى أن هذا العنصر من جهة أخرى يعمل على التوفيق بين إطار عام للتخطيط ، وبين القرارات اللامركزية ، والملكية الخاصة ، والمنافسة الحرة . فمهمة التخطيط التأشيرى بناء على هذا المفهوم تنحصر فى تحديد الإطار العام للنشاط الاقتصادى ، وتوفير المعلومات الدقيقة واللازمة للوحدات الانتاجية ، للعمل على ضوءها ، دون إلزام هذه الوحدات على تنفيذ تعليمات بعينها (٢) . ويعاب على هذا العنصر أنه يعتمد على الحوافز والتسهيلات التى قد لا تكون كافية لحث القطاع الخاص على الالتزام بالخطّة ، مما يعنى وقوع الاقتصاد أحيانا فى بعض الاختناقات واختلافات عدم التوازن . بيد أنه يمكن إعادة النظر فى هيكل الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمشروعات التى تسير فى ركاب الخطّة ، بحيث تكون هذه الحوافز كافية لحث القطاع الخاص على الالتزام بالخطّة .

كما أن قضية الإلزام قد تحدث اشكالية مخففة فى مفهوم التخطيط الرأسمالى ، إذ أن الدول تضع الخطط ، وتبذل الجهد والوقت والمال فى سبيل إعدادها وتنسيقها ، ومراعاتها للواقع الاقتصادى ، ولمرحلة النمو الراهنة ، ولكنها فى الأساس غير ملزمة بالمعنى الكامل لهذه الكلمة ، فالإلتزام بالخطّة ينسحب على القطاع العام ، فى حين أنها بالنسبة للقطاع الخاص مجرد اختيار (٣) .

ومن وجهة نظر الإسلام - دين الفطرة - فإن أسلوب الإلزام الذى تنفذ

(١) - حين عمر ، التنمية والتخطيط الاقتصادى ، ص ٩٠ ، مرجع سابق . وانظر :
- فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب : الكويت ، شعبان ، ١٤١٠ هـ ، ص ١٩٨ .
(٢) (٣) - عيد الفتاح قنديل ، النماذج الرياضية المحدودة والتخطيط التأشيرى ، مقال بمجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع : القاهرة ، عدد (٣٥٤) ، أكتوبر ١٩٧٣ م . ص ٦٠ .

به الخطة في الدول الاشتراكية مخالف للطبيعة البشرية، وينطوي على استعباد للناس؛ هذا فضلا عن كثرة تكاليفه ومشكلاته الاقتصادية والإدارية، أما بالنسبة للتخطيط التأشير المطبق في الدول الغربية -على النحو الذي أشرنا إليه- فإنه يتطابق إلى حد بعيد مع الحرية التي ينشدها الإسلام للإنسان. لقوله تعالى: * (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم.. الآية) *^(١)؛ إذ أن هذه الآية دليل على أن الحرية الاقتصادية أصل ثابت ومقرر في شأن المعاملات الفردية لأن أساس المعاملات والعقود بينهم هو رضى المتعاقدين واختيارهم^(٢). كما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امتنع عن التسعير لتدعيم الحرية^(٣). وقد قال عمر (رضي الله عنه): ((إنني لم أبعث عمالي ليضربوا أجسادكم ولا ليأخذوا أموالكم، فمن فعل به غير ذلك فليرفعه إليّ أقصه منه)^(٤). ويرى الكاساني ما نصه: (حكم الملك ولاية التصرف للمالك في المملوك باختياره ليس لأحد ولاية الجبر عليه إلا للضرورة، ولا لأحد ولاية المنع عنه وإن كان يتضرر إلا إذا تعلق به حق الغير)^(٥). ويقول القاضي أبو يوسف: (ليس للإمام أن يخرج شيئا من يد أحد إلا بحق ثابت معروف)^(٦). أما الإمام الشافعي فيذكر: (أن الناس مسلطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها أو شيئا منها بغير طيب أنفسهم إلا في المواضع التي تلزمهم)^(٧).

وتدل هذه النصوص وغيرها كثير على أن الحرية الاقتصادية هي الأصل في الشريعة^(٨).

-
- (١)- سورة النساء، من الآية رقم ٢٩.
 (٢)- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أبو إسحاق إبراهيم، بدون دار نشر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٢هـ، ج ٥، ص ١٥٣.
 (٣)- تجد نص الحديث كاملا وتخريجه في ص ١٨ من هذه الرسالة.
 (٤)- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج، تاريخ عمر بن الخطاب، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٩٥.
 (٥)- الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٢٨هـ، ج ٦، ص ٢٦٣، ٢٦٤.
 (٦)- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، الخراج، المطبعة السلفية ومكتبتها: القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٣٩٦هـ، ص ٦٥، ٦٦.
 (٧)- المزني، إبراهيم بن إسماعيل، مختصر المزني ملحق بكتاب الام للشافعي، دار

المعرفة للطباعة والنشر: بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ، ج ٨، ص ٩٢.
 (٨)- للإستزادة انظر: عبد الله الثمالي، الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في الإسلام، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم الدراسات الشرعية بجامعة أم القرى،

المطلب الثالث

التخطيط والملكية العامة لوسائل الإنتاج

يربط الكتاب الاشتراكيون ومنهم "موروزوف" بين مفهوم التخطيط والملكية العامة بقوله: (لا يمكن الجمع بين الملكية الخاصة وبين تخطيط الاقتصاد الوطني. فإتسام وسائل الإنتاج بالطابع الاجتماعي، هي المقدمة الاقتصادية الأولى والأساسية لإمكانية التخطيط على نطاق البلد بأسره، وكلما كان مستوى إتسام وسائل الإنتاج بالطابع الاجتماعي أعلى، كلما كان نظام التخطيط أكثر إتقانا، وقد قامت بناءً على ذلك الدول الاشتراكية، في الأعوام الأولى، بعد الثورة بتأميم معظم أدوات الإنتاج، وأصبحت المواقع القيادية للاقتصاد الوطني، والمجالات الاقتصادية الهامة - مملوكة ملكية عامة - وهكذا فإن الملكية الاجتماعية هي أساس التخطيط الاشتراكي) (١).

وكذلك يرى "جان تنبرجن" في شرحه لمفهوم التخطيط أن الأمر الذي يساعد على إدارة الخطة بشكل سليم، هو ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، وهي الفكرة التي استمدت من مقولة ماركس: (إن حجم المشروعات يميل إلى الكبر بصفة مستمرة، إلى أن يستولي المجتمع عليها ويديرها كما لو كانت مشروعاً واحداً ضخماً) (٢). واستيلاء المجتمع عليها يعني بالضرورة، سيادة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وهو ما يمكن المخطط - في نظر البعض - من توجيه الموارد وفق مقتضيات الخطة، وإلزام الوحدات الإنتاجية بهذا التوجيه، فالملكية العامة لوسائل الإنتاج هنا تعني السيطرة؛ والسيطرة تعني القدرة على المتابعة، ومن ثم التوجيه والرقابة وهي من مستلزمات التخطيط الفعال (٣).

ويعاب على هذا الاتجاه تركيزه على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وبالتالي يستبعد إمكانية القيام بتخطيط اقتصادي ناجح

(١) - موروزوف، المبادئ الأساسية في التخطيط العلمي للاقتصاد الوطني، دار التقدم: موسكو، بدون رقم أو تاريخ، ص ٣.

(٢) - تنبرجن، جان، التخطيط المركزي، ترجمة: جلال أمين، مراجعة: زكي شافعي، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٦٧م، ص ٤٣.

(٣) - حول هذا المفهوم، انظر:
- عبد الحميد القاضي، مقدمة في التنمية والتخطيط، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٨٢م، ص ١٦.
- أنور نعيم قصيرة، الاقتصاد السياسي، منشورات مكتبة التحرير: بغداد، ج ١، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، ص ١٦٩.

للتنمية الاقتصادية، في ظل غياب الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وهو بالتالي يتجاهل واقعاً ملموساً، أوجدته تجارب التخطيط الناجحة في كثير من الدول الرأسمالية^(١)، والدول ذات الاقتصاد المختلط، والتي أثبتت أنه من الممكن أن تقوم الدولة بتخطيط برامجها الإنمائية بفضل ما لديها من قطاع عام، ودونما مساس كبير بحقوق الملكية الخاصة^(٢). وبناء عليه فإن التخطيط الاقتصادي لا يستلزم بالضرورة ملكية الدولة لجميع وسائل الإنتاج؛ ولكنه يتطلب قدراً معيناً من تدخل الدولة، في استغلال الموارد الاقتصادية، وتوجيه النشاط الاقتصادي، وشكله ونوعه وحجمه^(٣).

ويقابل هذا في الرأسمالية، قيام التخطيط الاقتصادي بالارتكاز أساساً على الملكية العامة، مع توجيه القطاع الخاص. إذ تركز الخطة بصفة أساسية على القطاع العام، وفي نفس الوقت تفاوض الدولة القطاع الخاص، وتعمل على إقناعه بتنفيذ الخطة، ورغم نجاح هذا المسعى في كثير من التجارب إلا أن هذا القطاع قد لا يلتزم كثيراً بمعطيات الخطة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار اتساع نطاق الملكية العامة، حتى في ظل النظم المؤمنة بالحرية الاقتصادية^(٤). ويقوم المفهوم الإسلامي على الجمع بين كل من الملكية العامة، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج؛ لأن الإنسان مفطور على حب التملك؛ فكل منهما أصل ثابت في الشريعة الإسلامية، يدل على ذلك عدد من النصوص الشرعية؛ ففي مجال الملكية العامة يقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): (المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار)^(٥).

-
- (١)- مثال ذلك بريطانيا التي اتخذت اتجاهها محددًا نحو التخطيط المركزي عام ١٩٤٥م. عندما تولى حزب العمال الحكم، ولكن التجربة لم تدم طويلاً، حيث تولى حزب المحافظين الحكم عام ١٩٥١م. وفي فرنسا بعد عام ١٩٤٥م. وفي هولندا عام ١٩٦٣م. انظر: New Encyclopaedia, Britannica, 18th, Ed 1986, V 17, P 926.
- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٦٥، مرجع سابق.
- (٢)- حمدية زهران، مقدمة في التنمية والتخطيط، مكتبة عين شمس: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٣م، ص ١٦، ١٧.
- (٣)- رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية: القاهرة، ج ١، بدون رقم طبعة، ١٩٧٧م، ص ٣٨٥.
- (٤)- حازم البيلوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف: الاسكندرية، بدون رقم أو تاريخ، ص ١٦٠.
- (٥)- أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق وتعليق: عزت عبيد، وعادل السيد، دار الحديث: بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ، ج ٢، ص ٧٥٠، كتاب البيوع =



ويقول صلى الله عليه وسلم أيضا :*(لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء)*^(١). ويقول أيضا :*(من أحيأ أرضا ميتة فهي له)*^(٢). وفي إطار الملكية الخاصة يقول جل وعلا :*(وآتوهم من مال الله الذي آتاكم.. الآية)*^(٣). ويقول سبحانه :*(للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن.. الآية)*^(٤). وقوله سبحانه :*(لتبلون في أموالكم وأنفسكم.. الآية)*^(٥). وغير ذلك من النصوص التي تضيف ملكية الناس للأموال ملكية استعمال لملكية أصيلة، فملكية المال أصالة وحقيقة لله وحده^(٦).

وعلى ذلك فإن في مقدور الدولة الإسلامية أن تقوم بالتخطيط لمكونات قطاعها العام، مراعية في ذلك الإطار العام للأولويات الإسلامية، والعدالة وتتشاور مع القطاع الخاص في كيفية إعداد الخطة الاقتصادية، بما يتوافق مع ظروفه وإمكاناته، وتحفزه بكافة وسائل الحفز المادية والمعنوية، لتحقيق مصلحة كافة المسلمين، وطمعا في ثواب الله وأجره. وللدولة ممثلة في ولي الأمر التدخل بتقييد هذه الملكية متى خرجت عن النطاق المألوف، الذي حددته لها الشريعة - كما سيتضح تفصيلا فيما بعد-^(٧).

=

- والإجارات، باب في منع الماء، حديث رقم ٣٤٧٧ .
 - البيهقي، أبو بكر محمد بن الحسين، السنن الكبرى، دار الفكر، بيروت، بدون رقم أو تاريخ، ج٦، ص١٥٠، كتاب إحياء الموات، باب ما لا يجوز إقطاعه من المعدن.
 - ابن ماجة، أبو عبد الله محمد القزويني، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى البابي الحلبي: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، كتاب الرهون، باب المسلمون شركاء في ثلاث، حديث رقم ٢٤٧٢ . انظر:
 - محمد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن ابن ماجة، المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ج٢، ص٦٤، كتاب الرهون، باب المسلمون شركاء في ثلاث، حديث ٢٠٠٤ .
 - وفي إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، ج٦، ص ٨-٩، حديث رقم ١٥٥٢ .
 (١)- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ، ج٣، ص١١٩٨، كتاب المساقاة، باب تحريم بيع فضل الماء، حديث رقم ١٥٦٦ .
 (٢)- السندي، أبو الحسن محمد بن عبد الهادي، صحيح البخاري بحاشية السندي، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، ج٢، ص٤٨، كتاب الوكالة، باب من أحيأ أرضا مواتا .
 - أبو داود، سنن أبي داود، مرجع سابق، ج٣، ص٤٥٣-٤٥٤، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في إحياء الموات، حديث رقم ٣٠٧٣ .
 (٣)- سورة النور، من الآية رقم ٣٣ .
 (٤)- سورة النساء من الآية رقم ٣٢ .
 (٥)- سورة آل عمران من الآية رقم ١٨٦ .
 (٦)- محمد فاروق النيهان، الإتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ، ص١٨٦ . وانظر:
 - إبراهيم الطحاوي، الاقتصاد الإسلامي (مذهبا ونظاما) مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية: القاهرة، بدون رقم طبعة ١٣٩٤هـ، ج٢، ص٢١١ .
 (٧)- لمزيد من التفصيل انظر: الفصل الرابع من الباب الثاني.

المطلب الرابع

التخطيط والمركزية

يشدد الكتاب الاشتراكيون على ضرورة ارتباط التخطيط بالمركزية

معتمدين في دعم وجهة نظرهم على أمور من أهمها:

١- ضرورة وجود هيئة عليا للتخطيط: تتجه كثير من الآراء إلى أن

منهجية التخطيط في الفكر الاشتراكي تتطلب أن يكون هناك هيئة عليا،

أو جهاز مركزي للتخطيط، يقوم باتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة

بحصر الموارد الكلية، وتقدير الاحتياجات على المستوى القومي، واستخدام

الامكانيات المتاحة أفضل استخدام ممكن؛ بغرض اشباع حاجات الغالبية

العظمى من السكان^(١)، وذلك لأن وجود مثل هذا الجهاز، يمكن معه

السيطرة على ما تحتاجه الخطة، من حيث شمولها، أو التنسيق بين كافة

العاملين على تنفيذها، والإشراف عليهم ومتابعتهم، أو تعبئة كل

موارد الدولة لتحقيقها. ومن أجل ذلك يقع على عاتق هذه الهيئة وحدها

تحديد حجم الاستثمار الكلي لفترة الخطة ولكل سنة من سنواتها، فضلا

عن التوزيع على كافة أجزاء الاقتصاد القومي، وتحديد الأسعار،

ومستويات الأجور، وكميات السلع التي ينتجها كل فرع من فروع

الاقتصاد القومي^(٢)؛ ومعنى ذلك أن هذه الهيئة المركزية هي المحدد

والمحرك الأساسي لعملية التخطيط والمنسق بين جزئياتها.

٢- المركزية تعني الإدارة الاقتصادية الرشيدة: يرى بعض الكتاب

الاشتراكيين، أن نظامهم يتسم بالرشادة؛ لأنه مركزي التخطيط، وذلك

بعكس عمليات السوق العمياء -على حد تعبيرهم- والتي لا يمكن التنبؤ

بنتائجها لما يسودها من ارتباك وتقلبات اقتصادية، أما في ظل مركزية

التخطيط فإن واضعي القرارات التخطيطية بما لديهم من ثروة في

المعرفة، وبما هم مسلحون به من سلطات فإنهم قادرون على تنسيق

العمليات الإنتاجية وآلاف القرارات الاقتصادية، بحيث يمكن تفادي،

أو الحد من وقوع المشكلات مستقبلا، وعلاج الاختناقات والازمات،

(١)- عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٢م. ص ٣٦.

(٢)- علي لطفى، التخطيط الاقتصادي، ص ٢٤، مرجع سابق. حول هذا المفهوم انظر:

-حازم البيلوي، الاقتصاد السياسي: ص ٢٧٤، مرجع سابق.
-محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم =

وتجنب الاستثمارات في مجالات وأنشطة لا تتفق وحاجات المجتمع؛ وهو ما يعني الرشادة في استخدام الموارد وتجنب الإسراف والضياع^(١).

إن مثل هذه المسؤولية المركزية لا تسلم في التطبيق العملي من الأخطاء والمشكلات؛ لأنها لا يمكن أن تتكفل بكل صغيرة وكبيرة خاصة عند تنفيذ الخطة، إذ أن هناك كثيرا من المشكلات الطارئة، والتي تعترض سبيل التطبيق مما يجعل حل هذه المشكلات، وتنفيذ هذه الأهداف، أو أجزاء منها أمرا مستحيلا في ظل المركزية^(٢)؛ ولأن هذه الهيئة لا تستطيع أن تحكم قبضتها على جميع فروع النشاط الاقتصادي، فإنها لا بد أن تسند جزءا هاما من مهام تنفيذ ومتابعة الخطة، إلى الهيئات التنفيذية، من وزارات أو مؤسسات، أو مستوى الوحدات الانتاجية، بل إن التحرر من جزء هام من المركزية، مطلوب أيضا عند وضع إطار الخطة؛ لأن هذه الهيئة لا تستطيع أن تضع إطارها النهائي للتخطيط، دونما أخذ آراء ومقترحات المنظمات والمنشآت، وجميع فروع الوحدات الإنتاجية؛ لأنها هي الأعرف بمشاكلها من ناحية، والقادرة على تلافيها أو حلها من ناحية أخرى.

وأخيرا فإن تطبيق الخطة مركزيا يستلزم أعدادا هائلة من الخبراء والفنيين، لإدارة ومتابعة تنفيذ الخطة، كما أنه يحد من مبدأ سيادة المستهلك، مما يجعلها عاجزة عن إشباع الحاجات الاجتماعية التي تسعى في الأساس لإشباعها^(٣).

ويقابل هذا العنصر في المفهوم الرأسمالي فكرتان، تتعلق أولاها بعدم مركزية تنفيذ الخطة، وتبقي ثانيتهما على قوى السوق. أما اللامركزية فإنها لا تشمل مرحلة إعداد الخطة، وإنما تجد مجال تطبيقها في مرحلة التنفيذ. ذلك أن هيئة التخطيط المركزية تستطيع بما يتوافر لها من معلومات وإحصائيات وبيانات كلية، أن تنسق بين

طبعة، ١٩٨٢م، ج٢، ص ٢٠.
 -محمد عجمية وآخرون، مقدمة في التخطيط والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون رقم طبعة، ١٩٨٣م، ص ٢٨٤.
 (١)-انظر حول هذا المفهوم: حازم بيلوي، أصول الاقتصاد السياسي، ص ٢٧٤، مرجع سابق.
 -محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، ج٢، ص ٢٠، مرجع سابق.
 -حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٩٨، مرجع سابق.
 (٢)-علي لطفي، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مكتبة عين شمس: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨١م، ص ٢٧١. وانظر:
 -اسماعيل هاشم، التنمية والتخطيط والحسابات، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، بدون رقم أو تاريخ، ص ٥.
 (٣)-صقر أحمد صقر، المرجع السابق، ص ٢.

الاهداف القومية من ناحية، واتخاذ الاجراءات الكفيلة والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الاهداف من ناحية أخرى. ولكن ينبغي أن يكون

التنفيذ بشيء من اللامركزية؛ أي أن تترك حرية كبيرة للمسؤولين في الوحدات الإنتاجية، في اتخاذ ما يرونه من قرارات صالحة ومناسبة لتحقيق أهداف الخطط الاقتصادية، دونما الرجوع إلى مصدر تلك الخطط^(١).

والتخطيط في بعده الرأسمالي يستهدف ذلك، ويضفي عليه من التنظيمات ما يجعل لامركزية التنفيذ ضرورة. حيث يعطي فروع النشاط الاقتصادي، والوحدات الإنتاجية، قدرا أكبر من الصلاحيات؛ إذ يحدد عددا من الاهداف الكلية، دونما الدخول في تفاصيل تلك الاهداف، ويترك للوحدات الإنتاجية التصدي لهذه التفاصيل في ضوء الحوافز التي تقدمها الدولة من جهة، واعتبارات تحقيق مصلحتها في تعظيم الأرباح من جهة أخرى.

وعن جهاز السوق فإنه يقوم بثلاث وظائف في التخطيط الرأسمالي، الأولى؛ هي وظيفة السعر في تحديد تكلفة الإنتاج وقيمته، وهو ما يعكس من المنظور الرأسمالي التكلفة الاجتماعية لعناصر الإنتاج والسلع والخدمات المختلفة. والثانية؛ أن جهاز الأسعار في ظل التخطيط الاقتصادي يقوم بدور الحافز للمنتجين، على أن يكون إنتاجهم متفقا مع الخطة الموضوعة، وذلك لأن خطة التنمية في الدول الرأسمالية تنطوي على أهداف إنتاجية واستثمارية موكولة للقطاع الخاص، وهي وإن كانت غير ملزمة له في حقيقة الأمر، إلا أنها تدفع جميعها عن طريق الحوافز والتسهيلات المتنوعة التي تتيحها الدولة عن طريق سوق المال، وأسواق عناصر الإنتاج وغيرها؛ مما يجعل منتجي القطاع الخاص يؤدون الدور المنوط بهم على وجه مقبول إلى حد كبير.

وتتمثل الوظيفة الثالثة؛ لجهاز الأسعار في ظل التخطيط في الدور الذي تؤديه الأسعار كمحدد للاستهلاك من ناحية، وتوزيع المعروض من السلع والخدمات من ناحية أخرى؛ إذ أن الانفاق الاستهلاكي يتحدد بصورة أساسية عن طريق دخول المستهلكين، وأسعار السلع والخدمات^(٢).

(١)- عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، ص ٢٦، مرجع سبق.

(٢)- صقر أحمد صقر، المرجع السابق، ص ١٩.

بيد أن لا مركزية التنفيذ على هذا النحو قد تشجع على إنتاج السلع الكمالية، على حساب اشباع بعض الحاجات الاجتماعية لعامة الشعب؛ وهو ما يعمل على سوء استغلال الموارد، كنتيجة لبعض الأخطاء التي يقع فيها المنتجون ولا تتكشف آثارها إلا بعد فترة طويلة، هذا بجانب عدم ضمان تحديد أهداف الخطة بدقة؛ نظرا لأن كل مشروع يحدد كمية إنتاجه تبعا لقوى السوق.

ولا يخلو أيضا الإبقاء على نظام السوق بوضعه الحالي في الدول الرأسمالية من بعض السلبيات. مثل: نشوء الاحتكارات، والخلل الاجتماعي، والتقلبات الاقتصادية، والبطالة^(١)، كما أن الاعتماد في تنفيذ الخطة على جهاز السوق، لتحقيق التوازن التلقائي لقوى العرض والطلب- إن كان مقبولا في المدى القصير- إلا أن بعض التجارب أثبتت عجز هذا الجهاز عن أداء الأعباء الموكولة إليه في المدى البعيد، ولهذا تأتي أهمية التخطيط طويل الأجل في الدول الرأسمالية، حيث يمكن الاستمرار في وضع الخطط السنوية والقصيرة الأجل، ولكنها تتجمع في إطار عام لخطة طويلة الأجل^(٢).

التخطيط الإسلامي:

ويقترَب المفهوم الإسلامي في تحقيق هذا العنصر -نسيا- من التطبيق الرأسمالي له، ولكنه في نفس الوقت يتلافى العقبات والمشكلات التي تتعرض لها الاقتصاديات الرأسمالية، فمفهوم التخطيط في الإسلام لا يجعل من المركزية متحكما في جميع مجريات الأمور، كما هو حال الاشتراكية. فهي مركزية تعمل على توحيد الجهود في إعداد الإطار العام للخطة، وتعتمد على إلزام القطاع العام بالتنفيذ، واستخدام قوى السوق والحوافز لإعمالها في القطاع الخاص، مع ضمان معالجة أي انحرافات قد تحدث عن عدم تطبيق مبدأ حرية السوق، سواء كان ذلك نتيجة لآلية انحرافات، من غش أو غبن أو ربا أو احتكار

(١) - رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، ج ١، ص ٢٨٢ وما بعدها، مرجع سبق. وانظر:

- عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، ص ١٧، مرجع سابق.
- أحمد جامع، تناسق الخطة القومية في الاقتصاد الاشتراكي، مقال بمجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع: القاهرة، عدد ٢٢٥، يناير، ١٩٦٩م، ص ٤٤.

(٢) - فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، ص ١٩٤، مرجع سابق.

أو ما عداها، فكلها معاملات باطلة يمجتها الإسلام ولا يزكها،
ويطمح بالمنهج الإسلامي أن يبتعد عنها، ويضع لكل من الفرد والدولة
دورا يتكامل معه الأمر في النهاية، محققا أولويات التنمية
والاستثمار التي حث عليها الإسلام، وطمعا في تحقيق قدر معقول من
الربح في دنيا زائلة، إلى تحقيق أجر عظيم ونعيم مقيم في دار
باقية (١).

ولكل ماسبق سنده من الشريعة؛ فحرية السوق يجدها حديث رسول
الله صلى الله عليه وسلم: * (إن الله هو المسعر القابض الباسط
الرازق. إني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد يطلبني بمظلمة في دم ولا
مال) * (٢). وفي إطار التعاون بين الفرد والدولة نجد كثيرا من النصوص
منها قوله تعالى: * (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على
الإثم والعدوان... الآية) * (٣). وفي صدد تشجيع الاستثمار نجد فريضة
الزكاة، وحث الرسول على الإتجار في أموال اليتامى حتى لا تأكلها
الصدقة، بقوله صلى الله عليه وسلم: * (اتجروا في أموال اليتامى لا
تأكلها الصدقة) * (٤). وغير ذلك من النصوص التي تحث على الاستثمار
في كافة الوجوه النافعة للمجتمع.

المطلب الخامس

التخطيط والشمول

يتسع مفهوم شمول الخطة لدى الكتاب الاشتراكيين لاستيعاب
جوانب متعددة يمكن إيجازها في ثلاثة هي:

- (١) - للمزيد من التفصيل انظر: الفصل الرابع من الباب الثاني من هذه الرسالة.
- (٢) - الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ج ٢، ص ٢٨٨، كتاب البيوع،
باب ما جاء في التسعير، حديث رقم ١٣٢٨، مرجع سابق، وقال هذا حديث حسن صحيح.
- أبو داود، سنن أبي داود، ج ٣، ص ٧٢١، كتاب البيوع والإجازات، باب في التسعير،
حديث رقم ٣٤٥٠، مرجع سابق، وقد جزم الألباني بصحته. انظر:
- الألباني، صحيح سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٤، كتاب التجارات باب من كره أن يسعر
حديث رقم ١٧٨٧، مرجع سابق، واللفظ له.
- (٣) - سورة المائدة، من الآية رقم ٢.
- (٤) - بن أنس، مالك، الموطأ، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، تحقيق: محمد فؤاد عبد
الباقي، بدون رقم طبعة ١٩٧٠م، ج ١، ص ١٩٢، كتاب الزكاة، باب في زكاة أموال
اليتامى والتجارة لهم فيها، وفي مجمع الزوائد، للهيثمي أن هذا الحديث عن أنس
ورواه الطبراني في الأوسط وإسناده صحيح، انظر:
- مجمع الزوائد، ج ٣، ص ٦٧، كتاب الزكاة، باب زكاة أموال اليتامى.

أولاً : الشمول القطاعي والجغرافي: وهو ينصرف إلى ضرورة أن تشمل الخطة كافة القطاعات الاقتصادية الموجودة في كافة أنحاء الدولة وأقاليمها، وهو ما يتضح من مفهوم التخطيط القائل بأنه (وضع برنامج يحدد أهدافاً كمية اقتصادية واجتماعية، للاقتصاد القومي بجميع قطاعاته المختلفة، مراعيًا في ذلك التوزيع الجغرافي للمناطق المختلفة، كما يجب أن يقوم على أساس التقويم الكمي لمختلف الموارد المتاحة للاقتصاد، والمفاضلة بين استخداماتها على مختلف وجوه الاستخدام) (١).

إن التعريف السابق يبرز أربعة جوانب من الشمول، وهي شمول جميع قطاعات الاقتصاد القومي، وشمول التوزيع الجغرافي، وشمول الموارد المتاحة، وشمول توزيعها.

ومن الكتاب من يعبر عن الشمول القطاعي للتخطيط، باعتباره مستوعباً للمتغيرات الاقتصادية ونوعية مكوناتها، فيرى ضرورة أن تتناول الخطة الاقتصادية كل أبعاد الحياة الاقتصادية، من إنتاج وتوزيع واستهلاك وتراكم، وكل أشكال الموارد الاقتصادية سواء كانت بشرية أم سلعية أم مالية، وكل مستويات النشاط الاقتصادي القومي والقطاعي، أو على مستوى المشروع الواحد أو الصناعة الواحدة (٢)؛ أي لا بد أن يكون هناك برنامج عام وتفصيلي يشمل كل أجزاء الاقتصاد القومي؛ إذ أن ذلك شرط ضروري لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ثانياً : الشمول الفني: ونعني به التزام الخطة بكافة الجوانب الفنية المطلوبة، سواء في منهجية الإعداد، أو أخذ المتغيرات في الحسبان، أو الاهتمام بالعلاقات التبادلية المتشابكة لهذه المتغيرات، أو غير ذلك من اعتبارات فنية.

لهذا يرى بعض الكتاب أن الشمول يعني: (قدرة الخطة على توجيه كافة الموارد، والتأثير في كافة القطاعات والمتغيرات، فلا تقتصر

(١) - محمد زكي شافعي، محاضرات في التنمية والتخطيط، جامعة بيروت العربية: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٩٧٣م، ص ٤٠ -

(٢) - فؤاد مرسى، التنمية والتخلف، ص ١٥٣، مرجع سابق.

الخطة على متغير دون غيره، وإلا أدى ذلك إلى ظهور اختلالات في التوازن على المستوى القومي، نتيجة لطبيعة التشابك والارتباطات بين المتغيرات وبين القطاعات^(١).

ومن الكتاب من يعبر عن الشمول الفني للتخطيط -من خلال القوانين الاقتصادية التي يعمل من خلالها النظام الاشتراكي- فيرون وجوب اعتماد التخطيط في الاقتصاد الاشتراكي على تطبيق تلك القوانين، وفي مقدمتها قانون التطور والتوازن، وقانون القيمة^(٢).

ثالثاً: الشمول الفكري: كما أن مفهوم الشمول يتضمن أيضاً، احتواء الخطة على كافة المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية، بحيث تنسجم أهداف الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويزول التناقض بين الأهداف المتعددة، ولا يقوم اختلالات أو فجوات بينها، كما ينظر إلى الشمول الفكري من زاوية مذهبية؛ تعنى التخطيط للارتقاء بمستويات الفكر، والأساليب الاقتصادية السائدة داخل المجتمع الاشتراكي، حتى يتمكن الأفراد بعد تطوير مستوى أفكارهم، من استيعاب مضامين القوانين الاشتراكية^(٣).

وهكذا فإن التخطيط يجب أن يشمل في صورته الاشتراكية جميع فروع وأجزاء النشاط الاقتصادي وعلاقاته، مثل: هذا التشابك المعقد، وذلك الشمول الذي لا يترك صغيرة ولا كبيرة، مجرد تفكير نظري، فمن الناحية العملية مني ذلك بعيوب عدة، كشف عنها التطبيق في الدول الاشتراكية؛ إذ أن هذه النظرة ترهق الأجهزة المعنية برسم الخطط الاقتصادية، وهي بصدد وضع خطة بمثل هذا الشمول، فكثيراً ما تأتي الخطة شاملة في شكلها النظري، ولكن تخونها امكانية التطبيق العملي عند بدء التنفيذ، مما يفجر الكثير من المشكلات الاقتصادية

-
- (١) - عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٤، ٣٥، مرجع سابق.
 (٢) - ليونتييف، ل. أ.، الموجز في الاقتصاد السياسي، ترجمة: أبو بكر يوسف، مراجعة: ماهر عسل، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٢٣٦.
 (٣) - كاظم العطار، الآثار القانونية للتخطيط الاقتصادي في ضوء الملكية الاشتراكية، دار القادسية، بغداد، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٤٢. وانظر حول هذا المفهوم أيضاً: مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، بدون رقم طبعة، ١٩٨٤م، ص ٢٤.
 - عبد الحميد القاضي، المرجع السابق، ص ٣١٣.
 - حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، دار الشروق: جدة، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ، ص ٦٦.

والاختلالات، التي ما وضع الشمول إلا لتجنبها.

ويقابل هذا العنصر في المنهج الرأسمالي للتخطيط عنصر الجزئية، التي ليست في الأساس من طبيعة التخطيط، وإنما طبيعة النظام الرأسمالي هي التي ارتقت الخطط الجزئية، ولما كان التخطيط الشامل يفضل له اتساع الملكية العامة لأدوات الإنتاج، ولما كانت مثل هذه الملكية في الاقتصاد الرأسمالي ليست بالاتساع المطلوب للشمولية فلا مناص من لجوء هذا الاقتصاد إلى التخطيط الجزئي، وبالتالي قد ينصب التخطيط الجزئي على ذلك الجزء من الاقتصاد الرأسمالي المملوك ملكية عامة، أما التخطيط للجزء المملوك ملكية خاصة فيكون تخطيطه تأشيرياً - على نحو ما أوضحناه فيما سبق -.

كما قد ينصرف التخطيط الجزئي إلى تخطيط قطاعات معينة؛ وهي القطاعات التي ترى الدولة أن لها أهمية خاصة في تحريك معدل النمو الاقتصادي على المستوى القومي، أو القطاعات التي تعاني من مشاكل معينة، كتخطيط الزراعة، أو الاستثمار، أو الصناعة، أو الخدمات، وقد يقتصر التخطيط الجزئي على بعض نواحي الأنشطة الاقتصادية، وفي قطاع معين، كالتخطيط لتنمية الصناعات الخفيفة، أو لإحلال محل الوارد مع عدم القيام بتخطيط القطاع الصناعي في مجموعه^(١)، والتخطيط - والحالة هذه - يقوم على إعداد وتنفيذ برنامج معين لفرع معين من فروع النشاط الاقتصادي، أو نوع معين من فروع النشاط داخل ذلك الفرع. إن تعريف "آرثر لويس" للتخطيط الجزئي بأنه: (ذلك التخطيط الذي يحقق نمواً قطاعياً تدعو إليه الحاجة، في القطاعات الاقتصادية التي ينشأ بها اختلال في قوى العرض والطلب)^(٢) يدل على أن التخطيط لا يؤخذ به إلا للضرورة، أو علاج الاختلال.

أما طبيعة هذا التخطيط فتتخذ شكل إعداد القرارات، التي تنظم استخدام الموارد الاقتصادية الموجودة تحت تصرف قطاع معين، يضم عدداً من الوحدات الإنتاجية، التي تمارس أنشطة إنتاجية متجانسة؛ كالزراعة، أو الصناعة، أو الخدمات، أو التجارة الخارجية أو غيرها، فضلاً عن تنظيم استخدام الموارد التي تكون تحت تصرف إقليم معين من

(١) - علي لطفى، التخطيط الاقتصادي، ص ٢٨، مرجع سابق. وانظر:
- فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، ص ١٩٨، مرجع سابق.
(٢) - حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٨٩، مرجع سابق.

أقاليم الدولة .

ويحرص الإسلام على تحقيق شمولية هذا العنصر، فهو على الرغم من تقبله لبعض الخطط الجزئية؛ خاصة عندما تتصدى لعلاج مشكلة فرعية متفاقمة، إلا أنه -بصفة عامة- يأبى أن تركز جهود التخطيط للتنمية في إقليم من أقاليم الدولة، على اعتبار أن المسلمين إخوة في أي مكان، وفي أي قطر، ثم هو من ناحية أخرى، يحرص على تحقيق الشمول بكافة مضامينه، العقدية، والبيئية، والثقافية، والفكرية، والاجتماعية، ويأخذ بكافة أنواع الشمول الفنية، ويتلافى كافة اختلالات التوازن؛ التي تحدث في

الاستثمار والإنتاج والاستهلاك في الدول الاشتراكية؛ لأن لكل من الإنتاج والاستهلاك والاستثمار ضوابط حددتها الشريعة الإسلامية، يجب أن تنعكس على الخطة الاقتصادية الإسلامية إعداداً وتنفيذاً، يلفها إطار الأولويات الإسلامية التي تسعى جميعاً إلى حفظ اللوازم الخمس، وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، وعدالة التوزيع^(١).

(١) - للاستزادة حول أهداف الخطة الإسلامية انظر الباب الثالث الفصل الأول من هذه الرسالة.

المطلب السادس

التخطيط يستهدف الاستخدام الأمثل

أجمعت معظم تعاريف التخطيط سابقة الذكر على أن التخطيط الاقتصادي يتوجه -في الأساس- إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية بغض النظر عن النظام الاقتصادي المتبع -من الناحية الوضعية- إذ يعرف التخطيط بأنه: استخدام الموارد القومية خيراً استخدام ممكن، بغرض إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات، مع تفضيل الحاجات الأكثر أهمية^(١)، ولا ينتهي مفهوم التخطيط عند هذا الحد، بل لابد من المفاضلة بين الاستخدامات البديلة للموارد، والموازنة والتنسيق بينها، ثم اختيار أفضلها من حيث قلة التكلفة وزيادة العائد الاقتصادي^(٢)، بالإضافة إلى ضرورة ملاءمة الأهداف مع حقيقة الوضع القائم، لأن وضع أهداف غير واقعية، يتضمن بالضرورة وسائل غير واقعية^(٣).

ويتسع مفهوم الاستخدام الأمثل ليشمل الحاضر والمستقبل، إذ يعرف البعض التخطيط بأنه: الاستخدام الواعي لموارد المجتمع المصحوب بالمعرفة المسبقة لوسائل هذا التوجيه^(٤)، مما يتطلب في الأساس الحصر الدقيق والشامل لجميع موارد المجتمع الحالية، أو ما يمكن أن يتوفر في المستقبل.

وقضية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في الإسلام، لا تحتاج إلى دليل، إذ أن هناك الكثير من الآيات والأحاديث التي توجه الإنسان إلى تلك الموارد، وكيفية الاستفادة بها، وصولاً إلى الاستخدام الأمثل لها.

ففي صدد توجيه الإنسان إلى الموارد وكيفية الاستفادة بها، يقول تعالى: * (قالوا ياذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجاً على أن تجعل بيننا وبينهم سداً. قال

ص ٦٦، وما بعدها.

(١) - رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، ص ٣٨٤، مرجع سابق.

- انظر: مجيد مسعود، ص ١٥، مرجع سابق.

(٢) - حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٦٩، مرجع سابق.

(٣) (٤) - عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، ص ١١، ٣٢، مرجع سابق.

مامكني فيه ربي خير فأعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم سدا. آتوني زبر الحديد حتى إذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى إذا جعله نارا قال آتوني أفرغ عليه قطرا. فما استطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا)*^(١)، وقوله صلى الله عليه وسلم: * (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه)*^(٢).

المطلب السابع

التخطيط يهتم بالجانب الوقائي

تبرز أهمية هذا العنصر في مفهوم التخطيط، من أن النظام الاشتراكي يعيب على النظام الرأسمالي الحر، أن جهاز السوق يفتقد إلى التنسيق بين آلاف القرارات الاقتصادية؛ فلا يحميها من العشوائية مما يعرضه خاصة في الأجل الطويل للدورات والهزات الاقتصادية بصفة مستمرة، والبديل عن ذلك هو أسلوب التخطيط الشامل؛ الذي يعمل على تجنب الاقتصاد القومي الوقوع في سلسلة التقلبات الاقتصادية، والمشاكل المستقبلية، سواء في المدى القصير، أم الطويل. ولذلك كان الجانب الوقائي أكثر إلحاحا في التخطيط الاشتراكي.

ويتضح ذلك من تعريف "لانديس" للتخطيط الذي يركز على الجانب الوقائي بقوله: (إنه محاولة لاستكشاف المستقبل، عن طريق التوقع والتنبؤ باتجاهاته، وتحديد مجراه، ثم اتخاذ أسلوب للعمل يتلافى

-
- (١) - سورة الكهف، الآيات من رقم ٩٤ إلى ٩٧ .
 (٢) - رواه أبو يعلى وفيه مصعب بن ثابت وثقه ابن حبان وضعفه جماعة، وجزم الألباني بحسنه في صحيح الجامع الصغير، المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ، ج ٢، ص ١٤٤، حديث رقم ١٨٧٦ .
 - وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف: الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، ص ١٠٦، رقم الحديث ١١١٣ .
 - مجمع الزوائد، ج ٤، ص ١٠١، مرجع سابق.

وقوع المشكلات) (١).

ويقابل هذا العنصر في المفهوم الرأسمالي للتخطيط التركيز أساساً على الجانب العلاجي - مع وجوده في بعده الوقائي أيضاً - فالتخطيط في تلك الدول من الوسائل غير المباشرة للتدخل في الحياة الاقتصادية ؛ لأن ذلك يعمل من وجهة نظرهم على تقويض مبدأ الحرية الفردية ، ويصادر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وهو ما تسعى تلك الدول إلى تجنبه .

ولعل الشيء الأساسي الذي ألح على تلك الدول لتأخذ بأسلوب التخطيط للتنمية بصورة مغايرة هو ظهور الكساد العالمي عام ١٩٢٩م . ثم الحاجة في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى ترميم أجهزتها الإنتاجية ؛ بسبب ما أصابها من دمار الحرب وعلى درجات مختلفة ؛ أي أنه جاء كعلاج للمشاكل التي نشأت ولم يكن سابقاً على ظهورها (٢) .

ومضمون هذا المفهوم أن الأساليب المباشرة - من سياسات مالية ونقدية - لم يعد في مقدورها احتواء اختلال معين في القطاع الصناعي ، مما يؤدي إلى سلسلة من التقلبات والاختناقات تؤدي إلى ثورة الشعب أو غضبه ، فتتدخل الدولة في هذه الحالة عن طريق إصلاح الخلل . بيد أن بعض المفكرين يضيف بعداً آخر إلى هذا المفهوم ، فيرى أنه لا يقتصر على مجرد معالجة المشكلات الاقتصادية بعد حدوثها ، بل يجب أن يعتمد على التنبؤ والتوقع لما يمكن أن يحدث من مشكلات والعمل على تلافي وقوعها (٣) ؛ ومعنى ذلك أنه يمكن أن يكون تخطيطاً وقائياً أيضاً .

التخطيط في الإسلام :

ويزاوج الإسلام في تخطيطه للتنمية الاقتصادية بين الجانبين الوقائي والعلاجي ، فهو يستخدم الوقاية في التخطيط بصورة شاملة ومتوازنة ، لكافة ربوع وأجزاء الاقتصاد القومي في الظروف العادية لأنه إذا وافق الشريعة ترتب على الأخذ به منفعة ، ولأنه في العصر الحاضر وفي حق الكثير من الدول الإسلامية حاجة ملحة ،

(١) - عبد الباسط حسين ، التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبة : القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٢ هـ ، ص ١٤٨ .

(٢) - عمرو محي الدين ، التخطيط الاقتصادي ، ص ٣٠ ، مرجع سابق .

(٣) - عبد الباسط حسين ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

ويعمل التخطيط في بعده العلاجي في الظروف والاضاع
الطارئة كتخطيط سيدنا يوسف (عليه السلام) مستندا في ذلك إلى
عدد من القواعد الفقهية في هذا الصدد منها: (الضرر يدفع بقدر
الإمكان)، (الضرر يزال)، (يتحمل الضرر الخاص لرفع الضرر
العام)، (تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة) (١).

إن أهمية مثل هذه التدابير والاهداف التي تسعى -الدولة-
إلى تحقيقها لا يمكن أن تجد معارضة من الإسلام، فالرسول صلى
الله عليه وسلم يقول: * (الكلمة الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها
فهو أحق بها) * (٢).

ومن ثم إذا أردنا أن نعرف التخطيط في الإسلام فلن نجد فيه
تعارضا مع التعريف السابق، ولكنه يزيد عنه في بعض الأشياء المباحة
والمندوبة بحيث نستطيع أن نصوغ تعريفا عاما أيضا لتخطيط التنمية من

=

- وانظر: عليه حسين، المرجع السابق، ص ١٥٩ .
(١) - أحمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، دار الغرب الإسلامي: بيروت، الطبعة
الأولى، ١٤٠٣هـ، ص ١٥٣، ١٢٥، ١٤٣، ٢٤٧ . وللتفصيل حول هذه القواعد انظر:
المبحث الثاني من هذا الفصل ما يخص شرعية التخطيط من خلال القواعد الفقهية .
(٢) - المبارك فوري، أبوالعلي محمد بن عبد الرحمن، تحفة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي
ضبط وتصحيح: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية: المدينة المنورة،
الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ، ج ٧، ص ٤٤٨ . وقال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه
إلا من هذا الوجه .
- ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب الحكمة، ج ١، ص ١٣٩٥، حديث رقم ٤١٦٩،
مرجع سابق.

وجهة النظر الإسلامية، معتمدين في ذلك على جواز التخطيط، وحدود ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

التخطيط الإسلامي:

فتخطيط التنمية الاقتصادية في الإسلام عبارة عن: وضع برنامج اقتصادي واجتماعي متكامل، يعمل على تحسين وتطوير المستقبل الاقتصادي خلال فترة زمنية مقبلة، يراعى فيه مصلحة الفرد والجماعة وفق الشريعة الإسلامية، إن التخطيط ليس رجما بالغيب^(١)؛ بل هو وسيلة لضبط الاهداف وتحديد وسائل تحقيقها بناء على وقائع صحيحة وإحصائيات، ويسأتي في مقدمة الاهداف توفية الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع، واشباع الجانب الروحي، والتركيز على دعم قوة ومنعة المجتمع الإسلامي، وواجبه المنوط به في نشر الدعوة، علاوة على تحقيق العدالة الاجتماعية عامة، وعدالة توزيع الدخل والثروة خصوصا، وتعاون أفراد المجتمع وتحسبهم لمشكلات بعضهم، من خلال ما فرضه الله على الأغنياء من ناحية، وعن طريق مبادئ التكافل الاجتماعي من ناحية أخرى، ويتضافر على تنفيذه كل من القطاعين العام والخاص، كل في مجال عمله المحدد له في الإسلام^(٢)، وبذل أقصى الجهود لتحقيق الاهداف المرجوة من خلال العملية التخطيطية في الأساس، والبعد عن التعسف والمركزية الشديدة والإكراه، والعمل على استغلال الموارد الاقتصادية عموما فيما يحقق مصلحة المجموع، ويخدم تنفيذ وإمضاء العملية التخطيطية، ونجاحها في النهاية.

إن عناصر المفهوم الإسلامي للتخطيط تشتمل على: التطبيق الكامل والصحيح للشريعة، والاهتمام بمبدأ الأولويات، والمشاورة، واحترام حقوق كل من الملكيات العامة والخاصة، فضلا عن وجود الجهاز الفني الكفاء الذي يصيغ الخطط الاقتصادية تبعا لمقاصد الشريعة، وكلها أمور سنفصلها لاحقا^(٣).

(١) - علي محمد جريشة، التخطيط للدعوة الإسلامية، دعوة الحق: مكة، ١٤٠١هـ، العدد السابع، ص ٣.

(٢) - انظر: شوقي الفنجرى: المذهب الاقتصادي في الإسلام، شركة مكتبات عكاظ: جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، ص ٢١٨.

(٣) - انظر: الفصل الرابع من الباب الثاني.

(٣) - انظر: الفصلين الأول والثاني من الباب الثالث.

المبحث الثاني

مشروعية التخطيط في الإسلام

التخطيط في الإسلام واجب لأن فيه مصلحة محققة ودفع مفسدة متيقنة فكان واجبا ومدار ذلك أن التخطيط في الأصل واجب في الأحوال والظروف العادية بحدود وطرق معينة؛ إذ متى أخذ الإمام به، ولكنه قد يكون ضرورة ضمن إطار معين، في الفترة التي تتعرض فيها الأمة الإسلامية للظروف غير العادية، أو الكوارث والأزمات، والحروب، التي تجعل من التخطيط الاقتصادي الحل الجذري والأساسي لمواجهة مثل هذه الظروف، أو التصدي لتلك الكوارث والأزمات.

ذلك أن التخطيط الاقتصادي - بمعنى الأخذ بالأسباب وإعداد العدة مسبقا لكل أمر - ورد ذكره في القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وفي كثير من الآثار عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيما يلي نسوق الأدلة على مشروعية التخطيط في الإسلام من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

الأدلة على مشروعية التخطيط من الكتاب الكريم

يزخر القرآن الكريم بقصص ومواقف وتوجيهات تبرز عملية التخطيط بأسلوب إسلامي فريد، وتدعو إليه صراحة منها:

الآية الأولى:

قوله سبحانه وتعالى: * (يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وآخر يابسات لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون * قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون * ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغان الناس وفيه يعصرون) * (١).

(١) - سورة يوسف، الآيات من رقم ٤٦ إلى رقم ٤٩ .

إذ يوضح كثير من المفسرين^(١). في بيانهم لمعنى هذه الآيات، أن الساقى سأل يوسف الصديق عن رؤيا الملك، حتى يرجع إليه وإلى أصحابه بالتفسير الصحيح، ولعلمهم يعلمون مكانه من القضل فيخرج من السجن. وفي تفسير قوله تعالى: * (قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون) *. يقول القرطبي فيه مسألتان: الأولى: عندما أعلمه الساقى بالرؤيا أوضح له (السبع من البقرات السمان والسنبلات الخضر، هي سبع سنين مخصبات؛ وأما البقرات العجاف والسنبلات اليابسات، فسبع سنين مجديات)^(٢).

أما خطة مواجهة ذلك، فتتضح من تفسير القرطبي لقوله تعالى: * (تزرعون سبع سنين دأبا) *. أي سبع سنين متوالية متتابعة بكد وجد ومثابرة. وقوله تعالى: * (إلا قليلا مما تأكلون) *. أي استخرجوا منه ما تحتاجون إليه بقدر الحاجة، وهذا القول منه أمر، والأول خبر ويحتمل أن يكون الأول أيضا أمرا، وإن كان الاظهر منه أنه الخبر، فيكون معنى تزرعون أي ازرعوا^(٣)؛ أي أن توجيهات سيدنا يوسف تعطي بعدا تخطيطيا. فهي تشمل تخطيط إنتاج لمدة سبع سنوات، وهو ما يتضح من قوله تعالى: * (تزرعون سبع سنين دأبا) *. أي بكد وكدح، وينطوي ذلك على تخطيط لتخزين المحصول من الرطوبة والمؤثرات الجوية، عن طريق تركه في سنبله؛ إذ أنها طريقة جيدة لتخزين الحبوب، وصيانتها بما يتلائم مع بيئة مصر الحارة نسبيا، والتي لا تستمر فيها الحبوب فترة طويلة فتتلف، بسبب السوس والحرارة.

يدعم هذا البعد التخطيطي ما ذكره القرطبي في المسألة الثانية إذ يقول: (هذه الآية أصل في القول بالمصالح الشرعية، التي هي حفظ الأديان والنفوس والعقول والأنساب والأموال، فكل ما تضمن تحصيل شيء من هذه الأمور فهو مصلحة، وكل ما يفوت شيئا منها فهو مفسدة ودفعه مصلحة، ولا خلاف أن مقصود الشرائع إرشاد الناس إلى مصالحهم الدنيوية... وهذا مذهب كافة المحققين من أهل السنة والجماعة، وبسطه في أصول

(١)- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان في تفسير القرآن، المطبعة الأميرية: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٧هـ، ج ١٢، ص ١٣٦، ١٣٧. ؛ وانظر: ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل، تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٩٨هـ، ج ٢، ص ٤٨٠.
- البضاوي، أبو سعيد عبد الله، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ٣، ص ١٣٥.
(٢)(٣)- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٩، ص ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، مرجع سابق.

الفقه (١).

وبناء على ما سبق؛ فإن الخطة التي وضعها يوسف (عليه السلام) تعد من قبيل المصالح، لأنه ترتب على الأخذ بها دفع مضرّة عن مصر وجلب منفعة لها؛ نظراً للظروف الاقتصادية التي واجهتها في تلك الفترة، إذ لولا هذا التخطيط لحدثت بها مجاعة وضائقة شديدة، بدليل استنجاد البلدان المجاورة بها، وهذا دليل واضح على شرعية مثل هذا التخطيط الاقتصادي، وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ.

أما البعد الثالث للخطة: فهو تخطيط استهلاك، وادخار يتجلى في قوله تعالى: * (ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمت لهن إلا قليلاً مما تحصنون)*. وهنا يتحدث القرآن عن السنين السبع المجذبات، التي يأكلن ما ادخروا لأجلهن، إذ حكى زيد بن أسلم: أن يوسف كان يصنع طعام الاثنين فيقربه إلى الواحد فيأكل بعضه، حتى إذا كان يوم قربه له فأكله كله، فقال يوسف (عليه السلام): هذا أول يوم من السبع الشداد. قوله تعالى: * (إلا قليلاً مما تحصنون)*. أي مما تحبسون لتزرعوا لأن في استبقاء البذر تحصين الأقوات (٢).

وهنا وضع سيدنا يوسف خطة للاستهلاك حددها بسبع سنين؛ وهي خطة متوسطة الأجل. معتمداً في وفاء الخطة بالأعباء الموكولة إليها بما سبق وأن وضعه من سياسة تقشف وترشيد للاستهلاك، في سني الخصب السبع فقد قال القرآن على لسانه: * (إلا قليلاً مما تأكلون)*. ثم أعطاهم خبر سنة أخرى (لم يسألوه عنها) عندما قال: * (ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون)*. أي عام يكثف فيه المطر ويعصر الناس العنب والسّمسم، والزيتون، وقيل أراد حلب الألبان لكثرتها (٣).

بهذا اتضحت الجوانب التخطيطية في تفسيرات المتقدمين، وهي أكثر وضوحاً في تفسيرات المتأخرين، وبصفة خاصة في قول المحقق الأنطاكي (٤). الذي ينقل لنا طبيعة الأوضاع الاقتصادية آنذاك ونوعية التدخل المناسب من جانب ولي الأمر (رغم سيادة الملكية الخاصة) حيث يقول: (وضع سيدنا يوسف هذا التدبير الاقتصادي لأهل مصر في ذلك العصر؛ لقلّة

(١) (٢) (٣) - القرطبي، المرجع السابق، ج ٩، ص ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦.

(٤) - نسبة إلى أنطاكية ببلاد الشام في سورية.

طرق المواصلات، وضعف وسائل النقل البرية والبحرية، إذ لم يكن الا من مستتباً بين مملكة وأخرى، كما لم يكن هناك سفن بخارية في البحر، ولا سكك حديدية في البر، فلذلك كان إذا حصل قحط في جهة من الجهات أثر عليها تأثيراً كبيراً، كما أن هذه الآليات تنص على أن يوسف أمرهم بادخار جميع الحاصلات، في سبع سني الخصب في سنا بلها، إلا القليل والضروري للاستهلاك، والظاهر أن هذه الحاصلات هي ملك لأربابها الأهالي، وأما الحكومة فلا سيطرة لها عليها إلا بأن أجبرتهم على هذه الطريقة، أو شوفتهم إليها وحببتهم فيها، بل أن من حقها الجمع والشراء وزرع الأراضي التي لها من ناحية، وأمر الناس بادخار الخمس من محاصيلهم بعد استهلاكهم، وما تبتاعه الحكومة منهم من ناحية أخرى^(١). لكن هذا لا يمنعنا من القول بأن لونا من الملكية العامة كان موجوداً ممثلاً في (الدومين)، أو ملكية العزيز حاكم مصر، حيث تسنى له أن يطبق هذه الخطة على أملاكه.

وهذا يعني تدخلاً من الدولة في شكل تخطيط الملكيتين العامة والخاصة معاً، التي شجعت على اتباع الخطة أو حتى أجبرت دواعي الضرورة على ذلك. فهي خطة تجمع بين التخطيط التأشيرى، والتخطيط الملزم. وقوله تعالى: * (فذرهم في سنبله). أي أنه رأى نفع ذلك لهم بحسب طبيعة طعام مصر ونواحيها وحنطتها، التي لا تبقى طويلاً إلا بحيلة ابقائها في السنا بل، فإذا بقيت فيها حفظت^(٢).

من التحليل المتقدم لتفسير الآيات الدالة على التخطيط في سورة يوسف، نستطيع استخلاص المعاني التخطيطية التالية^(٣):

- أ- تناولت الآيات الكريمات صراحة ملامح تخطيط اقتصادي طويل الأجل - مدته خمسة عشر عاماً - وذلك من خلال آراء المفسرين الذين يرون في هذه الخطة تدبيراً اقتصادياً، والتخطيط في الأساس تدبيراً اقتصادياً.
- ب- اشتملت القصة على خطة متوسطة الأجل - لسبع سنوات - للإنتاج والتنمية وصيانة المحصولات بطريقة مناسبة.

(١) - العجيلي، سليمان بن عمر، الفتوحات الإلهية، المطبعة التجارية الكبرى: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ٢، ص ٤٦١.

(٢) - عبد الله العلمي، مؤتمر سورة يوسف، ترتيب: عبد الحليم العلمي، تقديم: محمد البيطار، دار الفكر: دمشق، الطبعة الثانية، ١٣٩٠ هـ، ج ٢، ص ٨٢٠.

(٣) - محمد عفر، النظام الاقتصادي وسياسته، دار حافظ للنشر والتوزيع: جدة، بدون رقم طبعة، ١٤٠٩ هـ، ص ٨٦. وانظر:

- عبد الهادي النجار، الإسلام والاقتصاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، بدون رقم طبعة، ١٩٨٣ م، ص ٢٢٣.

ج- تضمنت القصة خطة متوسطة الأجل أيضا، للاستهلاك وترشيده، وللدخار العيني عبر سنوات الرخاء لمواجهة سنوات الشدة.

د- أخذ سيدنا يوسف بمبدأ التخطيط الوقائي المتعارف عليه، الذي حال دون الآثار السلبية الشديدة لسنوات نقص الإنتاج والكساد.

هـ- احتوت الخطة على كل الفترات الزمنية التخطيطية. فهي في مجموعها خطة طويلة الأجل، وهي على مستوى الإنتاج والاستهلاك تضمنت خططا متوسطة الأجل، وأخيرا فإنها على مستوى التنفيذ قسمت إلى خطط سنوية قصيرة الأجل.

و- اعتمدت سياسة سيدنا يوسف التخطيطية، على الإبقاء على الملكية الخاصة مع التدخل الحكومي المحدود، عن طريق التخطيط كإجراء ضروري لا بد منه؛ أي أنه استخدم القيود لمواجهة الازمة وبإنفراجها تزول القيود. بدليل قوله تعالى: * (ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون)* (١). أي بدون قيود على الإنتاج أو على الاستهلاك، وفي هذا سند شرعي قوي على وجوب التخطيط في الحالات الطارئة والالزمات وجوازه في الأحوال العادية (٢).

الآية الثانية:

قوله جل وعلا: * (قالوا يا ذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا) * قال ما مكني فيه ربي خيرا فعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردما * أتوني زبر الحديد حتى إذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى إذا جعله نارا قال أتوني أفرغ عليه قطرا * فما استطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا) (٣).

يوضح البيضاوي أن مترجمهم قال لذي القرنين (٤) إن يأجوج ومأجوج مفسدون في أرضنا بالقتل والتخريب وإتلاف الزرع، فهل نجعل لك جعلا من أموالنا (على أن تجعل بيننا وبينهم سدا) يحول دون خروجهم علينا.

(١)- سورة يوسف، الآية رقم ٤٩ .

(٢)- للمزيد من التفصيل حول خطة سيدنا يوسف (عليه السلام) انظر: نواي الحليس، المنهج الاقتصادي في التخطيط لنبي الله يوسف - عليه السلام - بدون ناشر أو بلد نشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

(٣)- سورة الكهف، من الآية رقم ٩٤ إلى الآية رقم ٩٧ .

(٤)- تعدد الآراء حول ذي القرنين ف قيل أنه الإسكندر المقدوني، وقيل أنه الصب الحميري، وقيل أنه قورش الأخميني وهو رأي أبو الكلام أزاده، وأضاف أحد الباحثين المعاصرين - محمد خير يوسف - أن ذا القرنين يختلف عن كل ما قيل فقال: بأنه رجل صالح عاش في عهد سيدنا إبراهيم ولا نعرف من هو وسماه ذي القرنين القرآني، =

قال ما جعلني فيه ربي مكينا من المال والملك خير مما تبذلون من الخراج (فأعينوني بقوة) فعل أو بما أتقوى به من الآلات أجعل حاجزا حصينا. آتوني قطع الحديد الكبيرة حتى إذا ساوى بين الصدفين (جانبي الجبلين العظيمين) قال: للعملة انفخوا في الأكوار والحديد، حتى إذا جعل المنفوخ فيه نارا قال: آتوني نحاسا مذابا فما استطاعوا أن يعلوه بالصعود لارتفاعه وانملاسه، وما استطاعوا له نقبا لشخه وصلابته (١).

ونلاحظ بوضوح مفهوم التخطيط في هذه الآيات، إذ العمل الذي قام به ذو القرنين لا يعدو أن يكون نوعا من أنواع التخطيط الاقتصادي، في مجال إقامة رأس المال الاجتماعي (من سدود وجسور وحصون وقلاع) في العصر الحاضر، فهو تخطيط مشروع على مستوى المشروع ومراحل التخطيط والتنفيذ المختلفة، ومعلوم أن من وظائف التخطيط استخدام الموارد الاقتصادية للوصول إلى هدف معين، عادة ما يكون تحقيق مصالح قومية معينة، وهذا النوع من الحماية التي أضفاها ذو القرنين عليهم تتطلب إجراءات وتدابير مخططة.

المطلب الثاني

الأدلة على شرعية التخطيط من السنة النبوية

هناك عدد من الأحاديث النبوية التي يمكن أن تعتبر دليلاً على مشروعية التخطيط في الإسلام نذكر منها:

المبحث الأول:

يأتي في مقدمة أدلة السنة النبوية المطهرة، خطة الحباب بن

ونميل إلى هذا الرأي. انظر: محمد خير يوسف، ذو القرنين (القائد الفاتح والحاكم الصالح) دار القلم: دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ص ٢٤٧ وما بعدها.
(١) - البيضاوي، المرجع السابق، ج ٣، ص ٢٣٥.

القبائل العربية لهم، ندب الناس، وأخبرهم خبر عدوهم، وشاورهم في الأمر فأشار عليه سلمان الفارسي بضرب الخندق حول المدينة فيتحصن المسلمون داخلها، وقال سلمان للرسول صلى الله عليه وسلم:*(يا رسول الله إنا كنا بفارس إذا حوصرنا خندقنا علينا)*^(١). فأقر الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الرأي وأمر بالتنفيذ فوراً.

فما حدث في غزوتي بدر والخندق هو تخطيط عسكري حربي يقوم على المشاورة، وهذا يدل على وجود التخطيط على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن التخطيط جائز وإن لم يذكر صراحة، ولكن هذا ما لمسناه من عدد من الوقائع والحوادث، التي يضيق المقام عن ذكرها، ويصعب حصرها في نطاق هذا المطلب^(٢)، فالرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام، أخذوا بمبدأ التخطيط، ولكن ليس بنفس الصورة الموجودة حالياً، فلقد كان معظم التخطيط الموجود في ذلك الوقت تخطيطاً عسكرياً حربياً لمواجهة الأعداء، ونشر الدين الإسلامي، ورفع شأنه وهو ما توافرت عليه الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تلك الحقبة من التاريخ الإسلامي المجيد.

فضلاً عن ذلك فإن الشورى الواضحة في غزوة بدر، تضيف بعداً آخر لمفهوم التخطيط في الإسلام؛ فهي تهدف إلى مشاركة منفيذ عملية التخطيط، وهذا من أهم دعائم الكفاية في إنجاز الأعمال وتحقيق

الأهداف؛ إذ أن اشتراك الأفراد في عملية التخطيط وصنع القرار السياسي أو الاقتصادي قبل صدوره أفضل بكثير من إصدار القرارات التي لا يعلم عنها الأفراد شيئاً^(٣).

فالمشاورة تعني فهم الأفراد للأهداف المرجو تحقيقها وحماهم وإيجابيتهم في تنفيذ الخطة لأنهم ساهموا في وضعها، كما أن ذلك يضمن أن تأتي الخطة واقعية؛ لأن مشاركة الأفراد وهم يعبرون عن واقعهم

(١)- ابن هشام، المرجع السابق، ج٣، ص ٢٢٤ . وإنظر:

- الندوي، المرجع السابق، ص ٢٨١ .

(٢)- سيأتي تفصيل ذلك في الفصل الأول من الباب الأول من هذه الرسالة.

(٣)- محمد جمال الدين محفوظ، النظرية الإسلامية في القيادة الحربية، دارالاعتصام،

القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، ص ٩٦ . وإنظر:

- محمد فرج، العبقريّة الإسلامية في غزوات الرسول، دار الفكر العربي: القاهرة،

الطبعة الثالثة، ١٩٧٧م، ص ٢٦٩ .

وعن قدراتهم في ميادين العمل يجنب الخطة أن تحتوي على أهداف يصعب تنفيذها، فمن المعلوم أن القيمة الحقيقية لأي خطة، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية، يتمثل في مراعاتها للواقع وإمكانية تنفيذها بسهولة وحماس.

وهذا بالفعل ما طبق أخيرا -أي أسلوب المشاورة- في العصر الحديث في إحدى الدول الرأسمالية المتقدمة، ففي فرنسا مثلا نجد أن القطاع الخاص المتجمع -كمشروعات الحديد والصلب والصناعات الهندسية- يتم تخطيطه عن طريق اللقاءات والإتفاقات بين جهاز التخطيط وبين المسؤولين عن الصناعات المتجمعة، لمشاورتهم واستطلاع رأيهم، من خلال الاجتماعات الدورية المباشرة في مراحل إعداد الخطة؛ للإتفاق على الأهداف التي يمكن تحقيقها، بما لا يتعارض مع مصلحة عامة أو خاصة (١).

المبحث الثاني:

قول الرسول صلى الله عليه وسلم: * (كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه) * (٢). وقوله أيضا: * (كيلوا طعامكم فإن البركة في الطعام المكيل) * (٣).

في هذين الحديثين دلالة كبيرة وتوجيه أكيد من ولي الأمر وهو الرسول صلى الله عليه وسلم بتخطيط الاستهلاك لأن الكيل يعني المعرفة بالمقادير المتوفرة وترشيد الاستهلاك في ضوءها فعدم المعرفة ينبئ بالاستهلاك بدون ضوابط، توائم بين الموارد المتاحة، والأهداف المرغوب بلوغها، حتى ينفذ ذلك الطعام، فيقع الناس في حرج، كما أنه سبب لمحق البركة، ويدخل في الطعام كل سلعة مكيلة معدة للاستهلاك.

(١) -ربيع الروبي، النظم الاقتصادية المعاصرة، بدون ناشر أو دار نشر: القاهرة، ١٤٠٣هـ، ص ١٢١. وانظر:

-علي لطفى، التخطيط الاقتصادي، ص ٢٨٠، مرجع سابق.

(٢) (٣) -البخاري، صحيح البخاري بحاشية السندي، ج ٢، ص ١٥، كتاب البيوع، باب ما يستحب في الكيل، مرجع سابق. وانظر:

-السيوطي، الجامع الصغير، ج ٢، ص ٩٨، وصحهما، حديث رقم ٦٤٤٦، مرجع سابق.

-اللباني، صحيح الجامع الصغير، ج ٤، ص ١٩١، حديث رقم ٤٤٧٦، مرجع سابق.

-اللباني، صحيح سنن بن ماجة، ج ٢، ص ٢١، كتاب التجارات، باب ما يرضى في كيل الطعام، حديث رقم ١٨١٥، ١٨١٦، مرجع سابق.

المطلب الثالث

الأدلة على مشروعية التخطيط من الآثار الإسلامية

لسنا بصدد استعراض جميع الآثار التي وردت في التاريخ الإسلامي، والتي تفيد معنى من معاني التخطيط للتنمية أو تشير إليه. ولكننا سنشير إلى ما نراه وافيا بالغرض.

أولاً: في عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه):

يتجلى التخطيط بصورة أكثر وضوحاً في عهد الفاروق، فقد خطط لتوزيع الفئ والغنيمة والفارس ذي الجواد، كما خطط لوضع الخراج وحفر الخليج وغيره من مقومات رأس المال الاجتماعي. فأما عن الفئ، فقد وضع عمر قواعد لتوزيعه فجعلهم أربعة أقسام: ذوو السوابق الذين هم سبب في وجود الفئ أو بهم حصل المال، ومن يبقى من المسلمين في جلب المنافع لهم كالحكام والعلماء، ومن يبلي بلاء حسناً في دفع الضرر كالمجاهدين والجنود على الثغور، والرابع ذوو الحاجات^(١).

أما الغنيمة فقد أثر عنه أنه قال: الغنيمة لمن شهد الواقعة قاتل أم لم يقاتل^(٢)، وكان يعطي للفارس سهماً ولجواده سهماً^(٣). ويضيف موقف عمر (رضي الله عنه) بالنسبة لوضع الخراج على الأراضي المفتوحة بعداً آخر إلى قضية التخطيط، فالخطة حققت أهدافاً عدة في مقدمتها، الاستفادة من خبرات أهل تلك الأراض، وعدم انشغال المسلمين بالزراعة، وتوفير مصدر دائم من الموارد لبيت المال، فضلاً عن

(١)(٢)(٣)- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار الشعب: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣٩١هـ، ص ٦٦، ٤٧، ٤٩. وانظر: ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار الحقوق: القاهرة، بدون رقم طبعة ١٩٨٦م، ص ٢٠٨ وما بعدها.

العدالة في توزيع الدخل والثروة بين المسلمين^(١).

إضافة إلى ذلك فقد خطط عمر (رضي الله عنه) لإقامة رأس المال الاجتماعي، يشهد لذلك أنه كلف عمرو بن العاص بحفر الخليج الذي عرف باسم خليج أمير المؤمنين^(٢)، لتحقيق أهداف منها: التوسيع على أهل الحرمين من الموارد الاقتصادية المتوفرة في مصر، وسرعة وصولها. ناهيك عن طبيعة الإلزام فيها وتحديثها بسنة واحدة تتبع الخطط قصيرة الأجل.

ثانياً: في عهد علي (كرم الله وجهه) كثير من المضامين التفصيلية منها:

١- كتابه إلى واليه علي مصر بأن عليه جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها، إلى أن قال: (وتفقد أهل الخراج بما يصلح أهله؛ فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحاً لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم، لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله، وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج؛ لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة، أخرج البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً)^(٣).

وتتضمن هذه العناصر فيما بينها، لتشكيل خطة اقتصادية شاملة جميع جوانب التنمية الدينية والخلقية والفكرية والاقتصادية، مع التركيز على العمارة بمفهومها الواسع.

٢- ومما أثاره قوله: (ولا يثقلن عليك شيء خفت به المؤونة؛ فإنه ذكر يعودون به عليك في عمارة بلادك، وتزيين ولايتك)^(٤). ويظهر

(١)- ربيع الروبي، الملكية العامة في صدر الدولة الإسلامية ووظيفتها الاقتصادية، والاجتماعية مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي: جدة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٣١.

(٢)- عباس العقاد، عبقريّة عمر، منشورات المكتبة العصرية: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ١٢٥.

(٣)، (٤)- الرضي، الشريف، نهج البلاغة، شرح: محمد عبده، حققه وزاد في شرحه: محمد محي الدين، المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ٣، ص ٩٢، ١٠٦، ١٠٨.

من ذلك أن الإمام علي (كرم الله وجهه) يفضل الضغط على الاستهلاك الحالي وتأجيله إلى المستقبل، ويحث على زيادة الاستثمارات المبرورة للأفراد، وهذا واضح في قوله: (فإنه ذخر)؛ أي ادخار بالمعنى المعاصر، لأن الإهتمام بجلبه كخراج يعني توزيعه على الأفراد وتوسيع دائرة الاستهلاك، لكن بقاءه في أيديهم يعني زيادة الأموال المدخرة لديهم فيستثمرونها فيما يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعاتهم، وهذا تخطيط للإدخار، ومن ثم تعبئة المدخرات وضخها لأوجه الاستثمار المختلفة. وهو تخطيط استثمار، كما أن لفظ التزيين؛ يعني في حقيقة الأمر إضافة إلى مفهوم التنمية والتخطيط في الإسلام؛ وهو اهتمامها بالعامل الجمالي، والعامل النفسي والأدبي، بنفس القدر الذي يهتم به في الجانب الموضوعي. وهذا ما يُفتقد كثيرا في مفهوم التخطيط المعاصر (١).

ومن قبيل التخطيط في آثار الصحابة أيضا، ما أثر عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنه- قوله: (اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا) (٢).

وهذا الأثر يدل دلالة واضحة، على أن التخطيط يرسم صورة المستقبل للفرد والجماعة، دونما تفريط في الاستعداد للآخرة، فهو يحضه ويدفعه على أن يخطط لدنياه بكل ما يملك وللإنتاج والاستثمار والتنمية والاستهلاك في حدود المضامين الإسلامية، ويضيف بعدا آخر لمفهوم التخطيط الإسلامي لا يوجد في غيره من مفاهيم التخطيط الوضعية؛ ألا وهو أن للتخطيط في الإسلام قيمة عقدية عن طريق الإهتمام بالعمل للدار الآخرة بنفس القدر الذي يعمل به للدنيا وزيادة.

-
- (١)- يوسف إبراهيم، استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٤٠٢هـ، ص ١٨١.
- (٢)- البيهقي، سنن البيهقي، ج ٣، ص ١٩، كتاب الصلاة، باب القصد في العبادة والجهد في المداومة، مرجع سابق.
- الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، مؤسسة المعارف: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٤٠٦هـ، ج ١، ص ٦٢.
- محمد الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٨هـ، ج ١، ص ٢٠.

المطلب الرابع

مقومات تخطيط التنمية الاقتصادية وأدلتها

الشرعية (غايات التخطيط)

إن للمجتمع الإسلامي مجموعة من الوظائف الأساسية والمتكاملة، منها الديني والسياسي والإداري والاقتصادي^(١)، والقيام بهذه الوظائف على الوجه الصحيح وبكفاءة عالية يستلزم إعداد خطة، ولكي يتضح ذلك فإننا سنبرزه من خلال توضيح ارتباط أداء الوظائف الاقتصادية منها بالتخطيط.

أولاً: تنمية العنصر البشري:

الإنسان هدف التنمية وصانعها، يجب الإهتمام به، والعمل على تثقيفه وتدريبه، حتى يساهم في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتهدف التنمية في الإسلام، إلى تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في الإنسان، والاهتمام بالنواحي العقائدية لتكوين الشخصية السوية، وتنمية الخلق، والحث على التعليم والتدريب، وتنمية المهارات المختلفة. ففي الحث على التعليم يقول تعالى: * (وقل رب زدني علماً)*^(٢). ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: * (من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة)*^(٣). كما أنه يشجع بصفة مستمرة على البحث العلمي، والتفكير والتدبر والنظر في

(١)- للتفصيل حول وظائف الدولة عموماً انظر:

- الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٥، مرجع سابق.
- الفراء، أبو يعلى، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٤٠٣هـ، ص ٢٧، ص ٢٨.

(٢)- سورة طه، الآية رقم ١١٤.

(٣)- مسلم، صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٧٤، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، حديث رقم ٢٦٩٩، مرجع سابق.
- الترمذي، سنن الترمذي، ج ٤، ص ١٣٧، كتاب العلم، باب فضل طلب العلم، حديث رقم ٢٧٨٤، مرجع سابق.

آيات الله في الكون، وفي المشاركة الفعلية للأفراد في النشاط الإنمائي. وفي جماع ذلك يقول سبحانه : * (إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار، والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة، وتصريف الرياح، والسحاب المسخر بين السماء والأرض، آيات لقوم يعقلون) * (١). فضلا عن ذلك يجب على الأفراد تعلم الحرف والصناعات الهامة، والقيام بالأعمال الفنية؛ إذ هي من الفروض الكفائية كما نصّ على ذلك بعض الفقهاء (٢).

مما تقدم يتضح أن تنمية الموارد البشرية من أهم وظائف المجتمع الإسلامي وهذا يتطلب ما يلي:

- أ- التربية العقدية لتكوين المواطن الصالح.
- ب- الإرتقاء بمستوى المعرفة، وإيجاد المدارس والمعاهد والكلية المعينة على ذلك.
- ج- إقامة مراكز البحث العلمي.
- د- تطوير وزيادة مساهمة الأفراد في عمليات التنمية والتخطيط.

ولا شك أن هذه المهام الجسام، بما فيها من تشعب الإجراءات والتخصصات، وما تحتاجه من تمويل وتنسيق وتدرج تنفيذ، لا يتسنى الاضطلاع بها دون تخطيط مسبق ومتابعة تنفيذ، وهذا يؤكد تلامس التخطيط وتنمية العنصر البشري.

(١)- سورة البقرة، الآية رقم ١٦٤ .
 (٢)- الغزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين، المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ١، ص ١٦٠ . وانظر:
 - الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق: عبد العظيم الذيب، الشؤون الدينية بدولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، ص ٣٥٨ .

ثانياً: مراقبة وتنظيم الأنشطة الاقتصادية:

وجدت وظيفة الحسبة وهي: (الامر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي المنكر إذا ظهر فعله) ^(١). لقوله تعالى: * (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) * ^(٢). ويلخص ابن تيمية وظائف المحتسب بقوله: (ويأمر المحتسب بالجمعة والجماعات، وبصدق الحديث، وأداء الأمانات، وينهى عن المنكرات من الكذب والخيانة، وما يدخل في ذلك من تطفيف المكيال والميزان، والغش في الصناعات، والبياعات، والديانات ونحو ذلك) ^(٣). وتستدعي هذه الوظيفة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال التخطيط، لتوفير مستلزمات العبادات والمعاملات، ويبرز دور التخطيط هنا في توفير الأجهزة والامكانيات اللازمة، لتحقيق هذه الوظيفة.

ثالثاً: توفير الحاجات الضرورية للإنسان

بداية نستطيع القول، أن على المجتمع الإسلامي ضمان ذلك لكافة أفراده، مع اهتمامه أساساً بالأنشطة الاقتصادية، التي تعمل على تنمية وتوفير الحاجات الأساسية عموماً، وهي التي يعرفها الشاطبي بقوله: (وهي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة وفي الآخرة فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين؛ ومجموعها خمسة: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال) ^(٤). وتشمل هذه الضروريات إقامة الواجبات الإسلامية، وحماية الأموال، وحرمة النفس البشرية ^(٥). يقول سبحانه: * (علم أن

(١)- الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٤٠، مرجع سابق.

(٢)- سورة آل عمران، الآية رقم ١٠٤.

(٣)- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الحسبة في الإسلام، تحقيق: سيد محمد أبي سعدة، مكتبة الأرقم: الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، ص ١٨.

وللاستزادة، انظر: الشيرازي، عبد الرحمن، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، دار الثقافة: بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

(٤)- الشاطبي، الموافقات، ج ٢، ص ٨، مرجع سابق.

(٥)- أنس الزرقاء، صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية، مقال ضمن قراءات في الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي: جدة، بدون رقم أو تاريخ، ص ٣٣٣.

سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فاقراوا ما تيسر منه وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضا حسنا وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا واستغفروا الله إن الله غفور رحيم)*^(١). ويقول صلى الله عليه وسلم: * (كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت)*^(٢).

وتطلب هذه الوظيفة التخطيط أيضا؛ ذلك أن على المجتمع الإسلامي القيام بتوفير الضروريات حتى ينتظم على الأمن والاطمئنان، ويتعين على المجتمع توجيه طاقاته نحوها، ووضع الخطط الانمائية على أساس اشباعها في البداية، فضلا عن توفير المنتجات الغذائية الأساسية، والصناعات والزراعات المرتبطة بها والمعاونة لها، وتوفير مياه الشرب النقية، وما يتبعها من مرافق عامة كالتعليم والتربية الإسلامية، وإنتاج الملابس الملائمة لحفظ الأجساد من الحر والبرد، وتوفير المساكن المناسبة، والخدمات الصحية، والصناعات الحربية، وما تقتضيه متطلبات الأمن والدفاع.

رابعا: إعادة توزيع الدخل والثروة بما يعق العدالة

تحرم الشريعة الإسلامية على تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عامة، وعدالة توزيع الدخل والثروة خاصة، ولذلك شرعت الزكاة والصدقات والنفقات والكفارات. وأساس ذلك ومركزه قوله تعالى: * (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم... الآية)*^(٣). وقوله سبحانه: * (والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم)*^(٤). وفعل الرسول صلى الله عليه وسلم في أموال بني النضير حيث خص بها المهاجرين، لعدم توفر المال لديهم، وحرصا منه على تقريب

(١)- سورة المزمل، الآية رقم ٢٠.
(٢)- إسناده صحيح، المسند بتحقيق أحمد شاكر، دار المعارف: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣٩٢هـ، ج ٩، ص ٦٤٩٦.
(٣)- الحاكم، المستدرک، ج ١، ص ٤١٥، مرجع سابق، وقال هذا الحديث صحيح الإسناد. وحول جوانب السند الشرعي. انظر:
- محمد عفر، المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في اقتصاد إسلامي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ص ٧٦ وما بعدها.
(٤)- سورة الحشر، من الآية رقم ٧.
(٥)- سورة المعارج، الآيتين رقم ٢٤، ٢٥.

الفوارق (١).

إن تحقيق هذه العدالة يعضد من الدور التدخلية للدولة، للمقاربة بين أفراد المجتمع، ويقوم التخطيط برسم صورة ذلك التدخل وتنفيذه ومتابعته، من خلال مؤسسات الزكاة والقرب المالية، وبث الوعي لدى أفراد المجتمع، في ضرورة تكافل المجتمع وترابطه.

خامسا: الإشراف على البلديات العامة

تقوم الدولة بالإشراف على كافة المرافق التي يمكن أن يشملها الحديث الشريف: (المسلمون شركاء في ثلاث، في الكلاء والماء والنار) (٢). والتي تمثل مصادر الثروة المائية، والمراعي والثروات الطبيعية. وعلاقة ذلك بالتخطيط أن عمليات تأمين المياه الصالحة للشرب، واكتشاف المعادن وغيرها من الثروات والاستخدام الأمثل لها، لا ينتظم بدون تخطيط؛ إذ تستلزم هذه العمليات التخطيط من بدايتها مروراً بمراحل اكتشافها، وحتى تتم الاستفادة المثلى منها لخدمة الصالح العام، كما أن التوسع في الاكتشاف والتنمية يعمل على تنويع مصادر الدخل، بدلا من الاعتماد على مصدر واحد للدخل شأن معظم الدول الإسلامية (٣).

سادسا: النهوض بأعباء رأس المال الاجتماعي

يشمل رأس المال الاجتماعي في الإسلام، بناء المساجد والمدارس والمستشفيات، والطرق والكباري، والقناطر والسدود والأبنية، واستصلاح الأراضي، وتوفير خدمات التعليم والصحة والدفاع.

وتقوم الدولة بهذه الوظيفة، باعتبار الإنفاق عليها أحد أوجه الإنفاق الرئيسية في الاقتصاد الإسلامي، فالأفراد لا يستطيعون القيام بها لكثرة نفقاتها وقلّة العائد المنتظر منها. وتقوم الدولة بتوفيرها من الأموال المعدة للصرف في المصالح العامة كالخراج والجزية والفيء

(١)- القرشي، يحيى بن آدم، الخراج، تقديم وشرح: أحمد شاكر، المكتبة السلفية: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ، ص ٢٤.

(٢)- سبق تخريجه ص ١٢ من هذه الرسالة.

(٣)- للاستزادة، انظر:

- محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٧م، ص ٢٠٩، وما بعدها.

والعشور (١).

فالفء يصرف في مصالح المسلمين عامة، من سد الثغور وشحنها، لأن أهم الأمور حفظ بلاد المسلمين وتأمينهم من عدوهم، ثم الأهم فالأهم؛ كعمارة المساجد والقناطر والحصون، وسد بئق (مكان منفتح من جانب النهر)، أو سد جرف الجسور ليعلو الماء فينتفع به، ومن كرى نهر (أي تنظيفه) وغيرها، كأرزاق القضاة والائمة والمؤذنين والعلماء بعلوم تتعلق بمصالح المسلمين (٢).

ومن الطبيعي أن تضطلع الدولة بهذه المهمة وهو الأمر الذي يجعل من التخطيط أمراً ضرورياً؛ إذ أن صرف الأموال على هذه المشروعات الحيوية، والتي تكون ثمرتها للأفراد والجماعات، لا يمكن تحقيقها وتنفيذها دون وضع الخطط التفصيلية لكل مشروع على حدة، شاملة دراسات الجدوى، والتكاليف المتوقعة، والمدة اللازمة لإكمال المشروع.

سابعاً: تعبئة البرارد الهادية والبشرية ودوام استنبارها

لا يقتصر دور الدولة بالنسبة للعنصر البشري على التعليم والثقيف -على نحو ما قدمنا- بل لا بد من توجيه هذا العنصر الهام التوجيه السليم، إلى الأعمال النافعة، التي يستطيع أن يفيد فيها، من خلال ما تعلمه من علوم ومهارات، وهذا يقتضي من الدولة وضع التخطيط المناسب، لإعداد وتنمية قوة العمل وتشغيلها، ووضع الأجور المناسبة، والحوافز المختلفة له -مادية ومعنوية- ورعاية واجباته المختلفة، وتوفير الأدوات التي يحتاجها لإتمام عمله وفقاً لما هو مرسوم له (٣). ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية: (أن لولي الأمر إجبار أهل الصناعات على ما يحتاجه الناس من صناعتهم، كالزراعة والحياسة والبنائة، ويقدر لهم أجرة المثل، فلا يمكن المستعمل من نقص الأجرة، ولا الصانع من زيادتها حيث تعين العمل، وهذا من التسعير الواجب، وكذلك إذا احتاج الناس إلى من يصنع لهم آلات الجهاد، من سلاح وجسر

-
- (١)- محمد حسن أبو يحيى، اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة، دار عمان: عمان، ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى، ص ٣٧٨.
- (٢)- الشربيني، محمد بن أحمد، مغني المحتاج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي: القاهرة، بدون رقم طبعة، ج ٢، ص ٩٣. وانظر:
- البهوتي، منصور بن يونس، شرح منتهى الإرادات، المطبعة السلفية: المدينة المنورة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ٢، ص ١٢١.
- (٣)- إبراهيم النعمة، العمل والعمال في الفكر الإسلامي، الدار السعودية للنشر والتوزيع: جدة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ١٤، ١١.

للحرب وخلافه فيستعمل بأجرة المثل، لا يمكن المستعملون من ظلمهم ولا العمال من مطالبتهم بزيادة على حقهم، مع الحاجة إليهم فهذا تسعير أعمال^(١).

كما أن الموارد الطبيعية المتاحة بشتى صورها وألوانها، يجب أن تستخدم الاستخدام الأمثل، ولا بد من المحافظة عليها وتطويرها، بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والتخطيط.

وتأسيسا على ما سبق في مشروعية التخطيط، فإن الإسلام يحرص على تحقيق التوازن بين قوى الاستثمار المختلفة، في كل مجتمع من المجتمعات. وتحقيق هذا التوازن غير ممكن إلا عن طريق التخطيط للتنمية، وتكليف ولي الأمر ذوي الرأي والحل والعقد في المجتمع، بالمشاورة والتناصح في توجيه النشاط الاقتصادي للأمة، إلى أفضل السبل الممكنة فالتخطيط من قبيل إعداد العدة، ومن قبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٢) - كما سبق أن ذكرنا -.

كما أن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وآثار الصحابة يستخلص منها أنه إذا رأى ولي الأمر أن الأوضاع الاقتصادية داخل مجتمعه لا تسير نحو تحقيق المزيد من التقدم

(١) - ابن تيمية، الحسبة، مرجع سابق، ص ٢٢، ٢٣ .

(٢) - محمد عبد الله العربي، الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية، ١٣٨٦هـ، ص ٢٢٠. وانظر:
- بحوث المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي: جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، ص ٥٤ .

الاقتصادي، فإن له التدخل عن طريق التخطيط ووضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن توجيه نشاط الافراد إلى الاستثمارات التي يحتاجها المجتمع فعلا، فله مثلا أن يخطط للإنتاج الزراعي، ويضع من الخطط والسياسات الاقتصادية ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف المجتمع وتمشي ذلك مع المصلحة العامة له.

ويقرر أحد الباحثين في الاقتصاد الإسلامي: (أن التخطيط ليس بدعة مستحدثة، ولا رذيلة مستقبحة، فإذا كان الباحث يحتاج لمخطط هيكلي لبحثه، والمهندس يحتاج لمخطط هندسي لبنائه، وسياسة التعليم تحتاج إلى تخطيط من حيث التوسع في التعليم؛ فإن مستقبل الأمة لا يمكن أن يترك من غير تخطيط هادف تشرف عليه الدولة، من خلال دراسة ميدانية مستوعبة تحدد فيه الوسائل والأهداف وتتابع تنفيذها بكل دقة. ونظرا لأن التنمية الاقتصادية هي الغاية فإن التخطيط لتحقيق هذه الغاية يجب أن تقوم به الدولة بحكم مسؤولياتها، عن خدمة المجتمع، وحماية مصالحه وصيانة حقوقه، مكلفة بتوفير الأسباب التي يعجز عنها الافراد، ولكي ينتقل المجتمع من حالة التخلف والركود الاقتصادي، إلى حالة الاعتماد على النفس، وتوفير أسباب الرخاء والسعادة لافراد المجتمع)^(١).

هذا ويعد التخطيط في العصر الحاضر ضرورة شرعية ملحة، لنقل الدول الإسلامية من حالة التخلف والركود الاقتصادي الذي تعيشه، إلى معارج النمو الاقتصادي، مع أهمية أن يكون التخطيط نابعا من الشريعة الإسلامية، بأن يكون مبناه وأساسه من خلال وضع الدولة خططا اقتصادية واجتماعية بما يتوافر لها من الاحصائيات والمعلومات والبيانات، عن حقيقة الموارد الاقتصادية المتوفرة، ومحاولة استخدامها في مشروعات التنمية الاقتصادية، التي تعود بالنفع العميم وتوجيه الافراد وحثهم في حالة الضرورة وبشرط الأمان على أموالهم إلى توظيفها فيما يصلح حالهم وحال مجتمعاتهم. فإذا كان للدولة

(١)- محمد فاروق النبهان، بحث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ص ٩٦.

محاربة الاحتكار، وبيع الأموال المحتكرة، والتسعير بحدود وضوابط معينة، والتعزير بالغرامة وأخذ المال؛ فإن لها والحالة هذه أن تتدخل عن طريق التخطيط للتنمية الاقتصادية تخطيطاً إسلامياً يعمل في نهاية الأمر على خروج البلاد الإسلامية من التخلف الذي تعيشه. ونرى أن ذلك هو أحد أهم الحلول الأساسية المطروحة على ساحة الفكر الاقتصادي التنموي وعلى المهتمين بشؤون التخطيط في العالم الإسلامي.

الفصل الثاني

مفهوم وخطائص التنمية وارتباط نجاحها
بالتخطيط

المبحث الأول : مفهوم وخطائص التنمية
الاقتصادية

في الفكر الوضعي .

المبحث الثاني : مفهوم وخطائص التنمية
الاقتصادية

في الفكر الإسلامي .

المبحث الثالث : ارتباط نجاح التنمية
الاقتصادية
بالتخطيط .

الفصل الثاني

مفهوم وخصائص التنمية وارتباط نجاحها بالتخطيط

في هذا الفصل سيتم دراسة مفهوم التنمية لاقصادية في المنهجين الوضعي والإسلامي، وتأكيد ارتباط التنمية عموماً بالتخطيط. بالتعرف على خصائص التنمية في الفكر الوضعي عموماً، ثم موقف الإسلام من هذه الخصائص، لنستطيع في النهاية إبراز المفهوم الإسلامي في التنمية، في مقابلة مع عناصر المفهوم الوضعي وبهذا نوضح خصوصية الإسلام في هذا المجال. وذلك من خلال ثلاثة مباحث يعالج أولهما وثانيهما مفهوم وخصائص التنمية الاقتصادية وضعياً وإسلامياً، ويتناول الثالث ارتباط نجاح التنمية الاقتصادية بالتخطيط.

المبحث الأول

مفهوم وخصائص التنمية الاقتصادية في الفكر الوضعي

موضوع التنمية الاقتصادية من أهم الموضوعات التي تشغل أذهان الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، سواء في الدول التي بلغت اقتصاداتها درجة عالية من التقدم، أو في الدول التي لازالت في المراحل الأولى للنمو. وقد زاد اهتمام الدول المتقدمة بالتنمية الاقتصادية مع أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩م، ثم جاءت نهاية الحرب العالمية الثانية لتكشف الاهتمام بالتنمية، بقصد مواجهة ظروف ما بعد الحرب، وترميم الأجهزة الإنتاجية في الدول التي شاركت فيها. وفي الدول النامية أدت حركات التحرر وحصول الكثير من الدول المستعمرة على استقلالها، إلى الأخذ بالتنمية الاقتصادية على أساس أنها الحل الأنسب لمشاكلها، والتخلص من التخلف الذي بات يلزمها، وهو ما أثار قضية التنمية في العالم^(١). وللاسف فإن معظم الدول الإسلامية تنتمي إلى الدول النامية مما جعل مفهوم التنمية بها شديد الإلحاح، ونظرا للأهمية الكبرى التي تحتلها التنمية الاقتصادية، سنعمد إلى التعرف على مفهوم هذه العملية ومحتواها، وستكون المعالجة في صورة تحديد عناصر عملية التنمية في المنهج الوضعي، وذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول

الزيادة المستمرة في الدخل الفردي

تتجه معظم تعاريف التنمية الاقتصادية إلى ربط مفهومها بهذا المعيار، حيث يقال: (إن التنمية الاقتصادية تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، أي تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة في الدخل الحقيقي^(٢) للفرد عبر فترة ممتدة من الزمن)^(٣).

(١)- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٣م، ص ١٩.

(٢)- أي بالأسعار الثابتة.

(٣)- محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، ج ١، دار النهضة: القاهرة بدون رقم طبعة، ١٩٧٣م، ص ٧٨.

أي أنها تعني تزايداً مستمراً في الدخل القومي بالأسعار الثابتة، وفي دخل الفرد الصافي أيضاً^(١). ومن الاقتصاديين من يعرف

التنمية، بأنها الارتفاع المستمر في متوسط الدخل الفردي الحقيقي في الأجل الطويل^(٢). ويعبر عنها البعض بقوله: إنها العمل الحثيث على زيادة الإنتاج تعزيراً لدخل الأمة القومي، ورفعاً لمستوى أبنائها المعيشي^(٣). وعرفت التنمية أخيراً، بأنها الزيادة في قدرة أمة أو منطقة على إنتاج السلع والخدمات، وتقاس عادة بنسبة الزيادة السنوية في الناتج القومي الكلي للأمة بالأسعار الثابتة، والتي يمكن قياسها بطريقة أفضل، عن طريق الزيادة في الدخل القومي الحقيقي لكل فرد^(٤).

ومن الملاحظ أن التعاريف السابقة، تركز على الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الحقيقي، ولفترة زمنية طويلة، وإن كان بعضها يضيف إلى ذلك شروطاً أخرى مثل: أن تتم التنمية من خلال قطاعات اقتصادية رائدة، أي تستطيع تحقيقه أو بذل مزيد من الجهود لتحقيق التنمية، إلا أن الاهتمام بمتوسط الدخل الفردي الحقيقي بدا واضحاً في تلك التعريف.

هذا ولعل أشد الانتقادات لمفهوم التنمية الوضعية تلك الموجهة إلى هذا العنصر والتي نسوق بعضاً منها:

أولاً: أن التنمية يجب أن تصبحها تغيرات في هيكل وبناء الاقتصاد القومي^(٥).

ثانياً: يتطلب إعمال عنصر الدخل كمؤشر للتنمية زيادة متوسطة على فترة من الزمن بنسب متزايدة، وأن يكون معدل الدخل النقدي أعلى من الارتفاع في مستويات أسعار السلع والخدمات^(٦).

ثالثاً: تزداد هذه الانتقادات عنفاً وتصل ذروتها، عند استخدام

(١)، (٢) - عبد الهادي طاهر، استراتيجيات البترول والتنمية في السعودية، الدار السعودية للنشر، جدة، بدون رقم طبعة، ١٣٩٠هـ، ص ٤١.

(٣) - منير البعلبكي، موسوعة المورد، دار العلم للملايين: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، ج ١، ص ٨٤.

(٤) - HILL, MEGRAW, THE MEGRAW-Hill pictiornary Of Modern Economies, New York - Second Edetions, Nopate, pl86.; Doglas, Greenwalld, Encyclopadia Of Eco Nomic, New York, N.D. Nopate, p 276 .a

(٥) - عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، ص ٢١١، مرجع سابق.

(٦) - علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص ١٦٤، مرجع سابق.

متوسط الدخل الفردي للقيام بعقد المقارنات الدولية على مستويات الرغاهية المادية، التي بلغتها شعوب تختلف في أطرها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية، أو في مراحل النمو التي حققتها^(١).

رابعاً: استخدام هذا المتوسط يؤدي إلى نتائج شاذة، كاعتبار بعض الدول النامية التي يرتفع فيها هذا المتوسط في مصاف الدول المتقدمة، وهي ليست كذلك، كما أن هناك عوامل مختلفة تدخل في تحديد هذا المتوسط، وهي عوامل تختلف من باحث لآخر ويصعب قياسها، فضلاً عن التغير المستمر لهذا المتوسط بصورة تستدعي إعادة النظر فيه كل عام على الأقل^(٢).

خامساً: لا يأخذ متوسط الدخل الفردي نمط توزيع الدخل السائد في مختلف الدول بعين الاعتبار، لذلك فهو لا يعبر بشكل تقريبي عن مستوى الرغاهية المادية التي تحققت في دولة ما، إذ لا يعني متوسط دخل الفرد في دولة ما (\$١٠٠٠٠) دولاراً في السنة حصول جميع الأفراد عليه، بل قد تحصل فئة قليلة من المجتمع على مئات الملايين، في حين تعيش الغالبية العظمى من السكان بدخول فردية منخفضة^(٣)؛ أي أن هذا العنصر لا يضيف أي اهتمام على قضية التوزيع.

المطلب الثاني

الاستخدام الأمثل للموارد

يرى بعض الاقتصاديين أن التنمية تتحصل في استخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة لمجتمع من المجتمعات استخداماً أمثل لرفع مستوى معيشة الأفراد^(٤). كما يعرفها البعض بأنها: عمليات استخدام الموارد الاقتصادية في مجتمع من المجتمعات استخداماً أمثلاً^(٥). وهذه التعاريف تربط تحقيق التنمية الاقتصادية بالاستغلال

(١)- انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الانماء القومي: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، ص ٤١.

(٢)- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص ١٦٥، مرجع سابق.

(٣)- انطونيوس كرم، المرجع السابق، ص ٤٢.

(٤)- حسين عمر، التحليل الكلي، دار الشروق: جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ، ص ٢٣١.

(٥)- محمد عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، دارالمجمع العلمي: جدة، بدون رقم طبعة، ١٤٠٠هـ، ص ٢٧.

الأمثل للموارد؛ أي أن التنمية وتحققها في الأساس يعتمد على كيفية استغلال المجتمع لموارده، إذ أن عملية الاستخدام الأمثل تستلزم تنسيق أولويات على المستوى القومي.

ويقتضي الاستخدام الأمثل للموارد استخدام الفنون الإنتاجية التي تقلل من الفاقد وتحصل من الموارد على أقصى عائد، ولهذا كثيرا ما يتضمن تعريف التنمية تركيزا على أهمية هذه الفنون، ومن قبيل ذلك تعريف (كندل برجر) القائل: بأن التنمية الاقتصادية تقتضي بجانب زيادة الناتج القومي، توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة، وألتي ينتظر انشاؤها^(١). كما توضح بعض التعاريف أن التنمية هي: العملية التي تؤدي إلى تطوير المجتمع، عن طريق فنون انتاجية جديدة (...)^(٢)، وعرفها البعض بأنها: تتضمن إجراء تغييرات جذرية في فنون الإنتاج المستخدمة^(٣)، والتي ستحدث بطبيعة الحال تغييرا شاملا في أساليب وطرائق الإنتاج، عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة.

المطلب الثالث

شمولية التنمية للقطاعات الاقتصادية وتوازنها

يتجه بعض الكتاب في تعريف التنمية الاقتصادية، إلى أنها عملية تشمل جميع فروع وأجزاء النشاط الاقتصادي، ولا تقتصر على قطاع دون

(١)- محمد عجيبة وآخرون، ص ٤٨، مرجع سابق.
 (٢)- محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية: الاسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م، ص ١٥.
 (٣)- عبد الرحمن يري، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية: الاسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٨٠م، ص ٤٦.

آخر، نظرا لكثرة الارتباطات والعلاقات، المختلفة بين القطاعات الاقتصادية، بحيث يصبح من الصعب عزل قطاع منها عن الآخر، فهي لا تقتصر على مجال اقتصادي واحد كالزراعة وحدها أو الصناعة وحدها (١). ومن الاقتصاديين من يعرف التنمية بأنها عملية مستمرة تتضمن تغييرات هيكلية كبيرة في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، يعمل على تحسين أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة (٢)، وهذا يتفق مع التعريف الذي يرى أن التنمية الاقتصادية لا تعني التصنيع وخلق صناعات جديدة فقط، وإنما تتعداها إلى الزراعة والتجارة والخدمات كالنقل والمواصلات (٣). وتشير بعض التعاريف أيضا إلى أن التنمية الاقتصادية هي: مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تسبب زيادة انتاجية الاقتصاد ككل (٤).

ومن المعروف أن أساليب واستراتيجيات التنمية الاقتصادية تتباين في مدى تحقيقها لتوازن القطاعات الاقتصادية، فبينما تراعي بعض الدول هذه العملية من خلال تبني استراتيجية النمو المتوازن، يجنح البعض الآخر إلى عدم مراعاة توازن القطاعات، عن طريق الاهتمام بقطاع قائل كما تقضي بذلك نظرية النمو غير المتوازن، لكن ليس معنى ذلك أن الخلل في نمو القطاعات أمر مرغوب فيه، إذ النمو غير المتوازن هو مرحلة مؤقتة يلحق بها فيما بعد القطاعات التي لم تأخذ حظا وافرا من النمو.

المطلب الرابع

التغيير البنياني

يتجه عدد من التعاريف إلى ربط مفهوم التنمية الاقتصادية بالتغيير البنياني، وخاصة في الدول النامية، التي تحتاج إلى مزيد من الاستثمارات، لاستكمال بناء هيكلها المعتمدة على الإنتاج الأولي، أي تبرز أهميته للدول النامية بصورة أكبر من الدول المتقدمة.

(١)- علية حسين، ص ٩٧، مرجع سابق.
(٢)- كوزنتس، سيمون، النمو الاقتصادي الحديث، ترجمة: لجنة من الاساتذة الجامعيين دارالافاق الجديدة: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٧. وانظر:
- محمد عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، ص ٢٧، مرجع سابق.
(٣)- محمد عجيمة وآخرون، ص ٤٩، مرجع سابق.
(٤)- محمد عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، ص ٢٧، مرجع سابق.

ومن الكتاب من يعرف التنمية بأنها: ذلك التغيير البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية، بهدف توفير الحياة الكريمة للأفراد^(١). ويرى البعض أن التنمية الاقتصادية عملية ديناميكية تستدعي تغييرات بنيانية تعمل على تحسن معدل أداء الاقتصاد، وزيادة نسب النمو الاقتصادي^(٢).

(١)- فائز الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود: الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ص ١٠٨ .
 (٢)- أحمد، خورشيد، التنمية الاقتصادية في الإطار الإسلامي، مقال ضمن كتاب قراءات في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٠٢، مرجع سابق.

المبحث الثاني

مفهوم وخصائص التنمية في الفكر الإسلامي

ثمة عناصر مشتركة بين مفهوم التنمية الإسلامية والتنمية الوضعية؛ فإذا كانت التنمية في الفكر الوضعي تنشد الزيادة المستمرة في الدخل الفردي، والاستخدام الأمثل للموارد، وشمولية عملية التنمية وتوازنها، والتغيير البنائي. فإن الإسلام يتوخى ذلك وأكثر، وفق ضوابط شرعية محددة، ويتفوق على ذلك المفهوم في أمور عدة، ككونها آتية من الترغيب الإلهي، وهي مسئولية كل من الفرد والدولة، فضلاً عن محافظتها على البيئة، وحرصها الشديد على التوازن. وينفرد بمفاهيم خاصة ككون التنمية فريضة إسلامية، وتحتوي مفهوماً خاصاً، وتشتمل أكثر على الجدية والانضباط. وفيما يلي تحليل ذلك:

المطلب الأول

موقف الإسلام من المفاهيم الوضعية للتنمية

لإسلام موقف متميز من عناصر المفهوم الوضعي للتنمية، والتي سبق تناولها في المبحث السابق، وهو ما يتضح على الوجه التالي:

أولاً: الزيادة المستمرة في الدخل الفردي

يسعى الإسلام إلى تحقيق الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي؛ باعتباره المعيار المقبول لقياس مستوى المعيشة والرفاهية الاجتماعية، فالغنى مطلوب ومحبيب إلى النفس والشرع^(١)، وهو نعمة من الله، وحافز على طاعته، إذ المال فضل كما يتضح من قوله تعالى: * (وابتغوا من فضل الله... الآية) *^(٢)، وهو خير لقوله تعالى: * (إن ترك خيراً الوصية للوالدين... الآية) *^(٣). وقد امتن الله على رسوله بالغنى، فقال سبحانه: * (ووجدك عائلاً فأغنى) *^(٤). والرسول صلى الله

(١)- ربيع الربيعي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ١٢٣، مرجع سابق.

(٢)- سورة الجمعة، من الآية رقم ١٠.

(٣)- سورة البقرة، من الآية رقم ١٨٠.

(٤)- سورة الضحى، الآية رقم ٨.

عليه وسلم ندب إلى حب المال ومدح الغنى أو المال بقوله: * (نعمما المال الصالح للعبد الصالح)*^(١). وسأل الغنى لنفسه فقال صلى الله عليه وسلم: * (اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى)*^(٢). وفي المقابل فإن الفقر قد يكون عقوبة لقوله تعالى: * (فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون... الآية)*^(٣). وهو ابتلاء لقوله تعالى: * (ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات... الآية)*^(٤). كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم استعاذ من الفقر بقوله: * (اللهم إني أعوذ بك من الفقر والقلّة والذلة... الحديث)*^{(٥)(٦)}.

كل ذلك مع إعمال شرطين أساسيين، الأول: أن يكون التمتع بذلك المستوى-مستوى الدخل-وتلك الرفاهية أتى من الحلال وينفق في دائرته. والثاني: أن المفهوم الوضع يركز على الجانب المادي فقط، بينما يمتد في الإسلام ليشمل كافة الجوانب الروحية والعقدية والتربوية، التي تعمل معاً لإيجاد الإنسان السوي لمجتمعه -وبعبارة أدق- فإن الإسلام يسعى إلى تحقيق ذلك المفهوم في ضوء الأولويات الإسلامية، والعدالة التوزيعية، لقوله تعالى: * (كي لا يكون

(١)- أخرجه القاضي في مسند الشهاب، تحقيق: حمدي عبد المجيد، مؤسسة الرسالة: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٤٠٥هـ، وقال المحقق: رواه أحمد في المسند، ج ٤، ص ٢٠٢، ٢٠٣. والبخاري، في الأدب المفرد، ج ١، ص ١١٢، حديث رقم ٢٩٩. وهو حديث صحيح. -الحاكم، المستدرک، ج ٢، ص ٢. وقال: صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه، مرجع سابق.

(٢)- مسلم، صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٠٧٨، كتاب الذكر والدعاء، باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل، حديث رقم ٢٧٢١، مرجع سابق.

(٣)- سورة النحل، من الآية رقم ١١٢.

(٤)- سورة البقرة، من الآية رقم ١٥٥.

(٥)- أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٩٠، كتاب الصلاة، باب الاستعاذة، حديث رقم ١٥٤٤، مرجع سابق.

-السيوطي، جلال الدين، سنن النسائي بشرح السيوطي، دار الثقافة: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ٨، ص ٢٦٢، كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من الفقر، وإسناده حسن. انظر:

-الجزري، المرجع السابق، ج ٤، ص ٣٥٦، مرجع سابق.

(٦)- ننوه أنه لا تعارض بين تحبيب الغنى، وبين النصوص التي تحث على الرضا، والقناعة بما قسم الله، والمحاذير التي تكمن وراء الغنى والفقر، فليس معنى القناعة والرضا بما قسم الله، الرضا بالفقر والعيش في هوان؛ إنما هي دعوة لأن يرضى الإنسان بما لا يستطيع تغييره، مثل: افتقار القدرات الجسمية والعقلية والنفسية المفضية إلى الغنى والقوة، أو الحرمان من الإرث. أما في غير ذلك فالطريق مفتوح، وحث الإسلام على الكد والكسب والتمتع بثمار العمل دائم وصدق الحق إذ يقول: (لقد خلقنا الإنسان في كبد)، سورة البلد، الآية ٧. للاستزادة، انظر: ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ١٢٥، مرجع سابق.

دولة بين الأغنياء منكم... الآية) (١). وقوله صلى الله عليه وسلم:
* (ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع) * (٢).

ثانياً: الاستخدام الأمثل للموارد

تتضمن التنمية في بعدها الإسلامي هذا المفهوم؛ إذ نجد الكثير من الآيات توجه وتحث وتبين كيفية الاستفادة مما بثه الله في الكون من موارد الثروة عموماً. والنصوص في هذا المجال لا تقع تحت حصر، منها قوله سبحانه: * (ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة) * (٣)، وقوله تعالى: * (ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاش... الآية) * (٤)، وقوله جل شأنه: * (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور) * (٥)، إلى غير ذلك من النصوص (٦).

وفي صدد الاستخدام الأمثل للموارد، نجد الإسلام يحرص على عدم الإسراف، وعدم التقتير في استخدامها، مع الأخذ في الحسبان حقوق الأجيال القادمة. وفي صدد ذلك يقول سبحانه: * (قالوا يا ذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا. قال ما مكني فيه ربي خير فأعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردما. آتوني زبر الحديد حتى إذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى إذا جعله نارا قال آتوني أفرغ عليه قطرا) * (٧).

وقد كان حرص عمر واضحا على حق الأجيال القادمة عندما امتنع عن تقسيم أرض السواد.

وإذا كان المفهوم الوضعي يحتوي تحت هذا العنصر استخدام الفنون الإنتاجية، فإن المفهوم الإسلامي للتنمية يتضمن هذا المعنى أيضا، ذلك أن الإتقان في العمل وتحسين الإنتاج مطلب شرعي، لقوله تعالى:

- (١) - سورة الحشر، من الآية رقم ٧.
(٢) - البخاري، محمد بن اسماعيل، الأدب المفرد، نشره قصي محب الدين: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٩هـ، ج ١، ص ٥٢ وقال أخرجه الطحاوي في الطهارة، والبيهقي في شعب الإيمان.
- الحاكم، المستدرک، ج ٤، ص ١٢٧، في كتاب البر والصلة، مرجع سابق، وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقد جزم الألباني بصحته. انظر:
- سلسلة الأحاديث الصحيحة، المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ، ج ١، ص ٢٢٩، حديث رقم ١٤٩.
(٣) - سورة لقمان، الآية رقم ٢٠.
(٤) - سورة الاعراف، من الآية رقم ١٠.
(٥) - سورة الملك، الآية رقم ١٥.
(٦) - في صدد التوجه إلى موارد بعينها، انظر: ص ٥٩ وما بعدها من هذه الرسالة.
(٧) - سورة الكهف، الآيات من ٩٤ إلى ٩٦.

وقوله صلى الله عليه وسلم: * (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) * (١). واتقان العمل يؤدي إلى كشف أسرارهِ، والدراية بأحواله، فيستطيع العمال عن طريق التفكير الدائم، والعمل المستمر إيجاد التقنية المناسبة لذلك العمل. فالإتقان وتوفير الموارد الرأسمالية يولدان التقنية، لأنه -أي الإتقان- يتطلب اتباع أدق الأساليب في الإنتاج، وتطويرها بصفة مستمرة. وقوله صلى الله عليه وسلم: * (طلب العلم فريضة على كل مسلم) * (٢).

وإذا كان الإسلام يعتبر اكتشاف قوانين الكون من الحكمة التي هي ضالة المسلم يبحث عنها حتى عند غيره، فإن ذلك لا يعني أن يظل المسلمون معتمدين على التكنولوجيا المستوردة، فالإسلام يترفع بأفراده عن ذلك ويريد لهم ابتكار التكنولوجيا الخاصة بهم، والتي تنبع من بيئتهم وظروفهم وتتوافق مع مجتمعاتهم، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: * (لا يكن أحدكم إمعة.. الحديث) * (٣)، وقد ورد أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) دخل السوق في خلافته، فلم يرفئه في الغالب إلا النبط، فاغتم لذلك فلما أن اجتمع الناس أخبرهم بذلك وعذلهم في ترك السوق. فقالوا: إن الله أغنانا عن السوق بما فتح به علينا. فقال: (والله لئن فعلتم ليحتاج رجالكم إلى رجالهم، ونساؤكم إلى نسائهم) (٤)، ولكن على المدى القصير ليس ثمة مانع شرعي من الانفتاح على العالم واستيراد منتجات التكنولوجيا، بشرط عدم الوقوع في أي نوع من أنواع التبعية،

(١)- سبق توثيقه ص ٢٢ من هذه الرسالة.
(٢)- ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٥٦، كتاب العلم، باب فضل العلماء، حديث رقم ١٦٦٥، مرجع سابق. وقد جزم الألباني بصحته. انظر:
- صحيح سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٤، كتاب العلم، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، حديث رقم ١٨٣، مرجع سابق.
(٣)- الترمذي، سنن الترمذي، ج ٣، ص ٢٤٦، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الإحسان والعفو، حديث رقم ٢٠٧٤، مرجع سابق.
(٤)- الكتاني، عبد الحي، التراثيب الإدارية، دار الكتاب العربي: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ٢، ص ٢٠.

أو السيطرة أو الاستغلال. لقوله سبحانه: * (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء...) * (١).
 وقوله تعالى: * (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق .. الآية) * (٢).
 وقوله جل وعلا: * (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر... الآية) * (٣).

ثالثاً: مسؤولية التنمية للقطاعات الاقتصادية وتوازنها.

للمشمول أبعاد أوسع في مفهوم التنمية الإسلامية؛ إذ يتضمن المظاهر الخلقية والروحية والمادية في آن واحد، فلا يعرف الفصل بين مادي وبين ما هو روحي، ولا يفرق بين ما هو دنيوي وما هو أخروي، فكل النشاطات التي يباشرها الإنسان هي أعمال روحية وأخروية، طالما كانت مشروعة، وكان القصد بها وجه الله تعالى. فالعمل في الإسلام بمفهومه العام عبادة وهي من أفضل ضروب العبادة، لدرجة أن الله سبحانه قدمها على الجهاد في سبيله، في قوله تعالى: * (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله الآية) (٤). ولقوله صلى الله عليه وسلم: * (الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله... الحديث) * (٥).

وهي شاملة أيضاً؛ لأنها تقتضي أن تتضمن عملية التنمية كافة الاحتياجات البشرية، اقتصادية كانت أم اجتماعية؛ إذ تشمل المأكل والملبس والسكن والتعليم والنقل والتطبيب والترفيه في إطار التعاليم الإسلامية. بل يجب ألا يتوقف مفهوم التنمية على إشباع الضروريات فقط، بل يشمل الحاجيات والتحسينيات، حتى يصل المجتمع الإسلامي إلى الرفاهية التي ينشدها له الإسلام (٦).

(١)- سورة آل عمران، من الآية رقم ٢٨.

(٢)- سورة الممتحنة، من الآية رقم ١.

(٣)- سورة آل عمران، من الآية رقم ١١٨.

(٤)- سورة المزمل، من الآية رقم ٢٠.

(٥)- البخاري بحاشية السندي، ج ٤، ص ٥٢، كتاب النفقات، باب فضل النفقة على الأهل، مرجع سابق.

- مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١٨، ص ١٤١، كتاب الزهد، باب فضل الإحسان على الأرملة، مرجع سابق.

(٦)- محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، شركة مكتبات عكاظ، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، ص ١٠٠.

ولعل هذا يتضح من دعوة الإسلام إلى العناية بكل القطاعات الاقتصادية، من زراعة وصناعة وتجارة. ففي فضل الزراعة نجد حث الرسول صلى الله عليه وسلم عليها بقوله: * (ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة) * (١). وفي فضل الصناعة نجد التوجيه إلى كافة الصناعات المختلفة بنص القرآن، الذي يزخر بكثير من الآيات، التي تشير إلى الصناعات المختلفة، ومنها قوله سبحانه في مجال الصناعات المعدنية والتوجيه لها: * (وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس... الآية) (٢). وقوله تعالى: * (ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود) * (٣). وفي صناعة الأسلحة، يقول تعالى: * (وجعل لكم سرباب تقيكم الحر وسرباب تقيكم من بأسكم... الآية) * (٤). وقوله تعالى: * (وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم بأسكم... الآية) * (٥). وفي مجال صناعة النسيج والملابس يقول تعالى: * (ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين) * (٦). وفي مجال الصناعات الجلدية يقول تعالى: * (وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم... الآية) * (٧). وفي مجال صناعات السفن يقول تعالى: * (واصنع الفلك بأعيننا ووحينا... الآية) * (٨). وفي مجال الصناعات الزراعية يقول سبحانه: * (ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا... الآية) (٩). فالآيات السابقة عميقة الدلالة على أهمية الشمول في قطاع الصناعة وفي كل فرع من فروعها شأن بقية القطاعات الأخرى، بل أن بعض الفقهاء عد تعلم الصناعة فرضاً على الكفاية، إذا لم يقم به أحد وقع الإثم على المجموع (١٠). وفي مجال التجارة تطالعنا مجموعة من النصوص القرآنية، منها قوله

(١) - البخاري بحاشية السندي، ج ٢، ص ٤٥، كتاب الوكالة، باب فضل الغرس والزرع، مرجع سابق.
- مسلم، صحيح مسلم، ج ٣، ص ١١٨٩، كتاب المساقاة، باب فضل الغرس والزرع، حديث رقم ١٥٥٣، مرجع سابق.

(٢) - سورة الحديد، من الآية رقم ٢٥.

(٣) - سورة فاطر، من الآية رقم ٢٧.

(٤) - سورة النحل، من الآية رقم ٨١.

(٥) - سورة الأنبياء، من الآية رقم ٨٠.

(٦) - سورة النحل من الآية رقم ٨٠.

(٧) - سورة النحل، من الآية رقم ٨٠.

(٨) - سورة هود، من الآية رقم ٣٧.

(٩) - سورة النحل، من الآية رقم ٦٧.

(١٠) - الغزالي، إحياء علوم الدين، ج ١، ص ١٦، مرجع سابق.

تعالى: * (وأحل الله البيع وحرم الربا... الآية) * (١). وقوله سبحانه: * (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله... الآية) * (٢). وقوله جل وعلا: * (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم... الآية) * (٣). ومن الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم: * (عليكم بالتجارة فإن فيها تسعة أعشار الرزق) * (٤).

وهكذا نجد أن السمة الغالبة للنظرة الإسلامية هي التوازن في كافة الأمور، حتى في الجانب الروحي، فهو دين الوسطية والاعتدال لقوله تعالى: * (وكذلك جعلناكم أمة وسطا... الآية) * (٥). وهو أيضا ينبذ كل ألوان التطرف حتى في مجال العبادة (٦). وفي الجانب الاجتماعي يسعى إلى تحقيق التوازن والعدالة، وتساوي الفرص بين كافة الأفراد داخل المجتمع؛ إذ شرع لذلك الزكاة والصدقة، والقربات المالية الأخرى، وحرم الإسراف، وحث على تحسين معيشة الأفراد ذوي الدخل المنخفضة، حتى تتقارب المستويات (٧). وفي جماع ذلك يقول سبحانه: * (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم... الآية) * (٨). ويقول تعالى: * (والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) * (٩). ويقول جل وعلا: * (إن خير من استأجرت القوي الأمين) * (١٠). ويقول صلى الله عليه وسلم: * (ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع) * (١١). ويقول صلى الله عليه وسلم: * (ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم به) * (١٢).

أما بخصوص توازن التنمية، فنجد أن الإسلام يشجع على ذلك، بلا نص يقطع بتفضيل قطاع على قطاع آخر لكثرة العلاقات والتشابكات بين

-
- (١)- سورة البقرة، من الآية رقم ٢٧٥.
 - (٢)- سورة المزمل، من الآية رقم ٢٠.
 - (٣)- سورة النساء، من الآية رقم ٢٩.
 - (٤)- قال الحافظ العراقي في تخريجه لأحاديث الإحياء، ج ٢، ص ٦٤، أخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث، ورجاله ثقات.
 - (٥)- سورة البقرة، من الآية رقم ١٤٣.
 - (٦)- ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ٤٥، مرجع سابق.
 - (٧)- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار المعارف للطبوعات: بيروت، الطبعة الرابعة عشرة، ١٤٠١هـ، ص ٧٠٩.
 - (٨)- سورة الحشر، من الآية رقم ٧.
 - (٩)- سورة الماعز، الآية رقم ٢٥، ٢٤.
 - (١٠)- سورة القصص، من الآية رقم ٢٦.
 - (١١)- سبق تخريجه ص ٥٧، من هذه الرسالة.
 - (١٢)- السيوطي، الجامع الصغير، ج ٢، ص ٤٧٨، حديث رقم ٧٧٧، وقال حديث حسن، وجزم الألباني بصحته، في صحيح الجامع الصغير وزيادته، ج ٥، ص ١١٦، حديث رقم ٥٢٨١، وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ١، ص ٢٢٩، حديث رقم ١٤٩، مراجع سابقة.

القطاعات، وفي صدد ذلك يرى الإمام القسطلاني في شرحه للبخاري ما نصه: (المسألة تختلف باختلاف الأحوال، فحيث احتيج إلى القوات أكثر - أي الحاصلات الزراعية والغذائية - تكون الزراعة أفضل، وحيث احتيج إلى المتجر لا نقطاع الطريق تكون التجارة أفضل، وحيث احتيج إلى الصنائع تكون هذه أفضل) (١)، وبمثل هذا قال العيني (٢). وعليه فلا يجب أن يهمل قطاع على حساب الآخر بل لابد من الاهتمام بالقطاع الذي تقل معروضاته بصورة أكبر من ذلك الذي تتوفر منتجاته (معروضاته) (٣). وكذلك الحال في كافة الأقاليم والأماكن لتحقيق التوازن المكاني. فالمسلمون إخوة في كل مكان، لقوله تعالى: * (إنما المؤمنون إخوة... الآية) * (٤). فضلا عن أن الدولة ملتزمة نيابة عن المجتمع ومسئوليتها كاملة عن كل مواطن في الدولة أيا كان مركزه أو ديانتة أو عمله، لقوله تعالى: * (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل... الآية) (٥). وهي مسئولة عن كافة أقاليم ومناطق الدولة، لقوله صلى الله عليه وسلم: * (كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته، فالأمر الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته... الحديث) * (٦). ولقول عمر (رضي الله عنه): (لومات شاة على شاطئ الفرات ضائعة لظننت أن الله سألني عنها يوم القيامة)، وقوله: (لو أن عناقا ذهبت بطف (شاطيء) الفرات لأخذ بها عمر يوم القيامة) (٧). فقول هذا يؤكد وجوب العناية بكافة أقاليم الدولة، ريفها وحضرها، وكبيرها وصغيرها. ولما ذكره الماوردي بقوله: (إن على ولي الأمر عمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب سبلها ومسالكتها) (٨).

-
- (١) - القسطلاني، أحمد بن علي، إرشاد الساري إلى صحيح البخاري، دار الفكر: بيروت، الطبعة السابعة، ١٣٢٢ هـ، ج ٤، ص ١٧١.
- (٢) - العيني، بدر الدين، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار الفكر: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ١٢، ص ١٥٥، وقد أورداه في بيان معنى حديث: (ما من مسلم يفرس غرسا أو يزرع زرعاً... الحديث).
- (٣) - ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ١١٢، مرجع سابق.
- (٤) - سورة الحجرات، من الآية رقم ١٠.
- (٥) - سورة النساء، من الآية رقم ٥٨.
- (٦) - البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ٩، ص ٧٧، كتاب الأحكام، باب قوله تعالى: * (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول...)*.
- (٧) - مسلم، صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٤٥٩، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، حديث رقم ١٨٢٩، مرجع سابق.
- (٨) - ابن الجوزي، تاريخ عمر بن الخطاب، ص ١٦١، مرجع سابق.
- (٩) - الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، أدب الدنيا والدين، تحقيق: مصطفى السقا، دار الفكر: بيروت، بدون تاريخ، الطبعة الثالثة، ص ١٣٩.

حاصل الأمر أن القيام بعملية التنمية في الإسلام، يستند إلى فروض الكفايات، ويتخذ من الأولويات الإسلامية إطاراً له، على أساس التوازن -عامة- وفي كافة القطاعات الاقتصادية، وعلى مستوى القطاع العام والقطاع الخاص، وانتاجي القطاعات السلعية والخدمية، وسلعيًا في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وصناعيًا في الصناعات الثقيلة والخفيفة، وأقليميًا في كافة المناطق. وفي ضوء خطة اقتصادية مترابطة ومتناسقة، من حيث الغايات والأهداف والوسائل، وواقعية من حيث الإمكانيات المتاحة، والقدرة على التنفيذ^(١).

رابعاً: التغيير البنائي

يدعم الإسلام مفهوم التغيير البنائي، بيد أنه يختلف عما يتبناه الفكر الوضعي، الذي اهتم بالجانب المادي فقط، فالإسلام يحبذ ولكافة الدول الإسلامية تطويراً مستمراً، في الهياكل الاقتصادية الإسلامية، ومزيدياً من القوة الإيمانية والاجتماعية والسياسية، وإذا كانت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في العالم الإسلامي المعاصر، تعاني من خلل وتخلف وابتعاد عن شريعة الله، فإن مفهوم التغيير البنائي الإسلامي، يشمل إصلاح ذلك كله، فالهياكل الاقتصادية المقتصرة على القطاع الأولي والمحصول الواحد، تستلزم تغييراً نحو التنوع وتكامل القطاعات واستكمالها، والاهتمام بالقطاعات الرائدة المقوية للجهاز الإنتاجي. وإذا كانت الهياكل الاجتماعية تتسم بالسلبية والتواكل، فإن التغيير البنائي الإسلامي يعني بالنسبة لها، مزيدياً من الإيجابية والاعتماد بالأسباب. وإذا كان البناء الروحي قد شابه الضعف، فإن التغيير البنائي الإسلامي يعني أيضاً تقوية الجانب الإيماني والعقائدي. وصدق الرسول الكريم إذ يقول:*(المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف... الحديث)*^(٢). والتغيير البنائي يشمل كل ما تضمنه هذا الحديث من قوة.

وهكذا يصبح التغيير البنائي الإسلامي، وتتم معه العودة الصحيحة

(١)- عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، دار الوفا للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ص ٧٦.

(٢)- مسلم، صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٥٢، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، حديث رقم ٢٦٦٤، مرجع سابق.

إلى تطبيق منهج الله في الحياة، فذلك ضمان أكيد لتحقيق النمو الاقتصادي، وتوفير الحياة الكريمة. وصدق الحق سبحانه إذ يقول: * (وَأَلَوْا اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَاهُمْ مَاءً غَدَقًا) * (١).

المطلب الثاني

مقابلة بين المفهوم الإسلامي للتنمية ومفهومها الوضعي

يتفوق المفهوم الإسلامي في التنمية والإعمار، على المفهوم الوضعي، لهذا الإصطلاح، ويتجلى ذلك من استعراض أبرز وجوه هذا التفوق، والتي تتضح من النقاط التالية (٢):

أولاً: إن واقع التنمية في الإسلام، لا يتأتى فقط من مواجهة المشكلة الاقتصادية، شأن النظم الوضعية، ولكنه يتأتى أيضاً من القوة الإيمانية، ومن الترغيب الشرعي، الذي يحض على هذه المواجهة ويقرن العطاء الدنيوي بالعطاء الآخروي الأكثر سخاء. إذ يقول الله تعالى: * (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها... الآية) * (٣). ويقول سبحانه: * (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله... الآية) * (٤). ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: * (طلب الحلال واجب على كل مسلم) * (٥). ويقول صلى الله عليه وسلم: * (طلب الحلال فريضة بعد الفريضة) * (٦). ولقوله أيضاً: * (الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله... الحديث) * (٧).

من أجل ذلك ولبعد الشقة بين التنمية في المنهج الإسلامي والتنمية الوضعية، فإن المدخل الطبيعي لمفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام، ينطلق من عدد من الأسس على رأسها وحدانية الله

-
- (١)- سورة الجن، الآية رقم ١٦ .
 (٢)- انظر: علي عبد الرسول، المبادئ الاقتصادية في الإسلام، دار الفكر العربي: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م، ص ٢٦٧ .
 - محمد عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، ص ٣٧، مرجع سابق.
 (٣)- سورة هود، من الآية رقم ٦١ .
 (٤)- سورة الجمعة، من الآية رقم ١٠ .
 (٥)- الديلمي، مسند الفردوس بمأثور الخطاب، تحقيق: السعيد بسيوني زغلول: دار الباز، مكة المكرمة، بدون رقم طبعة، ١٤٠٦هـ، ج ٢، ص ٤٤٠، حديث رقم ٣٩١٤، وقال المحقق: رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن.
 (٦)- المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير، ج ٤، ص ٢٧٠، مرجع سابق. وقال: أخرجه الطبراني عن ابن مسعود والحديث ضعيف ولكن له شواهد.
 (٧)- سبق تخريجه، ص ٥٩ من هذه الرسالة.

وحاكميته، والذي يحكم علاقة الإنسان بخالقه والمتمثلة في عبادته والخضوع له وفعل الخيرات، ثم علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، القائمة على التعاون على البر والتقوى.

ثانياً: مفهوم التنمية في الإسلام يجعلها مسئولية كل من الفرد والدولة، يعضد كل منهما دور الآخر ويقويه. بخلاف الاقتصاديات الوضعية، التي يركز بعضها على الفرد كهدف ووسيلة للتنمية كما هو شأن الرأسمالية، أو على المجموع كما هو شأن الاشتراكية. ويقول سبحانه في هذا الصدد: * (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان... الآية) * (١). ويقول تعالى: * (ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة... الآية) * (٢). ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: * (كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته فالأمر الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته... الحديث) * (٣). كما يقول أيضاً: * (على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية... الحديث) * (٤). وليس دليل أبلغ على أن التنمية مسئولية كل من الفرد والدولة من حديث الانصاري الذي جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فسأله عما يملك، وطلب منه إحضاره، ثم باعه له ووجهه أن يشتري ببعضه طعاماً وببعضه آلة، ثم عاونه ولي الأمر يشد عود فيه، ووضع له خطة مدتها خمسة عشر يوماً، ووجهه إلى الاحتطاب، فنجحت الخطة وكسب الانصاري (٥).

ثالثاً: يقوم المفهوم الإسلامي للتنمية على التوازن في جميع المجالات، بناء على العدالة الاجتماعية والتكافل بين أفرادها، بكل الوسائل الكفيلة بذلك، من زكاة وحض على الصدقات والقربات الأخرى، لقوله سبحانه: * (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم... الآية) * (٦). ولقوله

(١)- سورة المائدة، من الآية رقم ٢.

(٢)- سورة النساء، من الآية رقم ١٠٢.

(٣)- سبق تخريجه ص ٦٢ من هذه الرسالة.

(٤)- البخاري، صحيح البخاري، ج ٩، ص ٧٨، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم يكن معصية، مرجع سابق.

- مسلم، صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٤٦٩، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، حديث رقم ١٨٣٩، واللفظ له، مرجع سابق.

(٥)- تجد نص الحديث كاملاً في سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٩٢-٢٩٤، كتاب الزكاة، باب ما تجوز فيه المسألة، حديث رقم ١٦٤١، مرجع سابق.

(٦)- سورة النساء، من الآية رقم ٣٦.

صلى الله عليه وسلم: * (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر)*^(١). وهذه نقطة أخرى تبرز تفوق المفهوم الإسلامي، على المفهوم الوضعي للتنمية، الذي يفتقد طبيعة التوازن وحقيقة العدالة. رابعاً: يتفوق الإسلام بحرصه الشديد على البيئة وصيانتها وتحقيق التوازن فيها، ويعتبر ذلك واجبات دينية وشخصية يجب على كل فرد أن يلتزم به، بموجب مسؤوليته الفردية عن رعاية نفسه ومجتمعه، وتجاه ربه. وهو واجب اجتماعي يقوم به ولاية الأمور، وكافة المؤسسات المسؤولة عن ذلك^(٢). لقوله تعالى: * (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ١٠٠ الآية)*^(٣). ولقوله سبحانه: * (والله لا يحب الفساد)*^(٤). ولولي الأمر التدخل لتحقيق ذلك التوازن، بناء على القواعد الفقهية المنبثقة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم * (لا ضرر ولا ضرار)*^(٥).

أما مفهوم التنمية الوضعية وزيادة الاستثمارات الموجهة إلى القطاعات الاقتصادية عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة، فقد أدى في بعض الدول وبدرجات متفاوتة إلى تلوث البيئة بشكل يضر بالإنسان، ويهدد حياته بالخطر، ونتج عن ذلك الكثير من الأمراض والأوبئة من جراء التلوث الإشعاعي، والتلوث الصوتي - الضوضاء -، وعن طريق إهدار الكثير من معطيات البيئة، وعدم المحافظة عليها مما أدى إلى الاختلال في التوازن البيئي. مثال ذلك التصريف في مصبات الأنهار والبحار، مما يعني القضاء على الثروات الموجودة في الأنهار والبحار، وعلى رأسها الثروة السمكية، وهي أمور نسمع عنها كثيراً هذه الأيام خاصة خلال المؤتمرات الساعية إلى حماية البيئة من التلوث.

المطلب الثالث

خصوصية المفهوم الإسلامي للتنمية

انتهينا فيما سبق إلى أن هناك عناصر مشتركة بين مفهوم

التنمية الإسلامية ومفهوم التنمية الوضعية، ثم اتضح لنا تفوق المفهوم

(١)- مسلم، صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٩٩، كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين وتعاونهم وتعاضدهم، حديث رقم ٢٥٨٣. مرجع سابق.

(٢)- بكر باقادر وآخرون، دراسة أساسية عن حماية البيئة في الإسلام، مصلحة الإحصاء وحماية البيئة السعودية والاتحاد الدولي لصون البيئة (نشرة مشتركة)، ١٤٠٣هـ، ص ١٦.

(٣)- سورة الأعراف، من الآية رقم ٨٥.

(٤)- سورة البقرة، من الآية رقم ٢٠٥.

(٥)- ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٥٤، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، حديث رقم ٢٣٤٠، مرجع سابق، وقد جزم الألباني بصحته. انظر:

- صحيح سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٣٩٩، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، حديث رقم ١٨٩٥، مرجع سابق.

الإسلامي للتنمية في عدة أمور، حتى نستطيع من خلال هذا المطلب إبراز خصوصية المفهوم الإسلامي في هذا المجال.

فلا نجانب الصواب إذا قلنا إن الفقهاء المسلمين من أوائل من عالج قضايا التنمية الاقتصادية فقد عالجها القاضي أبو يوسف ضمن كتاب الخراج، وكذلك فعل الدلجي^(١). في الفلاكة والمفلكون، كما تضمنت مقدمة ابن خلدون تحليلاً لقضايا التنمية^(٢). على أن المتتبع لكتابات هؤلاء الرواد- وغيرهم - من الكتاب المسلمين، يستطيع أن يستخلص من أفكارهم، أن التنمية في الإسلام تتفرد بالمفاهيم والخصائص التالية :

أولاً: التنمية فريضة إسلامية

وقد سبق أن دللنا على ذلك من الكتاب، والسنة، ومن الآثار. ونلخصه من الكتاب في قوله تعالى: * (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها.. الآية) *^(٣). وقوله سبحانه: * (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها، وكلوا من رزقه وإليه النشور) *^(٤). وقوله جل وعلا: * (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض، وابتغوا من فضل الله... الآية) *^(٥). إذ تشير هذه الآيات البينات، إلى أن الله تعالى ابتداءً خلق الإنسان من الأرض واستعمره فيها؛ أي جعله عامرها وساكنها وطلب منه عمارتها واستغلالها بكافة الوسائل والطرق المشروعة، والطلب المطلق من الله تعالى يدل على الوجوب^(٦).

ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: * (طلب الحلال واجب على كل مسلم) *^(٧). إذ يفهم من هذا الحديث، أن تنمية الدخل والتخطيط لكيفية الحصول عليه من المصادر المباحة شرعاً فريضة على كل مسلم.

- = وفي إرواء الغليل، ج ٣، ص ٤٠٨، حديث رقم ٨٩٦.
- ابن خنبل، أحمد، المسند، المكتب الإسلامي، بيروت: الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، ج ٥، ص ٣٧٢.
- (١)- هو أحمد بن علي بن عبد الله بن شهاب الدلجي (٧٧٠-٨٣٨هـ)، فاضل مصري له اشتغال بالفلسفة، حكم بإقامة دمه لزندقته، نسبته إلى دلجة بصعيد مصر، تعلم في البلاد المصرية، واشتهر بدمشق، وكان منتقلاً للناس كثيراً لاستهزاء بهم، توفي بالقاهرة، له كتب منها الفلاكة والمفلكون، شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، والجمع بين التوسط للأوزاعي والخادم للزركشي مع زوائد في مجلدين. انظر:
- الزركلي، الإعلام، ج ١، ص ١٧٧، مرجع سابق. وللاستزادة: انظر:
- الضوء اللامع، ج ٢، ص ٢٧.
- هدية العارفين، ج ١، ص ٢٤.
- (٢)- محمد شوقي الفنجرى، المذهب الاقتصادي في الإسلام، ص ٩٦، مرجع سابق.
- عبد الرحمن يسري، مساهمة ابن خلدون في الفكر الاقتصادي، (عرض وتقييم)، جامعة الاسكندرية: مجلة كلية التجارة، العدد الثاني، السنة الخامسة عشرة، ١٩٧٨م.
- (٣)- سورة هود، من الآية رقم ٦١.
- (٤)- سورة الملك، الآية رقم ١٥.
- (٥)- سورة الجمعة، من الآية رقم ١٠.
- (٦)- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٩، ص ٥٦، مرجع سابق. وانظر:
- سيد قطب، في ظلال القرآن، ج ٤، ص ١٩١٠، مرجع سابق.
- (٧)- سبق تخريجه، ص ٦٤ من هذه الرسالة.

ومن الآثار، ماروى صاحب الاكتساب أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كان يقدم درجة الكسب على درجة الجهاد، ويقول: (لأن أموت بين شعبتي رحلي أضرب في الأرض أبتغي من فضل الله، أحب إلي من أقتل مجاهدا في سبيل الله؛ لأن الله تعالى قدم الذين يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله، على المجاهدين^(١)) بقوله سبحانه: * (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله، وآخرون يقاتلون في سبيل الله... الآية) (٢).

وهذا حقيقة أنها فريضة إسلامية ليست عملا اختياريا، ولا تتوقف فقط على الظروف أو الدوافع الوطنية، بل أنها ضرورة وفريضة إسلامية (٣).

ثانيا: التنمية في الإسلام ذات مفهوم خاص

ذلك لأن إنتاج السلع والخدمات محدد بتلك التي تقع في دائرة الحل فقط. وأن لا يترتب على عملية التخطيط والتنمية إلحاق أضرار بأي طرف من أطراف التعامل، ولا بد من مد يد العون للدول الإسلامية، ولكافة المسلمين، عملاً بقوله تعالى: * (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان.. الآية) * (٤). وهذا ما يفتقده المفهوم الوضعي إلى حد كبير. وإذا كانت التنمية في مفهومها الوضعي تسعى إلى تحقيق الشمول والتوازن - إلى حد ما - فإن اتساع مفهوم العمارة يجب ذلك؛ إذ أن العمارة تشمل التنمية الاقتصادية بالمفهوم المعاصر وزيادة. فتشمل بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية المادية في كافة الجوانب والوجوه المختلفة المشروعة، التنمية في جميع الأبعاد الأخرى، والتي لا تقل أهمية عن الجانب المادي، فالطلب في قوله تعالى: * (واستعمركم فيها الآية) * (٥). يقتضي عمارة الدنيا بالعمل الصالح، والعبادة الحقة، والاستعداد للأخرة، عمارة تشمل النواحي الخلقية والسلوكية للفرد داخل المجتمع، عمارة تشمل الجوانب الاجتماعية في علاقة الإنسان بأخيه الإنسان داخل المجتمع الإسلامي - أيضا - الذي يقوم على العدالة

(١) - الإمام الشيباني، الاكتساب تحقيق: سهيل زكار بدون ناشر، الطبعة الأولى، ٤٠٠ هـ، ص ٣٣.

(٢) - سورة المزل، من الآية رقم ٢٠.

(٣) - شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩ م، ص ٩٠، ص ٩٧.

(٤) - سورة المائدة، من الآية رقم ٢.

(٥) - سورة هود، من الآية رقم ٦١.

والتكافل والتراحم، لقوله تعالى: * (والذين في أموالهم حق معلوم، للسائل والمحروم)* (١). وقوله صلى الله عليه وسلم: * (إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قلّ طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه فيما بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم)* (٢). عمارة تشمل الجوانب السياسية والإدارية في علاقة الحاكم بالمحكوم، والرئيس بالمرؤوس، والرعية بعضها ببعض لقوله تعالى: * (إن الله يأمر بالعدل والإحسان... الآية)* (٣). في شأن الحكام، وقوله تعالى: * (وأمرهم شورى بينهم... الآية)* (٤). في شأن الحكام والرعية، وهي -أي العمارة- بقدر ما فيها من شمول تحرص على التوازن وتحت عليه كما سبق وأن بينا (٥).

ولا يقف مفهوم العمارة عند هذا الحد، بل يتعداه إلى أمر الإنسان بالمشي والسعي والكد والكسح، والبحث عن الموارد واستكشافها، في مناكب الأرض المختلفة لتحصيل الرزق، فكأن العلاقة طردية بين السعي وبين تحقيق التنمية وزيادة معدلات نموها، فعن طريق السعي والكد والتفكير والتخطيط السليم، تُنتج الموارد وتُستغل الثروة إستغلالاً أمثل يسدّ حاجة الأفراد والدولة إلى السلع والخدمات، أو بعضها منها وتتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المثلى، فطلب الإعمار والتنمية، وطلب الانتشار في أرجاء الأرض أوامر اقتصادية آلهية من لدن عليم خبير تتعلق بالإنشاج والتخطيط والتنمية في الإسلام وتوضح الارتباط العضوي بين تحقيق التنمية الاقتصادية، وبين التعمير والكد والكسح والسعي، والاخذ بالأسباب الموصلة إلى تحقيق التقدم الاقتصادي أو مزيد منه.

ثالثاً: أنها تنبئة إسلامية عقائدية

إن التنمية الاقتصادية في الإسلام تنبع في الأساس من الكتاب والسنة، وترتبط بهما ارتباطاً وثيقاً، وبناء عليه يرى بعض الاقتصاديين (٦)، إمكانية إرساء المفهوم الإسلامي للتنمية على هدي

(١)- سورة الماعز، الآية رقم ٢٤، ٢٥.
(٢)- مسلم، صحيح مسلم، ج ٥، ص ١٩٤٤، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأشعريين رضي الله عنهم، حديث رقم ٢٥٠٠، مرجع سابق.
(٣)- سورة النحل، من الآية رقم ٩٠.
(٤)- سورة الشورى، من الآية رقم ٣٨.
(٥)- انظر: ص ٥٩ وما بعدها من هذه الرسالة.
(٦)- عبد الرحمن يري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، ص ٨، وما بعدها، =

من بعض آيات القرآن الكريم، على أساس أن التنمية مرتبطة في الأساس بتقوى الله والاستغفار، أي أن الرزق الوفير وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية مرتبط بالعودة إلى منهج الله واتباع تعاليمه والاستغفار من مخالفته كتجديد لعهد المسلم ودليل على هذه العودة، وهو ما يتضح من الآيات القرآنية التالية:

الآية الأولى: يقول سبحانه وتعالى:*(فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا، يرسل السماء عليكم مدرارا، ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا)*^(١). يتجه كثير من المفسرين^(٢) في تفسير الآيات السابقة، إلى أن الاستغفار والطاعة سبب في أن الله تعالى يرسل السماء متتابعة بالأمطار فتحي الزروع والضروع، وتكثر الجنات من طيبات الحياة، وتتفجر الأرض أنهارا، وتلك من المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية عموما، زراعية كانت أم صناعية أم غير ذلك، وهذا ما يتأكد مرة أخرى من قوله تعالى:*(وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يمتعكم متاعا حسنا إلى أجل مسمى، ويؤت كل ذي فضل فضله.. الآية)^(٣). وبناء على ما سبق، فإن هذه القاعدة قاعدة صحيحة، فما من أمة قام فيها شرع الله واتجهت اتجاهها حقيقيا لله، بالعمل الصالح، والاستغفار المبني على خشية الله، فحققت العدل والامن للناس جميعا، إلا فاضت فيها الخيرات ومكن الله لها في الأرض، واستخلفها فيها بال عمران وبالصلاح سواء^(٤).

الآية الثانية: يقول سبحانه:*(ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض، ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون)*^(٥). أي لو آمنتم قلوبهم بالله تعالى، وبما جاء به الرسل وصدقوا به واتبعوه، واتقوا الله لأنزل عليهم الأمطار-بركات السماء-، ونبات الأرض-بركات الأرض- ولكنهم كذبوا فعاقبهم تعالى بالهلاك

=مرجع سابق. وانظر:

-يوسف كمال، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، دار الوفا للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ص ١٤٢.

(١)-سورة نوح، الآيات من رقم ١٠ إلى ١٢.

(٢)-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٨، ص ٣٠٢، مرجع سابق.

-ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ٤، ص ٤٢٥، مرجع سابق.

(٣)-سورة هود، من الآية رقم ٣.

(٤)-سيد قطب، في ظلال القرآن، ج ٦، ص ٣٧١٣، مرجع سابق.

(٥)-سورة الاعراف، الآية رقم ٩٦.

والدمار وسوء الحال^(١).

الاية الثالثة: يقول سبحانه:*(والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه، والذي خبث لا يخرج إلا نكدا، كذلك نصرف الايات لقوم يشكرون)^(٢).
توضح هذه الاية أن الخيرات الزراعية، وكثرة الإنتاج الزراعي، هي فضل من الله تعالى يؤتيه عباده الصالحين الطائعين، فيخرج من الأرض لهم سهلا ميسرا، ويحرم منه الخارجين عن طاعته، فتحتاج أراضيهم إلى مزيد من الاستصلاح، والتكاليف الإضافية والمشقة ببذل الجهد الزائد، والعمل الوفير واستخدام المخصبات الزراعية^(٣).

الاية الرابعة: يقول تعالى:*(وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون)^(٤). أي أنهم كانوا في بحبوحة من النعيم والامن على نفوسهم وأموالهم ودعة من العيش، تجبى إليهم الثمرات والأرزاق برا وبحرا من كل مكان، ولكنهم كفروا بتلك النعم التي لا تعد ولا تحصى، فكان العقاب بأن أذاقهم تعالى لباس الجوع؛ أي جعلهم يذوقون هذا اللباس ذوقا، لأن الذوق أعمق أثرا في الحس من مساس اللباس للجلد، فظهر عليهم الهزال وشحوب اللون^(٥) ما هو كاللباس، وانعدمت تبعا لذلك كل أنواع التنمية ومقوماتها الأساسية، فجاع الناس وخافوا وتملكتهم الحسرة.

وتعطي الايات السابقة مدلولات أخرى يمكن استعراضها فيما يلي^(٦):

١- العلاقة الوثيقة بين التوبة والاستغفار والطاعة والاستقامة، وتحكيم شرع الله القويم وبين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حتى وإن حدثت موجات من التقدم والنمو الاقتصادي، في الكثير من دول العالم، كالولايات المتحدة، ودول غرب أوروبا، والاتحاد السوفياتي، فإن لها قانونا خاص بها وسينالها ما نال الاقوام

(١)- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج٢، ص ٢٣٣. وانظر:

- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٧، ص ٢٥٢، مرجع سابق.

- سيد قطب، في ظلال القرآن، ج٣، ص ١٣٣٨، مرجع سابق.

(٢)- سورة الاعراف، الاية رقم ٥٨.

(٣)- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٧، ص ٢٣١، مرجع سابق.

- ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ٩٨، مرجع سابق.

(٤)- سورة النحل، الاية رقم ١١٢.

(٥)- سيد قطب، في ظلال القرآن، ج٤، ص ٢١٩٩، مرجع سابق.

(٦)- عبدالرحمن يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، ص ١١، ١٤، مرجع سابق.

السابقة، كقوم فرعون، وقوم ثمود، وقوم صالح. لقوله تعالى: * (ولا يحسن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم إنما نملي ليزدادوا إثما ولهم عذاب مهين)* (١). وقوله سبحانه: * (لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد، متاع قليل... الآية (٢)).

ب- إن الاستغفار والتوبة والتمسك بالتحاليم الإسلامية، لا يلغي التفكير والتخطيط والتدبر وإعمال العقل، في كيفية تنمية النشاط الإنتاجي في جميع المجالات، بل لابد من الأخذ بالأسباب بالتخطيط السليم، والعمل المنظم المستمر، والتفكير بصفة دائمة، في العلاقة بين الاستغفار والاستقامة، وبين الخروج من إطار التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وبين درجة التمسك بتلك التحاليم، وبين درجة التنمية الاقتصادية، وأن نحاول وضع ذلك في إطار علمي يمكن الاعتماد عليه، في مواجهة المشكلات التي يعاني منها العالم الإسلامي، والامر برمته موكل إلى الله تعالى.

رابعاً: اشتمال التنمية الإسلامية على الإحسان والإتقان والتعاون

من المزايا البارزة لمفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام، اشتمالها على الإحسان والإتقان والتعاون بين الأفراد والدولة، في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة؛ إذ يأمر الله بالإحسان في كل شيء في قوله صلى الله عليه وسلم: (إن الله كتب الإحسان على كل شيء). الحديث (٣). ويوصي بإتقان العمل لقوله صلى الله عليه وسلم: * (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه)* (٤). ويوصي أيضاً بتعلم الفرد حرفة يسد بها عوزته لقوله صلى الله عليه وسلم: * (إن الله يحب العبد

(١)- سورة آل عمران، الآية رقم ١٧٨ .

(٢)- سورة آل عمران، الآيتين ١٩٦، ١٩٧ .

(٣)- مسلم، صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٥٤٨، كتاب الصيد والذبائح، باب الأمر بالإحسان الذبح، حديث رقم ١٩٥٥، مرجع سابق.

- أبو داود، سنن أبي داود، ج ٥، ص ٢٤٤، كتاب الأضاحي، باب الرفق بالذبيحة، حديث رقم ٢٨١٥، مرجع سابق.

- الترمذي، سنن الترمذي، ج ٢، ص ٤٣٠، كتاب الديات، باب ما جاء في النهي عن المثلة، حديث رقم ١٤٣٠، وقال هذا حديث حسن صحيح، مرجع سابق.

(٤)- سبق تخريجه، ص ٢٣ من هذه الرسالة.

المؤمن المحترف)*^(١). ويحث على اهتمام الإنسان بصحته الجسدية والنفسية لقوله تعالى: * (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة... الآية)*^(٢). وقوله سبحانه: * (ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما)*^(٣). وقوله صلى الله عليه وسلم: * (إن لجسدك عليك حقا... الحديث)*^(٤). وقوله أيضا: * (فر من المجذوم كما تفر من الأسد)*^(٥). كما أن الإسلام يجعل أمر التنمية الاقتصادية - كما مر معنا - مسئولية كل من الفرد والدولة في شتى بقاع المسلمين، وبين مختلف فئاتهم، بلا تمييز ولا حدود مصنعة ولا قوميات، يقوي كل منهما دور الآخر، ويسمو به إلى الدرجة التي تحقق للمجتمع الإسلامي ككل ما هو منوط به من واجبات. وفي هذا يقول سبحانه وتعالى: * (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان... الآية)*^(٦). ويقول جل، وعلا: * (وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون)*^(٧). ويقول صلى الله عليه وسلم: * (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا)*^(٨). إلى غير ذلك من النصوص الشريفة في هذا المجال^(٩).

(١)- رواه الطبراني والبيهقي عن ابن عمر، والحديث ضعيف، قال الهيثمي بعد ما عناه إلى الطبراني في الكبير وال الأوسط، فيه عاصم بن عبد الله وهو ضعيف، وقال السخاوي له شواهد. انظر:

- المناوي، فيض القدير، ج ٢، ص ٢٩٠، حديث رقم ١٨٧٢، مرجع سابق.

- الهيثمي، مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٦٢، وج ١٠، ص ٢٠٠، مرجع سابق.

(٢)- سورة البقرة، من الآية رقم ١٩٥.

(٣)- سورة النساء، من الآية رقم ٢٩.

(٤)- ابن الأثير، جامع الأصول، ج ١، ص ٢٩٨، مرجع سابق.

(٥)- ابن الأثير، جامع الأصول، ج ٧، ص ٦٣٦، مرجع سابق.

(٦)- سورة المائدة، من الآية رقم ٢.

(٧)- سورة المؤمنون، الآية رقم ٢.

(٨)- البخاري، صحيح البخاري، ج ١، ص ١٢٩، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع، وفي ج ٣، ص ١٦٩، كتاب المظالم، باب نصر المظلوم، مرجع سابق.

- مسلم، صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٩٩، كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم، حديث رقم ٢٥٨٥، مرجع سابق.

- النسائي، النسائي بشرح السيوطي، ج ٥، ص ٧٩، كتاب الزكاة، باب أجر الخازن إذا تصدق بأمر مولاه، مرجع سابق.

(٩)- للاستزادة حول الأسانيد الشرعية لمسئولية كل من الفرد والدولة عن عملية التنمية في الإسلام. انظر: ص ٦٥ من هذه الرسالة.

المبحث الثالث

ارتباط نجاح التنمية الاقتصادية بالتخطيط

التنمية في أبعادها المختلفة ضرورية وحتمية لكل البلدان خاصة النامية والتي تندرج فيها للأسف كل البلاد الإسلامية إذ يقع العبء الأكبر على هذه الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية، بدرجة تفوق تلك الدرجة التي ينبغي للدول المتقدمة المحافظة عليها، وذلك حتى يمكنها سدّ الهوة السحيقة التي تفصلها عن الدول المتقدمة، ولن يتسنى لها ذلك إلا عن طريق التخطيط أداة التنمية وأسلوبها الرئيسي. فالتنمية ترتبط ارتباطاً كبيراً بالتخطيط حتى سميت "بالتنمية المخططة"، ومن غير المتصور أن تتحقق التنمية الاقتصادية المنشودة من تلقاء نفسها ولكن لا بدّ لذلك من عمل منظم يوجه عملية التنمية الوجهة السليمة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التخطيط - كما أسلفنا - والذي يقع على عاتقه تحديد الأهداف المأمولة، وتنظيم الجهود المبذولة، وحساب وتدبير الأموال اللازمة. بدلا من الارتجال؛ الذي يؤدي غالبا إلى تشتيت الجهود، وانفاق الأموال، بما لا يعود على الاقتصاد القومي بتنمية تذكر^(١)؛ بل أن نجاح التنمية الاقتصادية مرهون بتنظيم اجزاء الاقتصاد القومي، والتنسيق بينها، والحفاظ على الارتباطات الإيجابية بينها^(٢)، حتى يعضد بعضها بعضا، وهذا من صميم العمل التخطيطي.

ولذلك نستعرض في هذا المبحث، طبيعة ومضمون الارتباط بين التنمية الاقتصادية والتخطيط، لإبراز أهمية التخطيط للعالم الإسلامي وضرورته. من خلال مطلبين يعالج أولهما: ارتباط مفهوم التنمية الاقتصادية بالتخطيط، ويؤكد الثاني: أن التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها، يقتضي تدخل الدولة عن طريق التخطيط.

(١) - كامل بكري، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٨٢م، ص ١٩٣.

(٢) - بيرو، فرانسوا، فلسفة لتنمية جديدة، ترجمة علال سينا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (اليونسكو): بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ ص ٤٩.

المطلب الأول

ارتباط مفهوم التنمية الاقتصادية بالتخطيط

يرتبط مفهوم التنمية الاقتصادية بالتخطيط ارتباطاً وثيقاً؛ فتنمية القوى البشرية ركيزة التنمية وأهم جوانبها، تحتاج إلى خطة للتدريب والتعليم، وتوفير المدرسين والفنيين والمهنيين، علاوة على توفير الخدمات اللازمة لهم، من مبان وأجهزة ومكتبات، هذا فضلاً عن الجوانب الفنية المتشابكة والمعقدة التي تحكم تنمية هذه المتغيرات المتعددة، مما يستلزم بالضرورة خطة اقتصادية محكمة.

وكذلك فإن زيادة الدخل الفردي الحقيقي في المتوسط -على ما أجملنا سابقاً- تتطلب وجود التخطيط، فهو مثلاً يستدعي التخطيط لتنمية المواد الخام والحاصلات الزراعية، التي تتمتع فيها الدول الإسلامية بميزة نسبية، أو محاولة تصنيعها لإشباع الطلب الداخلي عليها أولاً، ثم التخطيط لتصدير الفائض منها بأفضل شروط ممكنة ثانياً، ثالثاً لتنويع مصادر الدخل والثروة، وإيجاد قاعدة إنتاجية متنوعة، بدلاً من أحادية الهياكل في كثير من الدول الإسلامية، وكل هذا لا يتم بكفاءة عالية بمعزل عن خطة شاملة، تنسق بين هذه الأهداف، وتحدد التدابير اللازمة لبلوغها^(١).

فضلاً عن هذا وذاك؛ فإن شمولية عملية التنمية لا يمكن أن تتحقق بعيداً عن التخطيط إذ يجب وضع الخطط المناسبة لجميع قطاعات الاقتصاد القومي، وفقاً لما يتوفر لديه، من البيانات والإحصائيات والإمكانات واحتمالات التنمية، في تلك القطاعات لوضعها في صورة شمولية تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، وتتفاعل فيما بينها تؤثر وتتأثر بها، وتحقق الأهداف المرجوة من خلال ذلك العمل المستمر. وهذا استدعي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فالأفراد (القطاع الخاص) لا يستطيعون بصفة دائمة

(١)- انظر: صلاح نامق، سياسات التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٨م، ص ١٧٨ وما بعدها.
- عبد الرحمن يسري، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية: الإسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٨٢م، ص ١٢٠.
- محمد علي الليثي، المرجع السابق، ص ٣١.

تحقيق الشمول والتوازن في تنمية قطاعات التنمية الاقتصادية، بل أنهم عاجزين أمام بعض المشروعات الضخمة، كمشروعات رأس المال الاجتماعي اللازمة لنمو الإنتاج الصناعي والتجاري والزراعي، ولضخامة الأموال التي يجب استثمارها لتحقيق تلك الأغراض، ولتباطؤ جني العائد منها، ولذلك يتزايد العبء الملقى على عاتق الدولة، بصفة مستمرة في الدول التي لازالت في المرحلة الأولى للنمو، وتزيد معها أهمية التخطيط والتنسيق.

هذا وإن استخدام الفنون الإنتاجية والتي تطمح التنمية في أي بلد إلى تحقيقه، يحتاج إلى وجود التخطيط للحصول على هذه الفنون وتسخيرها لخدمة عملية التنمية، وملاءمتها مع البيئة المحلية والظروف الاقتصادية السائدة، وتدبير الأموال اللازمة للحصول عليها من الخارج، وإيجاد العوامل الكفيلة بتوفيرها داخليا من ناحية أخرى. بالإضافة إلى ما سبق، فإن التنمية تتحمل مسئولية تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة لجميع أفراد المجتمع، ويقع على عاتق المسؤولين عن تخطيط التنمية. تحقيق هذا الهدف، وإيجاد طرق توزيعية تساهم في حل تلك المشكلات، والتخفيف من حدتها، ولا يتأتى ذلك إلا بخطة تستهدف رفع مستوى الفئات الأشد فقرا، وتخفيف أعباء التنمية عنهم، وانتهاج سياسة مالية مناسبة لإذابة هذه الفوارق.

ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية ارتبطت بالتخطيط حتى بات من الصعب الفصل بينهما، واختلط على كثير من الكتاب النظر إلى كل منهما على حدة، فأصبحوا ينظرون لهما باعتبارهما شيئا واحداً، فلا تنمية بغير تخطيط. ولهذا فإن جميع دول العالم تأخذ بتخطيط التنمية الاقتصادية، رأسمالية كانت أم اشتراكية، مع اختلاف التطبيق وتباين أساليبه^(١)، على نحو ما أوضحنا سابقا، وما سيتضح أكثر فيما بعد. وقد اهتم الإسلام بالتخطيط، وحثّ عليه منذ فجر الدولة الإسلامية، فضلا عن كونه وُجد في شرع من قبلنا. إيماناً منه بأنه إذا

(١)- محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، ج ٢، ص ٩، مرجع سابق. وانظر:
- محمد محمود الإمام، التخطيط والإستراتيجية، مقال: ضمن بحوث المؤتمر الأول للاقتصاديين المصريين الموسم بإستراتيجية التنمية في مصر، ص ١٣١.

وافق الشريعة الإسلامية، فإنه يحقق الكثير من المصالح للمسلمين ويدفع عنهم الكثير من المفاسد^(١).

المطلب الثاني

استراتيجيات التنمية تقتضي التدخل بالتخطيط

للتنمية الاقتصادية العديد من الاستراتيجيات، والتي لا تعدو كونها وسائل وأساليب، تنتهجها الدول المتقدمة أو النامية. على حد سواء، بغية تحقيق النمو الاقتصادي أو المزيد منه. ومن أشهر تلك الاستراتيجيات نظرية الدفعة القوية، والنمو المتوازن، وغير المتوازن. وليس مجالنا الاستعراض التحليلي لتلك النظريات التنموية، وإنما ما يهم موضوعنا منها.

فالمبدأ الأساسي في نظرية الدفعة القوية، والذي يؤكد واضعها "روز نشتين رودان"؛ هو ضرورة توافر رؤوس أموال كبيرة (محلية وأجنبية) ليتسنى استثمارها في إنشاء قاعدة صناعية صلبة، وفي مشروعات رأس المال الاجتماعي (كالسكك الحديدية والطرق) بأن تنشأ تلك المشروعات في نفس الوقت أي دفعة واحدة لعدم امكانية تجزئتها، وتقوم الحكومة بالإشراف عليها، للإنتقال إلى مراحل أفضل للنمو، فضلا عن أن قيام تلك المشروعات، يستدعي بالضرورة قيام مشروعات أخرى، ويعبر عن هذا العنصر بعدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة لاحتياجها إلى رؤوس أموال ضخمة فضلا عن أن إقامتها خطوة خطوة (على مراحل) يفقد المجتمع ما تحققه تلك المشروعات من وفورات خارجية^(٢).

وكان "راجنار نيركسه" من أشد مؤيدي نظرية الدفعة القوية، وبناء عليها وضع نظريته في النمو المتوازن؛ والتي ترى أن النمو الاقتصادي يكمن أساسا في كسر حلقات الدائرة الخبيثة، التي تعاني منها المجتمعات النامية، بسبب ضعف وقلة الاستثمارات، وهنا يرجع "نيركسه" توزيع رؤوس الأموال على مختلف فروع الإنتاج، بشكل يسبب

(١)- للاستزادة انظر: المبحث الثاني من الفصل الأول من هذا الباب ص ٢٨ وما بعدها.

(٢)- محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، ج ١، ص ١١٧، مرجع سابق.

- محمد عجمية وآخرون، ص ٧٢، مرجع سابق.

التكامل الاقتصادي المتوازن لجميع القطاعات، وبالتالي تتسع السوق المحلية -عقبة التنمية الرئيسية في تلك الدول- ويتاح لها بالتالي الارتفاع بمستويات الدخل والناتج، وتحقيق نسب أعلى من النمو الاقتصادي، عن طريق توفير إمكانيات ملائمة من الأموال، واستثمارها في القطاعات الاقتصادية عامة (١).

من التحليل المتقدم لنظريتي الدفعة القوية والنمو المتوازن، يتبين لنا أن ضخامة رؤوس الأموال التي تشترطها هاتان النظريتان يضيف على عملية التنمية عبئا كبيرا وتعقيدا شديدا يستلزم معه التخطيط إذ أن تدبير هذه الأموال وكيفية استثمارها في المشروعات التنموية المختلفة، ووضع الأولويات فيما بينها، والمراحل الزمنية اللازمة لكل منهما، ومراعاة التكامل والتشابك المتسمة به، لا يمكن إطلاقا أن يتم بجهود فردية منعزلة. ويقتضي الأمر بالضرورة تدخلا حكوميا في شكل خطة اقتصادية، تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية؛ أي تتفاعل مع الواقع وتعبّر عنه.

وبالنسبة لاستراتيجية النمو غير المتوازن فتذهب طبقا لوجهة نظر واضعها "هيرشمان"، إلى تركيز الاستثمارات على قطاع اقتصادي واحد، عادة ما يكون قطاعا اقتصاديا قائدا، يتطلب نتيجة للاستثمار به استثمارات أخرى في قطاعات أخرى. فمثلا إقامة مصانع النسيج تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على آلات النسيج، وهذا التوسع يتطلب استثمارات جديدة في المصانع التي تنتج الآلات، وهذه المصانع بدورها تخلق طلبا متزايدا على منتجات مصانع الحديد والصلب، ومصانع مستلزمات آلات النسيج الأخرى، مما يشجع على تنمية هذه المصانع. وهكذا تخلق سلسلة من الزيادات في الطلب على منتجات المصانع المتكاملة مع الغزل والنسيج فتزيد الاستثمارات فيها، ويوجد المناخ المناسب لتوسيعها ونموها في سلسلة من الدفع إلى الخلف. ونفس الشيء يقال في الدفع إلى الأمام حيث يزيد الطلب على آلات الغزل، ثم على الألياف الطبيعية والصناعية... الخ (١)، وهكذا في سلسلة متتالية من اختلال وعدم توازن، يحدث في النهاية الاقتصادية المتشعبة.

(١) -هيرشمان، البرن، استراتيجية التنمية الاقتصادية، ترجمة: حسين عمر، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة ١٩٦٧م، ص ٩٣ وما بعدها.

إن هذه النظرية تقتضي التخطيط في كل مرحلة من مراحلها، بدءاً من الدراسات الأولية لاختيار المشروع القائد، ودراسة جدواه، ووضع الخطط اللازمة لإنشائه، ومن ثم تشغيله، وتدبير الأموال اللازمة للقيام بتنفيذه، ودراسة آثاره ونتائجه على الاقتصاد القومي، من حيث المواد الخام، والأيدي العاملة، والمشروعات التي ترتبط به بروابط أمامية أو خلفية، وتحديد أي الاستثمارات له مقدرة في الدفع إلى الأمام وإلى الخلف، والقيمة المضافة له وغير ذلك من الأمور الفنية. وبالجمله فإن هذه النظرية تستلزم تغلغل التخطيط في كل صغيرة وكبيرة، حتى تستطيع تحقيق أهدافها بلا اختناقات تعرقل سير العملية التنموية.

هذا وقد تعرضت نظرية النمو غير المتوازن، إلى كثير من الانتقادات يتمثل أهمها، في تركيزها على الاختلال في التوازن. ولكن المشكلة ليست في إيجاد اختلال، إنما المشكلة تتمثل في الحجم المقبول من الاختلال، وفي أي القطاعات يجب أن يتم، وكم مقداره من أجل التعجيل بالتنمية الاقتصادية^(١)، ومن ثم تحتاج أكثر إلى التخطيط لاختيار المشروعات القائدة، التي تستطيع أن تعمل على تحقيق الاقتصاد القومي لمعدلات نمو عالية، وتوفر له الإمكانيات والاستثمارات المعينة على ذلك^(٢).

والتخطيط -على الوجه سابق الذكر- يرتبط عضوياً بتدخل الدولة، وبتزايد مهامها الاقتصادية، ذلك أن الدولة وكما هو معروف تستطيع التأثير في معدل النمو والتنمية بشكل ملحوظ، إذا عملت بطريقة سليمة وقد تعرقل التنمية إذا لم تقم بأداء الدور المناط بها، إذ لها دور رائد في تلك الناحية، فالدولة مسئولة في نهاية الأمر عن سلامة وقوة الاقتصاد القومي.

(١)- فائز الحبيب، التنمية الاقتصادية، ص ٧٢، مرجع سابق.

(٢)- حول استراتيجيات التنمية والتوسع فيها، انظر:

- محمد حامد عبد الله، النظم الاقتصادية المعاصرة، عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود: الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.

- فائز الحبيب، نظريات النمو الاقتصادي، عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

إن هذه الأهمية المتزايدة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي الانمائي، أصبحت تقتضي التسليم بقيامها بمجموعة من المهام الاقتصادية الأساسية من أهمها:

أ- توفير وتهيئة المناخ الاقتصادي الملائم للقطاع الخاص، ليصل إلى أقصى مستوى ممكن من الكفاءة الإنتاجية، والتدخل لحماية المصلحة العامة، إذا أخل -القطاع الخاص- بتطبيق الخطة الاقتصادية، أو كان سببا في عرقلة مسار التنمية^(١).

ب- السيطرة على السلوك الاقتصادي العام للمتغيرات الاقتصادية، واتخاذ الاجراءات الاقتصادية الكفيلة، بمجابهة الاوضاع الاقتصادية غير المرغوب فيها، كالبطالة وارتفاع المستوى العام للأسعار، أو عجز ميزان المدفوعات وما شابهها^(٢).

ج- وضع خطة توزيعية للموارد الإنتاجية بين القطاع العام والخاص، لضمان نجاح عملية التنمية الاقتصادية واستمرارها^(٣).

هذه المهام الكلية التي لا يصلح للاضطلاع بها إلا الدولة ولا سبيل لإنجازها إلا بالتخطيط أوجدت تلازما بين نجاح التنمية والتخطيط، علما بأن دور الدولة التدخلية يتزايد كلما كان الاقتصاد المراد تنميته حديث العهد بالنمو، وللتدليل على ذلك يرى بعض الاقتصاديين (أن احتياجات الدول النامية تفرض على حكوماتها مطالب ثقيلة، وتشابه هذه الدول في افتقارها إلى الكثير من الخدمات الأساسية التي هي من مقومات المجتمع الحديث، وهي الطرق، والسكك الحديدية، ونظم الري، وخدمات الصحة العامة، ومشروعات القوى المائية، ومعاهد التعليم. وتتكلف هذه الخدمات نفقات باهظة، على حين أن العائد منها منخفض، إن كان ثمة عائد نقدي، ويكون موزعا على سنوات طويلة -نسبيا-

(١)(٢)(٣)-ملوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات: الكويت، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ، ص ٤٤.

وغالبا يستحيل أن يقوم القطاع الخاص بهذه الاعمال في وقتنا الحالي، وحيث إنهم لا يقومون بها فإنه يجب على الدولة أن تقوم بها^(١).

وقد كان الرأي قديما يتجه إلى أن عملية التنمية الاقتصادية، يمكن أن تحدث تلقائيا وبحكم السير العادي للأمر، وإذا اعتبرنا ذلك صحيحا بالنسبة للدول المتقدمة التي حققت مستويات عالية من التقدم الاقتصادي، وتوفرت فيها البنيات التحتية وأساسيات الحياة. فلا يمكن تطبيق هذه القاعدة على الدول النامية، إذ أن معظمها يفتقر إلى أساسيات التنمية - السابق ذكرها - والتي يتعين على الدولة القيام بها.

ومما يزيد من هذا الاتجاه، أن فكرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تستحوذ في العصر الحاضر على تفكير المهتمين بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية؛ بقصد تغيير أوجه الحياة المتخلفة كلها والحقا بركب التقدم الاقتصادي باستخدام طرق وسياسات عدة منها: التصنيع وادخال فنون إنتاجية حديثة، والإهتمام بالمستوى المعاشي والصحي للمواطنين، ونشر التعليم ومكافحة الأمية وما شابه ذلك، وبالطبع فإن كل هذا يقتضي تدخلا من قبل الدولة، لوضع عملية التنمية في المسار الصحيح، والتخطيط كفيل بذلك^(٢).

وتتلخص وجهة النظر الإسلامية حيال هذه الاستراتيجيات، أنه لا يحاذ نظرية النمو غير المتوازن لكثرة سلبياتها، خاصة ما يتعلق منها بإهدار العدالة الاجتماعية، وعدم مراعاتها لمبدأ أولويات التنمية في الإسلام؛ إذ أنها تنطلق من قطاع قائد، عادة ما يندرج ضمن الصناعات الثقيلة، مثل: صناعة الحديد والصلب، على اعتبار أن هذا القطاع سيفجر استثمارات عدة، ويخلق روابط خلفية وأمامية تجعل من

(١)- برايس، موراى، التنمية الصناعية، ترجمة: ابراهيم لطفى عمر، وأحمد دويدار، مكتبة الانجلو المصرية: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، ص ١٠٢.

(٢)- منير البعلبكي، موسوعة المورد، ج ٣، ص ١٨٤، مرجع سابق. وانظر: -فؤاد شندى، التنمية الاقتصادية في الإسلام، الاندلس للإعلام: القاهرة، الطبعة الاولى، ١٤٠٧هـ، ص ٣٥.

نمو بقية القطاعات نتيجة محتملة، لكن ذلك بعد فترة طويلة نسبيا من تراكم ونمو القطاع القائد. بيد أن هذا القطاع القائد من الناحية الفنية، قد لا يمثل بالنسبة للمعايير الإسلامية للمجتمع أهمية كبيرة في سلم أولوياته أو ضروراته.

كذلك فإن النمو المتوازن، بصورته المعروفة التي يبدأ فيها من الصناعات الاستهلاكية، التي تتوفر موادها الخام داخل الدولة، لإشباع الطلب الداخلي عليها وتوفيرها للمواطنين، ثم يتدرج بعد ذلك إلى صناعة مستلزمات الإنتاج، ثم الصناعات الاستثمارية، عليه بعض التحفظات، ذلك أن التوازن في الإسلام ليس توازنا ماديا ينحصر في الجانب الاقتصادي فقط، ولكنه توازن في كافة أمور ومناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، وشامل لجميع النواحي الروحية والخلقية، ولكافة القطاعات والأقاليم داخل الدولة، إذ أن هذا الشمول يحقق التوازن، بشكل يختلف عادة عن الذي يحققه تطبيق هذه الاستراتيجية.

ففيما يخص التوازن بين القطاعات نجد التوجيه الشرعي، إلى العناية بكافة القطاعات الاقتصادية: الزراعية والصناعية والتجارية، ولكل فرع منها بما يناسبها كما مرّ معنا^(١). وعدم وجود نصّ يقطع بتفضيل قطاع على آخر لكثرة العلاقات والتشابكات بينها إلّا حاجة^(٢).

وفيما يخص التوازن الإقليمي، نجد أيضا الكثير من النصوص التي سبق استعراضها^(٣)، والتي تؤكد التزام الدولة بواجبها تجاه المواطنين، ومسئوليتها عن كافة أقاليم ومناطق الدولة.

ومما تقدم يتضح أن التوازن في الإسلام، ينظر إلى الإنسان في بيئته بمجملها، وليس توازنا يحاول خدمة الإنسان في بيئته المادية وبأقصى الأرباح الممكنة، كما هو حال النظرية الوضعية. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: * (وكذلك جعلناكم أمة وسطا.. الآية) *^(٤).

(١)- لاستعراض جوانب السند الشرعي لذلك، انظر: ص ٥٩ إلى ٦٣ من هذه الرسالة.

(٢)- انظر: نص الدليل على ذلك ص ٦٤ من هذه الرسالة.

(٣)- لاستعراض جوانب السند الشرعي لذلك، انظر: ص ٦٤ من هذه الرسالة.

(٤)- سورة البقرة، من الآية رقم ١٤٣.

الفصل الثالث

دواعي التخطيط للتنمية في الدول الإسلامية

المبحث الأول: الخائص الاقتصادية للدول

الإسلامية

ودواعي التخطيط للتنمية.

المبحث الثاني: الخائص الاجتماعية للدول

الإسلامية

ودواعي التخطيط للتنمية.

الفصل الثالث

دواعي التخطيط للتنمية في الدول الإسلامية

تبرز الحاجة إلى تخطيط التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية من مشكلة عامة، ألا وهي أن خصائص هذه الدول تنتمي في الغالب إلى خصائص التخلف؛ والتي تجعل تخطيط التنمية الاقتصادية، أهم الحلول للتخلص من معظم تلك الخصائص.

هذا ويمكن تقسيم هذه الخصائص: إلى خصائص اقتصادية، وأخرى اجتماعية، وثالثة سياسية وإدارية. وستوجه هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة، كل من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، تاركين الخصائص السياسية والإدارية -رغم أهميتها الكبيرة- لخروجها نسبياً عن إطار هذا البحث الاقتصادي. وسيتم ذلك من خلال مبحثين، يتوجه الأول إلى مناقشة الخصائص الاقتصادية للدول الإسلامية، وحاجتها للتخطيط، أما الثاني فيدرس خصائصها الاجتماعية، وضرورة التخطيط لحلها.

المبحث الأول

الخصائص الاقتصادية للدول الإسلامية ودواعي التخطيط للتنمية

اختلف الكتاب في تحديد الخصائص الاقتصادية للتخلف، لكن الغالبية منهم تعرض العديد من السمات، التي لا يعدو بعضها أن يكون نتيجة حتمية للبعض الآخر^(١)، ولهذا نجد منهم من يبرز طبيعتها الدائرية تحت مسمى الحلقات الخبيثة أو المفرغة^(٢)، التي تشير إلى كون هذه الأسباب يشكل كل منها سبباً ونتيجة للآخر، وبرغم التفاوت الشديد بين الدول الإسلامية سواء في الموارد الاقتصادية، أم في مستوى النشاط الاقتصادي، ومرحلة النمو التي وصلتها كل دولة على حدة، إلا أنها بسبب انتمائها إلى عالم الدول النامية، تشترك في عدد من خصائص هذه الدول، أو الإطار الذي يطلق عليه إطار

(١)- مثل ذلك أن التبعية الاقتصادية نتيجة لغلبة النشاط الزراعي الأولي، أو أن انخفاض التراكم الرأسمالي نتيجة لنقص المدخرات، أو أن التخلف التكنولوجي نتيجة لندرة رأس المال، كسبب لانخفاض الدخل القومي وزيادة المديونية... وهكذا.

(٢)- محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، ج ١، ص ٢٦، مرجع سابق.

التخلف الاقتصادي.

هذا ومن أبرز خصائص الدول الإسلامية في الوقت الحاضر، عدم الإلتزام بمنهج الله وتعاليمه في الإعمار والتنمية والمعاملات، وانخفاض مستوى المعيشة، والندرة النسبية لرأس المال، وشيوع صور البطالة في بعضها، وتخلف الفن الإنتاجي، والتبعية الاقتصادية للخارج، وفيما يلي نتحدث عن هذه الخصائص.

المطلب الأول

عدم الإلتزام بمنهج الله في الإعمار والتنمية والمعاملات

تعد هذه الخصيصة سببا ونتيجة لكافة خصائص التخلف الأخرى؛ فالإعراض عن تطبيق تعاليم الله سبحانه وتعالى في كافة نواحي الحياة، قاد إلى هذه الحالة. لقوله تعالى: * (ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاً، ونحشره يوم القيامة أعمى) *^(١). وقوله جل شأنه: * (وَأَلُّواْ سِتْقَامُواْ عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَهُمْ مَّاءً غَدَقاً) *^(٢). فالإعراض عن تعاليم الله هو السبب في نكد العيش وضيقه وقسوته^(٣).

هذا وقد تضافرت عدة من الأسباب في تأصيل هذه الظاهرة

-اقتصاديا- نلخصها فيما يلي:

١- التكاثر وعدم بذل الجهد اللازم، للكسب والعمل والتثمين والتنمية والإنتاج، مع أن هذا يتعارض مع العديد من النصوص، التي منها قوله تعالى: * (ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاش... الآية) *^(٤). وقوله تعالى: * (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور) *^(٥). وقوله سبحانه: * (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل

(١)- سورة طه، الآية رقم ١٢٤ .

(٢)- سورة الجن، الآية رقم ١٦ .

(٣)- أبو السعود، محمد العماوي الحنفى، تفسير أبي السعود، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، إدارات البحوث العلمية والإفتاء: الرياض، بدون رقم طبعة، ١٤٠١هـ، ج٣، ص ٦٧٤ .

(٤)- سورة الاعراف، الآية ١٠ .

(٥)- سورة الملك، الآية رقم ١٥ .

الله واذكروا الله كثيرا لعلمكم تفلحون)*^(١). وقوله صلى الله عليه وسلم: *(طلب الحلال فريضة بعد الفريضة)*^(٢). وقوله أيضا: *(طلب الحلال واجب على كل مسلم)*^(٣).

٢- عدم الاستخدام الأمثل للموارد التي وفرها تعالى بشكل يفسي بحاجات الإنسان، لقوله تعالى: *(وأتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار)*^(٤). وقوله تعالى: *(وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين)*^(٥). علما بأن العالم الإسلامي يعج بالكثير من موارد الثروة الطبيعية، لكنها غير مستغلة كما ينبغي، رغم حث الإسلام على الاستفادة المثلى منها.

إن الكون مسخر للإنسان أرضه وبحاره وأنهاره وسماؤه، وغير ذلك من موارد الثروة المختلفة لقوله سبحانه: *(الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم، وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم النهار، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار، وأتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار)*^(٦). وقوله تعالى: *(وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه)*^(٧). وبمقتضى هذه الآيات البينات فإن باستطاعة الإنسان الاستفادة الكاملة من هذه الموارد، بكافة الطرق والوسائل المشروعة، كما أن له استنباط وسائل أخرى، إذا عجزت الوسائل المتوافرة عن تحقيق النفع المطلوب لقوله تعالى: *(إننا لا نضيع أجر من أحسن عملا)*^(٨). وقوله صلى الله عليه وسلم: *(إن الله يحب المؤمن المحترف)*^(٩). وقوله أيضا: *(إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه)*^(١٠). فالاحتراف والالتقان يعملان على

-
- (١)- سورة الجمعة، الآية رقم ١٠.
 (٢)- سبق تخريجه، ص ٦٤ من هذه الرسالة.
 (٣)- سبق تخريجه، ص ٦٤ من هذه الرسالة.
 (٤)- سورة إبراهيم، الآية رقم ٣٤.
 (٥)- سورة فصلت، الآية رقم ١٠.
 (٦)- سورة إبراهيم، الآيات من ٢٢ إلى ٢٤.
 (٧)- سورة الجاثية، من الآية رقم ١٢.
 (٨)- سورة الكهف، من الآية رقم ٣٠.
 (٩)- سبق تخريجه، ص ٧٣ من هذه الرسالة.
 (١٠)- سبق تخريجه، ص ٢٣ من هذه الرسالة.

الابداع، ومن ثم الابتكار، وتطوير وسائل العمل المختلفة.

٣- الخروج على المنهج الاسلامي في المعاملات، إذ تتفشى الكثير من المعاملات غير المشروعة، ويقف على رأسها الربا الذي يحدث الكثير من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية نذكرها مختصرة فيما يلي:

١- المساهمة في ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

ب- سوء استخدام الموارد.

ج- تشجيع الاكتناز والاحتكار بمختلف صوره.

د- عدم استخدام القروض الاستخدام الأمثل.

هـ- نشوء الالتزامات الاقتصادية والصراع الطبقي.

و- إدارة الاقتصاد القومي لصالح فئات قليلة من السكان^(١).

هذا وقد توعد الله آكل الربا بالمس والتخبط في قوله تعالى:

* (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان

من المس... الآية) * (٢). وبالمحق في قوله تعالى: * (يمحق الله الربا

ويربى الصدقات... الآية) * (٣). وبالحرث في قوله تعالى: * (يا أيها

الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن

لم تفعلوا فأنذروا بحرب من الله ورسوله.. الآية) (٤). كما لعنه الرسول

صلى الله عليه وسلم في حديث جابر (رضي الله عنه) الذي يقول: * (لعن

رسول الله آكل الربا وموكله، وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء) * (٥).

إن الإعراض عن تعاليم الله تعالى، في الإفادة مما أودعه

سبحانه في الكون، وعدم تحكيم شريعته عز وجل، عمل على زيادة تخلف

الدول الإسلامية، في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية والإدارية، فكانت هذه النتيجة وفقا للمقدمات.

هذا ونستطيع تحديد علاج هذه الظاهرة، مؤكدين ضرورة التخطيط

(١)- محمد عفر، مشكلة التخلف وإطار التنمية والتكامل بين الإسلام والنظم
الوضعية، ص ٩٩، مرجع سابق

(٢)- سورة البقرة، من الآية رقم ٢٧٥.

(٣)- سورة البقرة، من الآية رقم ٢٧٦.

(٤)- سورة البقرة، من الآية رقم ٢٧٩.

(٥)- البخاري، صحيح البخاري، ج ٢، ص ٥٨، كتاب البيوع، باب موكل الربا، مرجع سابق.

- الترمذي، الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٣٤٠، كتاب البيوع، باب من أكل الربا بلفظ
وشاهديه، حديث رقم ١٢٢٣، مرجع سابق.

- أبو داود، سنن أبي داود، ج ٣، ص ٦٢٨، كتاب البيوع والتجارات، باب في وضع
الربا، حديث رقم ٣٣٣٣، مرجع سابق.

للتنمية لتلافيها، والتخفيف من حدتها فيما يلي:

١- العودة الصحيحة إلى التطبيق الشامل والكامل لجوانب الشريعة المختلفة؛ لأنها بإذنه تعالى تحقق كافة أسباب التنمية، وصدق الحق حين يقول: * (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض... الآية) * (١). وقوله سبحانه: * (فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا، يرسل السماء عليكم مدرارا، ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا) * (٢). مع العظة والعبرة بالكثير من الأقوام السابقة.

٢- ضرورة تطبيق التخطيط في بعده الهيكلي، لتطبيق معطيات الشريعة الإسلامية في كافة مجالات الحياة والتنفيذ الفعلي لها، إذ أن الكثير من الدول الإسلامية يضع الالتزام بالشريعة الإسلامية، أول الأهداف العامة بعيدة المدى في الخطة، ولكن المستقرىء لنظمها الاقتصادية والتعليمية والثقافية والسياسية والإدارية يلاحظ خلاف ذلك.

٣- الاستفادة المثلى مما بثه الله في الكون، وسخره للإنسان من مقومات التنمية المختلفة، وبذل الجهد اللازم للكسب والعمل والتنمية، وهذا يقتضي التخطيط لتحقيق ما يلي:

أ- زيادة عمليات البحث والتنقيب والمسح الجيولوجي لاكتشاف المزيد من الموارد الطبيعية، ورفع الكفاية الاقتصادية لاستخدامها.

ب- توفير البيانات والإحصائيات الفنية عن تلك الموارد، فشمولية الخطة تتطلب توفرها بالقدر الذي يتطلبه المخطط لإعداد الإطار العام للخطة، ويساهم في زيادة نجاحها.

٤- مراعاة منهج الإسلام في المعاملات، ونبذ كافة السبل والوسائل المحرمة وعلى رأسها الربا، وتطبيق البدائل الشرعية المتمثلة في أساليب المشاركة الإسلامية، ووضع الخطط التفصيلية والدقيقة لمشروعات المشاركة، وفقا لأولويات التنمية الإسلامية، وبما يضمن كفاءتها واستمرارها.

(١) - سورة الاعراف، من الآية رقم ٩٦ .

(٢) - سورة نوح، الآيات من رقم ١٠ إلى رقم ١٢ .

المطلب الثاني

انخفاض مستوى المعيشة

من أهم خصائص التخلف الاقتصادي في البلاد الإسلامية - التي تحمل في طياتها مضمون الخصائص الأخرى - خصيصة انخفاض مستوى المعيشة، مما حدا بالكثيرين إلى اعتبارها موشراً جامعاً يقوم على أساسه تحديد انتماء الدولة، إلى الدول المتخلفة من عدمه (١).

ومع أن غالبية علماء الاقتصاد تحولت نظرتهم، عن إعطاء هذا المؤشر هذا التركيز في مقابل مؤشرات أخرى، اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية وسياسية وإدارية، إلا أننا يجب أن لا نلغي الدور الهام الذي يقدمه ذلك المؤشر في إبراز الفجوة الدخلية الهائلة، التي لا تنفك تفصل مجموعة الدول المتقدمة عن غيرها من الدول (٢). وتتصف الغالبية العظمى من الدول الإسلامية بانخفاض مستوى المعيشة، ويعود ذلك إلى كثير من الأسباب أهمها (٣):

- ١- ضعف (نقص) الخبرات والمعارف الفنية.
 - ٢- نقص الإنتاجية لتركز العمل في القطاعات الأقل إنتاجية كالزراعة.
 - ٣- انخفاض نصيب الفرد من رأس المال.
 - ٤- اعتماد تلك الدول على سلعة تصديرية واحدة، عادة ما تكون مادة خاما، أو محصولا زراعيا، وما يلحق ذلك من تذبذب في أسعار تلك المواد الأولية، للتنافس الشديد بين الدول الإسلامية المنتجة لنفس المواد، وإحلال المنتجات الصناعية محل الطبيعية منها.
 - ٥- ضعف الطاقة الإيداعية، وهي الباعث الأساسي على الاستثمار.
- هذا ويمكن قياس هذه الخصيصة بعدد من المؤشرات أهمها ما يلي:
- ١- انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي: يعد نصيب الفرد من الدخل القومي، في معظم الدول الإسلامية - خاصة غير النفطية منها - إذا

(٢٠١) - انطونيوس كرم، المرجع السابق، ص ٣٤.

(٣) - علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص ٣٣، مرجع سابق. وانظر:

- رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ٤١.

- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٢٢، مرجع سابق.

قورن بنظيره في الدول المتقدمة منخفضا للغاية، إذ ثمة فجوة دخلية كبيرة تفصل معظم الدول الإسلامية، عن غيرها من الدول الغنية، الأمر الذي حدا إلى تصنيفها في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١)

الدخل القومي ونصيب الفرد منه في بعض الدول الإسلامية مقارنا

بالدول المتقدمة بملايين الدولارات عام ١٩٨٨ م.

الدولة	الدخل	نصيب الفرد بالدولار	الدولة	الدخل	نصيب الفرد بالدولار
الأردن	٣٩٠٠	١٥٠٠	الولايات المتحدة	٤٨٤٧٣١٠	١٩٨٤٠
أندونيسيا	٨٣٢٢٠	٤٤٠	فرنسا	٩٤٩٤٤٠	١٦٠٩٠
باكستان	٣٤٠٥٠	٣٤٠	بريطانيا	٧٠٢٣٧٠	١٢٨١٠
بنغلاديش	١٩٣٢٠	١٧٠	ألمانيا الغربية	١٢٠١٨٢٠	١٨٤٨٠
تركيا	٦٤٣٦٠	١٢٨٠	اليابان	٢٨٤٣٧١٠	٢١٠٢٠
تشاد	٩٢٠	١٦٠	إيطاليا	٨٢٨٨٥٠	١٣٣٣٠
تونس	٨٧٥٠	١٢٣٠	استراليا	٢٤٥٩٥٠	١٢٣٤٠
جزر القمر	—	٤٤٠	كندا	٤٣٥٨٦٠	١٦٩٦٠
السنغال	٤٩٨٠	٦٥٠	سويسرا	١٨٤٨٣٠	٢٧٥٠٠
السودان	١١٢٤٠	٤٨٠	بلجيكا	١٥٣٨١٠	١٤٤٩٠
سوريا	١٤٩٥٠	١٦٨٠			
سيراليون	١٢٧٠	٣٢٦			
الصومال	٩٧٠	١٧٠			
نيجيريا	٢٩٣٧٠	٢٩٠			
غينيا الجديدة	٣٥٢٠	٨١٠			
ماليزيا	٣٤٦٨٠	١٩٤٠			
مصر	٣٤٣٣٠	٦٦٠			

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٠ م، ص ٢١٤-٢١٥، مرجع سابق.

تابع جدول رقم (١)

الدخل القومي ونصيب الفرد منه في بعض الدول الإسلامية مقارنا
بالدول المتقدمة بملايين الدولارات عام ١٩٨٨م.

الدول الإسلامية	الدخل القومي	نصيب الفرد منه (دولار)	الدول المتقدمة	الدخل القومي	نصيب الفرد منه (دولار)
مالى	١٩٤٠	١٢٤٠	هولندا	٢٢٨٢٨٠	١٤٥٢٠
المغرب	٢١٩٩٠	٨٣٠	الدانمرك	٩٠٥٣٠	١٨٤٨٠
موريتانيا	٩٠٠	٤٨٠	النرويج	٩١٠٥٠	١٩٩٩٠
النيجر	٢٤٠٠	٣٠٠	السويد	١٥٩٨٨٠	١٩٣٠٠
اليمن	٦٧٥٠	٥٣٥			
افريقيا الوسطى	١٠٨٠	٢٨٠			

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، لعام ١٩٩٠م، ص ٢١٠-٢١١، مرجع سابق.

من الجدول السابق نستطيع توضيح جوانب هذه الفجوة، من عدة

نواحي نستعرضها فيما يلي:

- (١) - كانت سويسرا صاحبة أكبر دخل فردي في العالم عام ١٩٨٨م، بينما كانت تشاد أقل الدول الإسلامية. من حيث الدخل الفردي، وقد بلغت نسبتها إلى سويسرا ٥٨،٠٪، وإلى الولايات المتحدة ٨٢،٠٪.
- (٢) - تعد ماليزيا من أكبر الدول الإسلامية -غير النفطية- من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي، وقد بلغت نسبتها إلى سويسرا ٧١٪، وإلى الولايات المتحدة ٩٠،٧٪.
- (٣) - النتيجة الأساسية التي يبرزها هذا الجدول، هي انخفاض الدخل القومي، ومن ثم متوسط نصيب الفرد منه في كافة الدول الإسلامية غير النفطية، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة.

ب- استهلاك الطاقة :

جدول رقم (٢)

نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في بعض الدول الإسلامية
وبعض الدول المتقدمة عام ١٩٨٨ م .

الدول الإسلامية	نصيب الفرد من استهلاك الطاقة (كيلوجرامات من مكافئات النفط)	الدول المتقدمة	نصيب الفرد من استهلاك الطاقة (كيلوجرامات من مكافئات النفط)
الأردن	٧٢٣	الولايات المتحدة	٦٦١٧
إندونيسيا	٢٢٩	فرنسا	٣٧٠٤
باكستان	٢١٠	بريطانيا	٣٧٥٦
بنغلاديش	٥٠	ألمانيا الغربية	٤٤٢١
تركيا	٨٢٢	اليابان	٣٣٠٦
تشاد	١٨	إيطاليا	٢٦٠٨
تونس	٤٩٩	أستراليا	٥١٥٧
السنغال	١٥٥	كندا	٩٦٨٣
السودان	٥٨	سويسرا	٤١٩٣
سوريا	٩١٣	بلجيكا	٤٧٨١
سيراليون	٧٦	هولندا	٥٢٣٥
غينيا الجديدة	٢٤٣	الدانمرك	٣٩٠٢
ماليزيا	٧٨٤	النرويج	٩٥١٦
مصر	٦٠٧	السويد	٦٦١٧
نيجيريا	١٥٠		
المغرب	٢٣٩		
موريتانيا	١١١		
النيجر	٤٣		
اليمن	٣٧٨		
أفريقيا الوسطى	٣٠		

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠م ص ٢١٨-٢١٩، مرجع سابق.

تشير البيانات السابقة إلى مجمل استهلاك الفرد من الطاقة مقدرا بالكيلوجرام، من جميع مصادر الطاقة المختلفة مثل: البترول، وسوائل الغاز الطبيعي، والغاز الطبيعي، والفحم واللجينة، والكهرباء الأولية.

ويلاحظ أن نصيب الفرد من استهلاك الطاقة متواضع جدا -في الدول الإسلامية غير النفطية- إذا ما قيس بالدول المتقدمة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١- يعد نصيب الفرد في كندا أعلى نصيب في العالم يقابله أفريقيا الوسطى كأقل نصيب في العالم على الإطلاق، حيث تبلغ نسبة الثانية إلى الأولى ٠،٣٠ ٪ .

٢- يعد نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في سوريا، أكبر نصيب في الدول الإسلامية غير النفطية، حيث بلغ ٩١٣ كجم يقابلها أفريقيا الوسطى أيضا، حيث بلغ نصيب الفرد فيها ٣٠ كجم، وهو يشكل نسبة ٣،٢٨ ٪ من نصيب الفرد في سوريا.

٣- النتيجة الأساسية هي تضائل نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في الدول الإسلامية -غير النفطية-، نظرا لانخفاض في مستوى الدخل، ومن ثم مستوى المعيشة.

ج- الإمداد اليومي من السعرات الحرارية: يعد نصيب الفرد من الإمداد اليومي من السعرات الحرارية منخفضا نسبيا، في الكثير من الدول الإسلامية، عند عقد المقارنة مع الدول المتقدمة، أو حتى لا يشمل التنوع الكافي من المواد الغذائية، عند ارتفاعه في بعض الدول، إذ أن الفرد غالبا ما يحصل عليه من مصدر أو مصدرين، بخلاف الوضع في الدول المتقدمة. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٣)

الإمداد اليومي من السعرات الحرارية في بعض الدول الإسلامية
مقارنا بالدول المتقدمة عام ١٩٨٦م

الدول الإسلامية	الإمداد اليومي من السعرات الحرارية	الدول المتقدمة	الإمداد اليومي من السعرات الحرارية
تشاد	١٧١٧	الولايات المتحدة	٣٦٤٥
سيراليون	١٨٥٤		
بنغلاديش	١٩٢٧	فرنسا	٣٣٣٦
افريقيا الوسطى	١٩٤٩		
الكاميرون	٢٠٢٨	إيطاليا	٣٦٣٢
مالي	٢٠٣٧		
الصومال	٢١٣٨	ألمانيا	٣٥٢٨
نيجيريا	٢١٤٦		
غينيا الجديدة	٢٢٠٥	سويسرا	٣٤٣٧
اليمن	٢٣٠٨		
موريتانيا	٢٣٢٢	النمسا	٣٤٢٨
السنغال	٢٣٥٠		
النيجر	٢٤٣٢		
ماليزيا	٢٤٤٦		

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص ٢٦٤-٢٦٥، مرجع سابق.

يتضح مما سبق انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، وهو ما يعمل على انخفاض الطلب الفعلي، وقد ترتب على هذا الوضع العديد من النتائج أهمها مايلي^(١):

- ١- انخفاض المستوى التعليمي والصحي.
- ٢- نقص تشغيل الجهاز الإنتاجي القائم، وهو ما يؤدي إلى انتشار البطالة الإجبارية في القطاع الصناعي.
- ٣- عدم وجود الجهاز الإنتاجي النامي بالقدر الذي يسمح بحسن

(١) - العشري درويش، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٩٧٩م، ص ٣٦، ٣٥.

استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، وهو ما يؤدي إلى انتشار البطالة الهيكلية.

٤- انخفاض الاستهلاك الكلي، وانخفاض الميل الحدي للادخار وهو ما يعني أن معظم الزيادة في الدخل تتجه إلى الاستهلاك، مما يضعف الطاقة الادخارية، ويعرقل عمليات تمويل مشروعات وخطط التنمية.

٥- عدم تكامل الاقتصاد القومي، وضعف روابطه، واقتصاره على إنتاج المواد الأولية زراعية أو، خامية واندماج تلك البلاد في أسواق الدول المتقدمة.

هذا وتتطلب هذه الخبيصة، التخطيط للتنمية لتجنب أسبابها ونتائجها، ورفع نصيب الفرد من الدخل القومي، وتحسين مستوى معيشته. ويتم ذلك كما يلي:

١- تخطيط قوة العمل لرفع كفاءتها وتوزيعها على كافة القطاعات الاقتصادية بدلا من تركزها في الإنتاج الأولي، بما يعمل على زيادة إنتاجها.

٢- وضع الخطط الكفيلة بالاستفادة الكاملة من المواد الخام، التي يمكن أن تحل محل الوارد أولا، وتصدير الفائض منها إلى الخارج للحصول على القطع الأجنبي اللازم، وهذا يستلزم بطبيعة الحال تخطيط الإنتاج والتجارة الخارجية.

٣- ترشيد الاستهلاك لزيادة الطاقة الادخارية، وفقا لتوجيه الإسلام في هذا المجال، وهذا يستدعي تخطيط الاستهلاك. لقوله تعالى: * (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) * (١).

٤- الاستفادة المثلى من الجهاز الانتاجي القائم، وتشغيله بالكامل لعلاج صور البطالة المختلفة، وإرساء تعاليم الإسلام في هذا المجال لقوله تعالى: * (والله لا يحب الفساد) * (٢). وقوله سبحانه: * (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا) * (٣).

وهذا يتطلب تخطيط القوة الانتاجية لزيادة التنسيق والترابط بين

قطاعات الاقتصاد القومي.

(١) - سورة الفرقان، الآية رقم ٦٧.

(٢) - سورة البقرة، من الآية رقم ٢٠٥.

(٣) - سورة الاسراء، الآية رقم ٢٧.

المطلب الثالث

الندرة النسبية لرأس المال

كنتيجة طبيعية لانخفاض الدخل ومن ثم ضالة المدخرات تعاني معظم الدول الإسلامية من الندرة النسبية لرأس المال، والتي تترجم نفسها في مؤشرات مختلفة تغطي كافة قطاعات الاقتصاد القومي، لكن مع وجود فوارق كبيرة بين دولة وأخرى، وبين قطاع وآخر في نفس الدولة (١).

ولكن الظاهرة الغالبة هي ندرة الأصول الرأسمالية، كالآلات، والمعدات، والأجهزة، والمباني الصناعية خاصة الحديثة ذات المستويات عالية الإنتاجية، وندرة معطيات رأس المال الاجتماعي، كالمستشفيات، والمدارس، والطرق، والسدود، والكباري، والسكك الحديدية، والترع والقنوات، ووسائل النقل، ووسائل الري والصرف والتحسينات المختلفة في القطاع الزراعي، أو ما يسمى بميكنة الزراعة والتي لا غنى للتنمية الاقتصادية المعاصرة عن توفر القدر الكافي منها (٢).

وبالرغم من توفر بعض هذه البنود، في كثير من الدول الإسلامية النفطية، إلا أن كثيرا من الدول الإسلامية تعاني من ندرة شديدة فيها، ويمكن إرجاع هذه الخبيصة على مستوى دول العالم الإسلامي غير النفطية، إلى عدد من الأسباب أهمها ما يلي:

١- ضعف الادخار: تكمن مشكلة ضعف الادخار في الدول الإسلامية في انخفاض مستوى الدخل على نحو ما ذكرنا خاصة مع اقترانه بارتفاع الميل للاستهلاك، إلا أنه يمكن التعبير عن هذه الظاهرة بعاملين أساسيين، يتعلق أولهما بتدني عرض رؤوس الأموال، في حين يرتبط الآخر بانخفاض الطلب على رؤوس الأموال.

فبالنسبة للعامل الأول، نجد أن معظم الدول الإسلامية، تتصف

(١) - انظر: السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٥م، ص ٢٦١.

(٢) - علي لطفى، التنمية الاقتصادية، ص ١٣، مرجع سابق.
- وانظر: محمد عجمية وآخرون، المرجع السابق، ص ٢٣.

بضعف القدرة على الادخار كنتيجة لضعف الدخل القومي وبالتالي نصيب الفرد منه، وكنتيجة للاستهلاك الترفي، والإسراف في الإنفاق على بعض المناسبات كالزواج والأعياد وما شابه ذلك، إضافة إلى بعض العادات الاجتماعية الأخرى في الاستهلاك، أو تفضيل الاحتفاظ بها على شكل مدخرات عقيمة كالحلي التي لا تساهم في الإنتاج، كما هو الحال في الدول النفطية، ولا شك أن هذه وتلك تعمل على إنقاص رؤوس الأموال الموجهة إلى الاستثمار.

أما عن الطلب على رؤوس الأموال، فإن معظم الدول الإسلامية تتصف بضعف الحافز على الاستثمار، وذلك لعدم وجود مشروعات إنتاجية مدروسة مما يضعف الحافز لدى المستثمرين، خوفاً من ارتفاع عنصر المخاطرة، فيترتب على ذلك اكتناز الأموال، وعدم استثمارها فتتقصر بالتالي رؤوس الأموال بما يعمل على ضعف القدرة الإنتاجية، فأنخفاض مستوى الدخل وضعف القوى الشرائية للمستهلكين، ثم ضعف الحافز على الاستثمار، وحتى المدخرات يتجه الكثير منها، إلى الاستثمارات العقيمة، كالاتجار في الأراضي والعقارات علاوة على ارتفاع الميل للاستيراد من السلع والخدمات المختلفة، ناهيك عن أن معظم المدخرات، هي في حقيقة الأمر استهلاك مؤجل لشراء سلع استهلاكية معمرة، لمحاكاة المظاهر الاجتماعية الزائفة، والمنتشرة في كثير من الدول الإسلامية -خاصة النفطية منها-. والجدول التالي يكشف جوانب هذا السبب.

جدول رقم (٤)

الادخار المحلي في بعض الدول الإسلامية غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول المتقدمة عام ١٩٨٨م

الدول الإسلامية	النسبة المئوية للادخار المحلي	الدول المتقدمة	النسبة المئوية للادخار المحلي
الأردن	٣-	إسبانيا	٢٢
أوغندا	٥	أيرلندا	٢٧
باكستان	٣	نيوزلندا	٢٦

تابع جدول رقم (٤)

نسبة الادخار المحلي في بعض الدول الإسلامية غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول المتقدمة عام ١٩٨٨ .

الدول الإسلامية	النسبة المئوية للادخار المحلي	الدول المتقدمة	النسبة المئوية للادخار المحلي
بوركينافاسو	٤-	استراليا	٢٣
بنغلادش	٣	فرنسا	٢١
بنين	صفر		
تشاد	١٢-	المانيا	٢٦
الصومال	٣		
السنگال	٩	اليابان	٢٣
السودان	٧		
افريقيا الوسطى	١-	الولايات المتحدة	١٣
اليمن	١٢-		
مصر	٨	ايطاليا	٢٣
سوريا	١٣		
مالي	٤-	النمسا	٢٧
النيجر	٤		

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م
ص ٢٢٦، ٢٢٧، مرجع سابق.

تكشف هذه الإحصائية عن ضالة الأهمية النسبية للادخار، في الدول الإسلامية -خاصة- تلك التي توصف بأنها من ذات دخل منخفض، أو متوسط، بل أن بعضها يمثل الادخار فيها نسبة سالبة مثل: تشاد، واليمن، وافريقيا الوسطى، ومالي، والأردن. بينما نجده في الدول المتقدمة مرتفعاً نسبياً.

ب- تضخم النفقات الإدارية في معظم الدول الإسلامية، من الأسباب الهامة في زيادة الاستهلاك الكلي، ومن ثم ضعف مدخرات القطاع العام الحكومي، خاصة عند مقارنتها بالدول المتقدمة. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٥)

الإنفاق على الخدمات الإدارية والاقتصادية^(١) في بعض الدول الإسلامية والمتقدمة كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق عام ١٩٨٨ م.

الدول الإسلامية	الإنفاق على الخدمات الإدارية والاقتصادية	الدول المتقدمة	الإنفاق على الخدمات الإدارية والاقتصادية
بنغلادش	٢٧،٩	نيوزيلندا	٩،٢
بوركينافاسو	٧	المملكة المتحدة	٦،٩
اوغندا	١٤،٨	استراليا	٧
باكستان	٢٤،٥	الدانمرك	٧،٢
نيجيريا	٢٥،٩		
اندونيسيا	٢٣،٥	السويد	٨
المغرب	٢١،٤		
مصر	١٠	الولايات المتحدة	٦،٥
تركيا	٢٢،١		
الأردن	١٥،٧	هولندا	٩،٤
سوريا	٢٥		
عمان	١٢،٩	المانيا	٧،١
ايران	١٥،٧		
الكويت	١٨،١	بلجيكا	٩،٤

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠ م ص ٢٣٠، ٢٣١، مرجع سابق.

يتضح من هذا الجدول، ضخامة الإنفاق الإداري، في الدول الإسلامية عنها في الدول المتقدمة، وهذا نظرا لكثرة التعقيدات الإدارية التي تعمل على زيادة تكاليف تلك الخدمات، مما يرهق ميزانية الدول عاما بعد آخر في تلك الدول.

(١)- تتألف الخدمات الاقتصادية من المصروفات العامة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، وعمليات تصحيح أوجه الخلل الإقليمية وتوفير فرص العمل، وهي خمس فئات: الصناعة والزراعة والوقود والطاقة والنقل والمواصلات. انظر: البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٨ م، ص ٣٣٤، مرجع سابق.

وإزاء حل هذه المشكلات المتعلقة بالادخار والاستثمار، تتزايد أهمية تخطيط التنمية، إذ يجب العمل على إكمال خدمات رأس المال الاجتماعي، وتوفير الامكانيات اللازمة لحل مشكلة ندرة رأس المال، في شكل آلات ومعدات، عن طريق تخطيط الاستهلاك بالصورة الملائمة، والتي لا تؤدي إلى الضغط على الجيل الحالي، في مقابل استمتاع الأجيال القادمة بثمرات ومكاسب التنمية.

هذا وتبرز الحاجة إلى تخطيط التنمية، لتوفير المدخرات بالوسائل التالية :

١- تخطيط الاستهلاك: تبعا لتعاليم الإسلام في هذا المجال فذلك يساعد على توفير المدخرات يقول تعالى: * (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) * (١). وقوله سبحانه: * (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا) * (٢). وقوله سبحانه: * (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا) * (٣).

وقوله صلى الله عليه وسلم: * (كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة، فإن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده) * (٤).

ويستدل مما سبق أن منهج الإسلام في الاستهلاك، تحكمه الأخلاق والمضامين الإسلامية؛ بمعنى أن تطبيق تلك التعاليم، يعمل على ترشيد الاستهلاك، ومن ثم زيادة المدخرات. كتمهيد ضروري لتوفير الأموال اللازمة للاستثمار وتوجيهها إلى سبل الاستثمار النافعة ووضع الضمانات الكفيلة باستمرار تلك العمليات الاستثمارية في صورة شركات مساهمة أو ما شابهها.

وعليه فإن تطبيق هذا المنهج، يقتضي التخطيط لإرساء تلك

(١) - سورة الفرقان، الآية رقم ٦٧ .

(٢) - سورة الإسراء، الآية رقم ٢٧ .

(٣) - سورة الإسراء، الآية رقم ٢٩ .

(٤) - البخاري، صحيح البخاري، ج ٧، ص ١٨٢، كتاب اللباس، باب قوله تعالى: (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده... الآية)، مرجع سابق.
- السيوطي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج ٥، ص ٧٩، كتاب الزكاة، باب الاختيال في الصدقة، وحكم يصحبه ولفظه (كلوا وتصدقوا والبسوا في غير إسراف ولا مخيلة... الحديث)، مرجع سابق.

التعاليم ونشرها، ثم وضع الخطط الكفيلة التي تتواءم معها، واختيار المشروعات الاستثمارية، ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية المناسبة، وذات الاهمية الارتكازية للاقتصاد القومي في مجموعه .

ب- فرض الزكاة : التي من وظائفها داخل المجتمع الإسلامي، فضلا عن شكر النعمة، وعدالة توزيع الدخل القومي، أنها تعتبر محركا وباعثا على الاستثمار، إذ أن بقاء المال في يد مالكه، وهو يبلغ النصاب، مع أداء الزكاة عليه كل عام، يعمل على تناقصه بينما تحويله إلى مشروعات استثمارية، في الأراضي والمعدات الرأسمالية وبناء المصانع وما شابه ذلك، يعفي بعض أصوله من الزكاة فلا تؤخذ إلا من النماء، وقد وضع ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال فيه : * (اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة) * (١).

ما تقدم يوضح أهمية التخطيط للتنمية لتلاني هذه الخبيصة، في البعد طويل الأجل، أما فيما يخص بتخطيط التنمية متوسط الأجل، وقصير الأجل، فتتضح مما يلي:

أ- الاستفادة من الفوائض المالية الإسلامية بالدول النفطية، وتحويلها من الدول المتقدمة إلى الدول الإسلامية، التي يثبت التخطيط السليم، ودراسات الجدوى ضمانات كافية لنجاح الاستثمار بها، وارتفاع العائد المنتظر منها، في صورة أرباح حتى لا يترتب على ذلك انخفاض دخول تلك الدول، وبالتالي وقوف هذا العامل كعائق في سبيل تدفق تلك الفوائض.

ب- تشجيع الادخار بترشيد الاستهلاك، والحرص على عدم تسرب المدخرات، إلى استهلاك ترفي، باعتبار ذلك مطلباً شرعياً لقوله صلى

(١) - سبق تخريجه، ص ١٧ من هذه الرسالة.

الله عليه وسلم: * (امسك عليك بعض مالك فهو خير) * (١). وقوله صلى الله عليه وسلم: * (إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس) * (٢). فهذه دعوة إلى الادخار، وترك ما يعين الأجيال القادمة (٣).

ج- ضرورة وضع الخطط متوسطة الأجل في البداية، لتنمية المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية، التي تخدم عددا من الدول الإسلامية، من خلال المشروعات المشتركة، بشكل يعمل على الاستفادة من توفر المدخرات، وتحقيق المنافع المتبادلة.

د- ضرورة التخطيط لاستخدام رؤوس الأموال الإسلامية، فيما يعود بالنفع على الدول الإسلامية ككل، وعلى أسس تجارية إسلامية تراعى فيها تعاليم الإسلام، وفي هذا دفعة كبرى للمدخرات وتشجيعها وتوجيهها للاستثمار.

هـ- أهمية التخطيط لتكوين رأس المال، في شكله الاجتماعي، -من طرق وكباري واتصالات وكهرباء وسدود وسكك حديدية، تساهم في العمليات الإنتاجية بصورة مباشرة-.

المطلب الرابع

انتشار البطالة

إن انخفاض معدلات التكوين

-
- (١)- البخاري، صحيح البخاري، ج٢، ص١٣٩، كتاب الزكاة، باب لاصدقة إلا عن ظهر غنى، مرجع سابق.
- (٢)- البخاري بحاشية السندي، ج٣، ص٢٨٦، كتاب النفقات، باب فضل النفقة على الأهل، مرجع سابق.
- ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج٢، ص٩٠٤، كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث حديث رقم ٢٧٠٨، مرجع سابق. وقد جزم الألباني بصحته في صحيح سنن ابن ماجه، ج٢، ص١١١، في كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث حديث رقم ٢١٨٩، مرجع سابق.
- (٣)- ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص١٤٩، ١٥٠، مرجع سابق.

الرأسمالي، وعدم وجود الموارد المالية الكافية، التي يمكن استثمارها في قطاع الصناعة، جعل قطاع الإنتاج الأولي المنفذ الوحيد لاستيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة، وبالتالي ضاعف من حدة البطالة المقنعة بهذا القطاع.

وتعاني معظم الدول الإسلامية من انتشار كثير من صور البطالة، نستعرض أهمها فيما يلي:

١- البطالة الموسمية: وتعني أن العمال لا يعملون إلا في مواسم معينة من العام، وتظهر عادة في الزراعة نتيجة لطبيعة هذا الفرع، ويرجع السبب الرئيسي في انتشار هذا النوع، إلى التقلبات الموسمية في الطلب على الأيدي العاملة الزراعية^(١).

ولتلافي هذا النوع من البطالة، يستلزم الأمر الأخذ بأسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية لتحقيق الأمور التالية:

- ١- إيجاد الطرق، والوسائل والأساليب الفنية، التي تسمح باستخدام الأرض الزراعية فترة أطول، باستخدام البيوت المحمية مثلاً.
- ٢- ضرورة توفير العمل للعمال بقية العام في قطاعات أخرى، ترتبط بالزراعة كالصناعة الزراعية.

ب- البطالة الفنية: وهي البطالة التي تنتج بسبب إحلال الآلات محل العمال في العملية الإنتاجية، أو استبدال الفن الإنتاجي القائم بفن إنتاجي متقدم، بما ينتج عنه عدم استطاعة العمال استيعاب ذلك الفن الإنتاجي الجديد، مما يطرهم إلى البحث عن عمل آخر، أو إلى البطالة المؤقتة حتى يتسنى لهم اكتساب الخبرة الفنية التي تنقصهم^(٢).

إن معالجة هذه الصورة تتطلب بالضرورة التخطيط للتعليم، والتدريب، خاصة التعليم الفني، والمهني، ووضع البرامج والدراسات الفنية الكفيلة باكتساب العمال لتلك الخبرة.

(١)- عبد العزيز هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٩٨٠م، ص ٧٤٥.
- وانظر: رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، معهد الدراسات الإسلامية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٨، ص ٤٠.
(٢)- رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، ص ٤٠، ٤١، مرجع سابق.

ج- البطالة الدورية: وهي التي ترتبط بالدورات المختلفة. خاصة فترة الكساد، وتظهر هذه البطالة في الاقتصاديات النامية عموماً، كنتيجة أساسية لظهورها في الدول الصناعية المتقدمة لتبعية تلك الدول لها (١). ويتمثل الحل في قيام التخطيط بوضع السياسة الاقتصادية لتلك الدول، بطريقة تساعد على تلافي التقلبات الاقتصادية، وتحقيق نوع من الاستقلالية الاقتصادية.

د- البطالة الإجبارية: وتعني وجود عدد من العمال يرغبون في العمل ولا يحصلون عليه، ويعود هذا النوع من البطالة، إلى سبب نقص فرص العمل إما بسبب عدم نمو الجهاز الإنتاجي أو نقص الطلب الفعلي خاصة على أموال الاستثمار الذي يعمل بدوره على قصور الطلب على اليد العاملة في القطاعات الإنتاجية غير الزراعية بصفة خاصة (٢). وتستطيع الدولة التخفيف من حدة هذه البطالة، من خلال التخطيط الاقتصادي الشامل، وتولي مسؤولية العمل الاستثماري، ووضع الخطط الكفيلة التي توفر تلك الأعمال في قطاعات أخرى، غير الزراعية سواء في المصانع، أو في الأجهزة الإدارية؛ وهو ما يعني أن التشغيل يتم وفقاً لخطة القوى العاملة، وتوزيعها على أوجه النشاط المختلفة (٣).

هـ- البطالة المقنعة: وتعني وجود عدد من الأيدي العاملة تزيد عن مستوى الإنتاج السائد؛ أي أنه يبدو ظاهرياً أن هذا العدد يساهم في الإنتاج، ولكن الحقيقة أن مساهمته لا تذكر (٤).

وبالرغم من أن القطاع الزراعي يستأثر بالجانب الأكبر من القوى العاملة، مما يعني انتشار البطالة في الأرياف بطريقة أكبر من المدن، إلا أن البطالة المقنعة توجد في الأخيرة بدرجة لا يستهان بها، وما انتشر ظاهرة الخدم، والباعة المتجولين، والحمالين والمتاجر الصغيرة، إلا دليل على ذلك هذا فضلاً عن أن القطاع الحكومي في معظم الدول الإسلامية لا يخلو من هذه الظاهرة؛

(١)- رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، ص ٤٠، ٤١، مرجع سابق.
(٢)(٣)- حميدة زهران، التنمية الاقتصادية، (الفكر الاقتصادي - التحليل الاقتصادي)، مكتبة عين شمس: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٨م، ج ١، ص ٨٥.
(٣)- المرجع نفسه نفس الصفحة.
(٤)- عمرو محي الدين، التنمية والتخلف، ص ٨٩، مرجع سابق.

-أي وجود عدد من العمال فوق طاقة العمل-(١).

وهناك عدد من الأسباب التي رتب لوجود هذا النوع من البطالة، أهمها ما يلي (٢):

١-الأسباب المادية، التي تشمل انخفاض عرض العناصر الإنتاجية الأخرى المتعاونة مع العمل كرأس المال، وعدم وجود الفرص الأخرى للعمل في أي من القطاعات الأخرى، وانتشار المزارع العائلية الصغيرة التي يعمل فيها الرجل وأهل بيته.

٢-الأسباب الاجتماعية ويمكن إرجاعها إلى عاملين:

الاول: انتشار ظاهرة العائلات الكبيرة في المجتمعات الإسلامية كوحدة للإنتاج والاستهلاك والاستهلاك يعيشون معا، ويشاركون في الإنتاج والاستهلاك، وتلعب العادات والتقاليد السائدة دورا بارزا في استيعاب القوى العاملة، بصرف النظر عن مدى مساهمته في الإنتاج حتى ولو كانت صفرا.

-والثاني: هو التقسيم غير المنتج للعمل، والذي تحكمه العادات والتقاليد، بصرف النظر عن الظروف الاقتصادية للإنتاج إذ جرى العرف على تقسيم العمل بين الجنسين، يكلف الرجل فيه بعمل، والنساء والأطفال بآخر، أو ما يمكن وصفه بالتقسيم الجامد للعمل (٣).

٣-الزيادة السريعة في معدل السكان، حيث تزيد قوة العمل دون تزايد فرص العمل -وبعبارة أدق- الاختلال النسبي بين نمو السكان السريع، ونمو فرص العمل البطيء.

٤-كما قد تحدث البطالة المقنعة لا للزيادة السريعة في السكان وحسب، بل لسوء توزيع اليد العاملة بين القطاعات والفروع المختلفة. وتستلزم هذه الصورة التخطيط للتنمية أكثر من غيرها، إذ يجب على المهتمين بشئون التنمية والتخطيط في الدول الإسلامية، تخطيط قوة العمل بالتنسيق بين المتوفر والمتاح منها، وبين

(١) - زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (ج٢)، ص ٣١، مرجع سابق.
- رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي: ج١، ص ٢٢١، مرجع سابق.
(٢) - عمرو محي الدين، التنمية والتخلف، ص ٩٥، مرجع سابق.
- رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية: ص ٣٨، مرجع سابق.
(٣) - عمرو محي الدين، التنمية والتخلف، ص ٩٥، مرجع سابق.
- رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، ص ٣٨، مرجع سابق.

الاحتياجات الفعلية لتلك الموارد البشرية، حتى يتسنى التنسيق بين الطلب على العمل والعرض منه كما وكيفاً، والقضاء على العادات، والتقاليد المسببة لها، بزيادة فرص التعليم والتدريب.

هذا ويمكن توضيح الانواع المختلفة من البطالة، من خلال

المؤشرات التالية :

أ- نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي :

جدول رقم (٦)

نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي في الدول الإسلامية عام ١٩٨٧م.

الدولة	نسبة العاملين في الزراعة	الدولة	نسبة العاملين في الزراعة
بنغلاديش	%٤٧	اليمن	%٢٢
مالي	%٥٤	المغرب	%١٩
بوركينافاسو	%٣٨	مصر	%٢١
النيجر	%٣٤	نيجيريا	%٣٠
افريقيا الوسطى	%٤١	تركيا	%١٧
الصومال	%٦٥	تونس	%١٨
السودان	%٣٧	الأردن	%٩
باكستان	%٢٣	سوريا	%٢٧
السنگال	%٢٢	الجزائر	%١٢
تشاد	%٤٣	السعودية	%٤
موريتانيا	%٣٧	الجابون	%١١
اندونيسيا	%٢٦	الكويت	%١

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٩م ص ٢٠٦-٢٠٧، مرجع سابق.

من هذا الجدول يتضح ارتفاع نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي، ويبدو ذلك في الدول غير النفطية خاصة؛ بما يعني تفشي صور معينة من البطالة خاصة الموسمية.

ب- ضالة نصيب الفرد من المساحة المزروعة:

جدول رقم (٧)

نصيب الفرد من المساحة المزروعة في الدول الإسلامية عام ١٩٨٧م.

الدولة	نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)	الدولة	نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)
بنغلاديش	١٠	المغرب	٣٧
موريتانيا	١٢	باكستان	٢٠٣٩
تشاد	٤٣	سوريا	٥٧
السودان	٤٠	لبنان	٠٨
الصومال	٢٩	الأردن	٣٧
مالي	٣٠	ماليزيا	٢٣
اندونيسيا	٥٥	الجزائر	٣٠٥٨
غينيا بيساو	٣٣	العراق	٤٠
جيبوتي	لا يوجد	عمان	٠٢
افغانستان	٦٣	الجابون	٥٢
اليمن العربي	١٩	البحرين	لا يوجد
فولتا العليا	٨١	ليبيا	٨١
السنگال	٤٢	السعودية	١٢
جامبيا	٤٤	الإمارات	٠١
مصر	١٦	قطر	٠١
جزر القمر	١٩	الكويت	٠١
الكاميرون	٨٠	تونس	٥١
النيجر	٥٩		
غينيا	٨٧		

* المصدر: البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٩م، ص ٢٠٦، مرجع سابق.

بتحليل بيانات هذا الجدول يتضح أن ما يخص الفرد من المساحة المزروعة ضئيل جدا لا يتجاوز ٨١ و٠ هكتار في المتوسط، فيما عدا الجزائر وباكستان، وهو ما يعني نقص الإنتاج الزراعي عن تلبية الحاجات الأساسية من المنتجات الزراعية بالرغم من توفر الأراضي القابلة للزراعة، إذ تقدر رقعة الأرض الزراعية بما يزيد على

٦٣ مليون هكتار^(١) في الدول العربية فقط.

هذا ونستطيع تحديد النتائج المترتبة على البطالة، كمدخل لاقتراح العلاج من خلال النقاط التالية^(٢):

١- تزيد البطالة من حدة الكساد لنقص دخول المتعطلين، وما ينتج عن ذلك من نقص الطلب الاستهلاكي، والذي له دور هام في زيادة الإنتاج.

٢- للبطالة تأثير مزدوج على كل من الادخار والاستثمار، فهي تعمل على نقص الادخار، وبالتالي ضعف عملية التنمية، وهذا يؤدي إلى مزيد من البطالة، كما أنها تؤثر على الاستثمار، من خلال تأثيرها على دخول العاطلين، ودخول أصحاب المشروعات.

٣- تعمل البطالة على تشجيع الهجرة، التي تؤثر على اختلال توازن القوى العاملة، وانخفاض الناتج القومي.

٤- ينتج عن البطالة تقليل درجة المهارة، خاصة في الأعمال الفنية التي تتطلب العمل بصفة مستمرة، والتي ترتبط بالتطور الفني المستمر.

٥- ظهور خلل إداري يتمثل في تفشي المحسوبية والرشوة.

هذا وبالرغم من استعراض طرف من الحلول، وربطها بتخطيط

F.A.O., Production, 1980.a

(١)-

(٢)- موسى علقم، توظيف العمل في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه: مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، بجامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ، ص ٢٥٤-٢٥٥.

التنمية عند تحليل صور البطالة المختلفة، إلا أننا سنستعرض العلاج العام لهذه الخبيصة، من خلال النقاط التالية :

١- عالج الإسلام كافة البواعث النفسية، التي تثبط عن القيام بالعمل، والسعي والمشي في مناكب الأرض وأكامها، وهذه البواعث تتشكل فيما بينها لتشكل خطة اقتصادية نستعرضها فيما يلي^(١) :

- رفض البطالة بدعوى التوكل، فالتوكل على الله لا ينافي العمل واتخاذ الأسباب لقوله صلى الله عليه وسلم : * (اعقلها وتوكل) *^(٢) ، بل لقد اقتضت حكمة الله أن الأرزاق التي ضمنها، والأتقوات التي قدرها، والمعاش التي يسرها، لا تتحقق إلا بالعمل، والكد لقوله تعالى : * (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض... الآية) *^(٣) . وقوله سبحانه : * (فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه... الآية) *^(٤) .

- معارضة ترك العمل بدعوى التبتل، والانقطاع الكامل لله، فقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم، أن لا رهبانية في الإسلام، بل أن العمل الدنيوي إذا وافق الشريعة كان عبادة لله، بل أن سعي الإنسان على أهله يعد ضرباً من ضروب الجهاد لقوله تعالى : * (وآخرون يضربون في الأرض... الآية) *^(٥) .

- نبذ ترك العمل احتقاراً له، فقد بدل الإسلام هذه المفاهيم الخاطئة، ورفع من قيمة العمل، وذم البطالة والإتكال، وبين أن كل كسب حلال هو عمل شريف، ومعلوم أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يرعى الغنم على قراريط لأهل مكة، كما أخبر بذلك الحديث الصحيح^(٦) .

- رفض ترك العمل لعدم توافره أو عدم تيسره في الوطن، وهنا شجع الإسلام على الغربة والهجرة، فرزق الله ليس مقصوراً على مكان وإنما أرضه واسعة يقول تعالى : * (ومن يهاجر في سبيل الله يجد في

(١)- يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مكتبة وهبة: القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ، ص ٣٦ إلى ٤٧ .

(٢)- الترمذي، الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٧٧، كتاب صفة القيامة، حديث رقم ٢٦٣٦ ، وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، مرجع سابق.

- الحاكم، المستدرک، ج ٣، ص ٦٥٣، مرجع سابق.
وفي مجمع الزوائد رواه الطبراني بإسنادين وفي أحدهما عمر بن أمية الضمري ولم أعرفه وبقيّة رجاله ثقات، مجمع الزوائد، ج ١٠، ص ٢٩٤، مرجع سابق.

(٣)- سورة الجمعة، من الآية رقم ١٠ .

(٤)- سورة الملك، من الآية رقم ١٥ .

(٥)- سورة المزمل، من الآية رقم ٢٠ .

(٦)- البخاري، صحيح البخاري، ج ٣، ص ١١، كتاب الإجارة ، باب في الغنم على قراريط، مرجع سابق.

الأرض مراغما كثيرا وسعة... الآية)* (١).

- عدم تشجيع ترك العمل بسبب الأخذ من الزكاة، أو غيرها من الصدقات والقرب المالية، وهؤلاء بين لهم الإسلام أنهم لا يستحقون الزكاة ما داموا قادرين على الكسب والعمل لقوله صلى الله عليه وسلم: * (لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى)* (٢).

- محاربة ترك العمل لقلة الخبرة والتجربة في الحياة، ووسائل الكسب مع القدرة على العمل، وقد عمل الإسلام هنا على توجيههم إلى العمل بتوفير وسائله، ولنا في قصة الرسول صلى الله عليه وسلم مع الأنصاري عبرة حين سأله عما لديه، ثم باعه له ووجهه أن يشتري قدوماً وشداً له فيها عوداً ثم قال له اذهب واحتطب ولا أرينك إلا بعد خمسة عشر يوماً (٣)، وهنا نجد خطة اقتصادية محكمة الإعداد بدأت بحصر الموارد، ثم التوجيه إلى العمل، ثم تحديد مدة الخطة بخمسة عشر يوماً للتأكد من نجاحها أو عدمه.

٢- الإهتمام بالتعليم والتدريب، وجعل التعليم من المطالب الشرعية، ويجب أن تتكفل الدولة بتدريب فئات العمل التي تغط في بطالة على الأعمال الفنية، بزيادة دور القطاع الصناعي، والقطاعات المساندة له في التنمية لاستيعاب الفائض من القوى العاملة، وهذا يستلزم تخطيط التنمية لارساء مبدأ التعليم، ووضع الخطط الملائمة له ثم توفير التدريب المهني بكافة أنواعه، وجعل القطاع الصناعي جاهزاً لاستيعاب تلك الفوائض بوضع الخطط الكفيلة بتحقيق ذلك.

-
- (١)- سورة النساء، من الآية رقم ١٠٠ .
 (٢)- الترمذي، الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٨٢، كتاب الزكاة، باب ما جاء من لا تحل له الصدقة، حديث رقم ٦٤٧، وقال الترمذي: حديث حسن، مرجع سابق.
 - أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٨٦، كتاب الزكاة، باب من يعطي من الصدقة وحد الغني، حديث رقم ١٦٣٤، مرجع سابق.
 - ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٨٩، كتاب الزكاة، باب من سأل الناس عن ظهر غنى، حديث رقم ١٨٣٩، مرجع سابق.
 (٣)- تجد نص هذا الحديث كاملاً في الكتب التالية:
 - ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٠٤، في كتاب التجارات، باب بيع المزايدة حديث رقم ٢١٩٨، مرجع سابق.
 - أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٢٠، ١٢١، كتاب الزكاة، باب ما تجوز فيه المسألة، حديث رقم ١٦٤١، مرجع سابق.
 - الإمام أحمد، المسند، ج ٣، ص ١٠٠ .
 - الترمذي، الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٥٢٢، كتاب البيوع، باب ما جاء في بيع من يزيد، حديث رقم ١٢١٨، وقال حديث حسن، مرجع سابق.

٣- كفالة حرية اختيار العمل^(١) تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص، فلا تخص فئة من المجتمع بوظائف معينة دون غيرها، أو أن يستفاد من العمال الزراعيين في شغل وظائف هامشية كسعاة، أو عمال نظافة مما يعمق من أثر هذه المشكلة، وأن لا يكون التمييز بين العمال إلا بمجرد الكفاية، فاختيار الأصلاح شرط أساسي في الإسلام لقوله صلى الله عليه وسلم: * (إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظروا الساعة) *^(٢)، وهذا يقتضي التخطيط في بعده الإداري بتصنيف الوظائف وتوصيفها ووضع الشروط اللازمة لشغلها.

٤- كفالة الأجر العادل لكل عامل، وحسن معاملة العمال حسب موقع كل منهم، ووظيفته؛ لقوله تعالى: * (ولا تبخسوا الناس أشياءهم..... الآية) *^(٣). وأن تشمل خطة الأجور أيضاً، وضع نظام للحوافز الأدبية والمادية يتلاءم مع ما يساهم به الأفراد، من رفع للعمليات الإنتاجية في كل المجالات.

٥- نشر الوعي بكافة الطرق والأساليب المعينة على ذلك، وتناهي هذه الخصيصة - البطالة - مع تعاليم الإسلام، والتنبيه إلى النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تنطوي عليها، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، مع حث أولياء الأمور رعايا الدولة بأهمية التعليم، وتهيئة الظروف والإمكانات اللازمة له، حتى يصبح من الخيارات المفيدة في نظر غالبية السكان، اعتماداً على حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: * (طلب العلم فريضة على كل مسلم) *^(٤). وهذا يستلزم تخطيط القوة العاملة، لتحقيق التوافق بين العرض والطلب.

٦- تضامن القطاع الخاص مع الدولة في حل هذه الظاهرة، بامتصاصه لجزء

-
- (١) - عبد السمیع المصري، مقومات الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٢٢ .
 (٢) - البخاري، صحيح البخاري بحاشية السندي، ج ١، ص ٢١، كتاب العلم، باب من سئل علماً وهو مشغول في حديثه فأتم الحديث، مرجع سابق.
 (٣) - سورة الأعراف، من الآية رقم ٨٥ .
 (٤) - رواه ابن ماجه في العلم عن أنس مرفوعاً، ورواه ابن عبد البر، وقال المزي في الدور هذا الحديث روي من طرق تبلغ رتبة الحسن.
 - انظر: ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٥٦، كتاب العلم، باب الانتفاع بالعلم والعمل، حديث رقم ١٦٦٥، مرجع سابق.

يتفق مع طاقته الاستيعابية للعمال العاديين، وتدريبهم على العمليات الإنتاجية لديه، باعتبار المجتمع مجتمعا واحدا يتعاون فيه القطاع العام والقطاع الخاص، لقوله تعالى: * (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان... الآية) * (١).

٧- التخطيط السليم للقطاع الزراعي، بالتضامن مع أصحاب المزارع العائلية، وحفزهم وتشجيعهم، وتقديم الامكانيات المادية، وما تحتاجه الزراعة من ميكنة ومخصبات زراعية، وتوجيههم إلى أنواع معينة من الإنتاج الزراعي يتسنى معه اشباع الطلب الداخلي، والتوجه إلى السوق الخارجية.

المطلب الخامس

تخلف الفن الإنتاجي

تقف خصيصة تخلف الفن الإنتاجي في الدول الإسلامية، عقبة أساسية في سبيل التنمية الاقتصادية، وذلك لانخفاض المستوى العلمي، وتأخر فنون الإنتاج وبدائيتها، بحيث يمكن القول إن معظم الأساليب الإنتاجية المستخدمة ضعيفة، فالزراعة التي يعمل بها معظم الأفراد في معظم الدول تعتمد أساسا على الأساليب البدائية، منذ مئات السنين (٢).

إن التخلف التقني في الدول الإسلامية يرتبط بكل خصائص التخلف الأخرى، حتى يمكن اعتباره سببا ونتيجة في الوقت نفسه فهو نتيجة لنقص رؤوس الأموال، وضالة المدخرات، وسبب لانخفاض الدخل القومي. وتتمثل أهم أسباب هذه الخصيصة فيما يلي:

١- جهل المنظمين بالوسائل الفنية للإنتاج، لتأخر التنظيم العلمي،

(١) - سورة المائدة، من الآية رقم ٢ .

(٢) - علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص ٥٥، مرجع سابق.

وعدم كفاية الأفراد المؤهلين لانخراط معظمهم في الإنتاج الأولي^(١).

٢- عدم ملاءمة النظم الاجتماعية، وإطار العادات، والتقاليد، وانتشار الأمية^(٢).

٣- عدم وجود البنية الأساسية العلمية والتقنية مثل نظام التعليم الملائم، والمؤسسات العلمية والتقنية والخبرة في مجال العلم والتقنية الحديثة، والقدرة على تعليم التقنية الملائمة أيضا^(٣).

٤- نقص الكفاية الإنتاجية في كافة القطاعات، وتخلف العمالة الماهرة الفنية الإدارية.

٥- الفهم الخاطئ لبناء القدرة التقنية المناسبة، واعتبار الحصول على منتجاتها، أو مجرد التدريب الفني والمهني، أو القدرة على إصلاحها هو امتلاك لها، والحقيقة غير ذلك، فالعالم الإسلامي، وبدون استثناء يفتقد إلى معطيات التقنية الحديثة في كثير من صورها، فهو فقير في الصناعات التقنية والفنية، ومعامل الأبحاث^(٤). بل وحتى عندما تسفر بعض الأبحاث عن فنون إنتاجية متقدمة، فإنها قلما تترجم إلى واقع تطبيقي مستفاد منه.

٦- نقص الموارد المالية لدى بعض الدول مع أن في مقدور الدول الإسلامية مجتمعة أن تتعاون في استيراد أحدث الأساليب الفنية من العالم المتقدم.

هذا ويمكن التدليل على هذا الوضع، بعدد من المؤشرات أهمها:

١- عدد العلماء والمهندسين والفنيين، في مجال العلوم التطبيقية
مقارنا بالدول المتقدمة.

(٢+١)- حمدي زهران، التنمية الاقتصادية، ص ٢٢٦، مرجع سابق.

- علي لطفى، التنمية الاقتصادية، ص ٥٥، مرجع سابق.

(٣)- فلاح جبر حسين، التكنولوجيا بين من يملك ومن يحتاج، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ص ٨٤، ٨٥.

(٤)- بهاء حسن عزي، العالم إلى ابن والعرب إلى أين، منشورات تهامة، جدة، ١٤٠٨هـ، ص ٢٦.

جدول رقم (٨)

عدد العلماء والمهندسين والفنيين في مجال العلوم التطبيقية في بعض الدول الإسلامية والمتقدمة.

الدول الإسلامية	السنة المتاحة	عدد الفنيين في البحوث والتجارب	عدد العلماء والمهندسين في المجال الفني	الإجمالي	نسبة الإجمالي لكل ألف من السكان في السنة المتاحة
مصر	١٩٨٦	٧٥٣٢	٢٠٨٩٣	٢٨٤٢٥	٥,٧ %
ليبيا	١٩٨٠	١٥٠٠	١١٠٠	٢٦٠٠	٩٢ %
غينيا	١٩٧٥	٦١١	١٢٨٢	١٨٩٣	٠,٤٣ %
النيجر	١٩٧٦	١	٩٣	٩٤	٠,١٦ %
نيجيريا	١٩٧٧	١٤٤٥	٢٢٠٠	٣٥٤٥	٠,٤٧ %
السودان	١٩٧٨	٣٢٧١	٣٨٠٦	٧٠٧٧	٣٩ %
اندونيسيا	١٩٨٦	٤١٢٥	٢٩٦٢١	٣٣٧٤٦	٢٠ %
ايران	١٩٨٥	٢٠٥	٣١٩٤	٣٣٩٩	٠,٧٥ %
الأردن	١٩٨٥	١٧٥	٢٧٠	٤٤٥	١١ %
الكويت	١٩٨٤	٥٦١	١٥١١	٢٠٧٢	١ %
افريقيا الوسطى	١٩٨٤	٢٨٣	١٩٦	٥٧٩	٢٣ %
قطر	١٩٨٦	٦١	٢٢٩	٢٩٠	٩١ %
تركيا	١٩٨٥	٧٣٦٧	١١٢٧٦	١٨٦٤٣	٣٧ %
السنغال	١٩٨١	٢٦٦٢	٨١	٢٧٤٣	٠,١٦ %
الجابون	١٩٨٧	١٩٩	١٨	٢١٧	٢٢ %

* الدول المتقدمة :

الولايات المتحدة	١٩٨٦	غير معروف	٧٤٧٤٠٠	٧٤٧٤٠٠	٢ %
فرنسا	١٩٨٦	١٦٩٣٠٠	١٠٥٠٠٠	٢٧٤٣٠٠	٥ %
اليابان	١٩٨٧	١٠٢٤٨٦	٥٩٠٦٨٠	٦٩٣١٦٦	٥,٧ %
الاتحاد السوفيتي	١٩٨٤	غير معروف	١٤٦٣٨٠٠	١٤٦٣٨٠٠	٥,٣ %
ألمانيا	١٩٨٥	١١٨٠٨٠	١٤٣٦٢٧	٢٦١٧٠٧	٤,٢ %
بريطانيا	١٩٧٨	٧٦٦٠٠	٨٦٥٠٠	١٦٣١٠٠	٢,٩٦ %

* SOURCE: - U.N. Statistical, Yearbook, 1986, p.p. 320-321
- Unescostatistical, Yearbook, 1989, p.5-103-105.

من الجدول السابق يتضح تضاًؤل أعداد المهندسين والفنيين في البحوث والتجارب في الدول الإسلامية فيما عدا مصر، بينما نجد هذه النسبة مرتفعة في كافة الدول المتقدمة، ومعلوم أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تحتاج إلى الكثير من العلماء والمهندسين والفنيين للنهوض بكافة أعبائها ومتطلباتها.

ب- الانفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي:

جدول رقم (٩)

الانفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي

الدول الإسلامية	نسبة الانفاق على البحث العلمي %	السنة المتاحة	المخصص للسنة المتاحة (مليون دولار)	الدول المتقدمة	نسبة الانفاق على البحث العلمي %	السنة المتاحة	المخصص للسنة المتاحة (مليون دولار)
اندونيسيا	٣ ، %	١٩٨٦	٢٢٥،٧	الولايات المتحدة	٢٠،٨ %	١٩٨٦	١١٧١٩٣،٨
باكستان	٤ ، %	١٩٨٤	١١١	اليابان	٢٠،٨ %	١٩٨٦	٥٤٧٥٨،٦
مصر	٢ ، %	١٩٨٢	٥٥،٥	ألمانيا	٢٠،٧ %	١٩٨٥	٢٤٠٨٣،٧
الأردن	٢ ، %	١٩٨٥	٦،٩	فرنسا	٢٠،٣ %	١٩٨٦	١٦٦٥٦،٦
الكويت	٩ ، %	١٩٨٤	١٩٥،٤	بريطانيا	٢٠،٣ %	١٩٨٦	١٠٧٧٠،٦
ليبيا	٢ ، %	١٩٨٠	٦٢،٨				
برنناوي دارالسلام	١ ، %	١٩٨٤	٤٢،٦				

* Source: Unesco, Statistical, Year book, 1989, p, 5-103-104-105

يكشف هذا الجدول عن تضاًؤل الأهمية النسبية للانفاق على البحث العلمي عماد التقدم الفني في أية دولة من الدول الإسلامية، فقد كانت أندونيسيا أكبر دولة إسلامية تنفق على البحث العلمي عام ١٩٨٦م، ويقابلها الولايات المتحدة كأكبر دولة تنفق على البحث العلمي في العالم، وقد بلغت نسبة الأولى إلى الثانية ١٩، % وقد بلغت نسبة بقية الدول محل القياس إلى الولايات المتحدة كما يلي: باكستان ٠٩، % ، مصر ٠٤، % ، الأردن ٠٥، % ، الكويت ١٦، % ، ليبيا ٠٥، % ، برنناوي ٠٤، % . وقد عمل هذا الوضع على عدم توفير

المعامل، ومستلزمات البحث العلمي، والتقنية الفنية في الكثير من الدول الإسلامية.

هذا وقد عمل هذا الوضع، إلى حدوث عدد من النتائج منها، انخفاض إنتاجية العامل، وانتشار ظاهرة البطالة الفنية، واستنزاف الأموال والعملات الصعبة في استيراد منتجات التقنية الفنية، وانخفاض الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه.

من أجل ماتقدم، فإن التخطيط للتنمية ضروري لبناء التقنية الفنية، وتظهر أهميته من استعراض مايلي:

- أ- ضرورة التخطيط لوضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تركز على وضع وتنفيذ السياسات والاساليب التي تساعد على بناء تقنية ذاتية متناسبة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية^(١).
- ب- الاعتماد على الذات في خطة طويلة الأمد نسبيا، كشرط جوهري لبناء التقنية المحلية خصوصا، والتعاون مع الدول الإسلامية لتحقيق هذا الهدف. لقوله تعالى: * (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان... الآية) *^(٢). وقوله سبحانه: * (وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون) *^(٣). وقوله صلى الله عليه وسلم: * (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا) *^(٤)، إذ يستدل من الآيتين والحديث السابق على أن الأصل في العقيدة الإسلامية، هو وحدة الأمة الإسلامية، ووجوب تعاونها وتعاضدها وقيامها بكافة متطلباتها في أي زمان ومكان؛ فالاعتماد على الخارج أورث كثيرا من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية؛ ومعنى ذلك أن تتضمن خطة التنمية الاقتصادية على مستوى الدولة الواحدة خطة تفصيلية للبحث العلمي وتطويره واستمراريته، وأن يتم التنسيق بين خطط التنمية

(١)- انظر المراجع التالية:

- يوسف إبراهيم، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص ٥٦٥، مرجع سابق.

- عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، ص ٩٩، مرجع سابق.

- بهاء حسن عزي، المرجع السابق، ص ٣٨.

- فلاح جبر، المرجع السابق، ص ٨٤-٨٥.

(٢)- سورة المائدة من الآية رقم ٢.

(٣)- سورة المؤمنون، الآية رقم ٥٢.

(٤)- سبق تخريجه، ص ٧٣، من هذه الرسالة.

الاقتصادية الإسلامية في هذا الخصوص، بما يخدم مصالح المجتمعات الإسلامية، ويحل مشاكلها المختلفة ويوفر منتجات التقنية المتفقة مع سلوك العامل وقيمه، ومع طبيعة المجتمعات الإسلامية.

ج- يعد التعليم والتدريب شرطا أساسيا لتحقيق التنمية في أي مجتمع، لذلك فإن التخطيط مهم لوضع الخطط الخاصة بالتعليم والنهوض به في جميع مستوياته، مع التركيز على التدريب الفني والمهني، لأنه الأداة الفعالة لبناء القدرات العلمية والفنية، بما يتطلبه ذلك من ضرورة التخطيط أيضا، لوضع البرامج الدراسية على مختلف المستويات.

د- محاولة توفير البنية الأساسية للفنون الإنتاجية، والقدرة على تقويمها، وتوفير المؤسسات العلمية والفنية، والخبرة الجيدة في هذا المجال.

هـ- التخطيط لتدبير التمويل اللازم لتطبيق المعارف الفنية، باعتباره أمرا ضروريا بالأساليب المشروعة، ويجب أن تتضمن الخطة القومية لاية دولة إسلامية تحقيق هذا الهدف كهدف رئيسي، مع مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها.

المطلب السادس

التبعية الاقتصادية للخارج

كنتيجة لانتشار خصائص التخلف الاقتصادي السابق الإشارة إليها، وجدت في العالم الإسلامي ظاهرة التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي.

وتعني التبعية درجة غير متكافئة للاعتماد والتأثير في المجال الاقتصادي بين الدول المتقدمة وهذه الدول بوجه عام^(١). وقد تمثلت أهم أسباب هذه التبعية فيما يلي^(٢):

(١)- محمد عبد الشفيع عيسى، التبعية التكنولوجية في الوطن العربي (المفهوم العام والتطبيق العملي)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة السادسة، العدد ٦١، مارس ١٩٨٤م، ص ٨٢.

(٢)- حمدية زهران، التنمية الاقتصادية، ج ١، ص ٣٤٧، مرجع سابق.

- ١- الاستعمار العالمي.
 - ٢- تخصص معظم الدول الإسلامية في إنتاج مادة خام، أو محصول زراعي واحد، أو عدد محدود من المواد الخام والحاصلات الزراعية.
 - ٣- نقص الموارد المالية، وضعف الطاقة الادخارية، واستيراد الأساليب التقنية. الأمر الذي أدى إلى الحاجة المتزايدة إلى الموارد المالية، وبالتالي زيادة المديونية الخارجية.
 - ٤- الاعتماد بدرجة كبيرة على الدول المتقدمة، في تصريف المواد الأولية، واستيراد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات مختلفة.
 - ٥- العجز الدائم في الموازين التجارية، وموازين المدفوعات، بسبب عدم كفاية الصادرات على تمويل الواردات الاستهلاكية المتزايدة، والواردات الرأسمالية المتواضعة.
- هذا ويمكن التدليل على هذه الخصيصة بعدد من المؤشرات هي:
- ١- التركيز على تصدير المواد الأولية^(١). مقارنة بالدول المتقدمة.

جدول رقم (١٠)

صادرات الدول الإسلامية وبعض الدول المتقدمة من المواد الأولية عام ١٩٨٨م

الدول الإسلامية	نسبة المواد الأولية إلى جملة الصادرات	الدول المتقدمة	نسبة المواد الأولية إلى جملة الصادرات
الأردن	٥٣ %	الولايات المتحدة	٢٣ %
اندونيسيا	٧١ %		
باكستان	٣١ %	اليابان	٢ %
تركيا	٣٦ %		
الجزائر	٩٧ %	إيطاليا	١١ %
السودان	٩٣ %		
الصومال	٩٣ %	فرنسا	٢٤ %
نيجيريا	٩٨ %		

(١)- وتشمل هذه المواد الأولية (الوقود والمعادن والفلزات والمواد الغذائية، والمشروبات، والتبغ والحيوانات الحية، والزيت والشحوم. انظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠، ص ٢٨٨، مرجع سابق.

تابع جدول رقم (١٠)

صادرات الدول الإسلامية وبعض الدول المتقدمة من
المواد الأولية عام ١٩٨٨م

الدول الإسلامية	نسبة المواد الأولية إلى جملة الصادرات	الدول المتقدمة	نسبة المواد الأولية إلى جملة الصادرات
مصر	٧٤	بريطانيا	١٨ %
المغرب	٥٠		
موريتانيا	٩٧	المانيا	١٠ %
النيجر	٩٦		
عمان	٩٣	سويسرا	٨ %
ليبيا	٩٩		
السعودية	٩١	النمسا	١٣ %
السنغال	٧٥		
الكويت	٩١	السويد	١٦ %
الإمارات	٨٣		

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص ٢٤٠-٢٤١، مرجع سابق.

يظهر الجدول السابق تركيز الدول الإسلامية عموماً على تصدير المواد الأولية، بل أن بعض الدول قد بلغت نسبة صادراتها من المواد الأولية، أكثر من ٩٥% مثل: ليبيا والجزائر والنيجر وغيرها، وبالمقابل نجد العكس تماماً في الدول المتقدمة، إذ لم تتجاوز هذه النسبة ٢% في اليابان كأقل دولة متقدمة مصدرة للمواد الأولية، و٢٤% بالنسبة لفرنسا.

ب- درجة أهمية الواردات: يعد هذا المؤشر دليلاً كبيراً على درجة الانكشاف الاقتصادي ويتم حسابه كالتالي:

$$\text{درجة أهمية الواردات} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الناتج المحلي}} \times ١٠٠$$

وسنعمد إلى أخذ ثلاث سنوات من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٨٨م،

تجنباً لتقلبات الاستيراد التي تحدث، عادة من سنة لأخرى (١).

(١)- أما الناتج القومي فقد تم الحصول على بياناته من تقارير البنك الدولي لعام ١٩٨٨م، ص ٢٥٨-٢٥٩، و١٩٨٩م، ص ٢٠٧-٢٠٨، و١٩٩٠م، ص ٢١٤-٢١٥. وقد تمثل عملنا في جمع الواردات في ثلاث السنوات المذكورة وقسمتها على مجموع الناتج في ثلاث =

جدول رقم (١١)

درجة أهمية الواردات في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من
١٩٨٨-٨٦م لبعض الدول الإسلامية والمتقدمة

الدول الإسلامية	درجة أهمية الواردات %	الدول الإسلامية	درجة أهمية الواردات %	الدول المتقدمة	درجة أهمية الواردات %
تشاد	٣٢ %	مصر	٤٢,٢ %	الولايات المتحدة	٩,٣ %
بنغلاديش	١٦ %	تونس	٣٨,٥ %		
مالي	٢٧,٣ %	تركيا	٢٠,٥ %	اليابان	٦,٥ %
النيجر	١٦ %	الأردن	٦٢,٨ %		
الصومال	١٢ %	سوريا	١١,٣٥ %	بريطانيا	٢٦,٩ %
السودان	٢٧,٣ %	ماليزيا	٤٣ %		
باكستان	١٨,٦ %	الجزائر	١٣,٨ %	فرنسا	١٨,٣ %
نيجيريا	١٢,٥ %	السعودية	٢٦,٦ %		
الجمهورية اليمنية	٣٢ %	الكويت	٢٩,٤ %	ألمانيا	٢٠,٨ %
موريتانيا	٤٥,٨ %	الإمارات	٣٠,٤ %		
أندونيسيا	١٦,٢ %	المغرب	٢٤ %	إيطاليا	١٦,٦ %
السنغال	٣٤,١ %				

*Source: IMF, International Financial Statistics, Year book, 1989, p.p. 80

a

من الجدول السابق تتضح الدرجة الكبيرة لاعتماد الدول الإسلامية على الواردات، حيث تلتهم نسبة كبيرة من نواتجها القومية كل عام. وقد بلغت النسبة أعلاها في الفترة محل القياس، في الأردن، ثم في ماليزيا، ثم في مصر، بينما كانت سوريا أقل الدول الإسلامية اعتمادا على الواردات، بينما نجد العكس في الدول المتقدمة تماما، إذ لم تتعد هذه النسبة ٦,٥% في اليابان، و ٩,٣% في الولايات المتحدة، بالرغم من ضخامة وارداتهما إذ بلغت ٤٦٥٩٦٤ مليون دولارا في الأولى، و ١٢٢٦٦٣٠٧ مليون دولارا في الثانية. وفي الفترة محل القياس.

ج- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات:

وهو يتضح من استعراض الجدول التالي:

= السنوات أيضا وضرب الناتج في ١٠٠. ثم الحصول على بعض قيم الصادرات لبعض

الدول الإسلامية من التقرير السنوي الرابع عشر للبنك الإسلامي، ١٤٠٩هـ، ص ٢٥٤-٢٥٥.

جدول رقم (١٢)

التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات في الدول الإسلامية عام ١٩٨٧م

الدولة	الصادرات إلى الدول الرأسمالية المتقدمة	الواردات من الدول الرأسمالية المتقدمة
بنغلاديش	٤٧,٩	٤٣,١
بنين	٨٤,٤	٦٨,٣
اوغندا	٨٥,٧	٤٧,٩
ماليزيا	٥٤,٦	٦١,٥
الصومال	٢٦,٣	٦٣,٣
باكستان	٤٩,٥	٥٤,٨
السودان	٣٦,١	٦٠,٤
مالي	٧٣,١	٦١,٥
ليبيا	٧٦,٨	٧٦,٦
الجابون	٨٣,٤	٨٩,٥
اندونيسيا	٨٠	٧٧,٢
اليمن	٧٨,٩	٥٢,٣
غينيا	٨٨,١	٧٩,٥
المغرب	٦٥,٣	٦٤,٧
السنغال	٤٦,٣	٦٥,٧
مصر	٨٣,٤	٧٣,٤
قطر	٧٨,٧	٦٤,٣
الكامبيرون	٩٥,٧	٨٧,٣
تركيا	٥٣,٧	٥٨,١
تونس	٨٠,٦	٧٧,٤
الأردن	١٧,٦	٤٦,٨
سوريا	٥٤,٢	٤٠,١
عمان	٦٩,١	٧٥
العراق	٥٢,٢	٦٢,٥
ايران	٥٧,١	٦٣,٧
الكويت	٤٩,٥	٧٤,٩
السعودية	٥٨,٣	٨٤,٥

تابع جدول (١٢)

التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات في الدول الإسلامية عام ١٩٨٧م

الدولة	الصادرات إلى الدول الرأسمالية المتقدمة	الواردات من الدول الرأسمالية المتقدمة
الجزائر	٨٨،٩	٨٥،٤
الامارات	٦١	٧٤،٩

* المصدر: - النشرة الإحصائية والتقارير السنوي الرابع عشر للبنك الإسلامي للتنمية ١٤٠٩هـ، ص ١٤٠.
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٨م، ص ٢٨٠-٢٨١، مرجع سبق.

يلاحظ على الجدول السابق ما يلي:

١- تمثل أسواق الدول الصناعية المنفذ الرئيسي لصادرات معظم الدول الإسلامية، وتعتمد إلى حد كبير على تلك الدول في الحصول على حاجتها من الواردات، فقد بلغ متوسط نسبة الصادرات المتجهة إليها عام ١٩٨٧م ٦٣٪، في حين بلغ متوسط نسبة الواردات منها ٦٣،٢٪ في نفس العام.

٢- كانت كل من الكاميرون وموريتانيا أكبر الدول الإسلامية تصديرا للدول الرأسمالية، بينما كانت كل من الأردن والصومال أقل الدول الإسلامية، أما الواردات فقد كانت كل من الجابون والكاميرون أكبر الدول المستوردة من الدول المتقدمة، بينما كانت كل من أفغانستان وتشاد أقل الدول الإسلامية استيرادا منها.

٣- يكشف هذا الجدول عن التنافس الشديد بين الدول الإسلامية المنتجة لمادة أولية متماثلة.

د- الديون الخارجية: تتصف معظم الدول الإسلامية بتعاظم مديونيتها الخارجية، ومن المعروف أن هذه المديونية تزيد من ربط الدول الإسلامية بالكيانات الاقتصادية الكبرى، فضلا عن أن التعامل في تلك القروض يتم على أساس سعر الفائدة (الربا المحرم).

هذا وتتضح ضخامة هذه الديون بنسبتها إلى الدخل القومي، ونسبة مدفوعات فوائدها إلى حصيللة الصادرات. والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (١٣)

إجمالي الديون الخارجية ومدفوعات الفوائد في بعض الدول الإسلامية

عام ١٩٨٨م بملايين الدولارات

الدولة	اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار)	نسبته إلى الدخل القومي	مدفوعات الفوائد (مليون دولار)	نسبة مدفوعات الفوائد إلى حصيلة الصادرات
تشاد	٣٠٠	% ٣٣,٢	٤	% ٢٤,٧
بنغلاديش	٩٣٣٠	% ٤٨,٥	١٣٩	% ٢٠,٥
الصومال	١٧٥٤	% ١٨٥,٥	٣	% ٤٤,٩
بور كينا فاسو	٨٠٥	% ٤٣,٤	١٤	% ١١,٩
مالي	١٩٢٨	% ١٠٠	١٥	% ١٤,٢
أوغندا	١٤٣٨	% ٣٤,٣	٢٠	% ١٤
نيجيريا	٢٨٩٦٧	% ١٠٢,٥	١٤١١	% ٢٥,٧
النيجر	١٥٤٢	% ٦٦	٧٤	% ٣٢,٦
باكستان	١٤٠٢٧	% ٣٧,٦	٤٣٦	% ٢٤,١
توغو	١٠٦٧	% ٨١,٦	٦٨	% ١٨,٣
افريقيا الوسطى	٥٨٤	% ٥٣,٣	٧	% ٥,٩
بنين	٩٠٤	% ٤٩,٣	٨	% ٥,٤
غانا	٢٢٧٠	% ٤٤,٦	٦٤	% ٢٠,٦
الجمهورية اليمنية	٤٣٤٨	% ١٢٠,٥	٨٧	% ٣١,٢
أندونيسيا	٤٥٦٥٥	% ٦١,٧	٢٩١٨	% ٣٩,٦
موريتانيا	١٨٢٣	% ١٩٦,٢	٣٣	% ٢١,٦
السودان	٨٤١٨	% ٧٤,٦	١٩	% ٩,٥
سيراليون	٥١٠	(..) غير معروف	٣	% ٥,٩
السنگال	٣٠١٩	% ٦٣,٦	١١٧	% ١٩,٣
مصر	٤٣٢٥٩	% ١٢٦,٧	٧٢٩	% ١٦,٦
غينيا الجديدة	٢١٢٩	% ٦٤,٢	١٥٣	% ٣٠,٩
المغرب	١٨٧٦٧	% ٨٩,٨	٨١٤	% ٢٥,١
الكامرون	٣٣٦٦	% ٢٧	١٩٢	% ٢٧

تابع جدول (١٣)

إجمالي الديون الخارجية^(١) ومدفوعات الفوائد في بعض الدول

الإسلامية عام ١٩٨٨م بملايين الدولارات

الدولة	إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار)	نسبته إلى الدخل القومي	مدفوعات الفوائد (مليون دولار)	نسبة مدفوعات الفوائد إلى حصيلة الصادرات
تونس	٦١٢١	% ٦٤,٢	٣٨٠	% ٢٥,٥
تركيا	٣١٥٨٩	% ٤٦,١	٢٤٢٤	% ٣٥,٢
الأردن	٣٩٥٥	% ٩٤	٢٣٩	% ٣١,٩
سوريا	٣٦٨٥	% ٢٥	١١٩	% ٢١,١
ماليزيا	١٨٤٤١	% ٥٦,٣	١٤٩٨	% ٢٢,٣
الجزائر	٢٣٢٢٩	% ٤٦,٦	١٨٠٩	% ٧٧
الجابون	٢١٢٨	% ٥٦,٦	٥٧	% ٦,٢
غينيا	٢٣١٢	% ٩٤,٧	٣١	% ٢١,٩

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، لعام ١٩٩٠م، ص ٢٥٧٢٥٦، مرجع سابق.

ويلاحظ على هذا الجدول مايلي:

- ١- ضخامة الديون الخارجية للدول الإسلامية، وخاصة في كل من أندونيسيا ومصر ونيجيريا والمغرب، حتى أن بعض الدول تشكل ديونها أكبر من دخلها القومي كاليمن والصومال وموريتانيا ومالي.
 - ٢- جملة الدين الخارجي للدول محل القياس (٢٨٧،٦٧٠) مليون دولار. أو مايقارب ٢٨٨ مليارا.
 - ٣- جملة مدفوعات الفوائد، وهي ربا محرم (١٣،٨٨٥) مليون دولار وتعد كل من اندونيسيا وتركيا والجزائر ونيجيريا أكبر الدول الإسلامية التي تدفع فوائد على القروض.
 - ٤- متوسط نسبة ديون الدول الإسلامية الى دخلها القومي ٧٣٪.
 - ٥- متوسط نسبة مدفوعات الفوائد إلى حصيلة الصادرات ٢١,٥٪.
- إن التبعية الاقتصادية للدول الخارجية، قد نجم عنها العديد من النتائج السلبية، والمعركة لجهود التنمية نستعرض أهمها فيمايلي:

(١)- لا تشمل هذه الديون، الديون العسكرية، بل تمثل كافة الديون العامة والخاصة والدين العام والمضمون من سلطة عامة، والخاص غير المضمون. انظر: المرجع نفسه، ص ٢٩٢.

- ١- تكثيف تبعية الدول الإسلامية للدول المتقدمة فنيا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا.
 - ٢- تضخم الديون الخارجية ومدفوعات فوائدها، وهو ما يعني زيادة مديونية الدول الإسلامية، وانخفاض دخولها القومية.
 - ٣- زيادة التركيز على التخصص في الإنتاج الأولي، بما يكتنفه من مشكلات، منها: ما يتعلق بالأجل القصير، كالتقلب في أسعار المواد الأولية^(١)، وما ترتب عليها من تذبذب في الدخل القومي وفي حصيللة العملات الأجنبية^(٢)، ومنها: ما يتعلق بالأجل الطويل، كاتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالح الدول الإسلامية، وهو ما يعني تناقص عائداتها من تصدير مواردها الأولية، على الرغم من ارتفاع أسعار المواد الأولية.
 - ٤- تعميق مفهوم التجزئة والتنافر بين الدول الإسلامية
 - ٥- انتهاك حرمة الله، إذ أن انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول الإسلامية، يتم في معظمه في صورة قروض أجنبية قصيرة وطويلة الأجل ذات فوائد ربوية.
 - ٦- الضرر الاقتصادي المتمثل في سياسة الدول المقرضة، التي تحاول أسر الدول المقرضة بإسار التخلف الاقتصادي والاجتماعي، حتى تظل تابعة لها، وتعمق من تخصصها فتجعل منها مزرعة لإنتاج المواد الأولية، وسوقا لتصريف الفائض من إنتاجها الصناعي^(٣).
- لذلك وإزاء حل هذه المشكلات، يتزايد دور الأمة الإسلامية في الحياة الاقتصادية، ويقع عليها العبء الأكبر في محاولة الخروج بدولها ومجتمعاتها من مأزق التبعية، من خلال التنمية الاقتصادية المتوازنة واداتها الرئيسية التخطيط؛ إذ هو من أهم الحلول لتلافي هذا الوضع، ويتم ذلك كما يلي:
- ١- مراعاة التعاليم الإسلامية في التجارة الداخلية كانت أم خارجية، والمتمثلة في تحريم الربا والغرر والغبن والغش والاحتكار بشتى

(١)- إن تذبذب أسعار البترول في العصر الحاضر خير دليل على ذلك.

(٢)- زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، ج ١، ص ٣٥، مرجع سابق.

- رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، ج ١، ص ٢٦٦، مرجع سابق.

(٣)- سلطان أبو علي، التخطيط الاقتصادي وأساليبه: ص ٢٤٨، مرجع سابق.

- محمد مبارك حجير، التخطيط الاقتصادي: ص ٥٤٢، مرجع سابق.

صوره ، فضلا عن تلقي الركبان وبيع الحاضر للبادي وبيع النجش، والغاء بعض أنواع الوساطة والسمسة في التعامل إلى غير ذلك، إذ لها من الأسانيد الشرعية المشهورة ما يغني عن ذكرها. وهذا يجب أن يتضمنه التخطيط الهيكلي الذي سبق وأن بيناه عند الحديث عن علاج عدم الالتزام بتعاليم الله، بأن يكون تخطيط التجارة الخارجية شاملا هذه التعاليم^(١).

٢- ضرورة التخطيط للتنمية لتحقيق القدر المناسب من التعاون والتكامل بين الدول الإسلامية، إذ أنه يقوم بدور كبير في التنسيق، وتوحيد الجهود وخاصة في مجال الحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة، وتقوية صلات التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، بالاستفادة من حجم السوق على مستوى تلك الدول، فضلا عن التخطيط لإقامة المشروعات المشتركة، وتشجيع الاستثمارات، وانتقال عناصر الإنتاج بين كافة الدول الإسلامية.

٣- أهمية التخطيط لتوحيد السياسات التجارية الخارجية للعالم الإسلامي، وخاصة بين الدول المنتجة لمادة أولية متماثلة، وذلك بدخولها السوق الدولية متكاملة لامتنافسة، وذلك على غرار ما تسعى منظمة الأوبك لتحقيقه.

٤- أن يقوم التخطيط بوضع الخطط الملائمة لإعادة توزيع التجارة الخارجية للدولة، حتى لا تقتصر على بلد واحد أو منطقة واحدة.

٥- أن تتجه خطط التنمية إلى محاولة جعل الاستثمارات الأساسية، في الدولة مملوكة للمواطنين.

٦- وضع الخطط الكفيلة بتنمية الاقتصاد القومي وتنويعه، برفع مستوى الإنتاج القومي وتنويعه عن طريق التوسع الصناعي، الذي يمكن السوق المحلية، من استيعاب جزء كبير من المواد الخام المخصصة للتصدير^(٢).

(١)- انظر ص ٨٤ وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢)- رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، ص ٨٤، ٨٥، مرجع سابق.

المبحث الثاني

الخصائص الاجتماعية للدول الإسلامية ودواعي التخطيط للتنمية

تتصف الدول الإسلامية بمجموعة من الخصائص الاجتماعية التي زادت من تخلفها، وعرقلت بالتالي الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية، مما ضاعف من أهمية الدور الذي يجب أن تضطلع به حكومات هذه الدول، من خلال تخطيط التنمية لتلافي ذلك، وبالرغم من تعدد هذه الخصائص، واختلاف الكتاب الاقتصادي والاجتماعيين في طبيعة النظر إليها، إلا أنه يمكن مناقشة أهمها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

سيطرة بعض العادات والتقاليد المعوقة للتنمية الاقتصادية

تنتشر بعض العادات والتقاليد المعرقلة لجهود التنمية الاقتصادية، والتي تستلزم التخطيط. وقد تضافرت كثير من الأسباب في تأصيل هذه الخصيصة. نناقش أهمها فيما يلي:

أ- نظام العائلة الممتدة: ففي معظم الدول الإسلامية يعيش أكثر من ثلاثة أجيال في بيت واحد، يتقاسمون دخل الأفراد المنتجين وهم قلة ويستهلكون الكثير من إنتاجهم (١).

ب- الاستهلاك الترفي والتفاخري، كنتيجة أساسية لآثر التقليد والمحاكاة، ومن أبرز نماذج هذا السلوك الإنفاق ببذخ في الأفراح والمناسبات الخاصة والمآتم، وتشيد المباني السكنية الفاخرة وتفضيل الأفراد الاحتفاظ بمدخراتهم على شكل مجوهرات ذهبية، أو استثمارها في أوجه استثمار غير منتجة، أو اكتنازها (٢)، وهذا يتعارض مع تعاليم الإسلام، التي تحث على الاعتدال في الإنفاق ونبذ الإسراف والمخيلة.

ج- التفكير غير العلمي والسلبية، بسبب الفهم الخاطئ لمعنى القضاء والقدر والتوكل، وشتان بين التوكل؛ وهو الاعتماد على

(١) - محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٢) - العشري درويش، التنمية الاقتصادية، ص ٥٠، مرجع سابق.

- وانظر: عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، ص ١٤٩، مرجع سابق.

الغير، وبين التوكل وهو الاعتماد على الله مع الاخذ بالاسباب، فالتواكل غير موجود في الإسلام وقد عرض على عمر (رضي الله عنه) قضية من هذا القبيل عندما وجد أناسا فارغين لا يعملون سأل عنهم فقيل له هم المتوكلون فقال: (كذبوا هم المتأكلون الذين يأكلون أموال الناس بالباطل)^(١). وقد كان عمر يقول: (إنني لأرى الغلام فيعجبني فإذا قيل لي لا حرفة له سقط من عيني)^(٢).

هذا ونستطيع التدليل على هذه الخصيصة، وخاصة فيما يتعلق بالاستهلاك، من خلال مقارنة نسب الاستهلاك الخاص في الدول الإسلامية، بدول إسلامية تتساوى معها، في متوسط الدخل الفردي.

جدول رقم (١٤)

الاستهلاك الخاص في بعض الدول الإسلامية مقارنا ببعض الدول الأخرى عام ١٩٨٨م.

الدول الإسلامية	الدخل الفردي	الاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج %	الدول الأخرى	الدخل الفردي	الاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج %
تشاد	١٦٠	% ٨٩	ملاوي	١٧٠	% ٧٨
بوركينافاسو	٢١٠	% ٧٨	نيبال	١٨٠	% ٨٠
مالي	٢٣٠	% ٩٣	بوروندي	٢٤٠	
اوغندا	٢٨٠	% ٨٧	زائبيا	٢٩٠	% ٧٨
النيجر	٣٠٠	% ٨٥	الصين	٣٣٠	% ٥٦
باكستان	٣٥٠	% ٧٣	الهند	٣٤٠	% ٦٧
غانا	٤٠٠	% ٨٤	كينيا	٣٧٠	% ٥٩
السنغال	٦٥٠	% ٧٤	سريلانكا	٤٢٠	% ٧٨
مصر	٦٦٠	% ٧٨	الفلبين	٦٣٠	% ٧٣
كوت دوفوار	٧٧٠	% ٥٩	زيمبابوي	٦٥٠	% ٥٧
الكاميرون	١٠٧٠	% ٧٦	جاميكا	١٠١٠	% ٦٦
الأردن	١٥٠٠	% ٧٦	كوستريكا	١٦٩٠	% ٥٩

* المصدر: البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص ٢١٠-٢١١، و ص ٢٢٦-٢٢٧، مرجع سابق.

يلاحظ على هذا الجدول زيادة الاستهلاك الخاص في الدول الإسلامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط عن غيرها من الدول النامية التي تتماثل معها في مستوى الدخل الفردي مما يجعل من الضروري إعمال أسلوب التخطيط عامة وتخطيط الاستهلاك بوجه خاص.

إن هذه العادات والتقاليد عرقلت جهود التنمية الاقتصادية ونتج عنها ضعف الحافز على الإنتاج، وقلة الاهتمام بالادخار الفردي، وبالتالي عزوف الأفراد والمنتجين عن ممارسة العمل والتحقيق من شأنه، فضلا عن النتائج الضارة على معدلات التكوين الرأسمالي.

من أجل ما تقدم تبرز أهمية التخطيط للتنمية، كمنهج لإدارة التنمية الاقتصادية، وعلى خطط التنمية الاقتصادية -في تلك الدول- أن تتضمن في الأساس ما يلي:

١- النظر إلى هذه العادات والتقاليد بأنواعها المتعددة، والتي تعمل على تعثر النمو الاقتصادي، والعمل على حلها، عن طريق نشر التعليم والحث عليه، وترشيد الاستهلاك وتنمية الوعي الادخاري، والبعد عن الاكتناز، وإشراك الأفراد في عمليات التنمية الاقتصادية، وإقناعهم بأن من شأن هذه العادات أن تزيد من خلفهم، وأن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يكتب لها النجاح، إلا في ضوء تضافر جهود كل من الدولة والأفراد لتحقيقها وهذا مما تحث عليه المضامين الإسلامية.

٢- نشر الوعي الإسلامي الداعي إلى العمل والكسب والتنمية، والتفكير والتدبر في مخلوقات الله عز وجل، وما أبدعه سبحانه في الكون ليجد الإنسان نفسه، مدفوعا إلى العمل الجاد المستمر، باذلا أقصى مجهود يستطيع القيام به في صنوف الأعمال المختلفة، ومع ضرورة الكفاح يتطلع إلى خالقه متوكلا ومعتمدا عليه، في تحقيق ما يصبو إليه من نتائج^(١).

(١) - يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر، ص ٤٢، مرجع سابق.
- شوقي دنيا، الإسلام والتنمية، ص ٦٩ وما بعدها، مرجع سابق.

المطلب الثاني

انخفاض المستوى التعليمي

من الخصائص الاجتماعية البارزة لكثير من الدول الإسلامية انخفاض المستوى التعليمي كسبب ونتيجة أساسية لانخفاض مستوى الدخل الفردي، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب أهمها ما يلي:

أ- نقص الاعتمادات المالية اللازمة للإنفاق على التعليم في كثير من الدول الإسلامية؛ إذ توضح إحصائية للأمم المتحدة أن إجمالي المنفق على التعليم في العالم العربي عام ١٩٨٥م - وهو جزء كبير من العالم الإسلامي - لم يتجاوز ٥,٣٥ ٪ من مجموع دخله الإجمالي - للسعودية فيه نصيب كبير فإذا استثنيت هبطت النسبة إلى ٤,٤ ٪ - (١).

ب- ارتفاع نسبة الأمية بين الآباء وجاهلهم بأهمية تعليم أبنائهم وخاصة من الإناث.

ج- قلة الاهتمام بنشر المدارس في الأرياف والقرى وتركيز التعليم على المدن، مما يحرم الكثير من أبناء القرى من التعليم.

د- قلة الارتباطات بين سياسات التعليم المختلفة، وبين حاجة الاقتصاد القومي بقطاعاته المتنوعة، إذ أن هناك تكديسا من خريجي الدراسات النظرية، في حين تفتقد المجتمعات الإسلامية في مجملها التخصصات العلمية التي هي عماد التنمية في العصر الحديث.

هـ- النقص الواضح في عدد المدرسين، وأعضاء هيئة التدريس في مراحل التعليم العام، والجامعات في معظم الدول الإسلامية، وضعف مستوى التجهيزات، وبقيّة متطلبات العملية التعليمية ذاتها.

و- اختلال نسبة التعليم بين الجنسين، والنظر إلى تعليم الفتاة على أنه مخالف للعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، إلى الحد الذي تتضاءل فيه أهمية هذا النوع من التعليم في بعض الدول الإسلامية.

(١) - الكتاب الإحصائي السنوي لمنظمة اليونسكو لعام ١٩٨٧م، إحصائيات متفرقة.

ن- الزيادة الكبيرة في أعداد التلاميذ الجدد عن الطاقة الاستيعابية للمدارس الابتدائية، وضعف تجهيزاتها، يحرم جزءا كبيرا من الطلبة من حقهم في التعليم، فضلا عن أن الشروط القاسية وكثرة التكاليف في بعض الدول لالتحاق بالثانويات أو الجامعات، يحرم الطالب من مواصلة تعليمه، ناهيك عن أن الكثير من الدول لا يجد الطالب فيها بعد تخرجه من الجامعة العمل المناسب بناء على تخصصه، بل قد ينتظر وقتا طويلا لحين وجود العمل وأي عمل، أو يحاول تدبير عمل له في بلد إسلامي آخر وهكذا...

ويشهد لهذا الوضع التعليمي المتردي بعض المؤشرات أهمها:

أ- ارتفاع نسبة الأمية:

جدول رقم (١٥)

نسبة أمية الكبار في بعض الدول الإسلامية والمتقدمة لعام ١٩٨٥ م.

الدول الإسلامية	نسبة الأمية	الدول الإسلامية	نسبة الأمية	الدول المتقدمة	نسبة الأمية
تشاد	٧٥ %	سيراليون	٧١ %	الولايات المتحدة	أقل من ٥ %
بنغلاديش	٦٧ %	السنغال	٧٢ %		
الصومال	٨٨ %	مصر	٥٦ %		
بور كينا فاسو	٨٧ %	غينيا الجديدة	٥٥ %	اليابان	أقل من ٥ %
مالي	٨٣ %	المغرب	٦٧ %		
أوغندا	٤٣ %	الكاميرون	٤٤ %		
نيجيريا	٥٨ %	تونس	٤٦ %	فرنسا	أقل من ٥ %
النيجر	٨٦ %	تركيا	٢٦ %		
باكستان	٧٠ %	الأردن	٢٥ %		
افريقيا الوسطى	٦٠ %	سوريا	٤٠ %	إيطاليا	أقل من ٥ %
بنين	٧٤ %	ماليزيا	٢٧ %		
غانا	٤٧ %	الجزائر	٥٠ %	ألمانيا	أقل من ٥ %
اليمن	٧٣ %	الكويت	٣٠ %		
اندونيسيا	٢٦ %	إيران	٤٩ %		

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠، ص ٢١٠-٢١١، مرجع سابق.

يظهر الجدول السابق ارتفاع نسبة الأمية، في الكثير من الدول الإسلامية محل القياس، وعلى رأسها الصومال، وبوركينا فاسو، والنيجر، ومالي، وانخفاضها نسبياً في كل من الأردن واندونيسيا وتركيا، إلا أن الاتجاه العام هو ارتفاع نسبة الأمية بينما تؤكد إحصائيات البنك الدولي أن نسبة أمية الكبار في كافة الدول المتقدمة يقل عن ٥ ٪^(١).

ب- انخفاض نسبة المتعلمين بالمدارس والجامعات:

جدول رقم (١٦)

العدد المدرج في قوائم التعليم كنسبة مئوية من مجموعة عمرية واحدة في بعض الدول الإسلامية والمتقدمة لعام ١٩٨٧م.

* الدول الإسلامية :

الدولة	نسبة المقيدون في المدارس الابتدائية	نسبة المقيدون في الثانويات	نسبة المقيدون في التعليم العالي
تشاد	٥١ ٪	٦ ٪	صفر
بنغلاديش	٥٩ ٪	١٨ ٪	٥ ٪
مالي	٢٣ ٪	٦ ٪	١ ٪
النيجر	٢٩ ٪	٦ ٪	١ ٪
السودان	٤٩ ٪	٢٠ ٪	٢ ٪
باكستان	٥٢ ٪	١٩ ٪	٥ ٪
موريتانيا	٥٢ ٪	١٦ ٪	٣ ٪
اندونيسيا	١١٨ ٪	٤٦ ٪	٧ ٪ (١٩٨٦م)
تونس	١١٦ ٪ (٢)	٤٠ ٪	٦ ٪
تركيا	١١٧ ٪	٤٦ ٪	١٠ ٪
سوريا	١١٠ ٪	٥٩ ٪	١٨ ٪
ماليزيا	١٠٢ ٪	٥٩ ٪	٧ ٪
العراق	٩٨ ٪	٤٩ ٪	١٣ ٪
ايران	١١٤ ٪	٤٨ ٪	٥ ٪
السعودية	٧١ ٪	٢٤ ٪	١٣ ٪
غينيا	٣٠ ٪	٩ ٪	١ ٪

(١)- انظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص ٢١١، مرجع سابق.
(٢)- تعني الأرقام التي تزيد عن ١٠٠ ٪ أن المجموعة العمرية اختلت فنقصت أوزاداً، =

* الدول المتقدمة :

الدولة	نسبة المقيدین في المدارس الابتدائية	نسبة المقيدین في الثانويات	نسبة المقيدین في التعليم العالي
الولايات المتحدة	٪ ١٠٠	٪ ٩٨	٪ ٦٠
فرنسا	٪ ١١٣	٪ ٩٢	٪ ٣١
بريطانيا	٪ ١٠٦	٪ ٨٣	٪ ٢٢
ايطاليا	٪ ٩٥	٪ ٧٥	٪ ٢٤
كندا	٪ ١٠٥	٪ ١٠٤	٪ ٥٨

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص ٢٦٦-٢٦٧ .

يوضح هذا الجدول التخلف التعليمي، وخاصة في المرحلتين الثانوية والجامعية في معظم الدول الإسلامية. ويزداد هذا الوضع فداحة عند عقد المقارنة مع الدول المتقدمة، التي تزيد فيها نسبة المقيدین في المدارس الابتدائية على ١٠٠٪، وفي التعليم الثانوي ما يزيد على ٩٠٪، وما يزيد على ٤٠٪ في التعليم العالي. بينما نجد بعض الدول الإسلامية لا تزيد فيها نسبة المقيدین في المدارس الابتدائية عن ٥١٪ مثل: تشاد، والسودان، وباكستان، وبنغلاديش، وفي التعليم الثانوي لا تتجاوز ٦٪، كما في تشاد ومالي والنيجر، أما التعليم العالي فالنسبة متواضعة جدا، لم تبلغ سوى ١٪ كما في مالي والنيجر والسودان.

من أجل ما تقدم تبرز أهمية التخطيط للتنمية، ويجب على خطط التنمية الاهتمام بالتعليم والتدريب، وتوفير التعليم المجاني، وحث الأفراد عليه وتوجيههم إليه، ومراعاة التوازن في التوزيع الجغرافي للمدارس، والربط بين سياسة التعليم والاحتياجات الحقيقية، والاهتمام بتوفير المدرسين الأكفاء، وتوفير الظروف الملائمة لاستمرارهم في العملية التعليمية، وتغيير النظرة إلى تعليم الفتاة، وتوفير الاعتمادات اللازمة لإتمام ذلك.

فمثلا المجموعة العمرية للابتدائي من (٦ إلى ١١ سنة) فيعني أن هناك من دخل المدارس الابتدائية وهو أقل من ست سنوات أو أكبر من إحدى عشر سنة، وفي الثانوية من (١٢-١٧ سنة)، وفي التعليم الجامعي من (٢٠-٢٤ سنة). انظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص ٢٩٥، مرجع سابق.

ومن المعروف أن الإسلام يحث على العلم والتعلم والتدريب،
ويجعل طلب العلم واجبا على كل مسلم، ويحدد مساره بتعلم العلم
النافع له ولمجتمعه ومداره بالحياة كلها^(١)، وفي ذلك يقول تعالى:
* (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات...
الاية) *^(٢). ويقول سبحانه: * (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون...الاية) *^(٣)، ويقول عليه أفضل الصلاة والسلام: * (فضل
العالم على العابد كفضلي على أدناكم) *^(٤). ويقول أيضا: * (من سلك
طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة) *^(٥).

كل ذلك في إطار تحقيق التوازن في جميع الاتجاهات، توازن بين
تعليم الجنسين، فلا تحرم الفتاة من حقها في التعليم لأسباب تتعلق
بالعادات والتقاليد، وتوازن بين المعلمين وغيرهم في المهنة
المختلفة، مع الاهتمام بالمعلمين ونشر العلم لقوله صلى الله عليه
وسلم: * (تسمعون ويسمع منكم ويسمع ممن سمع منكم) *^(٦)، وقوله أيضا:
* (نضر الله امرءا سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه فرب حامل فقه ليس
بفقيه) *^(٧). وقوله صلى الله عليه وسلم: * (لأن يهدي بك الله رجلا
واحدا خير لك من حمر النعم) *^(٨)، فضلا عن الاهتمام بنوعية
المدارس وطريقة تأييدها، وما يجب أن يتوفر فيها من وسائل تساعد
على إتمام العملية التعليمية بسهولة ويسر وكفاءة عالية، فدولة
الإسلام بحق هي دولة العلم والعلماء.

فتخطيط التعليم والاستثمار فيه لا يقل بأي حال في الأهمية عن

-
- (١) - محمد عفر، مشكلة التخلف، ص ٥٨، مرجع سابق.
(٢) - سورة المجادلة، من الآية رقم ١١.
(٣) - سورة الزمر، من الآية رقم ٩.
(٤) - الترمذي، الجامع الصحيح، ج ٤، ص ١٥٤، كتاب العلم، باب فضل الفقه على العبادة،
حديث رقم ٢٨٢٦، وقال هذا حديث حسن غريب صحيح، مرجع سابق.
(٥) - سبق تخريجه ص ٣٩ من هذه الرسالة.
(٦) - أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤، ص ٦٨، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، حديث رقم
٣٦٦٠، مرجع سابق. وإسناده حسن.
- انظر: الجزري، جامع الأصول، ج ٨، ص ١٩، مرجع سابق.
(٧) - أبو داود، سنن أبي داود، ج ٤، ص ٦٩، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، حديث
رقم ٣٣٦٠، مرجع سابق.
- الترمذي، الجامع الصحيح، ج ٤، ص ١٤١، كتاب العلم، باب الحث على تبليغ السماع
حديث رقم ٢٧٩٤، وقال هذا حديث حسن، مرجع سابق.
(٨) - البخاري، صحيح البخاري، ج ٥، ص ١٧١، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، مرجع سابق.
- مسلم، صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب، حديث
رقم ٢٤٠٦، مرجع سابق.

الاهتمام بأي فرع من الفروع الاقتصادية، لأنه تنمية للعقول البشرية قوام التنمية ومحركها الأساسي، فعناصر الإنتاج الأخرى مهما كانت وفرتها لا يمكن أن تستثمر وأن تستغل الاستغلال الأمثل، إلا عن طريق العقل المفكر المدبر، والدول الإسلامية في حاجة ماسة إلى ذلك.

المطلب الثالث

انخفاض المستوى الصحي

تتصف كثير من الدول الإسلامية بتفشي الأمراض، وانخفاض المستوى الصحي عن المعدلات الطبيعية، بما يقف حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية، بالرغم من انتشار الوعي الصحي عالمياً بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن أهم أسباب هذه الخبيصة ما يلي^(١):

- ١- سوء التغذية.
- ٢- الفقر وتفشي ظاهرة الأمية.
- ٣- قصور خدمات المرافق القائمة على الرعاية الصحية، لانخفاض الدخل القومي، ومن ثم نصيب الفرد منه.
- ٤- عجز موارد الدولة عن الوفاء بمستلزمات ومتطلبات الصحة العامة.
- ٥- عدم توفر المساكن الصحية الملائمة، التي تتوفر بها الخدمات الضرورية كالماء ودوراته، وتكدس الأفراد بها.
- ٦- انخفاض المستوى الثقافي بما يضعف الوعي الصحي، ويعمل على عدم اتباع الأفراد للأرشادات الصحية، ومن ثم تفشي الأمراض.

هذا ويمكن التذليل على انخفاض المستوى الصحي في الدول الإسلامية، بعدد من المؤشرات منها:

- ١- ارتفاع عدد السكان الذين يعالجهم طبيب وتشرف على علاجهم ممرضة
- مقارناً بالدول المتقدمة.

(١)- حمدية زهران، التنمية الاقتصادية، ج١، ص٣٤١، مرجع سابق.
- وانظر: محمد الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الثقافة للنشر والتوزيع: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، ص ٤٦٣.
(٢)- العشري درويش، التنمية الاقتصادية، ص ٤٦، مرجع سابق.
- على لطفى، التنمية الاقتصادية، ص ٧٤، مرجع سابق.

جدول رقم (١٧)

عدد السكان الذين يعالجهم طبيب وتشرف على علاجهم ممرضة مقارنة بالدول المتقدمة عام ١٩٨٤م

الدول الإسلامية	عدد السكان لكل طبيب	عدد السكان لكل ممرضة	الدول الإسلامية	عدد السكان لكل طبيب	عدد السكان لكل ممرضة	الدول المتقدمة	
						للكل طبيب	للكل ممرضة
تشاد	٣٨٣٦٠	٣٣٩٠	مصر	٧٩٠	٨٠٠	الولايات المتحدة	٤٧٠
بوركينافاسو	٥٧١٨٠	١٦٨٠	الصومال	١٦٠٨٠	١٥٣٠	اليابان	٦٦٠
بنغلاديش	٦٧٣٠	٨٩٨٠	تونس	٢١٥٠	٣٧٠	النرويج	٤٥٠
مالي	٢٥٣٩٠	١٣٥٠	تركيا	١٣٨٠	١٠٣٠	فرنسا	٣٢٠
النيجر	٣٨٧٧٠	٤٥٠	سوريا	١٢٦٠	١٤٤٠	بلجيكا	٣٣٠
افريقيا الوسطى	٢٣٠٧٠	٢١٧٠	ماليزيا	١٩٣٠	١٠١٠	كندا	٥١٠
السودان	١٠١١٠	١٢٥٠	الجزائر	٢٣٣٠	٣٣٠	استراليا	٤٤٠
باكستان	٢٩٠٠	٤٩٠٠	عمان	١٧٠٠	٧٧٠	السويد	٣٩٠
موريتانيا	١٢١١٠	١٢٠٠	العراق	١٧٤٠	١٦٦٠	النمسا	٣٩٠
اندونيسيا	٩٤٦٠	١٢٦٠	إيران	٢٦٩٠	١٠٥٠	هولندا	٤٥٠
السنغال	١٣٤٥٠	٢٠٩٠	السعودية	٦٩٠	٣٢٠		
الجمهورية اليمنية	٥٣٠٥	١٨٦٠	الكويت	٦٤٠	٢٠٠		
المغرب	١٥٦١٠	٩٢٠	الإمارات	١٠١٠	٣٩٠		

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص ٢٦٤-٢٦٥، مرجع سابق.

يلاحظ على الجدول السابق مايلي:

١- ارتفاع عدد السكان الذين يعالجهم طبيب وتشرف على علاجهم ممرضة في الدول الإسلامية عنها في الدول المتقدمة، ويقع على رأس هذه الدول كل من بوركينافاسو والنيجر، بينما تعد فرنسا أفضل دول العالم في تقديم الخدمات الصحية فيما يخص الأطباء والنرويج فيما يخص التمريض.

٢- بلغ المتوسط العام للسكان الذين يعالجهم طبيب في الدول الإسلامية (١٣١٣٩) فرداً، وفي الدول المتقدمة (٤٤١) فرداً، بنسبة

٣،٣ ٪ (نسبة الدول الإسلامية إلى المتقدمة).

٣- بلغ المتوسط العام للسكان الذين تشرف على علاجهم ممرضة في الدول الإسلامية (١٧١٠) فردا، وفي الدول المتقدمة (١١٢) فرادا بنسبة ٦،٥ ٪ (نسبة الدول الإسلامية إلى المتقدمة)

ب- انخفاض نصيب الفرد من السعرات الحرارية: يعد نصيب الفرد من السعرات الحرارية متواضعا في بعض الدول الإسلامية -كما سبق وأن بيينا^(١)- حتى وإن توفر فإنه عادة ما يعتمد على مصدر غذائي واحد أو مصدرين، ويزداد هذا الوضع فداحة عند عقد المقارنة مع الدول المتقدمة وهو ما عمل بالتالي على انخفاض المستوى الصحي، من جراء سوء التغذية.

ج- انخفاض العمر المتوقع عند الولادة مقارنة بالدول المتقدمة:

جدول رقم (١٨)

العمر المتوقع عند الولادة في الدول الإسلامية وبعض الدول المتقدمة عام ١٩٨٨م

الدول الإسلامية	العمر المتوقع عند الولادة	الدول الإسلامية	العمر المتوقع عند الولادة	الدول المتقدمة	العمر المتوقع عند الولادة
تشاد	٤٦ سنة	غينيا	٤٣ سنة	الولايات المتحدة	٧٦ سنة
بوركينافاسو	٤٧	السنگال	٤٨	اليابان	٧٨
بنغلاديش	٥١	اليمن	٤٩	النرويج	٧٧
مالي	٤٧	المغرب	٦١	فرنسا	٧٦
النيجر	٥١	مصر	٦٣	بريطانيا	٧٥
الصومال	٤٧	تونس	٦٦	كندا	٧٧
الأردن	٦٦	تركيا	٦٤	إيطاليا	٧٧
اوغندا	٤٨	سوريا	٦٥	بلجيكا	٧٥
السودان	٥٠	ماليزيا	٧٠		
باكستان	٥٥	الجزائر	٦٤		
موريتانيا	٤٦	عمان	٦٤		
إندونيسيا	٦١	السعودية	٦٤		

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص ٢١٠-٢١١، مرجع سابق.

(١)- انظر: الجدول رقم (٣)، ص ١٠٢ من هذه الرسالة.

يعطي الجدول السابق دلالة واضحة على ارتفاع المستوى الصحي في الدول المتقدمة عنه في الدول الإسلامية من حيث توفر الغذاء، والرعاية الصحية، والمساكن الملائمة، حيث يصل متوسط عمر الفرد في هذه الدول ٧٦ عاما في حين لم يتجاوز ٥٥ عاما في معظم الدول الإسلامية.

د- ارتفاع نسبة وفيات الأطفال عند المقارنة مع الدول المتقدمة.

جدول رقم (١٩)

نسبة وفيات الأطفال الرضع في الدول الإسلامية وبعض الدول المتقدمة عام ١٩٨٨م

الدول الإسلامية	نسبة وفيات الرضع في الألف	الدول الإسلامية	نسبة وفيات الرضع في الألف	الدول المتقدمة	نسبة وفيات الرضع في الألف
تشاد	١٢٠ %	السنغال	٧٨ %	الولايات المتحدة	١٠ %
بوركينافاسو	١٣٧ %	اليمن	١٢٣ %	اليابان	٥ %
بنغلاديش	١١٨ %	المغرب	٧١ %	النرويج	٨ %
مالي	١٦٨ %	مصر	٨٣ %	فرنسا	٨ %
النيجر	١٣٣ %	تونس	٤٨ %	بريطانيا	٩ %
الصومال	١٣٠ %	تركيا	٧٥ %	كندا	٧ %
الأردن	٤٣ %	سوريا	٤٦ %	طاليا	١٠ %
السودان	١٠٦ %	ماليزيا	٢٣ %	بلجيكا	٩ %
باكستان	١٠٧ %	السعودية	٦٩ %		
اندونيسيا	٦٨ %				

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص ٢٦٤-٢٦٥. مرجع سابق.

يتضح من الجدول السابق ارتفاع وفيات الأطفال الرضع في الدول الإسلامية عنها في الدول المتقدمة نظرا لتردي الخدمات الصحية المتوفرة بها.

وقد نتج عن هذا الوضع الصحي المتردي، في بعض الدول الإسلامية

النتائج التالية (١) :

- ١- انخفاض انتاجية العامل، وتحميل القطاعات الإنتاجية مزيدا من التكلفة، تواجه بسببه سوءا في استغلال الموارد.
- ٢- انخفاض الدخل القومي، ونصيب الفرد منه بالتالي.
- ٣- انتشار المزيد من الأمراض والأوبئة، وعدم امكانية السيطرة عليها.
- ٤- التخلف التعليمي والثقافي، بسبب عدم امكانية مواصلة التعليم مع المرض.

هذا ومعلوم أن التنمية الاقتصادية تضع في مقدمة أهدافها زيادة إنتاجية العامل، فذلك يتطلب التخطيط؛ لأنه يقوم بتنسيق الجهود التي تعمل على توفير قدر معقول من المستشفيات، والمرافق الصحية المختلفة، وتوفير القدر اللازم من الغذاء ومن نوعيته الصحية، والسكن الملائم للمساهمة في رفع المستوى الصحي. كما يستلزم الأمر التخطيط، لتوفير القدر الملائم من الموارد والإمكانات، وتخطيط الخدمات الصحية من خلال بث الوعي الصحي بين المواطنين وإقناعهم بأهمية الصحة في حياتهم، وتوفير الأطباء والعقاقير والمعدات الطبية اللازمة للنهوض بالمستوى الصحي، ومكافحة الأوبئة والأمراض المختلفة، عن طريق انشاء هيئة أو منظمة تعني بشئون الصحة على مستوى العالم الإسلامي، حتى يتسنى رفع المستوى الصحي للمواطنين وإعدادهم الإعداد اللائق الذي يساعد على تنفيذ الخطط المختلفة.

وأخيرا نستطيع القول بأن التخطيط للتنمية الاقتصادية ضرورة ملحة تنبثق أساسا من خصائص التخلف الاقتصادي والاجتماعي -والسياسي والإداري-، ذلك أن التخفيف من حدة هذه الخصائص، ومن ثم تلافيها يتطلب عملا منظما مستمرا يكون التخطيط للتنمية أساسه، إذ أنه من أبرز الأساليب التي يمكن أن تسهم في دفع جهود التنمية، وما اتباع معظم دول العالم له في الوقت الحاضر إلا خير دليل على فاعليته.

(١) - حمدية زهران، التنمية الاقتصادية، ج١، ص ٣٤٦، مرجع سابق.
- وانظر: علي لطفى، التنمية الاقتصادية، ص ٧٤، مرجع سابق.

الباب الأول

أهم تجارب التخطيط للتنمية الاقتصادية
وموقف الإسلام منها

الفصل الأول: التخطيط الاقتصادي في التاريخ
الإسلامي

الفصل الثاني: التخطيط في الدول الاشتراكية
ونماذج من

تجاربها وموقف الإسلام منها.

الفصل الثالث: التخطيط في الدول الرأسمالية
ونماذج من

تجاربها وموقف الإسلام منها

الباب الأول

أهم تجارب التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منها

انتشر التخطيط في جميع أنحاء العالم، حتى أننا لا نجانب الصواب إذا قلنا أنه لا يوجد -تقريباً- دولة في العالم لا تنتهج الآن أسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية، مع اختلاف في التطبيق، بين الدول الاشتراكية التي اتبعت التخطيط المركزي، والدول الرأسمالية التي جمعت بين التخطيط وقوى السوق، والدول النامية التي انتهجت أساليب عدة، من تخطيط مشروع فمشروع، إلى التخطيط الجزئي، ثم التخطيط الشامل؛ الذي أصبح الصورة المتبعة للتخطيط في تلك الدول، كأحد السبل الرئيسية لتدعيم قدراتها السياسية والاقتصادية. ولا يعني ذلك أن التخطيط الاقتصادي لم يكن موجوداً قبل ذلك؛ بل وجد في شرع من قبلنا وفي الإسلام.

ويهدف هذا الباب إلى دراسة أهم تجارب التخطيط في التاريخ الإسلامي، إضافة إلى تجارب التخطيط في مجموعة الدول الاشتراكية والرأسمالية وتقويمها، فضلاً عن عرض وجهة النظر الإسلامية فيها، -والتي تجعلنا ننظر إلى الدول النامية التي مالت إلى التطبيق الاشتراكي -ككوبا مثلاً- نظرنا إلى الدول الاشتراكية، والدول النامية التي تطبق النظام الرأسمالي ننظر إليها نظرنا إلى الدول الرأسمالية عموماً؛ وغاية ذلك أن هذه الدول النامية إنما هي تابعة أو مقلدة في تجاربها لأحد النظامين المذكورين وذلك من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: التخطيط الاقتصادي في التاريخ الإسلامي.

الفصل الثاني: التخطيط في الدول الاشتراكية ونماذج من تجاربها وموقف الإسلام منها.

الفصل الثالث: التخطيط في الدول الرأسمالية ونماذج من تجاربها وموقف الإسلام منها.

الفصل الأول

التخطيط الاقتصادي في التاريخ الإسلامي

المبحث الأول: تجارب عامة من التخطيط
الاقتصادي

المبحث الثاني: الإقطاع والتخطيط الزراعي.

الفصل الأول

التخطيط الاقتصادي في التاريخ الإسلامي

إن المتتبع لتخطيط التنمية الاقتصادية في التاريخ الإسلامي، يتضح له أن دولة الإسلام في عهودها المختلفة، انتهجت أسلوب التخطيط الاقتصادي، في أكثر من مجال، وبأكثر من أسلوب. انتهجته في بعده العام وأكثر تحديدا في بناء المدن، والاقطاع، والتخطيط الزراعي. وهذا ما ستكشف عنه المباحث التالية :

المبحث الأول

تجارب عامة من التخطيط الاقتصادي

يزخر التاريخ الإسلامي بنماذج تخطيطية كثيرة . وليس مجالنا هنا الحصر . ولكن التتبع واختيار ما كان منها يعبر عن التخطيط الاقتصادي في عمومته وإجماله ، من خلال عرض عدد من النماذج في فترات تاريخية مختلفة ؛ إذ سندرس نماذج تخطيطية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم . وفي عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) . وعددا من النماذج الأخرى في كل من الدولتين الأموية والعباسية . وذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول

التخطيط في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم

كان الرسول صلى الله عليه وسلم أول من طبق أسلوب التخطيط في بداية الدولة الإسلامية ، وسنتناول بعض النماذج التي توضح ذلك .

النموذج الأول: أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما فتح

الله عليه أرض خيبر، في السنة السابعة للهجرة، بعد حصار وقتال شديدين داما قرابة الشهر، وكانت ثمانية حصون^(١)، فتحت جميعها

(١)- هي: ناعم، القموص، شق، النطا، الكتبة، الوطيح، السلام، حصن الصعب بن معاذ.
- انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص ١٦٩ .

عنوه عدا حصنين هما: (الوطيح والسلام) فتحا صلحا فوقفهما (رسول الله صلى الله عليه وسلم) وقسم خمس الستة الباقية، كما تقضي بذلك الآية الكريمة. بعد ذلك سأل أهلها الرسول (صلى الله عليه وسلم) أن يعاملهم على أراضيتهم بالنصف وقالوا: نحن أعلم بأرضنا منكم وأمر لها، فدفعها الرسول إليهم مقاسمة، على نصف ما يخرج منها من ثمر وحب، واشترط عليهم حقه في إخراجهم إن شاء. وهو ما يتضح من الحديث الشريف الذي أخرجه البخاري^(١) ومسلم^(٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى خيبر اليهود أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها، كما صالح الرسول صلى الله عليه وسلم أهل فدك على مثل ذلك، فكان له نصف ما يخرج من أرضهم ونخلهم، فأصبح النصف للرسول صلى الله عليه وسلم (لأنه لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب)، وكان يصرفه على أبناء السبيل، ثم صار بعد أن قبض من صدقاته، واستمر هذا الوضع في عهد أبي بكر، إلى أن أجلي عمر بن الخطاب اليهود فيمن أجلي من أهل الذمة من أهل الحجاز. ثم فتح (الرسول صلى الله عليه وسلم) "وادي القرى" عنوة، وعاملهم بنفس الطريقة التي عامل بها يهود خيبر مزارعة، فشاطرهم في نصف ما يخرج من أرضهم ونخلهم^(٣). فهذا الأسلوب التخطيطي الذي وضعه (الرسول صلى الله عليه وسلم) وتبعه أبو بكر وعمر فترة من خلافته؛ يرمي إلى تحقيق بعض الأبعاد الاقتصادية، التي تتكامل فيما بينها لتشكل خطة اقتصادية واجتماعية، استطاعت إنجاز الأهداف التالية^(٤):

- ١- تعزيز الأمن الغذائي بتدبير مصدر من المصادر الغذائية التي تأتي كل عام فتسد حاجة المسلمين إلى تلك الحاصلات نسبيا.
- ٢ - الاستفادة من الأيدي العاملة المدربة لهذا العمل، والتي تتوفر لدى أهل تلك الأراضى.

(١)- البخاري، صحيح البخاري، ج٣، ص١٢٨، كتاب الوكالة، باب المزارعة مع اليهود، مرجع سابق.

(٢)- مسلم، صحيح مسلم، ج٣، ص١١٨٦، كتاب المساقاة، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الزرع، حديث رقم ١٥٥١، مرجع سابق.

(٣)- ابن كثير، عماد الدين أبو الفدا إسماعيل، البداية والنهاية، مكتبة المعارف: بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م، ج٤، ص٢٠٠. وانظر:

- الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص١٧٠.

- صبحي الصالح: النظم الإسلامية، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ، ص٣٤١.

(٤)- ربيع الروبي، الملكية العامة ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية في صدر الدولة الإسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جدة، ص٣١.

٣- عدم ركون المسلمين للزراعة وتفرغهم للفتوحات.

٤- توفير الحافز على الإنتاج.

٥- توفير موارد ثابتة ودائمة لبيت المال وللنفقات العامة.

النموذج الثاني: التخطيط المالي الذي اتخذه الرسول صلى الله

عليه وسلم في قسمة المتحصل من الإيرادات، ووضع السجلات وتعيين أهل الخبرة في هذا المجال، ووضع المدة الزمنية اللازمة لتقسيم تلك الأموال، والتي تراوحت بين يوم وثلاثة أيام لقلة المال المدخر. وقد اتخذ الرسول حظلة بن صيفي ليكتب له المال والطعام، واتخذ من معيقب بن أبي فاطمة الدوسي كاتباً لمغانمه، وطلب إحصاء كل من اعتنق الإسلام، فكتبوا له ألفاً وخمسمائة رجل^(١).

المطلب الثاني

التخطيط في عهد عمر رضي الله عنه

في عهد عمر بن الخطاب، ومع كثرة الفتوحات واتساع الدولة الإسلامية، برزت الحاجة إلى التخطيط وشهد عهده رضي الله عنه نماذج كثيرة إلا أننا سنختار بعضاً منها.

النموذج الأول: ما صنعه عمر (رضي الله عنه) بالأراضي المفتوحة

عنوة، والتي جعلها ملكاً للدولة تظل في يد أصحابها يزرعونها، تحصل منهم خراجها كل عام بعد حادثة السواد؛ التي أحدثت مشكلة كبيرة بينه وبين بعض الصحابة، وعلى رأسهم بلال (رضي الله عنه) إلى أن استشار عمر عشرة من كبار الأنصار خمسة من الأوس، وخمسة من الخزرج وقال لهم: "لقد وجدت الحجة في كتاب الله الذي ينطق بالحق"، وقرأ الآيات في سورة الحشر: * (وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء، والله على كل شيء قدير)*^(٢). فقال: "هذه نزلت في شأن بني النضير"، ثم قرأ قوله تعالى: * (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله

(١) - محمد الرئيس، الخراج والنظم المالية، ص ١٣٧، مرجع سابق.
- وإنظر: محمد عبد الحليم عمر، الموازنة في الفكر الإسلامي، مقال: مجلة الأبحاث والدراسات التجارية، مركز صالح كامل للدراسات التجارية، كلية التجارة: جامعة الأزهر، يناير ١٩٨٤م. العدد الأول، ص ٥.

(٢) - سورة الحشر، الآية رقم ٦.

وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم... الآية)*^(١). فقال: "هذه عامة في القرى كلها"، ثم قوله تعالى: * (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا... الآية)*^(٢). فأوضح أنها للمهاجرين، ثم قوله تعالى: * (والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة... الآية)*^(٣). فقال: وهذه للانصار إلى أن ختم بقوله تعالى: * (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان... الآية)*^(٤). فكانت هذه عامة لمن جاء بعدهم، فقد صار هذا الفيء بين هؤلاء جميعا، فكيف نقسمه لهؤلاء، وندع من تخلف بعدهم بغير قسم، فأجمع على تركه وعدم تقسيمه وكان جوابهم جميعا الرأي رأيك^(٥). وبعد أن انتهى عمر من ذلك بما وفقه الله من هذا الرأي، كتب إلى سعد بما انتهى إليه رأيه فقال: "وأما بعد فقد بلغني كتابك، أن الناس قد سألوا أن تقسم فيهم غنائمهم وما أفاء الله عليهم، فإذا أتاك كتابي هذا فانظر ما أجليبوا عليك في العسكر من كراع ومال فاقسمه بين من حضر من المسلمين، واترك الأرضين والأهوار لعمالها ليكون ذلك - أي خراجها - في أعطيات المسلمين، فإنك لو قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء"^(٦).

إن هذا النموذج التخطيطي الذي وضعه عمر بن الخطاب، على السواد وعلى غيره من الأراضي المفتوحة، يضمن تحقيق عددا من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لامة الإسلام، وما التخطيط إلا أسلوب عمل للوصول إلى الغايات المرسومة... هذه الاهداف هي^(٧):

-
- (١)- سورة الحشر، من الآية رقم ٧.
 - (٢)- سورة الحشر، من الآية رقم ٨.
 - (٣)- سورة الحشر، من الآية رقم ٩.
 - (٤)- سورة الحشر، من الآية رقم ١٠.
 - (٥)- أبو يوسف، الخراج، ص ٢٨، ٢٩، مرجع سابق.
 - أبو عبيد، الأموال، ص ٧٦، ٧٧، مرجع سابق.
 - (٦)- أبو يوسف، الخراج، ص ٢٦، مرجع سابق. وانظر: ابن آدم، الخراج، ص ٤٥، ٤٦، مرجع سابق.
 - (٧)- ربيع محمود الروبي، الملكية العامة في صدر الإسلام ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، ص ٣٠-٣١، مرجع سابق.
 - خولة شاكر الدجيلي، بيت المال: نشأته وتطوره من القرن الاول حتى القرن الرابع الهجري، جامعة بغداد، بدون رقم طبعة، ١٣٩٦هـ، ص ٣٣.

أ- توفير مصدر دائم من الموارد تفد إلى بيت المال في كل عام،
ينفق منه على الفتوحات الإسلامية ومصالح المسلمين.

ب- تجنب المسلمين الانشغال بغنائمهم وأراضيهم، وهي في حاجة إلى
الزراعة والتعهد والتثمين مما يصددهم عن الجهاد، ويفوت عليهم قوة
العمل الموجودة لدى أهل تلك الأراضي.

ج- حاجة المدن الكبرى في الدولة الإسلامية، كالجزيرة والشام
والكوفة ومصر والبصرة، إلى إيجاد قوة دفاعية من ناحية، والتنمية
المستمرة، بحفر الترغ والانهار وشق الطرق والاستصلاح من ناحية
أخرى.

د- الاختلال الناشئ عن تقسيم تلك الغنائم في توزيع الدخل
والثروة، حيث يستأثر المشارك بنصيب وافر، في مقابل بعد من لم
يشار في هذه الثروات.

هـ- حرص عمر (رضي الله عنه) على أن لا تحرم الأجيال القادمة من
تلك الثروات، ويستأثر بها ورثة المحاربين، ولذلك قال (رضي الله
عنه): "كيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض قد قسمت بعلوجها
وورثت عن الآباء وحيزت، ما هذا برأي" (١).

النموذج الثاني: زيادة تدعيم قدرة الدولة

الإسلامية على سد الثغور، وإعمار البلاد، وتدبير مصادر أخرى
للايرادات العامة، وكان ذلك بأن وضع عمر العشور؛ أو ما يعرف في
العصر الحاضر بالرسوم الجمركية، فعن أنس بن مالك قال: "بعثني عمر
(رضي الله عنه) على العشور، وكتب لي عهداً أن آخذ من المسلمين مما
اختلفوا فيه لتجارته ربع العشر، ومن أهل الذمة نصف العشر، ومن
أهل الحرب العشر، وقد كتب أبو موسى الأشعري إلى عمر، أن تجارا من
قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر.
قال: فكتب إليه عمر: "خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين،
وخذ من أهل الذمة نصف العشر، ومن المسلمين من كل أربعين درهماً

(١) - أبو يوسف، الخراج، ص ٢٦، مرجع سابق.
- وانظر: أنور الرفاعي، النظم الإسلامية، دار الفكر: القاهرة، بدون رقم طبعة
١٣٩٣ هـ، ص ١٧٩.
- محمد أمين الصالح، النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، مكتبة نهضة الشرق:
القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ، ص ٢٨.

درهما، وليس فيما دون المائتين شيء، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم وما زاد بحسابه" (١). فعمر في تخطيطه هذا أقر العصور؛ فهو أول من وضعها في الإسلام، فضلا عن مبدأ المعاملة بالمثل.

وفي تدوين عمر (رضي الله عنه) للدواوين نموذج ثالث من نماذج التخطيط الإداري لتنظيم المالية العامة للدولة فقد تمثلت دوافع هذه الخطة في:

- ١- اتساع رقعة الدولة الإسلامية.
 - ٢- التوسع في الفتوحات، وكثرة الأموال.
 - ٣- كثرة عدد الجند، بحيث يتعسر ضبطهم بدون كتاب.
 - ٤- قدوم أبو هريرة بمال بلغ خمسمائة ألف درهم من البحرين (١).
- أما الأهداف الرئيسية من هذه الخطة فهي: الحصر الشامل والدقيق لإيرادات الدولة ومصروفاتها خلال مدة زمنية قدرها سنة. وبالفعل أنشأ عمر ديوانين بعد أن أشار عليه مجموعة من الصحابة؛ يختص أحدهما بالإيرادات العامة، يعرف بديوان الخراج، وآخر يتعلق بنفقات الدولة، عرف بديوان العطاء (٢).
- وقد حقق هذا النوع من التخطيط المالي أهدافه في ضبط إيرادات ومصروفات الدولة، فضلا عن تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة، ومراعاة التوازن الاجتماعي.

المطلب الثالث

نماذج تخطيطية في عصر الدولة الأموية

النموذج الأول: كان معاوية بن أبي سفيان [٤١-٦٠هـ] أول من خطط للتصنيع، وكان ذلك في عام ٤٩هـ. عندما خرج إلى السواحل، وكانت الصناعة بمصر فقط، فأمر بجمع الصناع والنجارين فجمعوا ورتبهم في السواحل (٤)؛ أي راعى عملية التوازن والشمول في النهوض بقطاع

(١) - أبو يوسف، الخراج، ص ١٤٦، مرجع سابق.
 (٢) - محمد الريس، الخراج والنظم المالية، ص ١٣٨، مرجع سابق.
 (٣) - قطب إبراهيم محمد، السياسة المالية لعمر بن الخطاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٤م، ص ١٤٢.
 (٤) - محمد الريس، الخراج والنظم المالية، ص ١٩٦، مرجع سابق.

الصناعة ، اعتمادا على الخبرات والكفاءات في هذا المجال.

وقد اشتمل هذا الإجراء التخطيطي على ما يعرف في أدبيات التنمية الصناعية، بتوطين الصناعة، ويقصد بتوطين الصناعة: إقامة صناعات في الأماكن المناسبة، لتحقيق بعض الأهداف منها، امتصاص الكثافة السكانية في هذه المناطق، توزيع الصناعات على مناطق متعددة بالدولة، وحل بعض مشكلات الإسكان والمواصلات، وهي تهدف في النهاية إلى منع تركز الصناعة في مناطق معينة دون غيرها من مناطق الدولة. أما التوطن فهو: تركز الصناعات في الأماكن المؤهلة لها، لتوفر المادة الخام، ووجود العمالة اللازمة، ووسائل النقل، وإمكانية استخدام الصناعة لمخرجات بعض الصناعات كمدخلات أساسية بها^(١)، يضاف إلى ماتقدم، أن وضع الصناعات وترتيبها على السواحل يساهم في سهولة انسياب السلع، وانتقالها بين أقاليم الدولة، باستخدام البحار والأنهار.

النموذج الثاني: يعد عبد الملك بن مروان أول خليفة ضرب الدراهم والدنانير، وأعطى للأمة الإسلامية المنعة والاستقلال في هذا المجال، وكان ذلك في عام ٧٤هـ، ثم أمر بضربها في جميع الولايات عام ٧٦هـ، بعد أن اتخذ دارا للسك، جمع فيها الطباعين الذين ينقشون الدراهم ويسكونها، وقدر أوزانها على ما استقرت عليه أيام عمر بن الخطاب، واستبدل الصور التي كان يضعها الفرس والروم لحكامهم على الدراهم والدنانير بالعبارات الدينية، أو برسم التاريخ، أو اسم الخليفة^(٢).

وقد كانت الدوافع وراء هذه الخطوة، سوء العلاقات بين الدولة الإسلامية والدولة الرومية، المصدر الرئيسي للعملات المتداولة في الدولة الإسلامية، وأن الدولة الإسلامية دولة واسعة الأرجاء ولا يمكن أن تظل معتمدة على النقد الأجنبي في تسيير أمورها

(١) - حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، ص ٨٤، مرجع سابق.

(٢) - الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٥٤، مرجع سابق.

- ابن الأثير، أبو عبد الله، بدائع السلك في طبائع الملك: تحقيق وتعليق،

علي سامي النشار، بدون رقم أوتاريخ، ج ١، ص ٢٦٤.

- رفيق المصري، الإسلام والنقود، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي:

جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، ص ١٢.

الاقتصادية المختلفة، وللغش الذي كان يحصل في تلك العملة، فضلا عن الصعوبة الكبيرة التي كانت تواجهها الدولة في استيفاء حقوقها من الخراج والجزية وغيرها^(١)، ثم وضع عددا من الضوابط لعملية السك والمعايرة، فقد حدد عيارا ثابتا لكل من النقدين بنسبة معينة بينها حسبما أقره الشرع، وجعل أمر إصدارها مقصورا على دور الضرب الحكومية، وحرم أن تضرب خارج تلك الدور^(٢).

مما سبق يتضح أن عبد الملك بن مروان في هذا الإجراء التخطيطي، قد هدف إلى وضع الإصلاح الشامل للعملة، وحفظ النقود من الغش أو النقص؛ باعتبارها وسيطا للتبادل، ومقياسا للقيمة، ومستودعا للثروة، ووسيلة للمدفوعات المؤجلة، يعتمد الناس عليها في الحصول على السلع والخدمات. فكان من نتائج هذه الخطة توحيد العملة، واحتفاظ النقود بقيمتها نسبيا، فضلا عن تعريب الإدارة، وانتهاء الاحتكار الخارجي للنقود، وهو ما جعل المسلمين يؤدون دورا مهما في المجال النقدي^(٣).

النموذج الثالث: عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه): تهدف الخطة الكلية العامة لهذا الخليفة الراشد، إلى إعادة أمور الدولة الإسلامية، على ما كانت عليه أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر، وعمر، وقد تم له ما أراد، مع اهتمامه ببرد المظالم، والخراج، والتخطيط العمراني.

ففي مجال رد المظالم عمل عمر بن عبد العزيز، على رد الحقوق لأصحابها، فبدأ بقرابته وأهل بيته، فأخذ ما كان في أيديهم، وسمى أعمالهم مظالم، فرد القطائع التي ورثها عن آبائه، وكان مما رده "فدك". التي آلت إليه بالإرث من ناحية، وبهبة سليمان والوليد أبناء عبد الملك من ناحية أخرى^(٤). كما أنه عزل جميع عمال الخراج في عهد من سبقوه، لا اعتقاده أنهم كانوا يجوزون على الناس، وولى

(١)، (٢) - محمد الرئيس، الخراج والنظم المالية، ص ٢٠٤، ٢٢٦، مرجع سابق.

(٣) - خولة الدجيلي، المرجع السابق، ص ٤٥.

(٤) - الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٧٨، مرجع سابق.

- وانظر: ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ، دار صادر ودار بيروت: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٨٥ هـ، ج ٥، ص ٤٦.

مكانهم عمالا آخرين ممن ظن بهم الخير، وتوخى الدقة والعدل^(١).

وبصدد الخراج وإعادة التنظيم المالي، عمل على إبطال وطيفة الخراج التي وضعها محمد بن يوسف -أخو الحجاج- على أهل اليمن، ورسم عليهم العشر أو نصفه، كما ألغى زيادات كانت تؤخذ على الخراج بدون وجه حق مثل: هدية النيروز والمهرجان، وثمان المصحف، وجوائز الرسل، وأجور الضرابين، وأجور البيوت، ودراهم النكاح^(٢). ونهى عن تعذيب الناس من أجل الخراج، مع وضع الجزية عن كل من أسلم، وكان يقول لعماله عند قولهم إن الإسلام أضر بالجزية: "ضع الجزية عمن أسلم فإن الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم هاديا، ولم يبعثه جابيا"^(٣). فضلا عن تخفيفه عن أهل الخراج بصفة عامة، فقد أسقط عنهم الكسور، أي بقايا الأموال المتخلفة^(٤).

أما فيما يتعلق بالإعمار والتنمية، فقد اهتم بها عمر بن عبد العزيز اهتماما بالغا، فقد كتب إلى واليه بالكوفة: "أن لا تحمل خرابا على عامر ولا عامرا على خراب، وانظر الخراب فإن أطاق شيئا، فخذ منه ما أطاق وأصلحه حتى يعمر، ولا تأخذ من عامر لا يحتمل شيئا وما أجذب من العامر من الخراج فخذ في رفق وتسكين"^(٥).

ونلمح في توجيهات عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه)، اعتماده على التطبيق الكامل للشريعة، وتخفيفه على أهل الخراج، وترشيده للتفقات، فضلا عن اعتماده على الموارد الذاتية للدولة الإسلامية في الإعمار والتنمية، فيما يحتاج إلى تنمية جذرية، والحرص الشديد على تطوير ما هو نام بطبيعته، باعفائه من الخراج إن لم يقو عليه حتى لا يدمره، أو يعمل على تقويضه، فعم الرخاء

(١) - الجهنياري، أبو عبد الله محمد، الوزراء والكتاب، تحقيق: إبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مصطفى البابي الحلبي: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ، ص ٥٢.

(٢) - ابن الأثير، الكامل، ج ٥، ص ٦١، مرجع سابق.

(٣) - محمد الرئيس، الخراج والنظم المالية، ص ٢٢٩، مرجع سابق.

(٤) - الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٥٤، مرجع سابق.

(٥) - أبو يوسف، الخراج، ص ٩٣، مرجع سابق.

- ابن الأثير، الكامل، ج ٥، ص ٦٠، مرجع سابق.

والانتعاش كافة أنحاء الدولة .

النموذج الرابع: وضع هشام بن عبد الملك في عهده خطة للإهتمام بالخراج وإحصاء وارداته بدقة بالغة . واتخذ لتحقيق ذلك الهدف عددا من التدابير في مقدمتها: المسح الدقيق والشامل لأراضي التي ضرب عليها الخراج، ففي مصر مثلاً يذكر المقرئزي: "أنه لما ولي عبد الله بن الحجاب خراج مصر لهشام، خرج بنفسه فمسح أراضي مصر كلها عامرها وغامرهما مما يركبه النيل، فوجد فيها مائة ألف ألف فدان، والباقي استبحر وتلف؛ واعتبر زمن الحرث فوجده ستين يوماً والحرث يحرق خمسون فداناً" (١) .

فهذا الأجر بطبيعة الحال، عمل على زيادة إيرادات بيت المال، وجه جزء منها إلى مصالح المسلمين وتصريف شؤون الدولة الإسلامية، إذ من المعروف أن نجاح الخطة يتوقف على دقتها وواقعيتها، وما يتوفر لها من الامكانيات والموارد المالية المختلفة .

المطلب الرابع

نماذج تخطيطية في عصر الدولة العباسية

النموذج الأول: من النظم التخطيطية الإدارية في الدولة العباسية الأولى، ما استحدثه الخليفة المهدي في عام ١٦٢هـ، وهو انشاء دواوين الأئمة (٢)؛ التي تتولى الحصر الدقيق والشامل للخارج من بيت المال، سواء للخليفة، أو لغيره من العمال على الأمصار، فضلاً عن الداخل إليه، وكان سبب ذلك أنه رأى كثرة الدواوين التي لا يستطيع ضبطها إلا بزمam يكون له على كل ديوان، فوضع دواوين الأئمة وعين على كل ديوان منها رجلاً يعود إليه، ويمارس الرقابة

(١)- المقرئزي، أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، مطبعة

النيل بمصر، بدون رقم طبعة، ١٣٢٤هـ، ج ١، ص ١٢٠ .

(٢)- يقصد بدواوين الأئمة أو الزمام جمع الدواوين لرجل واحد يتولى الإشراف عليها، ويضبطها بزمam يكون له على كل ديوان ويولي من قبله رجلاً على كل منها، فهي أشبه بوزارة المالية والدواوين التابعة له أشبه بفروعها المختلفة .

والإشراف على كافة الدواوين الأخرى^(١)؛ فكان هذا عملاً شبيهاً بما تقوم به وزارات المالية - في العصر الحاضر، - من حصر للإيرادات العامة للدولة، وبالتالي تحديد أوجه إنفاقها المختلفة.

وقد تفرع عن ديوان الأئمة دواوين أخرى، أهمها ديوان النظر والمكاتبات والمراجعات، مقسم إلى أربعة أقسام هي: ما يخص الجيش وتطويره وفيه الإثبات والعطاء؛ أو ما يعرف حالياً بوزارة الدفاع، وديوان الأعمال؛ ويتولى الرسم والحقوق، وديوان العمال (الموظفين)؛ ويختص بالتعيين والاستغناء، وديوان بيت المال، وينظر في الداخل إلى بيت المال والخارج منه للصرف على مصالح المسلمين^(٢)؛ فكان ديوان الأئمة يضع الإطار العام للتخطيط على المستوى القومي، وتتولى الدواوين الأخرى عملية التنفيذ.

النموذج الثاني: خطة أبي يوسف لهارون الرشيد: يقدم كتاب الخراج لأبي يوسف خطة اقتصادية ومالية، تعد بحق أول خطة للإصلاح المالي والاقتصادي في التاريخ الإسلامي. هذا ويمكن النظر إلى هذه الخطة من ناحية أهدافها العامة، ومن ناحية سياستها وإجراءاتها العملية، ومن ناحية حدود ومدى تدخل الدولة في هذه الخطة.

أولاً: الأهداف العامة للخطة:

١- تقوى الله سبحانه وتعالى: ينطلق أبو يوسف (رحمه الله) في وضعه لأسلوب جباية الخراج والعشور، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة من أساس راسخ، وهو تقوى الله تعالى في السر والعلانية يقول: "يا أمير المؤمنين: إن الله وله الحمد، قد قللك أمر هذه الأمة، فأصبحت وأمسيت وأنت تبني لخلق كثير، قد استرعاهم الله، وائتمنك عليهم، وابتلاك بهم، وولاك أمرهم، وليس يلبث البنيان إذا أسس على غير تقوى، أن يأتيه الله من القواعد فيهدمه على من بناه وأعان عليه، فلا تضيعن ما قللك الله من أمر هذه

(١)- الطبري، تاريخ الرسل والملوك، المرجع السابق، ج ٦، ص ٢٧٢. وانظر: حسن إبراهيم وعلي إبراهيم، النظم الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٧٠م، ص ١٩٣.

(٢)- حسن إبراهيم وعلي إبراهيم، المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الائمة والسرية، فإن القوة في العمل بإذن الله" (١). وهنا وضع أبو يوسف التقوى قاعدة عامة، في سائر الامور الدينية والدنيوية؛ بما فيها الشؤون الاقتصادية؛ فأساس تخطيط التنمية الاقتصادية في الإسلام إذاً التقوى (٢).

٢- التشاور مع أهل الاختصاص قبل وضع الخطة وابداء رأيه يقول: "فنظرت في خراج السواد، وفي الوجوه التي يجبى عليها، وجمعت في ذلك أهل العلم بالخراج وغيرهم وناظرتهم فيه" (٣).

٣- وضع خطة تفصيلية لكيفية إدارة المالية العامة، وجباية الخراج والعشور والصدقات، وقضايا التنمية الاقتصادية والتخطيط المالي بطلب الخليفة: يقول أبو يوسف: "إن أمير المؤمنين (أيده الله) سألني أن أضع له كتاباً جامعاً يعمل به في جباية الخراج والعشور والصدقات والجوالي (٤)، وغير ذلك، مما يجب النظر فيه والعمل به" (٥). فغير ذلك تعني أن الكتاب لا يقدم حلولاً لامور جباية الخراج والعشور فقط، بل أنه يتضمن موضوعات أخرى، على رأسها تخطيط التنمية الاقتصادية (٦).

ثانياً: سياسات الفطة وإجراءاتها العملية والتنفيذية:

لكل خطة اقتصادية سياسات واجراءات معينة، تساعد على تحقيق أهدافها العامة، وقد تمثلت أهم السياسات والاجراءات التي وضعها أبو يوسف لتنفيذ خطته فيما يلي:

١- إحلال نظام المقاسمة محل نظام الوظيفة: ذلك أن أبا يوسف نظر في البلاد وفي عمارتها وما أصابها من خراب، ثم بحث السبب في ذلك، فوجد أنه خراج الوظيفة الذي كان سائداً قبله، والذي يحمل الأرض

(١)- أبو يوسف، الخراج، ص ٣، مرجع سابق.

(٢)- محمد الرئيس، المرجع السابق، ص ٤٥١. وانظر:

- رفعت العوضي، من التراث الاقتصادي للمسلمين، رابطة العالم الإسلامي: مكة

المكرمة، دعوة الحق، ١٤٠٥م، ص ١٢٢.

(٣)- أبو يوسف، الخراج، ص ٥١، مرجع سابق.

(٤)- الجوالي: ما يؤخذ من أهل الذمة عن الجزية المقررة على رقابهم كل سنة، وسموا جوالاً لأنهم جلوا عن مواضعهم. انظر:

- أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل: بدون رقم طبعة،

١٤٠١هـ، ص ١٠١.

(٥)- أبو يوسف، الخراج، ص ٣، مرجع سابق.

(٦)- شوقي دنيا، سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي: الكتاب الاول؛ مكتبة الخريجي:

الرياض، الطبعة الاولى، ١٤٠٤هـ، ص ١٢.

بالخراج سواء زرعت أم لا ، فقال: "ولم أجد شيئاً أوفر على بيت المال، ولا أعفى لأهل الخراج من التظالم فيما بينهم، وحمل بعضهم على بعض، ولا أعفى لهم من عذاب ولا تهم وعمالهم، من مقاسمة عادلة خفيفة، فيها للسلطان رضا، ولأهل الخراج من التظالم فيما بينهم، وحمل بعضهم على بعض راحة وفضل"^(١). وفي هذا تغيير للخطة المالية بالكامل، وبالتالي ضرورة تغيير وسائل الجباية وطرق التنفيذ، لتحقيق الهدف الأساسي وهو التعمير والتنمية.

٢- تطبيق نظام العشر على أرض القطائع: يرى أبو يوسف أن تطبيق ذلك أفضل، فالإقطاع لا يكون إلا من موات الأرض، الذي يحتاج إلى نفقات متممة، من إنشاء الأبنية والحوائط وحفر الآبار، ناهيك عن عمليات الإستصلاح الزراعي التي تكلف الكثير، لذا فضل اتباع هذه السياسة، حتى وإن سقيت بماء الخراج، ولأن العشر لا يؤخذ إلا بعد عملية الإنتاج^(٢)، يقول: "إنما يؤخذ العشر لما يلزم صاحب الإقطاع من المؤنة، من حفر الآبار، وبناء البيوت، وعمل الأرض، وفي هذا مؤنة عظيمة على صاحب الإقطاع، فمن ثم صار عليه العشر لما يلزم من المؤنة. والأمر في ذلك إليك. ما رأيت أنه أصلح فاعمل به"^(٣). ويهدف هذا الإجراء ذو التأثير المباشر على التنمية الاقتصادية، إلى خفض الأعباء الملقة على عاتق أهل الإقطاع، فإذا حصل ذلك كانت نتيجته تعمير ما أقطعوا وتنميته.

٣- منع نظام القبالة^(٤)، لما يؤدي إليه من نقص الإيرادات، وإرهاق

(١)- أبو يوسف، الخراج، ص ٥٤، مرجع سابق.
(٢)- يوسف إبراهيم، استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص ١٩٠. مرجع سابق. وانظر:
- حمد الجنيد، مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، شركة العبيكان للنشر والتوزيع: الكويت بدون رقم طبعة، ١٤٠٦هـ، ج ٢، ص ١٣٩.
- شوقي دنيا، سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي، ج ١، ص ٥٣، مرجع سابق.
(٣)- أبو يوسف، الخراج، ص ٦٣، مرجع سابق.
(٤)- يوسف إبراهيم، استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص ١٩٣، مرجع سابق.
والقبالة هي: الكفالة^(أ)، والكفالة هي ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل^(ب)، وهي أن يجعل شخص قبيلاً أي كفيلاً بتحصيل الخراج وأخذه لنفسه مقابل قدر معقول، وهو ما عرف فيما بعد باسم نظام الإلتزام^(ج) (يستفيد السلطان بتعجيل المال، ويستفيد المتكفل^(د) الفرق بين ما دفعه وما حصله^(ع)، ولكن هذا النظام لا يقره علماء الشريعة). انظر:

١- المعجم الوسيط، طبعة قطر، ج ٢، ص ٧١٢.
ب- الجرجاني، التعريفات، مصطفى الباي الحلبي: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣٥٧هـ، ص ١٦٢ =

أهل الخراج، وتكون نتيجته نقص معدلات النمو الاقتصادي، بالخراب تارة والضياع تارة أخرى، يقول: "ورأيت أن لا تقبل شيئاً من السواد ولا غير السواد من البلاد؛ فإن المتقبل إذا كان في قبالة فضل عن الخراج، عسف أهل الخراج، وحمل عليهم ما لا يجب عليهم، وظلمهم وأخذهم بما يحفف بهم ليسلم مما دخل فيه؛ وفي ذلك وأمثاله خراب البلاد وهلاك الرعية"^(١). فحرص أبو يوسف على تحقيق التنمية يقتضي القضاء على جميع معوقاتها، وقد كان نظام القبالة من المعوقات الأساسية لها، فاقضى نظام التخطيط لدية إلغاء نظام القبالة.

٤- تحديد الشروط الواجب توفرها في من يتولى تنفيذ الخطة وسائر أمور الدولة: وضع أبو يوسف عدداً من الشروط الأساسية فيمن يتولى تنفيذ الخطة وجباية الخراج وغيرها من مسؤوليات الدولة^(٢). يقول: "ورأيت أن تتخذ قوماً من أهل الصلاح والدين والأمانة فتوليهم الخراج، ومن وليت منهم فليكن فقيهاً عالماً مشاوراً لأهل الرأي عفيفاً لا يطلع الناس منه على عورة"^(٣).

٥- الحفاظ على الملكية الخاصة وتدعيمها مراعاة لفطرة الإنسان وحبه للتملك، فذلك يعمل على زيادة العمران وكثرة الخيرات، فهو يدعو إلى المحافظة عليها حيناً فيقول: "وليس للإمام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف"^(٤) ويدعو إلى تدعيمها حيناً آخر يقول: "ولا أرى أن يترك الإمام أرضاً لا ملك لأحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها فإن ذلك أعمر للبلاد وأكثر للخراج"^(٥). كما أنه يدعو إلى القيام بالمشروعات الأساسية التي من شأنها تدعيم دور القطاع الخاص في تحقيق النمو المنشود^(٦)، يقول: "فأما البشوق

ج- محمد الرئيس، المرجع السابق، ص ٢٦١.
د- للتفصيل حول ذلك انظر: - الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٦٨، مرجع سابق.
- أبو يوسف، الخراج، ص ١٠٥، مرجع سابق.
(١) - أبو يوسف، الخراج، ص ١١٤، مرجع سابق.
(٢) - يوسف إبراهيم، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص ١٩٣، مرجع سابق.
- حمد الجنيد، المرجع السابق، ج ٢، ص ١٤٣.
(٣) - (٥+٤+٣) أبو يوسف، الخراج، ص ١١٥، ص ٧١، ص ٦٦، مرجع سابق.
(٦) - يوسف إبراهيم، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص ١٩٧، مرجع سابق.

والمسنيات^(١)، والبريدات التي تكون في الفرات ودجلة وغيرها من الائنهار العظام، فإن النفقة على هذا كله من بيت المال، ولا يحمل على أهل الخراج من ذلك شيء؛ لأن مصلحة هذا على الإمام خاصة، لأنه أمر عام لجميع المسلمين^(٢).

٦- توخي العدل والإنصاف، فهما من أهم سياسات تخطيط التنمية الاقتصادية ونجاحها ودوام استمراريتها يقول: "إن العدل وإنصاف المظلوم، وتجنب الظلم، مع ما في ذلك من الأجر، يزيد به الخراج، وتكثر به عمارة البلاد، والبركة مع العدل تكون، وهي تفقد مع الجور، والخراج المأخوذ من الجور، تنقص البلاد به وتخرّب"^(٣). وهنا خرج أبو يوسف من التعبير بعمارة الأرض؛ التي تخص الزراعة والاستصلاح والاستخراج فقط، إلى التعبير بلفظ أعم وأشمل وهو: عمارة البلاد بجميع قطاعاتها المعروفة، من زراعة وصناعة وخدمات، فالعدل أساس التخطيط، وهو السبب في تحقيق النمو والبركة، أو ما يطلق عليه في الاقتصاديات الحديثة، الرفاهية الاقتصادية^(٤).

ثالثاً: حدود ومدى تدخل الدولة في هذه الخطة: لا تنفك أي خطة اقتصادية واجتماعية عن تحديد الدور المناط بالأفراد وبالدولة، مع اختلاف في تحديد الأهمية بين النظم الاشتراكية والرأسمالية أو ما يقع بينهما، أذ يتعاضد ذلك في الأولى عنه في الثانية، وهنا يحدد أبو يوسف دور الدولة في تنفيذ خطته الاقتصادية، وهو دور معاضد ~~للسندور~~ للأفراد، ويقوم على تحقيق المصلحة لعموم المواطنين.

هذا وقد تمثل الدور المناط بالدولة، في خطة أبي يوسف (رضي الله عنه) فيما يلي:

١- العمل الجاد المخلص البناء، فهو أساس الحياة وثمرتها، وأساس التقدم والرفق يقول: " فإن القوة في العمل، فلا تؤخر عمل اليوم

(١)- المسناة وهي الحرم، وهو ما يبنى في وجه السيل، وجمعه مسنات وهو شاذ، والقياس مسنيات . وقال في الأساس: "عقدوا مسنيات لحبس الماء"^(ب). انظر:

١- عيد الله البستاني، البستان، المطبعة الأمريكية: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٢٧ م، ج ١، ص ١١٥٤.

ب- الزمخشري، جار الله أبي القاسم بن عمر، أساس البلاغة، دار صادر ودار بيروت: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٨٥ هـ، ص ٣١١.

(٢)- (٣)- أبو يوسف، الخراج، ص ١١٩، ١٢١، مرجع سابق

(٤)- يوسف إبراهيم، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص ١٩٦، مرجع سابق.

إلى غد، فإنك إذا فعلت ذلك أضعت، إن الأجل دون الأمل فبادر الأجل بالعمل فإنه لا عمل بعد الأجل"^(١). كلمات غاية في الدقة ورسم التخطيط السليم وترتيب الأعمال، تنبئ عن بعد تخطيطي شامل لجميع الأمور في الدنيا والدين.

٢- يحدد أبو يوسف دور الدولة في البناء بوسيلتين أساسيتين:
- الأولى: منها إلى الأفراد، وتتمثل في إقطاع الأراضي الموات، بغرض التعمير والتنمية فيقول: "ولا أرى أن يترك أرضاً لا ملك لأحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها الإمام، فإن ذلك أعمر للبلاد"^(٢). فضلاً عن عدم تحميلهم أية أعباء أو تكاليف.

والثانية: منها أيضاً وتتكلف نفقاتها، وهي القيام بالمشروعات الأساسية اللازمة لعمليات التنمية، والتي تعد من أهم مقومات التطور في كل عصر مع اختلاف في الكيفية، فيقول: "ورأيت أن تأمر عمال الخراج إذا أتاهم قوم من أهل خراجهم، فذكروا لهم أن في بلادهم أنهاراً عادية قديمة وأرضين كثيرة غامرة، وأنهم إن استخرجوا لهم تلك الأنهار واحفروها وأجرى الماء فيها عمرت هذه الأرضون الغامرة... كتب بذلك إليك، فأمرت رجلاً من أهل الخير والصلاح يوثق بدينه وأمانته فتوجهه في ذلك، حتى ينظر فيه ويسأل عنه أهل الخبرة والبصيرة به ومن يوثق بدينه وأمانته من أهل ذلك البلد ويشاور فيه غير أهل ذلك البلد ممن له بصيرة ومعرفة، ولا يجر إلى نفسه بذلك منفعة، ولا يدفع عنها به مضرة، فإذا اجتمعوا على أن في ذلك صلاحاً، وزيادة في الخراج أمرت بحفر تلك الأنهار، وجعلت النفقة من بيت المال، ولا تجعل النفقة على أهل البلد، فإنهم أن يعمروا خير من أن يخرّبوا، وأن يفروا خيراً من أن يذهب مالهم ويعجزوا، وكل ما فيه مصلحة لأهل الخراج في أراضيهم وأنهارهم وطلبوا صلاح ذلك أجيبوا إليه، إن لم يكن في ذلك ضرر على غيرهم، وذهب بغلاتهم"^(٣).

٣- أن تقوم الدولة بدفع رواتب وأجور عمال الخراج، من بيت المال، منعاً للاستغلال وتفشي الرشوة والمحسوبية^(٤). يقول: "وتأمر بإجراء أرزاقهم عليهم من ديوانهم شهراً بشهر، ولا تجرى عليهم من الخراج

(١+٢+٣)- أبو يوسف، الخراج، ص٤، ص٦٦، ص١١٨، ص١١٩، مرجع سابق.
(٤)- يوسف إبراهيم، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص١٩٨، مرجع سابق.

درهما فيما سواه" (١).

٤- الدقة الشديدة في جباية الخراج وتوزيع أعبائه، حتى لا يقع على أهله الضرر (٢)، يقول: "ولا يخرص عليهم ما في البيادر ولا يحرز عليهم حرزا، ثم يؤخذ بنقائص الحرز، فإن هذا هلاك لأهل الخراج، وخراب للبلاد" (٣). هذا ولقد استطاعت هذه الخطة تحقيق أهدافها، فأصلحت النظام المالي، ووفرت الأموال، وحشدت الإمكانيات المختلفة في سبيل وتصريف شؤون الدولة، وتحقيق الإعمار والتنمية.

النموذج الثالث: من النماذج التخطيطية الجديدة بالذكر في

العصر العباسي، أن الخليفة المعتضد بالله (٢٧٩-٢٨٩هـ). عندما انتهى إليه أمر الدولة الإسلامية، وجد خزينة الدولة شبه خالية، وأدرك أن لا بد من إجراءات وتدابير معينة لتلافي ذلك الوضع، فحدد الهدف العام لخبطته بتوفير الموارد المالية اللازمة لإدارة الدولة وتسيير أمورها، وشرع في استخدام بعض السياسات التي تعين على تحقيق الهدف، تعلق أحدها بتوفير مصدر ثابت لبيت المال؛ فضمن منطقة السواد لأحد التجار يدعى "أحمد بن علي الطائي" مقابل أن يقرضه كل عام مبلغ "٢,٥٢٠,٠٠٠" ديناراً تدفع بمعدل ٧٠٠٠ دينار يومياً تكفي لنفقات الدولة؛ فأوجد عنصر التمويل. واختص الثاني بترشيد النفقات عموماً؛ فخفض أيام الدوام الأسبوعي يومين هما: الثلاثاء والجمعة إلا في الأعمال ذات الأهمية الخاصة، الأمر الذي جعله يستطيع توفير مبلغ "٤٧٠٠" دينار يومياً، بينما توجه الثالث نحو التعمير والتنمية، فاهتم بإصلاح المرافق العامة، وتعمير الطرق والدور المحطمة (٤).

هذا وقد أثبتت خطة نجاحها، وكان من نتائجها توفير قدر كاف من المال بعد وفاته إذ استطاع توفير "١,٦٩٢,٠٠٠" (٥) دينار سنوياً. كاحتياطي عام يدعم به بيت المال، بعد النفقات الدورية والطارئة للدولة في عهده.

وإنظر: شوقي دنيا، سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي، ص ٤٥ مرجع سابق.

(١)- أبو يوسف، الخراج، ص ١١٦، مرجع سابق.

(٢)- شوقي دنيا، سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي، ص ٥٦، مرجع سابق.

(٣)- أبو يوسف، الخراج، ص ١١٧، مرجع سابق.

(٤)(٥)- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر، المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٣٨٥هـ، ج ٤، ص ٢٣١-٢٣٢. وإنظر: -ضيف الله بن يحيى الزهراني، النفقات وإدارتها في الدولة العباسية، مكتبة الطالب الجامعي: مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ص ٧٣-٧٤.

المبحث الثاني

الإقطاع والتخطيط الزراعي

يهدف هذا المبحث إلى التعرف بصفة أساسية على الإقطاع؛ كأسلوب من أساليب التخطيط للتنمية الاقتصادية عموماً، فضلاً عن التخطيط الزراعي، والسياسات التي جرى الأخذ بها من قبل بعض حكام المسلمين، وذلك من خلال مطلبين، يتناول الأول : الإقطاع ودوره في تخطيط التنمية، فيما يتعرض الثاني: إلى سياسة الدولة في التخطيط الزراعي.

المطلب الأول

الإقطاع ودوره في تخطيط التنمية

أخذت الدولة الإسلامية بالإقطاع منذ عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وتبعه في ذلك الخلفاء الراشدون، وكثير من حكام المسلمين؛ إذ أن لنظام الإقطاع في الإسلام عدداً من الأهداف، منها الدينية والتي تتلخص في تأليف قلوب حديثي العهد بالإسلام. ومنها الاجتماعية، وتتمثل: في مكافأة المجاهدين وتعويض المهاجرين. ومنها الاقتصادية -التي تهمنا هنا- فقد كان الإقطاع بمثابة أسلوب تخطيطي لدفع الاستثمار الاقتصادي لاستصلاح الأراضي الموات، وما يتبعه من زيادة الإنتاج الزراعي، وما يفرض عليه من خراج وزكوات كإيراد لبيت المال، فضلاً عن أن الإقطاع لإحياء الموات يشبه -إلى حد ما- التخطيط التأشير؛ الذي يقوم على حث وحفز أصحاب الأنشطة الاقتصادية، بالحوافز المادية والمعنوية، لتوجيه استثمارهم وجهودهم نحو مجال معين، ترى الدولة أنه سيعمل على دفع عملية التنمية، نحو تحقيق مزيد من التقدم.

هذا ويمكن لنا تصور إطار الإقطاع في شكل ضوابط متكامل فيما

بينها لتشكيل خطة منضبطة، وذلك من خلال الآتي:

١- ربط حالات الإقطاع بإعمار الأرض وتنميتها: وهو الضابط الأول، فقد أقطع الرسول (صلى الله عليه وسلم) الكثير من القطائع، فقد

أقطع الزبير أرضا بخير فيها شجر ونخل^(١)، كما أقطع بلال بن الحارث المزني العقيق أجمع^(٢)، وأقطع فرات بن حيان العجلي أرضا باليمامة^(٣)، وتميم الداري قريته من بيت لحم^(٤). وبالمثل فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه، فقد أقطع الزبير من الجرف إلى القناه^(٥). وأقطع عمر بن الخطاب عددا من الصحابة، هم: سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وخباب وأسامة بن زيد^(٦)، وقد كان الهدف الأساسي من وراء تلك القطائع، إحياء الأراضي واستغلالها وتنميتها، وتوفير الحاصلات الزراعية، وفرص العمل المناسبة في الدنيا، وفي الآخرة تحقيق الأجر والمثوبة، وهو ما يتضح أكثر من الضوابط الأخرى.

٢- تحديد مدة الإقطاع بثلاث سنوات: وضع عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) خطة مدتها ثلاث سنوات لإحياء الأرض وإلا سقطت الملكية. وقال: "من عطل أرضا ثلاث سنين، لم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهي له"^(٧). كما أنه اشترط في استمرار حيازة الأرض المقطعة البناء والتعمير^(٨).

٣- ربط الإقطاع بالقدرة على الإعمار والتنمية: يتضح ذلك من القصة التي حدثت بين عمر وبلال بن الحارث، ولندع ابن آدم يسردها فيقول: "جاء بلال بن الحارث المزني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستقطعه أرضا، فأقطعها له طويلة عريضة، فلما ولي عمر قال له: "يا بلال، إنك استقطعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضا طويلة عريضة، فقطعها لك وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يمنع شيئا يسأله، وأنت لا تطيق ما في يدك. فقال: أجل. فقال: فانظر ما قويت عليه منها فامسكه، وما لم تطق ولم تقو عليه، فادفعه لنا

-
- (١)- البخاري، صحيح البخاري، ج ٤، ص ٦١، كتاب الخمس، باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي المؤلف قلوبهم، مرجع سابق.
- مسلم، صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٧١٦، كتاب السلام، باب جواز إرداف المرأة الأجنبية إذا أعت في الطريق، حديث رقم ٨١٨٢، مرجع سابق.
- أبو عبيد، الأموال، ص ٣٤٨، مرجع سابق.
- (٢)- أبو داود، سنن أبي داود، ج ٣، ص ٤٤٤، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في إقطاع الأرضين، حديث رقم ٣٠٦٢، مرجع سابق.
- الحاكم، المستدرک، ج ١، ص ٤٠٤، كتاب الزكاة، وقال: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه.
- أبو عبيد، الأموال، ص ٣٤٨، مرجع سابق.
- (٣)، (٤)- أبو عبيد، الأموال، ص ٣٤٨، ٣٤٩، مرجع سابق. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٦، رجاله ثقات.
- (٥)، (٦)- ابن آدم، الخراج، ص ٧٣، ٧٤، مرجع سابق.
- (٧)- ابن آدم، الخراج، ص ٨٧، مرجع سابق.
- الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٩١، مرجع سابق.
- (٨)- ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ١٥٨، مرجع سابق.

نقسمه بين المسلمين. فقال: لا أفعل والله شيئاً أقطعنيه رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال عمر: والله لتفعلن، فأخذ منه ما عجز عن عمارته، فقسمه بين المسلمين" (١).

إن تحديد مدة الإعمار بثلاث سنين، ورد ما لم يقو صاحبه على تعميره، يدلان على حرص عمر الشديد على الإعمار والتنمية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة بين الأفراد، حيث كانت الإمكانيات المتاحة للأفراد في ذلك الوقت محدودة، فأثر عمر أن يوجه تخطيطه للأراضي المقطعة على أساس الاستفادة المثلى منها، بتوفير الإمكانيات لها، عن طريق قسمتها على الأفراد وحسب قدراتهم وطاقاتهم (٢).

٤- الإقطاع بقصد توفير موارد للدولة الإسلامية: وقد حدث ذلك في عهد عثمان بن عفان (رضي الله عنه) وفي عهد الأمويين والعباسيين. ففي عهد عثمان توسع في الإقطاع أكثر من غيره، حتى أنه أقطع قطائع من صوافي كسرى (٣)، فيروي المقرئزي: "أن أول من أقطع القطائع من الصوافي عثمان" (٤). ويقول الماوردي: "ثم أن عثمان (رضي الله عنه) أقطعها لأنه رأى إقطاعها أوفر لغلتها من تعطيلها، وشرط على من أقطعها إياه أن يأخذ منه حق الفيء، فكان ذلك منه إقطاع إجارة، لا إقطاع تمليك، فتوفرت غلتها حتى بلغت على ما قيل ٥٠،٠٠٠،٠٠٠ درهماً. فكان منها صلاته وعطاياه" (٥).

أما في العصر الأموي، فقد توسع الخلفاء في منح الإقطاعات مقابل مبلغ من المال -فيما عدا خلافة عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه)- فأقطعوا في السواد "٨٠٠٠" جريباً، وكذلك الحال في منطقتي البصرة والكوفة، وقد كانت إقطاعات الخلفاء ضخمة بالقياس

-
- (١) - ابن آدم، الخراج، ص ٨٩، مرجع سابق.
 - وانظر: أبو عبيد القاسم، ص ٣٦٨، مرجع سابق.
 (٢) - ربيع الروبي، الملكية العامة ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، ص ٢٢، ٢٣، مرجع سابق.
 (٣) - الصوافي: هي كل أرض أصبحت إلى الإمام بأي طريق مشروع وللإمام الحق في التصرف بهذه الأرض لمصلحة الأمة. انظر:
 - أبو يوسف، الخراج، ص ٦٣، مرجع سابق.
 (٤) - المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٩، مرجع سابق.
 - وانظر: البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحيى، فتوح البلدان، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٥٩م، ص ٢٧٣.
 (٥) - الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٩٣، مرجع سابق.

إلى الخلافة الراشدة، فيذكر أن سليمان بن عبد الملك أقطع يزيد بن المهلب إقطاعا واسعا، شمل عددا من الضياع والانهار مقابل مبلغ من المال، كما أن مسلمة بن عبد الملك استولى على أرض واسعة في البطيحة، بشرط أن ينفق ثلاثة ملايين درهم لإصلاحات معينة في السواد (١).

واستمر الحال حتى الدولة العباسية، بل عزز من زيادة الإقطاعيات رواج التجارة، الذي وفر رؤوس أموال ضخمة مكنت من استصلاح الأراضي أو شرائها، كنوع من المظهر الاجتماعي، ولتوسع العباسيين في الإقطاع أحدثوا ديوانا خاصا للضياع السلطانية، ودعموا تلك الضياع بتوفير مستلزماتها واستصلاح أراضيها، حتى أن فروع ديوان الضياع السلطانية كانت موزعة في جميع الولايات (٢)، وقد أقطعوا بعض الناس الولاية مشرطين أن يؤدوا في مقابلها مبلغا من المال إلى خزانة الدولة (٣).

المطلب الثاني

سياسة الدولة في التخطيط الزراعي

شجع الإسلام الزراعة وحث عليها وأجزل لمن يقوم بها العطاء الدنيوي والآخرى، وفي صدد ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: * (ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة) * (٤)، ويقول أيضا: * (من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها فإن أبى فليمسك أرضه) * (٥). إلى غير ذلك من النصوص.

إن الهدف الإستراتيجي لاهتمام الدولة الإسلامية بالزراعة، هو توفير الغذاء، واستصلاح الأراضي، وتأمين القدر الكافي من التمويل للتنمية الاقتصادية، وقد اتخذ الخلفاء الراشدون وحكام المسلمين،

(١) - البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٩٢، مرجع سابق.
- وانظر: عبد العزيز الدوري، نشأة الإقطاع في الإسلام، مقال بمجلة المجمع العلمي العراقي: بغداد، مجلد عشرين لعام ١٩٧٠م، ص ١٠.
(٢) - عبد العزيز الدوري، نشأة الإقطاع في الإسلام، ص ١٢، ١١، مرجع سابق.
(٣) - صبحي الصالح، المرجع السابق، ص ٣٦٢.
(٤) - سبق تخريجه، ص ٦٠، من هذه الرسالة.
(٥) - البخاري، صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٤١، كتاب الوكالة، باب أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواصي بعضهم بعض في الزراعة والتمر، مرجع سابق.

عددا من السياسات الموصلة إلى تحقيق ذلك الهدف الهام وهي:

أولا : حفر الأنهار وإقامة الحواجز والسدود: اهتم الخلفاء الراشدون بحفر الأنهار وإقامة الحواجز والسدود، ففي عهد عمر حفر نهر معقل جنوب العراق^(١)، وأنهارا بناحية البصرة^(٢)، وأمر أبا موسى الأشعري أن يحفر نهرا لأهل البصرة، كما أن بعض عقود الصلح في عهده تضمنت بناء القناطر على الأنهار، وإصلاح الطرق الزراعية^(٣)، ولم يقتصر دور عمر على تنمية الزراعة في العراق فقط، بل لقد شمل ذلك معظم الأمصار، ففي مصر مثلاً يذكر المقرئزي^(٤)، أنه أمر عمرو بن العاص ببناء مقياس جديد في حلوان، ساعد على توفير مبالغ مكنت عمرو من إقامة الجسور، وحفر الخلجان، وبناء القناطر، وتوفير ما تحتاجه الزراعة^(٥).

وكذلك فعل عثمان وعلي، فقد حفر عثمان (رضي الله عنه) نهر الأبله، وخليجا سمي بخليج نائلة في أطراف المدينة. واهتم علي (كرم الله وجهه) بذلك، فقد كتب إلى عامل له: "إن رجلا من أهل الذمة من عملك ذكروا نهرا في أرضهم قد عفا وادفن، وفيه لهم عمارة على المسلمين فانظر أنت وهم، ثم أعمر وأصلح النهر"^(٦).

واستمر الاستصلاح الزراعي، وإحياء الموات، واتسع في عهد بني أمية، عن طريق إنشاء السدود، وحفر الترغ والقنوات والأنهار. فقد شيد معاوية عددا من السدود منها: سد معاوية؛ الذي كان تخطيطه وتصميمه على هيئة البركة لتحبس المياه فيه، وسدودا في العقيق بضاحية المدينة، وبنى سدا في الطائف، لاتزال آثاره حتى اليوم، تبلغ مساحة ماتبقى منه في العصر الحاضر ٨٥ م. ويتراوح ارتفاعه بين ٢٥، ١٠ م، و ٨، ٥ م وبني عام ٥٨ هـ. أقيم من الحجارة الجرانيتية فقط.

- مسلم، صحيح مسلم، ج ٣، ص ١١٧٦، كتاب البيوع، باب كراء الأرض.
(١)، (٢) - البلاذري، فتوح البلدان، ص ٣٥٣، ٣٥٢، مرجع سابق. وانظر:

- محمد الريس، المرجع السابق، ص ٢٣٠.
(٣) - البلاذري، المرجع السابق، ص ٣٥١. وانظر:

- نجمان ياسين، تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين، بيت الموصل للنشر والتوزيع: العراق، بدون رقم طبعة، ١٩٨٨ م، ص ٢٢٨.

(٤) - المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٨٥، مرجع سابق.

(٥) - نجمان ياسين، المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٦) - اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر، تاريخ اليعقوبي، دار صادر ودار بيروت: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٧٩ هـ، ج ٢، ص ٢٠٣.

وقد زاره أحد الخبراء "توتيشل" وأثبت أنه صالح للعمل بإجراءات بسيطة، وشهد بدقة التخطيط وعبقريّة المهندس الذي صممه ويعرف باسم سد العياد^(١). وكذلك فعل يزيد فحفر نهرا سماه بإسمه، أما الوليد بن عبد الملك فقد عني بشق الطرق الزراعية، وتسهيل سبل المواصلات، بين المدن والأسواق، لتسهيل حركة الأفراد والدواب والمنتجات الزراعية، وقد بلغ الاهتمام بالزراعة ذروته في عهد هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥هـ). وفي العراق بالذات عندما كان خالد بن عبدالله القسري واليا عليها، فقد حفر الأنهار، وشق الترع، وأقام القناطر، وأصلح الجسور، وحفر نهر الجامع، وأقام قنطرة دجلة، وأنشأ السدود لمنع مياه دجلة من الفيضانات، حتى بلغت غلال الأراضي في عهده "٢٠،٠٠٠،٠٠٠" درهما^(٢). وبالمثل فعل الخلفاء العباسيون، فحفروا الأنهار وشقوا الترع والقنوات، وأقاموا السدود، وأدخلوا بعض السياسات الدافعة للتنمية الزراعية منها: تخفيض الضرائب (الخراج) على الفلاحين، لارتقاء بمستوى الحاصلات الزراعية^(٣)، وتحويل أراضي الخراج إلى أراضي عشرية، يصرف فيئها في تمويل التنمية الاقتصادية عموما، وكان ذلك زمن المنصور^(٤)، واستبدال نظام المقاسمة بنظام المساحة زمن المهدي عام ١٥٨هـ^(٥)، كما أوجدوا ديوانا خاصا بالزراعة، يعرف بديوان الماء على غرار (وزارة الزراعة في العصر الحاضر)^(٦)، وجلبوا البذور والتقاوى والفروس والأشجار والبقول والخضروات والزهور، من سائر البلدان، لمراعاة الجانب الجمالي والذوق العام^(٧)، علاوة على تضامن الدولة مع الأفراد وعند حدوث الكوارث أو الفيضانات، بتخفيض نسبة الخراج، وتقديم المساعدات المالية لهم^(٨).

-
- (١)- عبد الله محمد السيف، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في نجد والحجاز في العصر الأموي، بدون رقم طبعة، ١٤٠٣هـ، ص ٤٨.
 - وانظر: مجلة العرب، المجلد الأول لعام ١٣٨٩هـ، مقال عن الطائف، لمحمد سعيد حسين كمال، ص ٢١.
 (٢)- صبحي الصالح، المرجع السابق، ص ٣٨٩.
 - وانظر: توفيق اليوزبكي، دراسات في النظم العربية الإسلامية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالعراق، جامعة الموصل، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م، ص ٢٤٤.
 (٣)- نفس المرجعين السابقين ونفس الصفحات.
 (٤)- الريس، المرجع السابق، ص ٢٨٩.
 (٥)- صبحي الصالح، المرجع السابق، ص ٣٨٩.
 (٦)- أنور الرفاعي، المرجع السابق، ص ٢٣٩.
 - علي عبد الرسول، المرجع السابق، ص ٢٤٥.
 (٧)- اليعقوبي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٧٣.
 (٨)- توفيق اليوزبكي، المرجع السابق، ص ٢٤٥.

ثانياً: عدم فرض ضرائب على الزراعة والفلاحة: بلغ من عناية النظام الإسلامي واهتمامه بالزراعة، أن حكام المسلمين لم يتعرضوا للزراعة والفلاحة بأية ضرائب. فأبو بكر (رضي الله عنه) عندما وجه خالداً إلى العراق، طلب منه أن لا يأخذ من المزارعين شيئاً من المال، بل يقر الذين لم يحاربوا منهم، ويكفل حمايتهم، وحماية أراضيهم. وكذلك فعل عمر عندما أمر حذيفة بن اليمان، وعثمان بن حنيف، أن يراعيوا في كل أرض ما تحتمله، وألغى ضريبة الرطب والكرم^(١)، بل أن عمر عندما وجد بعد الفتح كثيراً من الأراضي، التي جلى عنها أهلها بقيت دون مالكين، قرر ضمها إلى بيت المال، وأقطعها المسلمين، ليتعهدوها بالزراعة والغرس، وكانت تعرف باسم صوافي الثمار^(٢).

ثالثاً: وجود مبدأ التسليف الزراعي من بداية الدولة الإسلامية:

فقد أقرض الحجاج بن يوسف الثقفي المزارعين مليوني درهماً لعمارة أرضهم. وحدث ذلك في عهد المتوكل العباسي. وفي عهد عضد الدولة البويهية. إذ أمر في عام ٣٦٩هـ، أهل العقارات والضياع ممن تخرب وتهدم، ومما هو في مقدور الأفراد القيام به إعمارهم، فإن لم يستطع اقترض من بيت المال، على أن تقوم الدولة بتلافي ما خرب في بغداد من ضياع وسدود وقنوات^(٣). وألح في هذا الإجراء تخطيط مزدوج يجمع بين التوجيه والتصحيح.

رابعاً: أوجد الإسلام نظامي المساقاة والمزارعة: كأهم سياسات التنمية والاستثمار الزراعي.

إن السياسات والإجراءات العلمية والتنفيذية - السالفة الذكر - تتضامن فيما بينها وتتكامل لتشكّل خطة اقتصادية، عنيت بأمور الزراعة في دولة الإسلام، وفي فترات متفاوتة.

-
- (١) - أبو يوسف، الخراج، ص ٤٠، مرجع سابق.
 - وانظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٤٨، مرجع سابق.
 (٢) - أبو يوسف، الخراج، ص ٦١، مرجع سابق.
 - وانظر: صبحي الصالح، المرجع السابق، ص ٢٨١.
 (٣) - مسكويه، علي بن أحمد بن محمد، تجارب الأمم، مطبعة شركة التمدن، بدون رقم طبعة، ١١٣٣هـ، ج ٢، ص ٤٠٥.
 - وانظر: خولة الدجيلي، المرجع السابق، ص ١٥٧.

الفصل الثاني

نماذج من التجارب الاشتراكية في التخطيط
وموقف الإسلام منها

المبحث الأول: إطار التخطيط في الاتحاد
السوفيتي وتقويمه.

المبحث الثاني: إطار التخطيط في يوغسلافيا
وتقويمه.

المبحث الثالث: موقف الإسلام من أسلوب
التخطيط الاشتراكي.

الفصل الثاني

نماذج من التجارب الاشتراكية في التخطيط وموقف الإسلام منها

التخطيط في الاشتراكية دعامة هامة من دعائم النظام، بل هو أحد الخصائص الأساسية لهذا النظام، ويقوم الاقتصاد الاشتراكي على ملكية الدولة لأدوات الإنتاج، ويعتمد على أسلوب التخطيط الشامل، والدول الاشتراكية بكافة تطبيقاتها تتفق على أن التخطيط الشامل والمركزي، هو الأسلوب الأمثل لتحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي.

والتخطيط في الدولة الاشتراكية تخطيط صارم ومفصل، ويعتمد على التوزيع المركزي للموارد المتاحة، وفقا للأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يضعها المخططون، وهو يشمل تخطيط الإنتاج والأجور والأسعار والاستثمارات والتجارة الخارجية، وكل المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى^(١).

ويقوم أسلوب التخطيط في الاشتراكية على ما يسمى بالعلم بالقوانين الاقتصادية، والتي منها: قانون العمل على تحسين الإنتاج الاجتماعي باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وقانون التطور المتناسق؛ الذي يعمل على تناسب وسائل الإنتاج ومكوناته، وتناسب توزيع الدخل القومي بين الإنتاج والاستهلاك والتراكم؛ كما يعني هذا القانون عدم تخلف فرع من الفروع الاقتصادية داخل قطاع معين عن بقية الفروع^(٢).

إن القانونين السابقين فضلا عن القوانين الأخرى، كقانون القيمة، وقانون التوزيع حسب العمل، وقانون تنمية وسائل الإنتاج، وقانون استمرارية النمو الاقتصادي، هي أساس التخطيط

New Encyclabaed, Britannica, Op.cit,V.4, P. 15 a

(١) -

وانظر: مورزوف، المرجع السابق، ص ٤ .

(٢) - لانج أوسكار، مقالات في التنمية والتخطيط، ترجمة: محمد صبحي الأتربي،

وابراهيم خليل، دار الكتاب العربي: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ١٤ .

- وانظر: مورزوف، المرجع السابق، ص ١٠ .

الاشتراكي^(١)، كما يرى الاشتراكيون أن الاقتصاد لا يعد اشتراكيا إلا إذا اشتمل التخطيط الاقتصادي على تنظيم الحياة الاقتصادية في مجموعها، وهو ما لا يمكن تحقيقه -في نظرهم- عندما يترك تسيير دفعة الاقتصاد وتحلت قوى السوق، ومن هنا تبرز لديهم دواعي التخطيط الشامل والمركزي والملزم.

معنى ما تقدم أن أسلوب التخطيط الاشتراكي، يهدف إلى إحكام قبضته على الاقتصاد القومي، وتسييره بعيدا عن تلقائية قوى السوق، ووفقا لما يراه القادة السياسيون في تلك البلاد؛ وهو ما يعني أيضا أن ملامح التخطيط الاقتصادي في الدول الاشتراكية، يقضي بأن يكون للدولة الدور الكلي في توجيه أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإقرارها ووضعها موضع التنفيذ، معتمدة في ذلك على معطيات النظام نفسه، كالملكية العامة، وإلغاء مبدأ الحرية الاقتصادية، والتخطيط المركزي والشمولي.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة نموذجين أساسيين عند ذكر التخطيط في بعده الاشتراكي، هما: الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، إذ أن هذا الاختيار يجمع بين مركزية التخطيط الشديدة، والتحرر من بعض القيود المركزية، وإعطاء حرية أكبر لقوى السوق، فضلا عن كونه يشمل دولة متقدمة، وأخرى نامية وسيتم ذلك من خلال المباحث التالية:

(١) - ليونيف، ل. أ.، الموجز في الاقتصاد السياسي، ترجمة: أبو بكر يوسف، مراجعه: ماهر عسل، دار الكاتب العربي: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٢٣٣ .

المبحث الأول

إطار التخطيط في الاتحاد السوفيتي وتقويمه

يقوم هذا المبحث، بعرض الإطار العام لأسلوب التخطيط، والخطط الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي، منذ تطبيقه في الثلاثينات من هذا القرن الميلادي حتى الوقت الحاضر، فضلا عن التقويم العلمي لهذا الإطار وسيتم ذلك من خلال ثلاثة مطالب. يتوجه الأول إلى تقديم عرض موجز عن الأوضاع الاقتصادية قبل اتباع أسلوب التخطيط، ويناقش الثاني أسلوب التخطيط والخطط الاقتصادية، في حين يتوجه الثالث إلى تقويم هذه التجربة.

المطلب الأول

الأوضاع الاقتصادية قبل اتباع أسلوب التخطيط

قبل اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين^(١): أولاها: مرحلة ما قبل الثورة البلشفية عام (١٩١٧م)، التي كان فيها الاقتصاد الروسي يعتمد على الزراعة، والتي كانت متخلفة كثيرا، إذ كان يعمل بها أغلب السكان، كما كانت المقايضة، والاكتفاء الذاتي، واتباع الأساليب البدائية في الإنتاج، صفات سائدة في روسيا القيصرية^(٢)، ولم يكن للصناعة دور يذكر إلا في عهد "بيتر الأكبر" (١٦٨٢-١٧٢٥م)، ثم اتجهت معدلات التطور الاقتصادي إلى التحسن المستمر في منتصف القرن التاسع عشر، إلا أن سمة التخلف كانت هي الغالبة.

أما المرحلة الثانية فتنصب على الثورة البلشفية، قبل اتباع

(١)- تم الاعتماد على المراجع التالية في تحليل هذه المراحل:
- أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي (دراسة نظرية تحليلية)، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٦٩م، ص ٨٢ إلى ٨٨.
- علي لطفى، التخطيط الاقتصادي، ص ٢٢٨ إلى ص ٢٣٠، مرجع سابق.
- حمدية زهران، التخطيط الاقتصادي، ص ١٢٧ إلى ص ١٣١، مرجع سابق.
- New Encylabaed, Britannica, op.cit, V.17, P923-924
(٢)- علي لطفى، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٢٧، مرجع سابق. وانظر:
- صلاح نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٢م، ص ١٨٩ وما بعدها.

أسلوب التخطيط الاقتصادي، فقد بدء بتطبيق برنامج اقتصادي عرف ببرنامج "سبتمبر"؛ الذي نادى بال رأسمالية الاحتكارية للدولة، ثم صدر في عام ١٩١٧م قانون تملك الدولة للأراضي الزراعية، ووضعها تحت تصرف اللجان الزراعية في مختلف الأقاليم، ثم امتد التأميم إلى القطاعات القائمة في الاقتصاد، فأُمتت البنوك في ٢٨ ديسمبر ١٩١٧م، وكان قد سبقها تأميم التجارة الخارجية في ٢٣ أبريل من نفس العام، وتكوين المجلس الأعلى للاقتصاد القومي في ١٨ ديسمبر من نفس العام أيضاً، وقد وجد "لينين" أنه من الصعب تسليم العمال إدارة المصانع وتسييرها في تلك الفترة، فتركها في أيدي مالكيها على أن تتولى طبقة العاملين الرقابة، حتى تستطيع كسب الخبرة اللازمة، والقدرة على إدارة تلك المصانع، إلا أن هذه السياسة لم تكن مجدية إذ حدث تعارض بين العاملين والرأسماليين، أدى إلى انخفاض في الإنتاج الصناعي، الأمر الذي رتب لدخول الاقتصاد السوفيتي في المرحلة التالية.

وفي مرحلة الحرب الأهلية (نوفمبر ١٩١٨م، مارس ١٩٢١م) تم إلغاء الملكية الصناعية، والتمن والنقود والأوراق، وإقامة نظام جماعي يعتمد على مبدأ الاقتصاد العيني، مما أدى إلى التدهور وحدوث الاضطرابات في الجهاز الإنتاجي فأنخفض الناتج الكلي، وبلغ من حدة هذه الأزمة، أن بعض فروع الصناعات لم يستطع مواصلة العمل، فضلاً عن ذلك فقد حلت الدولة محل الأفراد في توزيع المنتجات، وأصبحت هي التي تصنع المنتجات، وبالتالي تسوقها، لعدم وجود ميزانية دورية للدولة، وضرورة الحصول على التمويل اللازم لسير المشروعات، ورغبة في تجريد النقود عن قيمتها الحقيقية، وحتى تستطيع إرساء مبدأ المبادلات العينية؛ التي تقوم فيه المصانع بتوزيع منتجاتها على الأفراد.

ثم تطور الأمر نحو الشيوعية بخطى أسرع، فلجأت الدولة إلى إدخال بعض السياسات الشيوعية مثل: سياسة العمل الإجباري، سياسة تحديد الأجور، والإتجاه نحو المساواة مما زاد الحالة سوءاً، وهجر العمال وخصوصاً الأكفاء منهم أعمالهم، مما اضطر الدولة في عام

١٩٢٠م، إلى إتباع أسلوب التعبئة الجبرية، هذه الاسباب أدت بطبيعة الحال إلى فشل هذه المرحلة والبحث عن غيرها.

بيد أن السياسات الاقتصادية المختلفة، التي طبقت في الاتحاد السوفيتي في عام ١٩١٧م وما بعده، لم تجن الثمرة المتوقعة منها، وتبين أنه يستحيل تطبيق الآراء الثورية التي قال بها "كارل ماركس" دفعة واحدة، بل لا بد أن تكون هناك فترة تمهد لتطبيق رأسمالية الدولة، حتى يمكن تطبيق الاشتراكية بكل مضامينها.

ولذلك بدأ الاتحاد السوفيتي في أواخر عام ١٩٢١م بتطبيق سياسة اقتصادية جديدة؛ تمثلت في التراجع عن التأميم، وإعادة نظام الميراث، وإعادة طبقة صغار الملاك، وإعادة النظام النقدي، وإعطاء حرية أكبر للأفراد في القيام بالمشروعات فأصبح "بنك الدولة" يتلقى ودائع الأفراد ويمنحهم القروض، وحصل الكثير من الأفراد على امتيازات معينة، لاستغلال المناجم وبعض مصادر الثروة الطبيعية، وأصبح المزارعون يسوقون محاصيلهم المختلفة بحرية تامة، مع تشجيعهم ومساعدتهم وتوفير التمويل اللازم لهم، وقد أدت الأوضاع السابقة، إلى انتعاش الزراعة والصناعة، وزيادة الصادرات، وبالتالي تحسن سعر "الروبل" في الأسواق الدولية. بيد أن مقارنة المتحقق من الأهداف بالمستهدف يبين أن السياسة الاقتصادية الجديدة لم تحقق أهدافها أيضا.

المطلب الثاني

التخطيط والخطط الاقتصادية

في هذا المطلب سيتم التعرض بصفة أساسية إلى ثلاث قضايا رئيسية، تختص الأولى بالعرض التاريخي للتخطيط في الاتحاد السوفيتي، في حين توضح الثانية أسلوب التخطيط فيه، وتقوم الثالثة بتحليل الخطط الاقتصادية.

أولاً: عرض تاريخي للتخطيط في الائتماد السوفيتي:

عندما استولى البلاشفة على الحكم في ٢٥ أكتوبر عام ١٩١٧م، لم يكن لديهم فكر واضح عن كيفية إدارة الاقتصاد القومي، إذ خلت كتابات "كارل ماركس" من أي شيء يخص ذلك، فيما عدا أن المجتمع الاشتراكي سידار وفقاً للمصلحة العامة، إلا أنه توقع أن ذلك سوف يخلق هياكل إنتاجية تحل محل نظام السوق، وتلغى فيها النقود وحوافز الربح^(١).

ولكن من نتائج فترة شيوعية الحرب، أن سيطرت الدولة سيطرة تامة على الزراعة والصناعة، وبدأ التأميم بطريقة سريعة للملكيات بما فيها الأراضي، وأعلن أن كل المشاريع الخاصة والفردية ليست شرعية، وأن على الأفراد تسليم ناتج المزرعة للدولة مما أفقد النقود بالتالي قيمتها. ونظرياً فإن فترة شيوعية الحرب، تعد شكلاً من أشكال التخطيط المركزي؛ إذ أن جميع الوحدات الانتاجية، فيما عدا المزارع كانت خاضعة لأوامر المجلس الأعلى للاقتصاد القومي الذي انشأ عام ١٩١٧م - كما أسلفنا - ولكن في مجال الحكم عليها لا نملك إلا أن نقول أنها بداية فاشلة للتخطيط، إذ نجمت بعض المشاكل التموينية، وأهدر الكثير من الموارد الاقتصادية وانتشرت المجاعات^(٢).

أما في فترة السياسة الاقتصادية الجديدة التي قدمها "لينين" فقد ركزت على تصنيع الاقتصاد القومي على نطاق ضيق، وتشكلت لدراسة هذا الغرض لجنة التخطيط القومي في عام ١٩٢١م، لنصح الحكومة ومساعدتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، ولكن ظل التخطيط ضعيفاً في تلك الفترة؛ إذ أن الاتحادات والمشاريع كانت تدير شؤونها وهي حرة في عقد الصفقات ومنح الائتمان؛ أي لم يكن هناك ملامح أكيدة للتخطيط في قطاع الدولة والقطاع الخاص أيضاً، وقد ظل ذلك الأمر حتى ديسمبر ١٩٢٥م، عندما أقر المؤتمر الرابع عشر للحزب

(١) - New, Encyclopaedia, Britannica, Op.Cit, V.17, P. 923.

(٢) - روصيف، جان، الاقتصاد المخطط، ترجمة: إحسان مركيس، وسهام الشريف، دمشق: بدون رقم طبعة، ١٩٦٦م، ص ١١.

الشيوعي قرارا بقلب البلاد من دولة زراعية متخلفة، إلى دولة صناعية. وقد عبر عن ذلك بالقول: "وأنه من المستحيل أن تحل المشكلات التي من أجلها قامت الشيوعية دون بناء جديد سريع للاقتصاد القومي"^(١). وهو يقصد إدخال التخطيط الشامل كأساس لذلك البناء، مع الاهتمام بالتصنيع الثقيل.

أما في العامين ١٩٢٦-١٩٢٧م، فقد تكونت مدرستان فكريتان اهتمتا بشئون التخطيط، الأولى: تاريخية تشكلت من مجموعة من المخططين الحذرين، يرون أن التخطيط يجب أن يقوم على الدراسات الواقعية للمجتمع، وعلى مدى ما يتوفر له من إمكانيات وعلى احتياجاته الفعلية، أما الثانية فترى انه لا بد من الإجراءات المتطرفة، لأنها ضرورية من وجهة نظرهم، لخلق مجتمع اشتراكي قادر على التصنيع والاعتماد على الذات، وأصدرت بالتالي مسودات ذات أهداف مبالغ فيها للخطة الأولى، متصورين أن الخطة هي كل شيء، وأن لها الأسبقية على كافة القرارات الاقتصادية، وقد انتصرت آراؤهم فيما يخص فكرة التخطيط^(٢).

وبالنسبة للخطة الاقتصادية الفعلية، فقد كان هناك عدد من الخطط الاقتصادية من أمثلتها الخطة الاقتصادية لتنشيط الصناعة عام ١٩١٧م، وخطة تطوير إقليم الأورال عام ١٩١٨م، ثم بعد ذلك الاهتمام بالخطط القطاعية، مثل: خطة كهربة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢١م، والخطة الخاصة بالصناعة أيضا في عام ١٩٢٣م، والخطة الخاصة بالنقل في العام نفسه، والتي كانت تخميناتها أقل بكثير من الواقع، والخطة الزراعية عام ١٩٢٥م، وبالرغم من أن تلك الخطط لا تخرج عن كونها تجارب وسياسات مكتبية، إلا أنها ساهمت في إعطاء نوع من الخبرة في عمليات التخطيط من ناحية، وفي تطوير فنون البحوث

(١)- عبد العزيز خير الدين، التخطيط القومي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدون ناشر أو رقم طبعة أو تاريخ، ص ٢٤.

(٢)- New Encyclopedia Britannica, OP.Cit, V.17, p923. a وانظر: شامير، هنري، الاقتصاد المخطط، ترجمة سموحي فوق العادة، بدون دار نشر أو رقم طبعة أو تاريخ، ص ١٢، ١٣.

بدرجة خاصة من ناحية ثانية (١).

والواقع أن جميع الخطط التي تم عرضها لا تتعدى كونها خططاً قطاعية، حتى بعد انشاء "الجوسيلان" (٢). وإصدار بعض الأرقام التي نشرت في عام ١٩٢٦م، فإنها لم تكن ملزمة لأي من قطاع الدولة أو القطاع الخاص، وكان هدفها الكشف عن الاختناقات المختلفة في بعض قطاعات الاقتصاد القومي، ومحاولة حلها لرفع معدل نمو أداء الاقتصاد القومي؛ فهي خطط تختص بالإنتاج والتخمين بما سيكون عليه، واستمر هذا الحال حتى عام ١٩٢٧-١٩٢٨م عندما درست "الجوسيلان" الأرقام التي نشرت في عام ١٩٢٦م، وحولتها بالتالي إلى خطة رسمية خمسية، لتطوير الاقتصاد القومي في تلك الفترة، إلى عام ١٩٢٨م، وبذلك دخل الاتحاد السوفيتي مرحلة أخرى من مراحل التخطيط الاقتصادي؛ وهي الانتقال من مرحلة التخطيط القطاعي، إلى مرحلة التخطيط الشامل لجميع القطاعات الاقتصادية (٣).

مما سبق يتضح، أن التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي وعقب الثورة البلشفية، لم يكن واضح الملامح مع أنه أحد أركان الاشتراكية، وإن وجدت بعض البدايات المختلفة للتخطيط فإنها خطط قطاعية، لا تصل إلى مستوى التخطيط الاقتصادي المركزي، الذي اتصفت به الدول الاشتراكية فيما بعد.

ثانياً: أسلوب التخطيط في الاتحاد السوفيتي:

إن التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي، هو العامل الأساسي الذي يتحكم في النشاط الاقتصادي ككل، وقد مر التخطيط في

(١)- كير، كي، التخطيط الاقتصادي، ترجمة: جواد الحكيم، مطبعة المعارف: بغداد،

بدون رقم طبعة، ١٩٧٨م، ص ٢٠٦. وانظر:

- شامير هنري، ص ١٢، مرجع سابق.

(٢)- الجوسيلان هي لجنة الدولة للتخطيط في الاتحاد السوفيتي، وهي الهيئة التخطيطية المركزية، التي تضطلع بمهمة تخطيط الاقتصاد الوطني، وصياغة خطط التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والرقابة على تنفيذه في عموم الدولة، وقد انشأت عام ١٩٢١م.

- انظر: جماعة من الأساتذة السوفيت، موجز القاموس الاقتصادي، ترجمة: مصطفى الدباس،

تحقيق بدر الدين السباعي، دار الجماهير: دمشق، بدون رقم طبعة، ١٩٧٢م، ص ١٠٢.

- تشيريفيك، شفيركوف، المبادئ الأولية في التخطيط، دار التقدم: موسكو، بدون رقم طبعة، ١٩٨٤م، ص ٣٢٦.

(٣)- كير، كي، ص ٢٠٧، مرجع سابق. وانظر:

- شامير، هنري، المرجع السابق، ص ١٣.

الاتحاد السوفيتي بمراحل مختلفة -على ما ذكرنا سابقا- حتى عام ١٩٢٨م، حيث أعدت "الجوسبلان" خطة اقتصادية شاملة لجميع قطاعات الاقتصاد القومي، بدأ تنفيذها في بداية عام ١٩٢٩م إذ يعد هذا التاريخ هو تاريخ أول خطة اقتصادية فعلية على طريق التخطيط الاشتراكي السوفيتي.

وقد استمد التخطيط في الاتحاد السوفيتي مضمونه وفلسفته من أصول النظرية الماركسية ولهذا استهدف تحقيق الاهداف التالية (١) :

١- الاهتمام بالصناعة عموما، مع الاهتمام أساسا بالصناعات الثقيلة، كالطاقة الكهربائية والكيميائية والبتروولية، وكذا صناعة المعدات والآلات.

٢- تطوير الاقتصاد القومي، بادخال فنون الإنتاج المتطورة.

٣- ايجاد القدر الملائم من المدخرات، التي تضمن زيادة الاستثمارات، ومن ثم الإنتاج لرفع مستوى المعيشة .

٤- التنمية المتوازنة لجميع القطاعات الاقتصادية.

٥- توفير القدر اللازم من السلع الأساسية، التي تهم الغالبية العظمى من السكان.

٦- خلق فائض اقتصادي لدى الدولة، تستطيع معه التغلب على التأثير السلبي في تنفيذ الخطط الاقتصادية من أي عامل من العوامل المفاجئة.

ثالثا: الخطط الاقتصادية:

نفذ الاتحاد السوفيتي عددا من الخطط الاقتصادية نستعرض ما توفر لدينا من معلومات اقتصادية عنها لنبين أهم الملامح والنتائج التي انطوت عليها.

١- الخطة الخمسية الاولى (١٩٢٩-١٩٣٢م) : ركزت هذه الخطة على دعم

الاستقلال الاقتصادي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والارتفاع بمستويات المعيشة، والتركيز على الصناعات الثقيلة (١)، وقدم توزيع استثمارات هذه الخطة على فروع النشاط الاقتصادي كالتالي: ٦٢٪

(١)- حميدة زهران، التخطيط الاقتصادي، ص ١٣٣، مرجع سابق.

استثمارات ذات طابع اقتصادي، ٢٩٪ استثمارات التعليم والتدريب، ٢٪ استثمارات عسكرية، وقد بدأ الاهتمام واضحاً بالصناعة حيث أن إجمالي الاستثمارات المخصصة لها بلغت ٢٩ مليار روبل، بينما استثمارات السلع الاستهلاكية لم تتعد ٣،٥ مليار روبل^(١).

ومن نتائج الخطة الاتجاه إلى الزراعة الجماعية، بدلا من المزارع الفردية إذ بلغت نسبتها ٦٣٪ عام ١٩٣٢م الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وانتشار المجاعة مما حدا بالدولة إلى تصفية الملكيات الكبيرة من الأراضي الزراعية^(٢).

أما في الصناعة فقد ارتفع معدل نمو إنتاجها بنسبة ٢٠٪ سنوياً وتحقق هدف الخطة في الاتجاه نحو بناء الصناعات الثقيلة، وإن تم ذلك على حساب الصناعات الخفيفة، أما في قطاع الاستهلاك فقد فشلت الخطة في تحقيق أهدافها^(٣).

٢- الخطة الثانية: (١٩٣٣-١٩٣٧م): استهدفت هذه الخطة، استكمال ما بدأته الخطة الأولى في تدعيم الاستقلال، والقدرة الاقتصادية وزيادة إنتاجية العمل في القطاعين الزراعي والصناعي وتحسين نوعيته، فضلا عن زيادة تنمية الصناعات الثقيلة، إذ ارتفع نصيب السلع الإنتاجية من الاستثمارات المخصصة، من ٢٩ مليار روبل في الخطة الأولى، إلى ٥٣ مليار روبل في الخطة الثانية، لكن الاهتمام بكل من قطاع النقل والمواصلات، والقطاع الزراعي كان قليلا^(٤).

وكان من أهم نتائج هذه الخطة التوسع في تصفية الملكيات الفردية، وإحلال المزارع الجماعية محلها، حتى بلغ مع نهاية الخطة، أن كان معظم القطاع الزراعي تحت إشراف وإدارة الدولة، كما حققت الصناعة تقدما كبيرا، وخاصة الصناعات الثقيلة، مما اضطر الدولة أمام حاجتها إلى إمكانيات أكبر لتمويل هذا القطاع من الادخار الاجباري، والضغط على الاستهلاك، بهدف الاعتماد على الموارد الداخلية^(٥).

(١) - علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ١٣٣، مرجع سابق.

(٢) (٣) - حميدة زهران، التخطيط الاقتصادي، ص ١٣٣، مرجع سابق.

(٤) - عبدالوهاب الأمين، النظم الاقتصادية، جامعة الكويت، كلية التجارة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٦م، ص ١٥٤.

(٥) - حميدة زهران، التخطيط الاقتصادي، ص ١٣٤، ١٣٥.

وبذلك يمكن القول أن الخطة الأولى والثانية استطاعت نقل الاتحاد السوفيتي من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية. فبلغت نسبة الإنتاج الصناعي من المصانع التي أنشئت منذ عام ١٩٢٨م في عام ١٩٣٧م حوالي ٨٠ ٪ من الإنتاج الصناعي، وازدادت الطاقة الإنتاجية لمصانع الحديد والصلب أربعة أضعاف^(١).

٣- الخطة الثالثة (١٩٣٩-١٩٤١م): كان الهدف الرئيسي لهذه الخطة، هو تخفيف الضغط على الشعب، فاستهدفت زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة ٥٢ ٪، وبلغ الاستهلاك بنسبة ٧٢ ٪ مع الاستمرار في زيادة إنتاج الصناعات الثقيلة التي لم تتعد نسبتها ١٣ ٪^(٢).

إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق، حيث توقف تنفيذ هذه الخطة عام ١٩٤٠م، واتجهت الدولة بكافة إمكانياتها لتعبئة المجهود الحربي في الحرب العالمية الثانية^(٣) وقد أدت الحرب إلى ارتفاع الأسعار، وركود قطاع الاستهلاك، وانخفاض مستوى الأجور الحقيقية، فضلا عن دمار كبير في الجهاز الإنتاجي^(٤).

٤- خطة الحرب الخمسية (١٩٤١-١٩٤٥م): ركزت هذه الخطة على تعبئة الموارد لمواجهة ظروف الحرب، فاستطاع الاقتصاد السوفيتي في فترة وجيزة التكيف مع هذه المرحلة، وقد كان الشكل السائد للتخطيط في تلك الفترة هو الخطط الحربية والاقتصادية الربع سنوية^(٥).

٥- الخطة الخمسية الرابعة (١٩٤٦-١٩٥٠م): كان الهدف الأساسي لهذه الخطة، هو إعادة إعمار ما دمرته الحرب؛ إذ أن الاقتصاد السوفيتي إبانها أصيب بخسارة فادحة في الطرق والسكك الحديدية والمناجم وأنابيب البترول والمنشآت، وقد كانت مهمتها الأساسية الوصول بالاقتصاد في نهاية الخطة، إلى نفس المستوى الذي كان عليه قبل الحرب، عن طريق تحويل الجزء الأكبر من المصانع ذات الأغراض الحربية إلى أغراض السلم^(٦) وكان من نتائج هذه الخطة أن استطاع الاتحاد السوفيتي تحقيق معظم هذا الهدف عام ١٩٥٠م، بالإضافة إلى تحسين الإنتاج الزراعي نسبيا^(٧).

(١)- عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ١٥٥.
(٢)(٣)- علي لطفى، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٣٤، مرجع سابق.
(٤)- حمدي زهران، التخطيط الاقتصادي، ص ١٣٥، مرجع سابق.
(٥)- تشيريفيك، شفيركون، المرجع السابق، ص ٧.
(٦)- علي لطفى، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٣٦، مرجع سابق.
(٧)- عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ١٥٦.

٦- الخطة الخامسة (١٩٥١-١٩٥٥): في بداية فترة هذه الخطة كان الاتحاد السوفيتي قد عوض الأضرار التي نجمت من الحرب، وطور اقتصاده تطويراً تجاوز به الأهداف المقررة في الخطة، وعزز من قدرته الصناعية، وتجاوز الإنتاج السوفيتي من الفحم إنتاج بريطانيا، واحتل المرتبة الثانية في العالم، وكان من أهم أهدافها أيضاً زيادة التقدم التكنولوجي، وزيادة إنتاج السلع الإنتاجية والاستهلاكية (١).

ومن نتائج هذه الخطة أن زاد الإنتاج الصناعي في الاتحاد السوفيتي بنسبة ٨٥٪، في حين زاد إنتاج وسائل الإنتاج بنسبة ٩١٪، والإنتاج الزراعي بنسبة ٣٠٪، ونجحت الخطة في الارتفاع بالدخل القومي بنسبة ٦٨٪، والارتفاع بالأجور بنسبة ٣٩٪، وكان من أبرز نتائج هذه الخطة أن دخل الاتحاد السوفيتي في علاقات تجارية مع الكثير من الدول، أدت إلى زيادة حجم التبادل التجاري، بينه وبينها (٢).

٧- الخطة السادسة (١٩٥٦-١٩٦٠م): استهدفت هذه الخطة إعطاء الأولوية لتنمية الصناعات الثقيلة مع الاهتمام بفروع الصناعة عموماً، والنهوض بالإنتاج الزراعي، ورفع المستوى الثقافي، وقد كانت هذه الخطة تستهدف تنمية الإنتاج الصناعي بنسبة ٦٥٪، وزيادة وسائل الإنتاج بنسبة ٧٠٪ وإنتاج سلع الاستهلاك بنسبة ٦٠٪ (٣).

ولكن لم يمض عامان على بدء تنفيذها حتى أوقف العمل بها، وأعدت خطة أخرى تغطي سبع سنوات لعدد من الأسباب في مقدمتها، أن فترة خمس سنوات فترة قصيرة نسبياً لا تسمح باكتشاف نتائج الاستثمار بصورة دقيقة، فضلاً عن أن سبع سنوات تعمل على ضخامة معدلات الإنتاج، ناهيك عن التغيرات الجذرية التي شهدتها الاقتصاد السوفيتي في الهياكل الإدارية، وتوفر قدر من اللامركزية (٤).

وقد كان من نتائج هذه الخطة، زيادة تطور القطاع الصناعي

(١) - روميف، جان، المرجع السابق، ص ٥٣.

(٢) (٣) - حمديّة زهران، التخطيط الاقتصادي، ص ١٣٦، مرجع سابق.

(٤) - علي لطفى، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٣٧، مرجع سابق.

معتمداً في ذلك على التقنية وأساليب الإنتاج المختلفة، وارتفاع الأجور والمرتبات للعمال والفلاحين، مما عمل على رفع مستوى الاستهلاك الفردي، الأمر الذي عمل على زيادة الدخل القومي بنسبة ٦٠٪ (١).

٨- الخطة السابعة (١٩٥٩-١٩٦٥م): كانت المهمة الأساسية لهذه الخطة، النهوض بجميع القطاعات والفروع الاقتصادية، عن طريق اعطاء الأولوية لتنمية وسائل الإنتاج، وتثبيت أركان النظام خلال فترة تتراوح بين عشر إلى خمس عشرة سنة، ولذلك خصص لها من الاستثمارات ما وصل إلى "٣٠٠٠" مليار روبل، بقصد زيادة الإنتاج الصناعي بنسبة ٨٠٪ خاصة من الصناعات الثقيلة، وزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية بنسبة تتراوح بين ٦٢٪ إلى ٦٥٪ (٢).

وقد حققت هذه الخطة ارتفاعاً في الأجور الإسمية، وزادت المعاشات والإعانات، وانخفضت أثمان المواد الغذائية، فارتفعت الدخول الحقيقية للعمل، وزاد توسع القطاع الصناعي، وارتفع إنتاج السلع الغذائية، إذ أنشئ لذلك الغرض ما يقرب من ١٦٠٠ مصنعاً، وحظيت الزراعة بإدخال الميكنة عليها مما عمل على رفع إنتاجية العامل وتقليل ساعات العمل (٣).

إن أهم ما يميز الفترة الممتدة من ١٩٥٦-١٩٦٥م، والتي احتوت كلا من الخطة السادسة والسابعة، هو التقدم في أهم ميادين العلم والتقنية، وبصفة خاصة في ميدان أبحاث الفضاء، واستخدام الطاقة الذرية، وبناء الآلات والمكائن والصواريخ، وتطوير الإلكترونيات، والصناعة الكيماوية (٤).

٩- الخطة الثامنة (١٩٦٦-١٩٧٠م): قرر المسؤولون عن شؤون التخطيط العودة إلى الخطط الخمسية، وكان لهذه الخطة الخمسية أهمية خاصة، إذ توقع المخططون بعد هذه الخطة أن يكون الاتحاد السوفيتي متفوقاً على الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من نتائجها زيادة الدخل القومي بنسبة ٤٠٪، والإنتاج الصناعي بنسبة ٥٠٪، والإنتاج الزراعي بنسبة ٢٥٪، والسكك الحديدية بنسبة ٢٣٪، ومتوسط الدخل الفردي بنسبة ٣٠٪، والاستثمارات بنسبة ٤٧٪ (٥).

(١)(٢)(٣)-حميدة زهران، التخطيط الاقتصادي، ص ١٣٨، ١٣٩، مرجع سابق.

-علي لطفى، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٣٨، مرجع سابق.

(٤)-تشيريفيك، شفيركوف، المرجع السابق، ص ٧.

(٥)-علي لطفى، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٣٨-٣٤٠، مرجع سابق.

١٠- الخطة التاسعة (١٩٧١-١٩٧٥): كان الهدف الاساسي لهذه الخطة، زيادة الدخل القومي خلالها بنسبة ٣٨٪ وتقتصر الخطة، أن يتحقق ٨٠٪ من هذه الزيادة عن طريق زيادة إنتاجية العمل، وتحقيق زيادة معدل نمو السلع الاستهلاكية بنسبة ٤٨٪، وزيادة متوسط الأجر الشهري بنسبة ٢٢٪ حتى عام ١٩٧٥م، وقد كان من نتائج هذه الخطة زيادة نمو الصناعة، وزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية، وارتفاع أجور العمال ودخولهم الحقيقية (١).

١١- الخطة العاشرة (١٩٧٦-١٩٨٠م): ركزت هذه الخطة على رفع المستوى المادي والثقافي لعامة الشعب، وتأمين الوسائل الكفيلة بزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ورفع كفاءة الإنتاج الاجتماعي على أساس التقدم العلمي، واستخدام القدرات الإنتاجية والعمالة استخدما أمثل، فضلا عن تحسين نوعية العمل (٢).

ومن نتائج هذه الخطة أن توسعت القاعدة التكنولوجية للزراعة، وبدأ الاتحاد السوفيتي بالبحث عن الموارد الطبيعية في سيبيريا، وازداد المتوسط الشهري لأجور العمال بمقدار ١،٤ مرة بالمقارنة مع سنة ١٩٧٠م، وخلال أعوام هذه الخطة فقط ارتفعت أجور ٣١ مليون عاملا ومستخدما (٣).

١٢- الخطة الحادية عشرة (١٩٨١-١٩٨٥م): تعد هذه الخطة مرحلة هامة لتحقيق التحولات الضرورية في الاقتصاد السوفيتي على أساس الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية عموما، ومن أهم أهدافها ميكنة العمل، وإدخال المزيد من منجزات التقدم العلمي، وزيادة الدخل القومي خلال خمس سنوات بنسبة ١٨ إلى ٢٠٪ (بشرط أن يتم تحقيق ٨٥ إلى ٩٠٪ من نموه عن طريق رفع إنتاجية العمل)، وزيادة إنتاج المنتجات الصناعية بنسبة ٢٦ إلى ٢٨٪، والمنتجات الزراعية بنسبة ١٢ إلى ١٤٪، ونمو الصادق الاجتماعية للاستهلاك بنسبة ٢٠٪، وزيادة الأجور الشهرية للعمال بنسبة ١٣ إلى ١٦٪، وقد استطاعت هذه الخطة تحقيق الكثير من أهدافها، فزاد متوسط الأجور الشهرية، وتوسع الإنتاج الصناعي، ولكنها أخفقت في زيادة معدل نمو الزراعة (٤).

١٣- الخطة الخمسية الثانية عشرة (١٩٨٦-١٩٩٠م): استهدفت هذه الخطة النهوض بمستوى حياة الشعب الثقافية والمادية وإيجاد أفضل الظروف

(١)- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٤٣٠، مرجع سابق.
(٢)(٣)(٤)- تشيريفيك، شفيركوف، المرجع السابق، ص ٧، ١٠، ٢٢.

للتطوير الشامل للفرد، وزيادة إنتاجية العمل، ونمو النشاط الاجتماعي، وزيادة التقدم العلمي والتكنيكي، والتطوير الديناميكي المتوازن للاقتصاد ككل، والنمو المتناسب لجميع الفروع الاقتصادية (١).

١٤- خطة جورباتشوف للإصلاح الاقتصادي (البيريسترويكا): منذ وصول ميخائيل جورباتشوف إلى الحكم في مارس ١٩٨٥م، أخذ في إدخال بعض الإصلاحات الشاملة في الاقتصاد والسياسة ضمنها كتابه "بيريستويكا"؛ أو سياسة إعادة الهيكلة والبناء، والتي وضع لها عددا من المفاهيم من أهمها، "أن البيريسترويكا هي القضاء الحازم على عمليات الركود وكسر عواصل الكبح وخلق عواصل مضمونة وفاعلة لتسريع التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ومنحه قدرا كبيرا من الدينامية" (٢)، أو هي "تكثيف الاقتصاد السوفيتي في شتى الاتجاهات، وبعث مبادئ المركزية الديمقراطية، وتنميتها في إدارة الاقتصاد الوطني، واعتماد واسع لطرائق الإدارة الاقتصادية، ورفض للائتمار والتسيير المكتبي في الإدارة، وتعميم روح التجديد والهمة الاشتراكية" (٣) (٤). معنى ما تقدم أن مفهوم البيريسترويكا ينصرف في الأساس، إلى إعادة بناء الاقتصاد السوفيتي، وبث الديمقراطية في تسيير

الاقتصاد، بهدف تجنب كوارث وأزمات محققة.

هذا ويمكن إيضاح جوهر ذلك الإصلاح في عجالة شديدة، مع التركيز فقط على الجانب الاقتصادي في النواحي التالية:

١- دوافع خطة الإصلاح: قدر جورباتشوف أسباب تفاقم الازمة في الاتحاد السوفيتي في العناصر التالية:

١- الجمود الحاصل في النمو الاقتصادي، وانخفاض معدل نمو الدخل القومي في كثير من الخطط الاقتصادية الأمر الذي أدى بالاققتصاد السوفيتي إلى حافة الركود الاقتصادي (٥).

٢- اتساع الفجوة بينه وبين الدول الأخرى، وعلى الأخص الولايات المتحدة في فاعلية الإنتاج، أو نوعية المنتجات، أو في التقدم الفني والعلمي (٦).

٣- المبالغة في التصنيع الثقيل (٧)، بما نشأ عنه اختلال واضح في

(١)- تشيريفيك، شفيركوف، المرجع السابق، ص ٢٢.

(٢) (٣)- جورباتشوف، م. س، بيريسترويكا (التفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع)، دار الفارابي: بيروت، ترجمة: محمد أحمد شومان وآخرون، الطبعة الرابعة، ١٩٨٩م، ص ٤٤، ٤٣.

(٤)- لمزيد من التفصيل حول مفاهيم البيريسترويكا. انظر: المرجع نفسه، ص ٤٤، ٤٣.

(٥)، (٦)، (٧)- المرجع نفسه، ص ٢٠.

بنية الاقتصاد السوفيتي بين قطاع الصناعة الاستهلاكية، وقطاع الصناعة الثقيلة والحربية، وبين الصناعة وبقية القطاعات الأخرى^(١).
 ٤- اتجاه الاقتصاد في فترات مختلفة، إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد، نظرا لتوفرها واختلالها في أحيان أخرى، إذ يتوفر بعضها بكميات هائلة كالفلواذ، ويعاني الاقتصاد من نقص شديد في البعض الآخر كالحبوب^(٢).

٥- التخلف الواضح في استخدام المنجزات العلمية^(٣).

٦- تفاقم مشكلتي السكن والغذاء، والخدمات الاجتماعية.

٧- تفشي كثير من مظاهر الفساد الإداري، كالرشوة والمحاباة والتبجيل والإطراء^(٤).

٨- سوء نظام الإدارة الاقتصادية^(٥).

هذا بالإضافة إلى بعض المشكلات الأخرى أوردها بعض منظري التنمية منها: الفجوة بين كفاءة الإنتاج ونوعية المنتجات، مع وجود البطالة في جزء كبير من دولاب الإنتاج، والتأخر الكبير في مستوى الكفاءة وإشباع الحاجات الاجتماعية كما وكيفاً^(٦).

ب- أهداف خطة الإصلاح^(٧): تمثلت أهداف خطة الإصلاح في المجال الاقتصادي فيما يلي:

١- إنعاش الوضع الاقتصادي والتغلب على العوامل المعيقة لذلك.

٢- تغيير بنية الاقتصاد وتسريع التقدم العلمي التقني، وإعادة بناء نظام إدارة الاقتصاد بمجمله.

٣- تحويل المؤسسات إلى النظام الاقتصادي المستقل التام (الحساب الاقتصادي)، والتغيير الجذري للتخطيط، وإصلاح نظام الأسعار، وتطوير الأسس الديمقراطية للإدارة بكافة الوسائل المتاحة.

٤- استخدام الحوافز والدوافع الاقتصادية كبديل للأوامر الإدارية، ومشاركة العاملين في كافة الوحدات الإنتاجية في جزء من الأرباح،

(١)- السياسة الدولية، دار الأهرام، القاهرة: العدد ٩، أكتوبر ١٩٨٨م، تعقيب: محمد السيد سعيد، على مقال: إبراهيم سعد الدين، ص ٨٣.
 (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧)-جورباتشوف، المرجع السابق، ص ٢٣، ٢٦، ص ٣٢، ص ١١٨، ص ٤٦.

تغيرا شاملا في شتى المجالات والميادين.

٥- الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد السوفيتي على أساس استخدام منجزات العلم والتقنية، بتكثيف العمليات الإنتاجية، وزيادة الكفاءة، والاهتمام بنوعية المنتجات، وبتحسين الإدارة وتقليل استخدام المواد الخام والطاقة، وحل مشكلة الغذاء كقضية ذات أولوية خاصة، فضلا عن إطلاق قدرات العاملين، وبعث الحماس في نفوسهم، وتوسيع المجال أمام مشاركتهم الفعلية في الإدارة^(١).

٦- دراسة مدى إمكانية توفير الحريات السياسية، في إطار نظام اقتصادي يقوم على التخطيط المركزي والشامل، ومدى إمكانية تحقيق الاستخدام الرشيد للموارد، والعلاقة بين التخطيط من ناحية، والسماح لقوى السوق من ناحية أخرى^(٢).

٧- الالتزام التام بمبدأ (لكل حسب عمله) وإشباع الحاجات التي تغطيها الدخول النقدية، وصولا إلى رفع إنتاجية العمل، عن طريق ربط الأجور الفردية بعائد العمل^(٣).

٨- أن يصبح طلب المستهلك، هو العامل الرئيس لإنتاج المؤسسات، وأن تحاسب كل مؤسسة إنتاجية على أساس اقتصادي، حتى تتحمل نتائج نشاطها، وأن يكون لها الحق في اختيار المستهلك وتحديد السعر^(٤).

٩- التغيير الجذري لمجمل عمل هيئات التخطيط والإدارة المركزية، بحيث يستند بدوره إلى معايير المحاسبة الاقتصادية لكي يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية، أي تصفية التناقض بين الوسائل والغايات، طالما أنه يستحيل إدارة الاقتصاد بأساليب مجافية لطبيعته^(٥).

١٠- النشر الكامل للديمقراطية الاشتراكية، والمساهمة الفعالة من قبل الجماهير في حل جميع مسائل حياة المجتمع^(٦).

١١- تنمية قوى الإنتاج وتحسينها^(٧).

١٢- تصحيح علاقات الإنتاج في المجتمع السوفيتي^(٨)، وتوحيد مزايا

(١)- مصطفى كامل، قراءة في الخطاب السياسي السوفيتي، السياسة الدولية، عدد ٩٩، ص ١٠٥، مرجع سابق.

(٢)- علي الدين هلال، مقدمة الملف الاقتصادي، السياسة الدولية، عدد ٩٩، ص ٧٣، مرجع سابق.

(٣)- طه عبد العليم، مآزق الاشتراكية، وإعادة البناء بين النظرية والسواقع في الاتحاد السوفيتي، السياسة الدولية، عدد ٩٩، ص ٩٥، مرجع سابق.

(٤)(٥)(٦)- نفس المرجع والصفحة، ص ٩٦.

(٧)- فوزي منصور، تعقيب على مقال: طه عبد العليم، السياسة الدولية، عدد ٩٩، ص ٩٩، مرجع سابق.

(٨)- طه عبد العليم، السياسة الدولية، عدد ٩٩، ص ٩٦، مرجع سابق.

التخطيط بدرجة متنامية، مع العوامل التي تحفز السوق الاشتراكية، ضمن أهداف الاشتراكية، وقيام المشروعات بالدور الفعلي في اعداد خططها المختلفة^(١).

ج- بعض نتائج خطة الإصلاح: بالرغم من حداثة هذه التجربة وعدم امكانية التقويم العلمي السليم لها، إلا أنها حققت بعض النتائج نورد أهمها فيما يلي:

- التقدم التدريجي للتحويلات في سياسات الدخول والأسعار.
- الانتقال المتزايد للمؤسسات العامة إلى أساليب الاستغلال الإداري والحساب الاقتصادي (العرض والطلب)
- إصدار تشريعات الملكية الفردية، والقانون الجديد الخاص بالملكيات التعاونية.
- التقدم على طريق المزيد من ربط الأجر بالعائد.

المطلب الثالث

تقويم التجربة السوفيتية في التخطيط

رغم بعض الانجازات التي حققها التخطيط في الاتحاد السوفيتي، وخاصة منذ الخطة الرابعة، في مجال التسليح والصناعات الثقيلة، واستخدام التقنية الحديثة، إلا أن هناك الكثير من الانتقادات، التي يمكن أن توجه إليه نذكرها فيما يلي:

- ١- بالغت معظم الخطط الاقتصادية السوفيتية في الاهتمام بالصناعات الثقيلة، وقد بدا ذلك واضحا من خلال الاستثمارات التي كانت تضخ لتطوير تلك الصناعات ورفع معدلات نموها، بحيث لم تخل خطة من هذا الهدف، فقد بلغت جملة الاستثمارات في الصناعات الثقيلة في الخطة الأولى "٢٩" مليار روبل، ارتفعت في الخطة الثانية إلى "٥٣٠" مليار روبل، في مقابل عدم الاهتمام بإنتاج السلع الاستهلاكية الضرورية، التي لم يخصص لها سوى "٣,٥" مليار روبل خلال الخطة الأولى،

(١)- جورباتشوف، المرجع السابق، ص ١٢٧، ١٢٨.

وبالجملة فإنه بنهاية الخطة الخمسية الثالثة تم استثمار ٤٠٪ من موارد الاستثمار المحلي في الصناعة، حُضيت الصناعة الثقيلة منها بنسبة ٣٢٪، والباقي وقدره ٨ ٪ للصناعات الخفيفة، الأمر الذي أدى إلى النقص الشديد في توفر سلع الاستهلاك الضرورية لمعظم السكان، وأوجد خلا شديدا في الهيكل الإنتاجي.

٢- بالرغم من كون الاتحاد السوفيتي صاحب أقدم تجربة تخطيطية في العصر الحديث، إلا أنه لم ينجح في إنجاز أهدافه بدقة، فتخلفت بعض الصناعات عن تحقيق أهدافها، بينما حققت بعض الصناعات أهدافا أعلى مما هو مخطط لها، ولا سيما خلال الخطط الأولى، كما فشلت الخطط الزراعية في تحقيق أهدافها بنسبة كبيرة، وحدثت انحرافات كبيرة في أهداف الإنتاج، وخصوصا في الخطة الرابعة (١٩٤٦-١٩٥٠) من عجز في بعض السلع إلى فائض في البعض الآخر.

فضلا عن الانحراف في مستوى الأجور عما هو مخطط له، حيث قد حددت الخطة الرابعة مستوى الأجر السنوي بنحو "٦٠٠٠" روبل، ولكنه وصل إلى "٩٠٠٠" روبل بزيادة مقدارها ٣٥٪ عما هو مقرر^(١) ولذلك يقول أحد الاقتصاديين السوفييت المشهورين: "ما زلنا نفتقر إلى خطة اقتصادية جارية، ونفتقر إلى الضامن الضروري لإنجازها"^(٢).

٣- يحتاج إعداد الخطة الاقتصادية وتحضيرها، إلى فئة معينة من المخططين والخبراء والمديرين، لدراسة المشروعات الاقتصادية في مجموعه، مما يعني أن أي خطأ من قبلهم يكون فادحا لأنه سيمس الاقتصاد في مجموعه، وقد لا يعلمون عن هذا الخطأ إلا بعد فترة طويلة، الأمر الذي يجعلهم يتهاونون في احتوائه خوفا من نزول الضرر بهم، وبالتالي حدوث أضرار كبيرة تلحق بالاقتصاد القومي^(٣)؛ ويعني ذلك أن المسؤولين عن التخطيط يميلون إلى إبقاء القرارات التي اتخذها غيرهم في الماضي، ولا يميلون إلى القيام بالتغييرات لأن الحياة بالنسبة لهم مأمونة في التزاماتهم بالقرارات التي اتخذها غيرهم، وبالتالي يمكن القاء مسؤوليتها على الأشخاص الآخرين الذين قرروها^(٤). وفي ذلك يقول "خروتشوف": "ما زال لدينا عدد كبير من

(١) (٢)- اكسفيلدت، الفريد، النظم الاقتصادية عند التطبيق، ترجمة: شكران العبد، مراجعة: محمود فتحي عمر، بدون ناشر، الطبعة الثانية، ١٩٥٧م، ص ١٠٣.

(٣)- صلاح نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة، ص ٢٩٩، مرجع سابق.

(٤)- اكسفيلدت، الفريد، المرجع السابق، ص ٩٥.

هؤلاء الموظفين المنفذين، الذين يفضلون سلوك الطريق المأمون، ويميلون إلى الابتعاد عن كل ما هو جديد وتقدمي" (١).

٤- من السلبات الأساسية التي يمكن أن توجه لأسلوب التخطيط السوفيتي المركزية الشديدة في الإدارة الاقتصادية، والتي عملت بطبيعة الحال على تركيز الإنتاج والتصنيع في مشروعات قليلة العدد، وتقسيم الأيدي العاملة، وفقا لخطة مركزية على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعة دون مراعاة لعنصر الكفاية، ومثل هذا التنظيم يفترض تمتع جميع العاملين بالتماثل من جهة والقدرة على تحقيق التوازن بين الأنشطة المتبادلة لمختلف المشروعات والأقاليم من جهة أخرى، وهذا ما أخفق المخططون في تحقيقه (٢)، فالإقتصاد السوفيتي على حد تعبير بعض الاقتصاديين منظم كتنظيم الجيش، بمعنى أن السلطات العليا تصدر أوامرها بكل ما يتعلق بنشاط الإنتاج، وليس للمشرفين عليه أي حرية في التصرف (٣).

وهذا يدل دلالة واضحة على وجود المركزية والبيروقراطية المتطرفة، من حيث التخطيط والتنفيذ وقد حدث أن زار "خروتشوف" مزرعة جماعية فوجد إنتاجها قد انخفض، فسأل عن ذلك؛ فكان الجواب إن هناك مئات الجرارات الزراعية، وآلات الحصاد عاطلة عن العمل، لحاجتها إلى إصلاحات وقطع غيار بسيطة، ولكن الوقت ضاع في الكتابة وتلقي الردود من الجهات المسؤولة (٤). وفي صدد تعقيد البيروقراطية وكثرة المشكلات الناجمة عنها يقول "بريجنيف": "من الجلي أنه من أجل القضاء على هذه العيوب -عيوب البيروقراطية- لا يكفي الشروع بإعادة تنظيم الإدارة، بل ينبغي عمل طويل وعنيد سواء من قبل الإدارة، أو على الأخص من قبل المنظمات الاجتماعية، ومنظمات الحزب من أجل تثقيف الشعب، ومن أجل استئصال فقدان المسؤولية

(١) - أكسفيلدت، المرجع السابق، ص ٩٥ نقلا عن خطاب خروتشوف للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي فبراير ١٩٥٦ م.

(٢) - لانج، أوسكار، المرجع السابق، ص ٤١. وإنظر: حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ١٢٢، مرجع سابق.

(٣) - دوهيم، روجيه، مدخل إلى الاقتصاد: ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات: باريس، بدون رقم أو تاريخ، ص ٢٤٢.

- وإنظر: نوف، إليك، المشاكل الأساسية للتخطيط السوفيتي، ترجمة: مصطفى السعيد، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة: مجموعة

مقالات مختارة في التنمية والتخطيط ١٩٦٩ م، ص ٤٤٥.

(٤) - أكسفيلدت، الفريد، المرجع السابق، ص ١٢٦.

والبيروقراطية استئصلا جازما" (١).

ويعلق على هذا الوضع أحد الاقتصاديين السوفييتيين "برجسيون" بقوله: "ما زالت أعمالنا التخطيطية إلى هذا الوقت -نهاية الخطة الرابعة عام ١٩٥٠م- إحصائية بيروقراطية بقدر كبير، كما أنها منفصلة عن الممارسة الاقتصادية، وتفتقد إلى معرفة الحالة الفعلية في فروع الاقتصاد المختلفة" (٢).

٥- لا يزال الاتحاد السوفيتي، وبرغم طول تجربته في مجال التخطيط الاقتصادي، يعاني الكثير من الصعوبات في جوهريات التخطيط، من ذلك عدم مراعاة تفضيلات المستهلكين، وكثرة الأصناف الرديئة من السلع المنتجة، مثل إنتاج الملابس ذات الحجم الواحد بلون واحد أو على نمط واحد، فضلا عن التوزيع السيء لتلك السلع فتجد الوفرة النسبية في منطقة ما والندرة الشديدة في منطقة أخرى، ويتعذر أحيانا الحصول على قطع غيار للسلع المعمرة، ويتوقف الإنتاج بسبب النقص في بعض المواد الخام الضرورية، وعدم الاهتمام بأدوات الإنتاج من معدات وآلات، فتترك معطلة بالرغم من قيمتها وندرة نوعها (٣). وفي ذلك يقول "خروتشوف": "لقد حان الوقت أن تطرح بجدة أكثر مهمة تحسين جودة جميع البضائع تحسينا شديدا، فكثيرا ما ينفقد في المخازن التنوع الواسع، مع أن المستودعات تفيض بما يسمى البضائع غير المطلوبة، فما هي هذه البضائع إنها منتجات رديئة الصنف ينفرد منها المشتري" (٤)، ويقول "كوسيجن": "ما يزال لدينا كثير من المسائل الحيوية في ميدان تحسين معيشة السوفييتيين يجب أن تحل" (٥).

٦- سيطرة الحزب الشيوعي وأعضائه وهيئات التخطيط المركزي، على اتخاذ القرارات الاقتصادية، ووضع الخطط الاقتصادية المختلفة، لجميع قطاعات الاقتصاد القومي تأخذ -وكما هو معروف- صورة الإلزام، في شكل قوانين يجب أن تطبق بكل مضامينها، باعتبار أن أعضاء هذا الحزب ومن على شاكلتهم هم أهل التفكير الرشيد لتحقيق

(١) - سعيد العالم، الشيوعية بعد خمسين عاما من التجربة (أقوال وتصريحات لخروتشوف وكوسيجن وبريجنيف) مستخرجة من تقارير رسمية، دار الكتاب الجديد: بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧١م، ص ٣٤، ٣٣.

(٢)، (٣) - الكسفنلند، الفريد، المرجع السابق، نقلا عن اقتصاد روسيا السوفيتية لوارتز، ص ١٤٠، ١٠٧.

(٤)، (٥) - سعيد العالم، المرجع السابق، ص ٣٤، ٣٣.

مصلحة المجتمع، حتى أن السلع المنتجة تعكس رغبات المخططين أكثر من رغبات المستهلكين، وهذه السيطرة لم يتمكن الحزب الشيوعي من تطبيقها، إلا عن طريق الإرهاب والقوة والكبت لحريات الأفراد، وهذا وبال على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة^(١)؛ فعملية التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي عملية صعبة ومعقدة ومتشابكة، تحتاج إلى كثير من الوقت والجهد لإعداد الخطط التفصيلية لكافة القطاعات والفروع الاقتصادية، ويتعرض بالتالي إلى أخطاء ومشكلات كبيرة^(٢). منها انعدام الدافع (الحافز) على العمل، وإذا توفر هذا الحافز لدى أعضاء الحزب والهيئة المركزية، فإنه يكاد يكون معدوما لدى غالبية السكان^(٣).

٧- استخدام التخطيط في بداية الأمر أساليب جبرية، اعتمدت على تصفية الملكيات الزراعية، وإجبار الأفراد على الانخراط في أعمال بعينها، مما يتعارض مع مفهوم الحرية في أبسط صورة، لذا نستطيع القول أن تطبيق التخطيط الاشتراكي بالغ وبصورة كبيرة، في القضاء على مبدأ الحرية، وعامل الفرد على أنه مجرد (ترس) في آلة يقوم بأداء وظائف معينة فقط، وهذا يتنافى مع أبسط صور الإنسانية، حيث أن ٩٠٪ من وسائل الإنتاج مملوكة بالكامل للدولة، ويتألف الباقي من ملكيات تعاونية أو خاصة، في الحرف والتجارة الصغيرة والزراعة^(٤).

٨- الفشل الذريع للخطط الاقتصادية في تنمية القطاع الزراعي مقابل الإنتاج الصناعي، فقد زاد الإنتاج الصناعي بنسبة ٢٣٠٪ ما بين ١٩٤٠-١٩٥٢ في حين أن جملة الإنتاج الزراعي لم تزد إلا بنسبة ١٠٪ في نفس الفترة، ويعود ذلك إلى إلغاء المزارع الخاصة، وإحلال المزارع الجماعية محلها؛ بما عمل على تضامن الفلاحين عدة سنوات على بطاء الإنتاج فظهر النقص الحاد في الحاصلات الزراعية، والمنتجات الصناعية المعتمدة عليها، كالمنتجات القطنية والصوف والسكر^(٥).

(١)- محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص ٩٥.

(٢)- اكسفيلدت، الفريد، المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٣)- صلاح الدين الصيرفي، مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعات المصرية: الاسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٦١، ص ٨٧.

(٤)- هالم، جورج، المرجع السابق، ص ٢٤٢. وانظر:

صلاح الصيرفي، المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٥)- اكسفيلدت، الفريد، المرجع السابق، ص ١٢٥.

٩- يتم توزيع كافة السلع والمواد الأولية المختلفة توزيعاً مركزياً؛ أي تنظيم توزيع الموارد الإنتاجية على الصناعات المختلفة، ويواجه المخطط السوفيتي مشكلة تنسيق ضخمة، للتأكد من أن كل قطاع ووحدة إنتاجية، قد تسلمت الكمية اللازمة لإتمام عملها في الوقت المناسب، مما يعني ضرورة القيام بملايين القرارات التخطيطية المتضاربة والمتعارضة، والتي يحدث عنها النقص الشديد في إنتاج بعض المنتجات، والزيادة الكبيرة في الإنتاج من منتجات أخرى^(١).

١٠- نتج عن البيروقراطية والتعسفية في أسلوب التخطيط السوفيتي، كثير من الأخطاء المتمثلة في سوء توطين المشروعات، وما إنتاج كم هائل من بعض السلع، وحدث العجز في البعض الآخر، وسوء تخصيص المواد الاقتصادية وتكدس المستودعات بالكثير من المنتجات الزائدة عن الحاجة أو التي لا تلبي رغبات الأفراد، إلا دليل كبير على ذلك. وفي صدد ذلك يقول "خروتشوف": "غالط على الأحذية مثلاً لا يلبي، مع أنه تكس منها في الشبكة التجارية ما يزيد قيمته عن مليار ونصف مليار روبل"^(٢) ويقول أيضاً: "في السنوات الثلاث الأخيرة ١٩٥٣-١٩٥٦م، أطلق في الهواء وأحرق في المشاعل في حقول البترول وفي الينابيع المكشوفة، زهاء ثلاثين مليار متر مكعب من الغاز، وحتى تتصوروا تصورا ملموسا ماذا يكلف سوء التدبير هذا، يكفي القول أن الغاز المضيع كان يمكن أن يكفي لمدة سنة لسد جميع حاجات مراكز صناعية ضخمة، كموسكو ولينينغراد، وكييف، ومينسك، وماعنيترزك، مجتمعة، وكان يمكن أن يصنع من الغاز المضيع المرافق للبترول، زهاء مليون طن من المطاط الاصطناعي"^(٣).

١١- من مقتضيات أسلوب التخطيط في الاتحاد السوفيتي، أن تخصيص المواد والإمكانات يتم طبقاً للتوجيه الحكومي، ومن خلال الخطة المركزية، وعن طريق تحديد الأسعار بقرار حكومي أيضاً، وهذا يجعل كميات الإنتاج لا تستقيم وأغراض التخطيط القومي، أو توازن ميزان المدفوعات، بما يضيف نوعاً آخر من الشدة والمركزية والرقابة

(١)- جوارتيني، جيمس. وستروب، وريشارد، الاقتصاد الجزئي، ترجمة: محمد عبد الصبور، دار المريخ للنشر: الرياض، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٧٠٢. وانظر:

- صلاح نامق، توزيع الثروة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، دار المعارف: القاهرة، ١٩٦٧، بدون رقم طبعة، ص ٨٠.

(٢)- سعيد عالم، المرجع السابق، ص ٣٣ نقلاً عن تقرير خروتشوف المقدم للحزب عام ١٩٥٦، ص ١٢١.

(٣)- المرجع نفسه، ص ٢٦، نقلاً عن تقرير خروتشوف المقدم للحزب عام ١٩٥٦م، ص ٨٨.

الحكومية، للتوفيق بين التجارة الخارجية وأهداف التخطيط^(١).

١٢- إن الإنكار الاشتراكية في التخطيط، تستهدف تحقيق عدد من المزايا، أهمها السيطرة على مستوى النشاط الاقتصادي، والمؤسسات المالية والدخول الشخصية، حتى يتمكن المخططون من تجنب الاقتصاد شرور التضخم وغيره، من عوائق التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم، فضلا عن أن تخطيطهم للاستثمار تخطيطا دقيقا، سيمنهم من تجنب الفقر والضياع وإهدار الموارد وسوء استغلالها؛ والذي يعد من أبرز العيوب الموجهة إلى نمط المشروعات الخاصة، هذا من الناحية النظرية، أما التطبيق الفعلي فأثبت عكس ذلك، فمثلا نجد الاتحاد السوفيتي لم يتمكن من تحقيق هذه الميزات، فهناك استثمارات زائدة عن الطاقة الاستيعابية للمجتمع، فضلا عن التضخم مع الزيادة غير المخططة في الأسعار والدخول^(٢).

١٣- التحيز الشديد للقيادات السياسية المتحكمة في الخطط الاقتصادية إعدادا وتنفيذا في تخصيص المواد للأغراض العسكرية، رغبة منها في خلق قوة عسكرية هائلة لمواجهة الظروف المختلفة، وكان السعي وراء هذا التحيز يتطلب التضحية بالمنجزات الاقتصادية^(٣).

١٤- من أهم أهداف الاشتراكية عامة ونظام التخطيط المركزي خاصة، تحقيق التوزيع العادل للدخل، ولكن نتائج التطبيق أظهرت خلاف ذلك، فلا زالت الفروق في الدخل موجودة، بل قد يصل الفرق بين أعلى دخل وأقل دخل خمسين ضعفا، مما أوجد في المجتمع شيئين متناقضين أحدهما طبقة ضئيلة جدا فاحشة الثراء، بينما القاعدة العريضة للمجتمع لا يتوفر لها إلا الحد الأدنى من ضروريات الحياة -حد الكفاف-؛ وبذلك لم يتم القضاء على الفوارق في الدخل، كما كان متوقعا بل زادت حدة وعمقا^(٤)؛ فالدخل الشخصي لا يوزع بالتساوي في الاتحاد

(١)- فاينر، جاكوب، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، ترجمة: سني اللقاني، مكتبة الانجلو المصرية: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٢٠٩.

(٢)- فاينر، جاكوب، ص ٢٠٩، المرجع السابق. New, Encylabaed, Britannica, OP. Cit. V.17, P. 925... وانظر:

(٣)- أكسفورد، الفريد، المرجع السابق، ص ١٣٤.

(٤)- رفعت العوضي، الفكر المعاصر ونظرية التوزيع: مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧١م، ص ٢٧٨. وانظر:

- محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص ٩٦.

السوفيتي، فيحصل الفنانون والعمال الذين أدخلوا وسائل انتاج جديدة على أعلى الأجور، ويحصل العمال حديثي السن وغير المهرة على أدنى الأجور، فمثلا في عام ١٩٥٦م كان متوسط الدخل الشهري للمستخدمين السوفيت حوالي ٧٥٠-٨٠٠ روبل في الشهر، في حين يحصل بعض العمال البارزين، على دخول شهرية تبدأ من ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ روبل ويتقاضا العمال حديثي السن ما بين ٣٠٠-٣٥٠ روبل شهريا (١).

١٥- من أكثر الانتقادات قسوة وذات الطبيعة الجهورية، تلك الموجهة إلى نظام الأسعار، كأداة فنية هامة لأسلوب التخطيط الاشتراكي، فبدلا من التفاعل الحر لقوى العرض والطلب لتحديد الأثمان في الرأسمالية، يتولى جهاز التخطيط تحديد خطة شاملة للأثمان معتمدة على مبدأ الملكية العامة، وبالتالي تعرض المنتجات بواسطة أجهزة مختصة تمثل في النهاية المنظمات التي شاركت في عملية إنتاجها، فتحدد الأسعار -خطة الأسعار- يتم عرفيا بالتشاور بين تلك المنظمات وجهاز التخطيط، وينسحب ذلك على كافة المنتجات، فأسعارها عرفية لا تعكس تفاعل قوى العرض والطلب، ولا تعكس رغبات الأفراد وتفضيلاتهم المختلفة، فتصادر كلا من حرية المستهلك والعامل في اختيار العمل (٢).

إن تحديد الأسعار يعمل على أن يضع المستهلكون قيودا آلية على المنتجين، حتى لا يوجهوا الأسعار لمصلحتهم الخاصة، ويمارس كل منهما رقابة مباشرة على الأسعار لولا الرقابة السياسية على مثل تلك الأوضاع بالتحديد العرفي للأسعار والتي تواجه بنقد مؤداه، أن ذلك التحديد لن يكون منطقيا ولن يعبر بأي حال من الأحوال عن رفاهية الأفراد وسعادتهم، لأنه غير محكوم لا بالمنتجين ولا بالمستهلكين، وبالتالي يفتقد ضمينا الأساس الموضوعي لتحديد الأسعار في تلك الاقتصاديات (٣).

وبالرغم من كثرة الانتقادات الموجهة إلى نظام الأسعار، إلا أن بعض الاقتصاديين الاشتراكيين دافعوا عن هذا النقد بصورة كبيرة

(١)- أكسفورد، الفريد، المرجع السابق، ص ١٠٩.
(٢)(٣)- لوكس، ويليم، النظم الاقتصادية المقارنة، بدون رقم أوتاريخ ناشر، (اخترنا لك)، ص ١٠٤، ص ١٠٥-١٠٨.

نستعرضها باختصار، فقد قدموا بعض الحلول لتأييد وجهة نظرهم التي تنص على أنه في النظام الاشتراكي وحده، يمكن تحقيق التوازن وفي ما يلي نستعرض تلك الحلول والانتقادات عليها:

أ- الخطط الحسابية: لإتمام عمل هذه الطريقة، يفترض لجهاز التخطيط الحصول على البيانات اللازمة، عن تفضيلات المستهلكين ورغباتهم، من خلال سلوكهم في الشراء في فترة زمنية معينة، أو ما يعرف بإحصائيات الطلب، والشروط التي تفرض بدائل للسلع على أساس جداول الإمكانيات الإنتاجية لكل عامل إنتاجي، والكميات المتوفرة من العوامل الإنتاجية المختلفة، ويستخدم للحصول على قيم العوامل المستخدمة في كافة المعادلات، طريقة التجربة والخطأ، وتنتقد هذه الطريقة من ناحيتين، الأولى: استحالة ثبات أذواق المستهلكين التي تتجاوز إحصائيات الطلب، والأساليب الفنية الدائمة لتغير الإنتاج، وتنوعات عوامل الإنتاج، والثانية: إذا استخدمت طريقة التجربة والخطأ لتحديد القيم أساساً، فما هو مصير التخطيط الاقتصادي مما يعني استحالة تطبيق هذا الحل^(١).

ب- الحلول التنافسية: يدافع بعض الاشتراكيين، عن خطة التسعير الجبري، بإمكانية خلق قاعدة من المنافسة للأسعار، يمكن أن تترك لتوجيه الإنتاج بصورة آلية وأما أن تستعمل بمعرفة هيئات التخطيط، لتوجيه كل من الأسعار والاستهلاك والإنتاج، لتتسق مع الموازنات النظرية في الاقتصاديات الرأسمالية، عن طريق خلق نوع من استقلالية المنشآت في بيع المنتجات، والحصول على عوامل الإنتاج الأخرى، فطلب الوحدات المختلفة على عوامل الإنتاج يحدث أسعاراً تنافسية، تستطيع معها كل منشأة معرفة ما تكلفته في عملية الإنتاج وتستطيع أن تنسجم الأسعار مع التكاليف، ويكون الإنتاج بقدر حاجة المستهلكين، وبالتالي تصل الأسعار الاستهلاكية إلى التوازن. ويرد على هذا الحل بنقد مفاده: أن ذلك يتعارض مع الاستثمار الاشتراكي لتخطيط وتنسيق النشاط الاقتصادي، فلما أن تسير الوحدات الإنتاجية على خطة، وإما أن تسير وراء ما تعتبره الحاجات الاجتماعية، وإقامة وحدات إنتاجية مستقلة، هي من نوع (استهلاك

(١) - لويس، ويليم، المرجع السابق، ص ١١٠-١١٤.

الشيء مع الحفاظ عليه)، فضلا عن عدم إمكانية تحديد عوامل الإنتاج، على أساس تنافسي في الاشتراكية لملكية الدولة لها، وهنا تصبح تلك الأسعار التنافسية، وهي ظاهرة -بطبيعة الحال- عديمة الجدوى، لأن الطبيعة العرفية لإرشاد عوامل الإنتاج في النظام الاشتراكي، لا يمكن أن تتأثر بأي محاولة لخلق منافسة مصطنعة (١).

ج- الحلول المقيدة للاختيار: يدافع بعض الاشتراكيين عن التسعير الجبري من زاوية أخرى، هي إمكانية تحديد الأسعار في نظام اشتراكي، مع استبعاد الطريقة العرفية لأن حرية المستهلك في اختيار ما يحتاجه من سلع وخدمات، ما هي إلا خرافة في الرأسمالية، فجهل المستهلك وأثر الدعاية والإعلام عليه والاحتكارات، تحول دون قدرته على وضع رقابة على توجيه عوامل الإنتاج على أسس منطقية، فمثلا بعض عناصر التكلفة من إيجارات وفوائد وإسراف في استخدام الموارد، قد لا يكون محسوبا بدقة في حسابات الأعمال من ناحية، وما يقع على المجتمع من أعباء في إنتاج السلع من ناحية أخرى -كظروف العمل والتلوث مثلا-، ويخلص بالتالي إلى ضرورة توفير قدر معين من التسعير على أساس عرفي؛ والنقد الأساسي لهذا الحل هو أن نظام التسعير العرفي، يمارس تأثيرا كبيرا على حرية المستهلكين، وحرية اختيار العمل (٢).

فضلا عن الانتقادات السابقة لنظام الأسعار في الاشتراكية، يواجه أيضا بعدد من الانتقادات نلخصها فيما يلي:

يقوم المخطط السوفيتي بوضع خطة عامة للأسعار، ولا يخضعها لقوى العرض والطلب، يحدد فيها أثمان التجزئة للسلع التي تباع للمستهلك النهائي، وأثمان البيع للمشروعات المختلفة، وتحديد أثمان المنتجات الزراعية التي تشتري بها الدولة من المزارع الجماعية، فضلا عن تحديد أثمان عناصر الإنتاج، وقد نجم عن ذلك عدد من الأمور هي:

- التعبير الرديء للأسعار عن الندرة النسبية للمنتجات الاقتصادية من ناحية، ولعناصر الإنتاج من ناحية أخرى (٣).

(١) (٢) - لوكن، المرجع السابق، ص ١١٤-١١٧-١١٩-١٢٥-١٢٨ .

(٣) - أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي (دراسة نظرية تحليلية)، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٦٩م، ص ٤٩٤-٤٩٥ .

- غياب القاعدة الموضوعية التي تتشكل من خلالها الأسعار، لابتعادها عن القيمة، واحتساب النفقات الاجتماعية الضرورية، التي بذلت في سبيل إنتاجها، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها كوسيلة فعالة تمكن جهاز التخطيط من تقويم المشروعات المختلفة، أو الحكم على فاعلية استخدام الموارد الاقتصادية، فضلا عن دورها الضئيل في توجيه الاقتصاد القومي، أو مقارنة النفقات التي بذلت في إنتاج السلع، وبالتالي يصعب على جهاز التخطيط معرفة ما إذا كان وجهها من أوجه الاستثمار أفضل من غيره، أو إجراء فني معين أكثر فائدة للاقتصاد القومي من إجراء آخر، أو ما إذا كان من المصلحة التوسع في إنتاج منتج معين أم لا (١).

- يتمثل النقد الموجه إلى أسعار أموال (سلع) الإنتاج؛ في أن تحديدها يتم عند مستوى أقل من قيمتها الحقيقية، لأن تحديد قيمتها لا يتم بناءً على نفقات إنتاجها، فيحتسب الأجر مقابل الاستهلاك، وتستبعد فائدة رأس المال المستخدم، والريع للأراضي والمناجم والمحاجر، وهذا يعمل على بخس قيمة كل من رؤوس الأموال والمواد الأولية، الأمر الذي يعمل على إلغاء كل فائدة لتلك الأثمان، عند حساب فعالية الاستثمار على مستوى المشروع، مما يعني عدم امكانية استخدامها كموجه لإدارة المشروع على المستوى الجزئي، أو أنها متفقة مع مصلحة الاقتصاد القومي، فقد يختار مشروع استخدام مادة أولية منخفضة الثمن بدلا من مادة أخرى مرتفعة الثمن، في حين تكون القيمة الحقيقية للمادة المختارة، أعلى بكثير من قيمة تلك التي تركت لارتفاع ثمنها، ومن الجدير ذكره، أنه منذ بداية التخطيط السوفيتي في الثلاثينات حتى منتصف الخمسينات، لم تراجع تلك الأثمان سوى مرة واحدة عام ١٩٥٥م، ولم يجر حتى عقد السبعينات مراجعة منطقية لها (٢).

أما أثمان أموال (سلع) الاستهلاك، فتتصف بالجمود لفترات طويلة، وعدم التجاوب مع الظروف المتغيرة للإنتاج، أو البيع، أو أوضاع طلب المستهلكين على تلك السلع، أو ظهور سلع جديدة مماثلة في السوق،

(١)، (٢) - أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي، ص ٤٩٦، ٤٩٨، مرجع سابق.
- وانظر: سلطان أبو علي، وهناء خير الدين، الأسعار وتخصيص الموارد، دار الجامعات المصرية: الاسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٧٩م، ص ٤٣٦.

وللقضاء على ذلك الجمود يجب توفر البيانات الصحيحة لجهاز التخطيط عن تطور المخزون من السلع المختلفة، لأنها تعكس العلاقة بين كل من العرض والطلب؛ فإذا اتجه المخزون إلى التناقص فيعني ذلك وجود عجز في العرض بالنسبة للطلب، ولا بد من رفع السعر وإذا حدث العكس خفض السعر^(١)؛ لأن ثبات مستوى الأسعار لفترة طويلة، يشكل عقبة أساسية أمام انتاج أنواع جديدة من المنتجات، ربما تكون ذات جودة أعلى، تلبية لاحتياجات ورغبات المستهلكين، لأنها تستلزم نفقات إضافية في بداية إنتاجها، يصادرها تماما مستوى الائتمان المحدد لمثيلاتها من السلع القديمة، وهذا يعوق المركز المالي للمشروع، ويحرم العاملين من تحقيق أي حوافز مادية، لذلك تحجم المشروعات من الدخول في إنتاج منتجات استهلاكية جديدة، بالرغم من كثرة الطلبات الملحة من هيئات التوزيع بالتجزئة المختلفة؛ وينتج عن ذلك عدم توافق تلك السلع التي ينفق عليها الأفراد جزءاً من دخولهم مع رغباتهم، مما يعني انخفاض منفعتها النسبية لهم، ويظهر ذلك واضحاً أمام جهاز التخطيط من ناحيتين الأولى: ظهور فائض في المخزون من سلعة ما، والثانية: وجود سوق سوداء يتم التبادل فيها على أساس أسعار أعلى مما حددته السلطة المركزية، وهذا يعمل على إهدار الموارد الاقتصادية بإنتاج منتجات غير مرغوب فيها، ووجود طوابير كثيرة من المشتريين للحصول على السلع الاستهلاكية الأساسية، والمضاربة على هذه السلع لاحتمال عدم توفرها مرة أخرى بأسعار تضخمية، مما ينعكس في انخفاض مستوى معيشة السكان.

وخلاصة القول إن إحلال تفضيلات المخططين محل تفضيلات الأفراد، يعمل على إهدار الموارد الاقتصادية والانخفاض الشديد في رفاهية الفرد في المتوسط، لعدم توافق السلع المنتجة مع رغباته، لرداءة تلك المنتجات، ولعدم قدرة المخطط على التحديد الدقيق لاحتياجات الأفراد، لأن اختيار السلع المنتجة، وتحديد أسعارها، وتخصيص الموارد للإنتاج، تتم في إطار الأولويات الاجتماعية، التي تتبناها القيادة السياسية.

(١) - عادل حشيش، الاقتصاد الاشتراكي، مؤسسة الثقافة الجامعية: الإسكندرية، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ١٦٧. وانظر:
- أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي، ص ٤٩٨، مرجع سابق.
- عبد الكريم كامل، النظم الاقتصادية المقارنة، جامعة الموصل: الموصل، بدون رقم طبعة، ١٩٨٨م، ص ١٧٤.

١٦- كل أوجه النقد السابقة، التي نتجت عن سوء الإدارة الاقتصادية، والتخطيط ورثها مستوى المعيشة في الاتحاد السوفيتي -وبقية الدول الاشتراكية-، فالغذاء غير متوفر ويتكون من الحبوب والبطاطس الكرنب، ويحرم المواطن في أكثر الحالات من استهلاك اللحوم والخضروات ومنتجات الألبان لارتفاع أسعارها، والملابس بسيطة ورديئة النوع، ولا يمتلك أي شخص في روسيا سيارة أو غسالة أو آلة تنظيف أو ثلاجة كهربائية أو تليفونات إلا أعدادا قليلة، والإسكان غير متوفر بالدرجة الكافية وفي ذلك يقول خروتشوف: "لا يزال عندنا نقص في المساكن ولا تزال مشكلة السكن حادة" (١)، ويقول كوسيجن: "إن خدمة السكان قد تحسنت قليلا في الآونة الأخيرة لكن مستواها الراهن لا يمكن أن يرضينا مطلقا" (٢). ويزداد الوضع فداحة عند عقد مقارنة تلك المستويات مع الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٢٠)

مقارنة مستويات المعيشة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥م

الصنف	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	نسبة الاتحاد السوفيتي إلى الولايات المتحدة الأمريكية
١- عدد السيارات الحراية	٣٤٥٠	٣٣٢٨	٩٧ %
٢- إنتاج الحبوب (باوند للشخص)	١٩٦٠	١٤٠٥	٧١ %
٣- إنتاج اللحوم (باوند للشخص)	٢٣٦	١٣٠	٥٥ %
٤- عدد السيارات (لكل ألف شخص)	٥٣٨	٣٥	٧ %
٥- عدد الشلاجات (لكل ألف شخص)	٣٤٩	٢٦٨	٧٧ %
٦- عدد الهواتف (لكل ألف شخص)	٧٩١	٨٤	١١ %
٧- عدد الأطباء (لكل ألف شخص)	٢	٤	٢٠٠ %
٨- الوفيات من الأطفال (لكل ألف ولادة)	١١	٣٢	٢٩٤ %
٩- العمر المتوقع للحياة	٧٥	٦٩	٩٢ %

* Source: U.N. New World report, 1989. p. 37 .

(١)(٢)- سعيد العالم، المرجع السابق، ص ٢٠٣، نقلا عن خروتشوف تقرير الحزب لعام ١٩٥٦م، ص ١٣٠، وكوسيجن، برنامج الدولة، ص ١٧٠ .

١٧- وأخيرا، ومن أهم الانتقادات للاشتراكية-عموما- ونظام التخطيط فيها-خصوصا-، كثرة ترقيع النظام الاقتصادي، التي تجري لترميم نظام الإدارة الاقتصادية، وتطعيمه ببعض الأدوات الرأسمالية، فمثلا في الاتحاد السوفيتي -موضع الدراسة-، أجريت إصلاحات السياسة الاقتصادية الجديدة في العشرينات، ثم إصلاحات كل من "ليبرمان" و "كوسيجن"^(١) عام ١٩٦٥م، ثم ما فعله وما يفعله الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف في العصر الحاضر، من تعديل كبير في نظام الإدارة الاقتصادية نظرا لكثرة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية -كما ذكرنا سابقا- التي عانى ويعانى منها الاقتصاد السوفيتي، منذ بداية تطبيق النظام وأدواته المتسلطة، وهي ما تضمنها كتابه "البيروسترويكا"، فضلا عما عانته وتعانيه معظم الدول الاشتراكية الأخرى من شروخ الاشتراكية، الأمر الذي أدى إلى كثير من التغييرات فيها، منها وفي العصر الحاضر بيع الصين لقطاعها العام، وتخلى الحزب الشيوعي عن الحكم في بولندا في نهاية عام ١٩٨٩م، والوحدة الألمانية، وبعد معظم دول أوروبا الشرقية عن السير في ركاب الاشتراكية، بل البعد الكبير لمهجع الاشتراكية -الاتحاد السوفيتي- عن تطبيق معطياتها وإبدالها بأخرى من الأنظمة الحرة، فقد سمح المشرع السوفيتي بإقامة مؤسسات تجارية يملكها بالكامل مستثمرون أجانب وضمن نقل الأرباح دون قيود أملا في جذب المستثمرين الأجانب^(٢).

على أن من أشد الانتقادات عنفا وضراوة للنظام الاشتراكي-عامة- ولمعقله خاصة تفتت كافة جمهورياته في نهاية عام ١٩٩١م، والاتجاه نحو نظام الاقتصاد الحر؛ وهو الأمر الذي جعل هذه الدولة -الاتحاد السوفياتي- في ذمة التاريخ.

(١)- تتمثل أهم إصلاحات ليبرمان وكوسيجن في إعفاء السلطات التخطيطية من الرقابة المفرطة على المشاريع المحلية وإدخال نظام من الحوافز مبني على الأرباح وعلى منح المشروعات مزيدا من الحرية وقيام المشروعات بتطوير خطة كاملة تغطي إنتاجية العمل والأجور وتكاليف الإنتاج والتراكم والاستثمارات الرأسمالية والآلات الجديدة. انظر:

- هال، جورج، النظم الاقتصادية، ص ١٥٢-١٥٣، مرجع سابق.

(٢)- جريدة الظهيرة الصادرة في لندن السبت ٢٧/١٠/١٩٩٠م، ص ١٠.

المبحث الثاني

إطار التخطيط في يوغسلافيا وتقويمه

تعد يوغسلافيا نموذجا فريدا في التطبيق عندما تذكر الدول الاشتراكية؛ إذ أنها دولة نامية، وتنتهج أسلوبا يختلف بعض الشيء عن ذلك المطبق في الاتحاد السوفيتي - مثلا - لذلك ينظر إليها الاقتصاديون نظرة مختلفة، على أساس أن التنظيم الاقتصادي الموجود بها وإن غلبت عليه الصبغة الاشتراكية، إلا أنه ذو منحى خاص؛ فهو يتحرر من بعض قيود التخطيط المركزي، ويعطي أهمية أكبر لقوى السوق، مما يجعل من دراسة تجربة يوغسلافيا التخطيطية إضافة متميزة للتخطيط الاشتراكي. وفيما يلي نوالي البحث في أسلوب وطبيعة التخطيط، والخطط الاقتصادية في يوغسلافيا، ومن ثم تقويمها، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

عرض لأسلوب التخطيط في يوغسلافيا

كانت يوغسلافيا تتبع بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، أسلوب التخطيط الاشتراكي المطبق في الاتحاد السوفيتي؛ والذي يتضمن سيادة الملكية العامة، والإدارة الحكومية لقطاعي التجارة والصناعة، وسيطرة المزارع الجماعية على القطاع الزراعي، وقيام الحكومة بتحديد الأسعار، وعمليات الاستيراد والتصدير، وتحديد الأجور وما شابه ذلك، مع تغلغل مبدأ التخطيط المركزي في كل ناحية من نواحي النشاط الاقتصادي، إذ أنها تستخدم طريقة التخطيط المركزي الشامل، ومشاريع (خطط) السنوات الخمس كمشروع الخطة الاقتصادية الأولى في (١٩٤٧-١٩٥١م) (١).

وبالرغم من ذلك، إلا أن يوغسلافيا قد بدأت في عام ١٩٥٠م، مرحلة جديدة؛ هي التخفيف من مركزية التخطيط، مع استمرار احتفاظ النظام اليوغسلافي ببعض المبادئ الماركسية، كالملكية العامة

(١) - كاظم العطار، المرجع السابق، ص ٥٨.

لوسائل الإنتاج، إلا أن الدولة خففت كثيرا من إدارتها المباشرة للاقتصاد، وألغت بالتالي اللجنة المركزية للتخطيط، واتبعت اللامركزية في إدارة الاقتصاد^(١).

فالدولة ترسم الخطط المختلفة للإنتاج والاستهلاك، وتعطي الأفراد بعض الحرية في تنفيذ تلك الخطط في مشاريع الدولة، حيث ينتخب العاملون لكل مشروع مجلسا؛ يدعى المجلس الاجتماعي يتكون من ثلث عددهم، ينتخب مجلس إدارة للمشروع ومدير وبعض المساعدين، بينما الدولة لا تتدخل في سير الأعمال إنما تتركها لتلك المجالس المنتخبة، حتى أصبح يطلق على هذا النمط الجديد لامركزية التخطيط أو اشتراكية السوق^(٢).

وهكذا فإن أسلوب التخطيط الاقتصادي في يوغسلافيا، لا يستند على التخطيط المركزي الملزم المعتمد على إلغاء قوى السوق، لأن مثل هذا التخطيط عاجز عن التنسيق بين الفروع الاقتصادية، فضلا عن إهماله رغبات المستهلكين^(٣)، وقد استفاد اليوغسلاف من أخطاء انحرافات النظام السوفيتي، فحاولوا المزج بين الخطة والسوق، لإشباع المزيد من رغبات الأفراد، واحترام آرائهم توافقا مع الطبيعة البشرية.

فالتخطيط الاقتصادي في هذه الدولة؛ عبارة عن استراتيجية عامة تحاول عن طريق البيانات المتوفرة لها عن الواقع الاقتصادي للمجتمع، رسم الأهداف الكلية للتنمية الاقتصادية، وتحديد النسب المطلوبة لنمو فروعها الرئيسية، وبالتالي فإن الخطة تعتمد أسلوب التخطيط من أسفل إلى أعلى (من القاعدة إلى القمة)، إذ أن الوحدات الإنتاجية، والمشاريع المختلفة، حرة في صياغة خططها الفردية المختلفة على هدى من الأهداف الكلية للخطة الاقتصادية ككل، وتبعا لظروفها المختلفة، ومستويات الأرباح المتوقعة، وحركة الائتمان، فهي التي توجه قرارات الإنتاج^(٤).

ولكن هذا لا يعني أن الاقتصاد اليوغسلافي، ابتعد كلية عن

(١) - عزمي رجب، الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين: بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٢م، ص ٣١٤.

(٢) - هالم، جورج، المرجع السابق، ص ١٦٣.

(٣) - هالم، جورج، المرجع السابق، ص ١٦٣.

(٤) - هالم، جورج، المرجع السابق، ص ١٦٤.

أسلوب التخطيط الاشتراكي، فالدولة هي التي تحدد معدل التراكم، ومعدل النمو المطلوب، وتحفظ لنفسها بحق تملك تلك المشروعات الاقتصادية، حتى أن دور جهاز الثمن محدود نسبياً، فالأثمان تحدد وبحرية عن طريق قوى السوق، ولكن للدولة الحق في تحديدها، والرقابة عليها، والتأثير فيها؛ أي أن النظام له سيطرة كبيرة على الأثمان^(١).

وقد مر الاقتصاد اليوغسلافي بعد عام ١٩٥٠م بتطورات كبيرة سيرته نحو الإدارة اللامركزية، وقد بدا ذلك واضحاً من طريقة التخطيط، والأسلوب الذي ينتهجه، نعم إن الدولة تحتفظ بحقها في التأثير في كل شيء، لكن هذه التغييرات استهدفت تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، والتحرر من شروخ النظام الاشتراكي، وفعلاً تم تحقيق هذا الهدف خاصة في قطاع الزراعة، إذ سمح لمن لا يرغب من المزارعين في العمل بالمزارع الجماعية، أن يتركها ويتوجه إلى المزارع الخاصة فزادت المساحة التي يزرعها القطاع الخاص، من ٧٥٪ إلى ٩٠٪، لتصبح المزارع الجماعية حوالي ١٠٪، إلا أنها عادت فارتفعت إلى ١٥٪ عام ١٩٧٠م^(٢).

على أن من الأسباب التي حدث بالمخطط اليوغسلافي، إلى البعد عن تبني النموذج السوفيتي، في إدارة الاقتصاد بعد فترة وجيزة من تطبيقه، إضافة إلى الخلافات السياسية بين الدولتين، كثرة المشكلات التي ارتبطت بذلك الأسلوب التخطيطي، من قتل للحوافز لدى المؤسسات والعمال، ورفع تكلفة الإنتاج مع انخفاض إنتاجية العاملين، وانتشار البيروقراطية^(٣).

(١) - شامير، هنري، المرجع السابق، ص ٨٦، ص ٨٩. وانظر:

- كاظم العطار، المرجع السابق، ص ٥٦.

- هالم، جورج، المرجع السابق، ص ١٦٤.

- محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص ١٣٢.

(٢) - محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص ١٣٢.

(٣) - عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ١٦٨. وانظر:

- دوهم، روجيه، المرجع السابق، ص ٢٤٥.

- سيد أحمد البواب، تنفيذ خطط التنمية في يوغسلافيا، مذكرة معهد التخطيط

القومي، الداخلية، رقم ٤٥، ص ١.

لكن المخططين اليوغسلاف، لم يقتنعوا بذلك تماما، ولذلك فإن الحكومة لم تترك أسلوب الإدارة الذاتية للعمال بدون توجيه، فهي تحدد الإطار والشروط العامة التي تدير الإدارة الذاتية، لتتمشى مع الاستراتيجية العامة للخطة، مستخدمة في ذلك العديد من التدابير المختلفة من أهمها:

١- ترسم الدولة في خطط الكوميونات^(١)، وفي خطط الجمهوريات، والخطة الفدرالية الأهداف العامة للخطة الاقتصادية، وتجبر مؤسسات الأعمال المختلفة، على أن تكون خططها متمشية ومتوافقة معها، كما أن هيئات الكوميون عند تحضيرها للخطة تؤثر على أعمال المؤسسات، هذا فضلا عن أن التحالف الاشتراكي في يوغسلافيا، يستخدم تنظيماته في صورة أسلوب توجيهي وتعليمي، وأن تحقيق التقدم والرفاهية مرتبط إلى حد كبير، بالتمشي وفقا للخطة العامة^(٢).

٢- تحتوي الخطة الفيدرالية على سلسلة من القرارات، التي تجبر المؤسسات على الطريقة التي تستخدم بها أصولها المختلفة للمؤسسات، وتضمن قروضها لدى البنوك، وتشترك في اختيار مدراءها وعمالها، وتقدم النصح فيما يتعلق بأجور العمال، وكل هذه الأمور تضمن سير المشروعات والمؤسسات المختلفة وفقا للخطة^(٣).

٣- إن مؤسسات الأعمال المختلفة، لا تحصل على التمويل اللازم في شكل قروض، إلا من قبل البنك الفيدرالي، ويطبق بدوره كافة المعايير، التي تضمن سيرها وفقا للخطة^(٤).

٤- استخدام نظام الأسعار كموجه للخطة الاقتصادية، وإيجاد

التوازن اللازم بين جدول العرض وجدول الطلب، وإذا حدث أية انحرافات له، عن الاتجاهات الأساسية للسياسة الاقتصادية، تدخلت الدولة عن طريق أدواتها المختلفة، كأن يكون هناك خطر على النسب الأساسية للخطة، أو يكون هناك ارتفاع في سلع الاستهلاك الأساسية نتيجة نقص الإنتاج أو احتكار الأسواق. وتقوم الحكومة اليوغسلافية باتباع عدد من الأدوات بالنسبة لأسعار المنتجات الصناعية، كأن تحدد السعر في حالة المنتجات الهامة، كالخبز، والدقيق، والسكر،

(١)- الكوميونات شكل من أشكال المزارع الجماعية يشابه الكلوخوزات في الاتحاد السوفيتي.

(٢)(٣)(٤)- سيد أحمد البواب، المرجع السابق، ص ٢١.

والسجائر، والكهرباء، والمواصلات، وإيجارات المنازل، أو أن تضع حدا لسعر بعض المنتجات، كالقمح والبترو، والنحاس، والالمنيوم، وبعض المنتجات الحديدية وغير الحديدية، وتبلغ قيمة المنتجات التي تخضع لذلك الحد الأعلى ٣٠٪ من قيمة الإنتاج الصناعي، أو أن تراقب السعر كوسيلة وقائية لمنع أي ارتفاع غير عادل للسعر، وتلعب ضريبة المبيعات دورا كبيرا في تحديد ذلك^(١).

وكذلك الحال بالنسبة لأسعار المنتجات الزراعية، فإما أن تضمن الدولة السعر لبعض الحاصلات كالقمح والشعير، أو يكون هناك اتفاق على السعر بين الصناعة، وقطاع الزراعة الاشتراكي، وبين التعاونيات الزراعية والفلاحين، أو أن يكون هناك سعر تعاقدى بالنسبة للمواد الخام الزراعية التي تتطلبها عملية التصنيع كالخضروات والفواكه المتطلبة للصناعات الغذائية، أو القطن لصناعات الملابس، والحبوب الزيتية لصناعة الزيت^(٢).

يتضح مما سبق أن أسلوب التخطيط اليوغسلافي، يتفوق على النموذج السوفيتي، في الاستفادة ببعض معطيات نظام السوق، واللامركزية في الإدارة الاقتصادية، ويستخدم العديد من الأساليب، التي تضمن سير مؤسسات الأعمال المختلفة، في ركاب الخطة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تمتع الاقتصاد القومي اليوغسلافي، بدرجة من المرونة الضرورية، وخاصة في مجال الأسعار لإجراء التعديلات السريعة في الإنتاج، لمقابلة التغير في الانماط الاستهلاكية، وتحقيق مزيد من التقدم الاقتصادي.

المطلب الثاني

نماذج للخطط الاقتصادية في يوغسلافيا

بدأت المراحل الأولى للتخطيط في يوغسلافيا باقتفاء أثر

التخطيط السوفيتي، ولكن سرعان ما حاد عنه -كما ذكرنا- إلى أسلوب مختلف طبق معه الاقتصاد اليوغسلافي العديد من الخطط نستعرض بعضها

(١)، (٢) - سيد البواب، المرجع السابق، ص ١٩، ص ٢١.

كما لآتي:

١- الخططة الخمسية الأولى (١٩٤٧-١٩٥١م): بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، شرع الاقتصاد اليوغسلافي في تنفيذ الخططة الخمسية الأولى، على أساس من التطبيق السوفيتي لأسلوب التخطيط الاقتصادي، شأنه في ذلك شأن بقية دول الكتلة الشرقية، وقد حدد لها عدد من الأهداف أهمها (١):

- أ- منح الأولوية للصناعات الثقيلة.
- ب- تغيير الهيكل الاقتصادي، من اقتصاد زراعي متخلف، إلى اقتصاد متطور يكون للصناعة دور رئيسي فيه.
- ج- تمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية من ميزانية الدولة مباشرة.
- د- مراعاة التوازن الجغرافي في التنمية لمختلف المناطق.
- هـ- تقييد الاستهلاك الخاص بفضل الضرائب لتوجيه الموارد نحو مجالات الاستثمار المختلفة.
- و- التركيز نسبيا على تنمية الجنوب المتخلف.

ويتضح مدى الاهتمام بتحقيق هذه الأهداف من اختلاف نصيب القطاعات من الاستثمار الكلي، فقد بلغ إجمالي نصيب قطاع الصناعات الثقيلة والتعدين والكهرباء ٤١%، يليه قطاع النقل والمواصلات ٢٦%، ثم التعليم والإسكان والخدمات العامة ٢٠%، ثم الزراعة ٨%، ونلاحظ على توزيع الاستثمارات في هذه الخططة، أنه قريب من توزيع الاستثمارات في عدة خطط سوفيتية، إذ كانت الصناعة تحتل الأهمية الكبرى من جملة الاستثمارات الكلية، أما الزراعة فلم تكن تحظى بنصيب يذكر (٢). وبالرغم من التسهيلات المركزية في تنفيذ الخططة، إلا أنها لم تحقق أهدافها وبأن ذلك من متابعتها وتقويم آثارها ونتائجها كل عام، مما عجل بإنهائها قبل انتهاء موعدها، كنتيجة لما سبق من

(١)- فاروق حسين، التخطيط الاقتصادي، مطبوعات كلية التجارة: جامعة الأزهر، بدون رقم طبعة، ١٩٧٨م، ص ١٥٦.

(٢)- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ١٥٦. وانظر: عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ١٧١.

ناحية، ولأن العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا ساءت كثيراً، الأمر الذي أدى إلى إيقافها عام ١٩٥٠م، وهو تاريخ تحول الاقتصاد اليوغسلافي نحو اللامركزية، فمنحت المشروعات المختلفة حق الإدارة الذاتية للجوانب الاقتصادية، وأعطى دور لا بأس به لقوى السوق لربط تلك المشروعات، مع استمرار احتفاظ الدولة بملكية المشروعات^(١).

٢- الخطط السنوية (١٩٥٢-١٩٥٧م): تعد هذه الفترة مرحلة انتقالية، من التخطيط بالأسلوب القريب من التخطيط السوفيتي، والتخطيط الذي تنتهجه يوغسلافيا في العصر الحاضر؛ ونعني به الإدارة اللامركزية للاقتصاد، وكان من أهم إجراءات هذا التحول إلغاء وضع خطة المشروعات المختلفة مركزياً، وترك الحرية لها في تحديد إنتاجها وأسعارها، والتصرف في أرباحها في ضوء الخطة العامة^(٢).

٣- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٥٧-١٩٦١م): كان من أهم أهداف هذه الخطة، التحول من الاهتمام بالصناعات الثقيلة، إلى مراعاة التوازن في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، فاستهدفت تنمية سريعة للزراعة والصناعة الاستهلاكية، وزيادة الدخل الفردي، وتحسين مستويات المعيشة، مع استمرار إعطاء أفضلية للجنوب المتخلف، وخفض العجز في ميزان المدفوعات، وتحقيق المزيد من معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة خدمات الإسكان والتعليم والخدمات والمرافق العامة عموماً^(٣).

وقد حققت هذه الخطة الكثير من أهدافها، كتحسين مستويات المعيشة، وخفض العجز في ميزان المدفوعات، وتخفيف القيود المركزية في الإدارة، ويرجع ذلك إلى كفاءة أسلوب التخطيط المتبع، وإلى تحسن العلاقات مع روسيا وبقية دول الكتلة الشرقية، وانخفاض الإنفاق الحربي، وزيادة المساعدات الخارجية والقروض الدولية، كما أدت التنمية الزراعية إلى وفرة الحاصلات الزراعية، ودعم ميزان المدفوعات^(٤).

٤- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦١-١٩٦٥م): تركزت أهداف هذه الخطة في زيادة التعاون الدولي، وزيادة إنتاج المواد الخام الأساسية والسلع نصف المصنعة والطاقة، فضلاً عن الانفتاح

(١)(٢)(٣)(٤)- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ١٥٧-١٥٨.
- عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ١٧٢.

الاقتصادي، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، إلا أن هذه الخطة إنتهت بعد سنة واحدة من بدايتها (١).

ويعود ذلك إلى الازمة الاقتصادية، التي مرت بها يوغسلافيا في عام ١٩٦١م، والتي عملت على زيادة العجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض معدل النمو الصناعي عما كان مستهدفا في الخطة، فقد كان المستهدف زيادته بمعدل ١٣٪، في حين أنه لم يزد إلا بنسبة ٧٪، وذلك بالرغم من تركزا لاستثمارات عليه، علاوة على انتشار التضخم، وارتفاع الاسعار خاصة السلع الزراعية، لقلة الاهتمام بها وتوجيه الاستثمار إليها من ناحية، ورداءة الأحوال الجوية من ناحية أخرى (٢).

إن الاتجاه العام الذي يميز الفترة الممتدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٥م، هو التخفيف من القيود المركزية، وتدخل الحكومة في القضايا المتعلقة بتخصيص الموارد الاقتصادية، أو الرقابة على الاسعار (٣). ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد اليوغسلافي في عام ١٩٦٥م، وقبل بدء تنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٦٦-١٩٧٠م، عمل على إجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية لتدعيم اللامركزية، تمثلت في: نقل معظم المسؤوليات من الحكومة المركزية إلى الحكومة المحلية، ومحاولة زيادة كفاءة المشروعات، وخفض نفقات إنتاجها، وإيجاد الحلول الكفيلة بتجاوز أزمة ميزان المدفوعات، وخفض القيمة الخارجية للعملة بالتخفيف من الإجراءات الرقابية، ومنح المشروعات سلطات أوسع بالنسبة للسياسة السعرية، أي زيادة دور جهاز الثمن في تسيير الأمور الاقتصادية، وزيادة دور الشركات الأجنبية، عن طريق إشراكها في المشروعات التي يحتاجها الاقتصاد اليوغسلافي، على أن يمثل رأس المال الوطني ٥١٪ ويعاد استثمار ما لا يقل عن ٢٠٪ من الأرباح الصافية، في مشروعات أخرى محلية (٤).

٥- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٦-١٩٧٠م): استغرق إعداد هذه الخطة وقتا طويلا، فبدأ وضعها عام ١٩٦٢م، لتغطي الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٠م، إلا أن الرغبة في زيادة دور الأسلوب اللامركزي في التخطيط، أخر إصدار هذه الخطة حتى عام ١٩٦٦م (٥).

(١) (٢)- شامير، هنري، المرجع السابق، ص ٩١. وانظر:

- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ١٥٨، ص ١٥٩.

(٣) (٤)- عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ١٧٢، ص ١٧٣.

(٥)- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ١٦٠. وانظر:

- شامير، هنري، المرجع السابق، ص ٩١.

وتهدف هذه الخطة إلى زيادة الدخل الفردية وتحسين مستويات المعيشة، وزيادة نصيب المناطق المتخلفة من الاستثمارات، وزيادة توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الخدمية، فضلا عن زيادة الاهتمام بدور البحوث العلمية والتعليم في الحياة الاقتصادية، ومن نتائج هذه الخطة زيادة الاستثمارات في القطاعات الخدمية، وزيادة تنمية المناطق المتخلفة (١).

غير أن من أهم التطورات التي تستحق الذكر، هو تغير نهج التخطيط كلية أثناء تنفيذ هذه الخطة، فبعد أن كان التخطيط في معظمه من القمة إلى القاعدة، أصبح العكس من القاعدة إلى القمة؛ أو بعبارة أدق تحول أسلوب التخطيط من الخط المركزي التي تصدر من الجهاز المسئول عن أمور التخطيط، إلى جميع القطاعات والفروع والوحدات الإنتاجية، إلى زيادة الاهتمام أساسا بخطط المشروعات، ويقتصر دور السلطة المسؤولة عن التخطيط على التنسيق بين تلك القرارات، فلم تعد الخطة مركزية وملزمة تصدر قراراتها من أعلى كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي (٢).

هذا الوضع عمل بطبيعة الحال، على زيادة دور السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية، التي تعمل في ضوء قوى السوق، وليس كما هو الحال في ظل التخطيط المركزي، من اتباع الأسلوب التحكمي المباشر، الأمر الذي أدى إلى بعد أسلوب التخطيط في يوغسلافيا، عن ذلك المطبق في الاتحاد السوفيتي، مع اشتراكها معه في عدم إخضاع الخدمات الأساسية، كالـتعليم والنقل وتنمية المناطق المتخلفة لقوى السوق كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي (٣).

٦- التخطيط اليوغسلافي من عام ١٩٧٤م إلى الآن: بموجب الدستور الجديد لعام ١٩٧٤م، وقانون التخطيط الاجتماعي الصادر عام ١٩٧٦م، بدأت يوغسلافيا التوسع في الأساليب اللامركزية في الإدارة الاقتصادية، فأوجدت أسلوبا جديدا للتخطيط متوسط الأجل يبدأ من القاعدة إلى القمة، ووضع القانون مدة خمس سنوات للعقود بين الوحدات الإنتاجية، ملزمة من الناحية القانونية، لجميع الأمور

(١)(٢) - فاروق حسين، المرجع السابق، ص ١٦٠.

(٣) - عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ١٧١ وما بعدها.

المتعلقة بالإنتاج وتوزيع الدخل والإعانات والضرائب، ووسع نطاق ومدى ميكانيزم السوق، فجعل الأسعار تتحدد بصورة آلية عن طريق التفاعل الحر لقوى العرض والطلب، مع مراقبة الدولة للانحرافات وتصحيحها، وتم تحديد تشكيل السياسة الاستثمارية بنسبة ٦٠٪ من الموارد الاستثمارية المتمثلة في الضرائب، وخاصة الضرائب على رأس المال، ومن نسبة الأرباح المخصصة للاستثمارات، ومن عملية خلق الائتمان التي يقوم بها البنك المركزي، وبنسبة ٣٠٪ من الناتج القومي، وما تبقى عن طريق الحكومات المحلية والمشروعات الاقتصادية (١).

من التحليل السابق لتجربة التخطيط في الاقتصاد اليوغسلافي، يمكن القول: أن ذلك الأسلوب هو أسلوب لا مركزي، يكون للحكومات المحلية، والمشروعات الإنتاجية، دور كبير في وضع خططها الخاصة، وتتضمن خطة الدولة - وهي عادة خطة متوسطة الأجل - تحديد الأهداف العامة، معتمدة على قوى السوق في تنفيذ تلك الأهداف وتوجيه النشاط الاقتصادي، وهي بذلك تحترم تفضيلات المستهلكين، في ضوء ما تمليه مصلحتها الخاصة في تحقيق بعض الأرباح (٢).

المطلب الثالث

تقويم التجربة اليوغسلافية في التخطيط

يختلف التخطيط في يوغسلافيا من حيث المنهج والادوات عن ذلك المتبع في الاتحاد السوفيتي وغيره من دول الكتلة الاشتراكية ويتفوق عليه، فهو موافق للطبيعة البشرية من حيث احترام العاملين وحفزهم ماديا ومعنويا وإشراكهم في إعداد الخطط الخاصة بمشروعاتهم، كما أنه يراعي مبدأ سيادة المستهلك، ويسعى إلى إشباع رغباته وحاجاته، ويعتمد على أسلوب التخطيط اللامركزي البعيد عن الإلزام وأسلوب الجبر، الأمر الذي مكن الاقتصاد اليوغسلافي من تحقيق معدلات مناسبة للنمو الاقتصادي والسير بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بخطى حثيثة، فبعد أن كان معدل الدخل

(١)(٢) - عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ١٧٤، ص ١٧٥.

الفردى فيها عام ١٩٤٥م لا يتجاوز المائة دولار، أصبح فى عام ١٩٨٨م "٢٥٢٠" دولارا بالأسعار الجارية وبعد أن كان ٧٥٪ من السكان يعتمدون على الزراعة قبل الحرب العالمية الثانية انخفضت هذه النسبة إلى ١٤٪ عام ١٩٨٨م، وازداد دور الصناعة فى الاقتصاد القومى من ٤٢٪ عام ١٩٦٥م إلى ٤٩٪ عام ١٩٨٨م^(١)، وقبل عام ١٩٥٢م وفى ظل التخطيط المركزى كان الناتج المحلى متجمدا، وفيما بين عامى ١٩٥٢م-١٩٦٠م نما بمعدل سنوى يقرب من ١٠٪، ومن ذلك الوقت حتى نهاية الثمانينات ينمو الناتج المحلى بنسبة ٦٪ تقريبا، وزاد دور الملكية الفردية فأصبحت ٨٠٪ من الأراضى الزراعية مملوكة للأفراد، إلا أنه لا يسلم من بعض الانتقادات التى ترد عليه والتى أهمها^(٢):

١- اتبع المخطط اليوغسلافى فى بداية الأمر التركيز على الصناعات الثقيلة فقط، مما أفقد الاقتصاد صورته المتوازنة من ناحية، وعجل بنهايتها من ناحية أخرى، نظرا لعدم توفر الامكانيات الهائلة، التى يتطلبها مثل هذا النوع من الاستثمارات، لهذا هجر اليوغسلاف هذه الاستراتيجية فيما بعد، وعمدوا إلى إيجاد مزيد من التوازن فى نمو مختلف القطاعات الاقتصادية.

٢- تفشى البيروقراطية، وسوء الإدارة الاقتصادية فى المرحلة الأولى؛ التى اقتفى فيها المخطط اليوغسلافى أثر التخطيط الروسى، فضلا عن تفشى البطالة فى نفس المرحلة^(٣).

٣- الإبقاء على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، فى قطاع الصناعة والخدمات، مع تمكين العمال من إدارة المشاريع إدارة ذاتية فى ضوء الخطط الاقتصادية، مما يعنى بطريقة أو بأخرى تحكم الدولة وسيطرتها على الأفراد والأوضاع الاقتصادية، وتسييرها وفقا لخطة اقتصادية مركزية أيضا، عن طريق إلزام تلك المشروعات، بأن تكون أهدافها موافقة لتلك الأهداف، التى تراها الدولة ضمن المخطط العام للاقتصاد ككل.

٤- عدم الاهتمام بالتنمية الزراعية فى المراحل الأولى للتخطيط

(١) (٢)- تقرير عن التنمية فى العالم لعام ١٩٩٠م، البنك الدولى، ترجمة: نادي الأهرام: القاهرة، ص ٢١١، مرجع سابق.

(٣)- جواريتى، جيمس، وستروب، ريتشارد، المرجع السابق، ص ٧١٨.

اليوغسلافي، ولعل الازمة الاقتصادية التي حدثت عام ١٩٦١م، وعجلت بنهاية الخطة، كان أهم أسبابها، عدم توفر الحاصلات الزراعية، والارتفاع الكبير لأسعارها، الأمر الذي أدى إلى حدوث التضخم.

٥- السيطرة الاقتصادية الشاملة، التي ظلت تمارسها الدولة في قضايا التمويل والائتمان البنكي والضرائب، فضلا عن السيطرة على مستويات الأسعار، فالمنتجات الصناعية يتم وضع حد أعلى لأسعار بعض المنتجات كالبتروول والفحم والنحاس، أو تحدد أسعار بعض المنتجات كالخبز والدقيق والمواصلات والمساكن، أو أن تراقب أسعار المنتجات الأخرى، كما أن المنتجات الزراعية يتم تنظيمها، فتضمن الدولة أسعار بعض الحاصلات كالقمح والشعير، وتضع الاتفاقات بين الصناعة والقطاع الاشتراكي، أو أن يكون هناك سعرتعاقدي لبعض المواد الخام الزراعية، التي تعد مدخلات أساسية للصناعة، وفي هذا تعطيل لآلية السوق. (١).

٦- رغم اهتمام بعض الخطط الاقتصادية بتنمية المناطق المتخلفة، إلا أن يوغسلافيا لازالت تتميز بالفوارق الكبيرة بين أقاليمها المختلفة، ويرجع ذلك إلى عدم مراعاة التوازن الجغرافي في استثمارات الخطط (٢)، ولعل كثرة القلاقل السياسية، ومطالبة الكثير من الجمهوريات بالاستقلال في الازمة السياسية، التي حدثت بداية عام ١٩٩١م، والتي عصفت بالحكومة حتى قدمت استقالتها، ناهيك عن اندلاع الحرب الأهلية بين بعض الجمهوريات، في الربع الأخير من العام نفسه خير دليل على ذلك.

(١) - محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص ١٣٤.
- وانظر: سيد أحمد البواب، المرجع السابق، ص ٢١، ١٩.
(٢) - محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص ١٣٤.

المبحث الثالث

موقف الإسلام من أسلوب التخطيط الاشتراكي

يقف الإسلام موقفًا واضحًا من الاشتراكية، ومن أسلوب التخطيط فيها، على أن مجالنا هنا ليس التعرض لوجهة النظر الإسلامية في الاشتراكية كنظام اقتصادي، فذلك واضح ومعروف كتب حوله العديد من الكتب، وتصدى له العديد من الكتاب المسلمين، ولكن مجالنا هنا هو إيضاح وجهة النظر الإسلامية في التخطيط الاشتراكي، كأداة اقتصادية لتسيير الشؤون الاقتصادية، وهذا المبحث يتصدى لذلك من خلال النقاط التالية:

١- المنطلق الأساسي في نقد فكرة التخطيط الاشتراكي - من وجهة النظر الإسلامية - هو الدعامة التي يقوم عليها وهي الملكية العامة^(١)، ويعد هذا اختلافًا عقائديًا، إذ أن الإسلام لا يقر بتصفية الملكيات الخاصة أصلاً، وهو الأمر الذي يشر به النظام بشار بها النظام الاشتراكي تبرير فلسفته، وإرساء دعائم التخطيط الشامل من خلالها، وفي نفس الوقت فإن الإسلام لا يرفض الملكية العامة، إذ أن في الإسلام ملكية عامة تتعلق بأشياء بذاتها، وهناك مجال رحب واسع يخص الملكية الفردية. والأسانيد الشرعية في هذا المجال لا تقع تحت حصر، منها ما يتعلق بالملكية الخاصة مثل: قوله تعالى: * (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا... الآية) *^(٢). وقوله تعالى: * (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ... الآية) *^(٣). وقوله تعالى: * (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ... الآية) *^(٤). وقوله تعالى: * (الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ... الآية) *^(٥). وقوله تعالى: * (أُولَئِكَ يَرْوُونَ أَمْوَالَهُمْ مَعَ أَعْمَالِهِمْ أَيْدِينَا أَنْعَامَهُمْ لَهُمَا مَالُكَونُ) *^(٦). وقوله تعالى: * (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ

(١) - عباس العقاد، أحمد عبد الغفور عطار، الشيوعية والإسلام، دار الاندلس: بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ، ص ٨٩. وانظر:

- صابر طعيمة، الفكر المادي في ميزان الإسلام، مكتبة المعارف: الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ص ٩١.

- لبيب سعيد، الشيوعية في موازين الإسلام، دار عكاظ: جدة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٤٥.

(٢) - سورة التوبة، من الآية رقم ١٠٣.

(٣) - سورة الأنعام، من الآية رقم ١٥٢.

(٤) - سورة النساء، من الآية رقم ٣٢.

(٥) - سورة البقرة، من الآية رقم ٢٧٤.

(٦) - سورة يس، الآية رقم ٧١.

الناس بالإثم وأنتم تعلمون)*^(١). وقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم... الآية)^(٢). وقوله صلى الله عليه وسلم: * (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه... الحديث)*^(٣). وقوله صلى الله عليه وسلم: * (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها فقد عصم مني ماله ودمه ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله)*^(٤). فكل الآيات والأحاديث السابقة يستفاد منها ثبوت الملكية الخاصة وسواء كان ذلك المملوك عقارا أو منقولا، مع امكانية الانتفاع به والتصرف فيه حسب التعاليم الشرعية، لأن الإنسان مفطور على حب التملك، وحب المال لقوله تعالى: * (وإنه لحب الخير لشديد)*^(٥). وقوله صلى الله عليه وسلم: * (لو كان لابن آدم واديان من مال لا بتغى واديا ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب)*^(٦). وقوله تعالى: * (زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب)*^(٧) (٨).

وفي صدد الملكية العامة والتي هي أصل محترم في الإسلام يقول صلى الله عليه وسلم: (المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار)^(٩). فهذه الأشياء والتي تدل على مصادر الثروة المائية والطبيعية، ومصادر القوى المحركة تعتبر ملكية عامة في رأي معظم الفقهاء^(١٠).

٢- أولوية التخطيط الاشتراكي قضت بأن يكون للصناعة الإنتاجية

-
- (١) - سورة البقرة، من الآية رقم ١٨٨ .
 (٢) - سورة النور، من الآية رقم ٢٧ .
 (٣) - مسلم، صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٨٦، كتاب البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره، مرجع سابق.
 - أبو داود، سنن أبي داود، ج ٥، ص ١٩٦، كتاب الأدب، باب الغيبة، حديث ٤٨٨٢، مرجع سابق.
 - الترمذي، سنن الترمذي، ج ٣، ص ٢١٨، كتاب البر والصلة، باب ماجاء في شفقة المسلم على المسلم، حديث رقم ١٩٩٢، مرجع سابق.
 (٤) - البخاري بحاشية السندي، ج ١، ص ١٣، كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة...، مرجع سابق.
 - مسلم، صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٢، ٥١، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله...، حديث رقم ٢٠، مرجع سابق.
 (٥) - سورة العاديات، الآية رقم ٨ .
 (٦) - مسلم، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٢٥، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديان لا بتغى ثالثا، حديث رقم ١٠٤٨، مرجع سابق.
 (٧) - سورة آل عمران، الآية رقم ١٤ .
 (٨) - انظر: عبد الله المصلح، الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، لمزيد من الإيضاح.
 (٩) - سبق تخريجه، ص ١١، من هذه الرسالة.
 (١٠) - انظر: عبد السلام العبادي، الملكية العامة في الشريعة الإسلامية، دار الأمل: عمان، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ، لمزيد من الإيضاح.

الثقيلة مركز الصدارة ضمن سلم الأولويات المختلفة، وهذا يتنافى مع الأولويات التي يضعها الإسلام للإنتاج والتنمية وللتخطيط بصفة خاصة، إذ يجب أن تتوافر الخطط الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية على إشباع الضروريات أولاً، وهي كل ما يؤدي إلى حفظ الدين والبدن والعقل والمال والنسل حتى يستطيع الفرد النهوض بأعبائه تجاه خالقه ومجتمعه وأسرته، ولا بد من توجيه طاقة المجتمع وبناء خطته لإشباعها في البداية، وهذا يشمل المنتجات الغذائية الأساسية، ومياه الشرب النقية، والتعليم والتربية الدينية، وإنتاج الملابس الملائمة لحفظ الجسم، وتوزيع المساكن المناسبة، والخدمات الصحية، ومتطلبات الأمن والدفاع، يلي ذلك الحاجيات؛ وهي الأشياء التي تيسر تحمل أعباء الحياة وواجباتها، كإنتاج الأغذية شبه الضرورية وإنتاج الملابس اللازمة لحسن المظهر، والمساكن الواسعة النظيفة، ووسائل المواصلات اللازمة، والتدريب والتوسع في التعليم والبحث العلمي يلي ذلك الكماليات، التي تحقق للمجتمع الرفاهية وتدخل البهجة والمتعة على الحياة الإنسانية في غير إسراف، ويدخل في ذلك إنشاء الحدائق العامة، ومصانع إنتاج العطور ولعب الأطفال ونحو ذلك^(١).

٣- الظلم الشديد والقسوة التي مارسها الحكام، في بداية تنفيذ التخطيط، خاصة فيما يتعلق بتسخير العمال في روسيا، إذ أنه في عام ١٩٢٨م وفي بداية عهد التخطيط كان هناك ثلاثون ألف عامل سخرة، وعندما بدأ تنفيذ الخطة الأولى بدأت معسكرات العمل الجماعي الإجباري تمتلئ بسرعة مذهلة، حتى أنه في عام ١٩٣٣، كان هناك ما يقرب من خمسة ملايين عامل، وبمرور الزمن واستمرار تطبيق الخطط الاقتصادية الواحدة تلو الأخرى، بلغ العدد ما يقرب من خمسة عشر مليوناً، وفي البداية اقتصر موضوع السخرة على من يعادي الحكومة ونظامها الاقتصادي، إلى أن أصبح الأمر عادياً بخوف الحكومة، من أن يصبح هؤلاء الأفراد خطراً عليها بمرور الأيام، واحتياجها إلى أعداد لا بأس بها من العمال، لتنفيذ بعض المشروعات في مناطق نائية، لا يمكن أن يذهب إليها العامل باختياره^(٢).

(١)- الشاطبي، الموافقات، ج ٢، ص ٨، مرجع سابق. وانظر:

(١)- محمد عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، ص ٤٤، مرجع سابق.
(٢)- سفر الحوالي، العلمانية، دار مكة: مكة، الطبعة الأولى، بدون رقم طبعة ١٣٩٦هـ، ص ٩٦.
- وانظر: عبد المنعم النمر، إسلام لاشيوعية، مكتبة غريب: القاهرة، بدون رقم =

ويقف الإسلام موقفًا صريحًا واضحًا من تسخير الأفراد واستعبادهم وعدم إعطائهم حقوقهم كاملة، فظلم العمال أو تسخيرهم أو تشغيلهم بدون مقابل مرفوض، بقوله تعالى: * (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر... الآية) * (١). وقوله تعالى: * (ولا تبخسوا الناس أشياءهم... الآية) * (٢). ولقوله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن رب العزة في الحديث القدسي: * (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا) * (٣). ولحث الرسول المتواصل على إعطاء العامل أجره قبل أن يجف عرقه، لقوله صلى الله عليه وسلم: * (اعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه) * (٤). وقوله صلى الله عليه وسلم: * (ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره) * (٥). ويقول بعض الائمة ومنهم ابن حزم: "العمل حرمة والحرمة قصاص، ومن حق العامل أن يقتصر بمثل عمله" (٦). بل أن تسخير العمال وعدم إعطائهم أجورهم وافية، يعد من قبيل بيع الحر وأكل ثمنه على رأي كثير من العلماء (٧).

وينطوي أسلوب السخرة والاستعباد بالضرورة على مصادرة حريات الأفراد واسترقاقهم، والنظر إلى الفرد على أنه مجرد ترس في آلة يقوم بوظيفة معينة، وحرمانه من أبسط الحقوق الطبيعية كحرية

طبعة ١٣٩٦ هـ، ص ٩٦ .

- (١) - سورة الإسراء ، من الآية رقم ٧٠ .
- (٢) - سورة الأعراف، من الآية رقم ٨٥ .
- (٣) - الأحاديث القدسية، دار الكتاب العربي: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٩٨٢م، ص ٢٦٤، حديث رقم ٢٦٦ .
- (٤) - ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج ٤، ص ١٩٩٤، كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم، حديث رقم ٢٤٤٣، مرجع سابق. وقد جزم الألباني بصحته. انظر:
- الألباني، إرواء الغليل، ج ٥، ص ٣٤٦، حديث رقم ١٤٩٨، مرجع سابق.
- (٥) - البخاري، صحيح البخاري، ج ٣، ص ٣٤٦، كتاب البيوع، باب إثم من باع حرا، مرجع سابق.
- ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج ٥، ص ٨١٦، كتاب الرهون، باب أجر الأجراء، حديث رقم ٢١٥٠، مرجع سابق.
- (٦) - ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، المحلى، المكتب التجاري للطباعة: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ٨، ص ١٩١ . وانظر:
- مجلة المسلم المعاصر، مقال: عماد الدين خليل (الرؤية الإسلامية للماركية في ضوء مفهوم العدل الاجتماعي) العدد السابع، ١٣٩٦ هـ.
- (٧) - ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار الفكر: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ٤، ص ٤١٧-٤١٨ . وانظر:
- البهسي الخولي، الإسلام لاشيوعية ولا رأسمالية، بدون ناشر، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، ص ١٠٤ .

العمل، أو حرية التفكير، أو حرية العلم؛ إذ أن على الفرد في تلك الاقتصاديات أن يعمل، في مقابل الحصول على السكن والخدمات الدنيا، وحقه من الطعام والشراب فقط، لضمان بقائه حيا يساهم في العمل والإنتاج، ويقف الإسلام موقفا معارضا لهذا الاتجاه؛ إذ أن للفرد حريات متنوعة في الإسلام وفي حدود معينة فله الحرية الفكرية والإفصاح عن رأيه الصحيح البناء، فضلا عن حرية العمل والعلم.

وتبرز حرية التفكير في حق الإنسان، ودفعه للتأمل بقضايا الوجود، والتأمل فيما خلق الله سبحانه وتعالى كقوله سبحانه: * أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها، وزيناها وما لها من فروج) (١). وقوله تعالى: * (فلينظر الإنسان مم خلق، خلق من ماء دافق) * (٢). وقوله تعالى: * (فلينظر الإنسان إلى طعامه، أنا صبنا الماء صبا، ثم شققنا الأرض شقا) * (٣). وأكثر من ذلك فقد ترك الإسلام الحرية للذين أنكروا الإيمان بالله، أو الذين اختلفوا معه في العقيدة فيقول تعالى: * (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر... الآية) * (٤). وقوله تعالى: * (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن... الآية) * (٥) (٦).

ونخلص مما سبق إلى أن أسلوب السخرة ومصادرة الحريات، الذي استخدم في بداية تطبيق التخطيط الاقتصادي الاشتراكي، وخلال مراحل المختلفة، لا يقره الإسلام لما فيه من الهمجية والوحشية واستغلال جهود الناس بالباطل، وتحت دعوى تفجير الإنتاج، وتحقيق التنمية، أو أي دعوى كانت.

٤- فلسفة التنمية الاقتصادية في الدول الاشتراكية تقوم في الأساس على وضع خطة اقتصادية شاملة ومركزية وملزمة، معتمدة على الملكية العامة لوسائل الإنتاج. والحقيقة غير ذلك، فتحقيق التنمية

(١)- سورة ق، الآية رقم ٦ .

(٢)- سورة الطارق، الايتان رقم ٦، ٥ .

(٣)- سورة عبس، الايات ٢٤، ٢٥، ٢٦ .

(٤)- سورة الكهف، من الآية رقم ٢٩ .

(٥)- سورة العنكبوت، من الآية رقم ٤٦ .

(٦)- ابراهيم الطحاوي، المرجع السابق، ج ٢، ص ١٠٦ . وانظر:

- أنور الجندي، هزيمة الشيوعية في عالم الإسلام، دار الاعتصام: القاهرة، بدون

رقم طبعة أو تاريخ، ص ١١٩، ١٢٠ .

- صبحي عبده، السلطة والحرية في النظام الإسلامي (دراسة مقارنة) دار الفكر

العربي: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ١٢٥ وما بعدها .

الاقتصادية لا يدرك بمجرد وضع خطة اقتصادية فقط، ولا يدرك بالالات والماكنات والمعدات والحاسبات الإلكترونية ومعطيات التكنولوجيا الحديثة، إنها تتم في المقام الأول بالإرادة الذاتية للإنسان، فالإنسان هو الذي ينتج، وهو الذي يزيد الإنتاج كما ونوعاً، وهو الذي يقف عقبة في طريقه إذا حرم من دوافعه الإنسانية ومن الحوافز المختلفة، فضلاً عن أنه هو المستهلك والمنتج وقد سبق الإسلام إلى كل ذلك، فهو ينظر إلى الإنسان على أنه عنصر إنتاج وبناء يغرس فيه التعاليم الإسلامية الفاضلة وحب الناس^(١)، لقوله تعالى: * (إنما المؤمنون إخوة... الآية) *^(٢)، وقوله تعالى: * (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض... الآية) *^(٣)، وقوله صلى الله عليه وسلم: * (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه) *^(٤)، وقوله صلى الله عليه وسلم: * (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً) *^(٥)، إلى غير ذلك من النصوص.

٥- إن الذي يقوم بتخطيط الاقتصاد ورسم السياسة العامة فيه فئة قليلة من المجتمع، وعلى غير دراية كافية باحتياجاته بطريقة مباشرة، وفي هذا إلغاء لمبدأ المشاورة الذي أقره الإسلام، والذي يقضي بمشاورة الأفراد في الأمور التي تمس مصالحهم بصفة خاصة، حتى تعبر الخطة عن الواقع وتعكس تصور المجتمع برمته أو أغلب فئاته لقوله تعالى: * (فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر... الآية) *^(٦). وقوله تعالى: * (وأمرهم شورى بينهم... الآية) *^(٧).

٦- في كثير من الأحيان، قد لا تؤدي الخطة الاقتصادية في

(١) - يوسف القرضاوي، الحلول المستوردة، مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤٠٣ هـ، ص ٢٩١. وانظر:

- محمد البهي، تهافت الفكر المادي التاريخي بين النظرية والتطبيق، دار الفكر: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م، ص ٧٦.

- محمد الغزالي، الإسلام في وجه الزحف الأحمر، دار المنار الإسلامي: القاهرة، الطبعة السادسة، ١٣٩٦ هـ، ص ٦١.

(٢) - سورة الحجرات، من الآية رقم ١٠.

(٣) - سورة التوبة، من الآية رقم ٧١.

(٤) - البخاري بعاشية السندي، ج ١، ص ١٢، كتاب الإيمان، باب أن من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، مرجع سابق.

- مسلم، صحيح مسلم، ج ١، ص ٦٦، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه، حديث رقم ٤٥، مرجع سابق.

(٥) - سبق تخريجه، ص ٧٣ من هذه الرسالة.

(٦) - سورة آل عمران، من الآية رقم ١٥٩.

(٧) - سورة الشورى، من الآية رقم ٣٨.

المجتمعات الاشتراكية، إلى تحقيق أهدافها بالكامل ويترتب على ذلك ضياع الجهود والأموال، والاستخدام السيء للموارد الاقتصادية في المجتمع، وعدم استخدامها فيما خلقت له، والإسلام ينهى عن إضاعة المال، وسوء استغلال الموارد أو تبديدها لقوله تعالى: * (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا) * (١). وفي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: * (نهى عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال) * (٢).

وعليه فإن الإسلام يحث على أن يختار لاستثمار الأموال أفضل السبل والمسالك الاستثمارية، وأكثرها فائدة للمجتمع وبالشكل الذي يسد حاجات الأمة، لقوله صلى الله عليه وسلم: * (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه) * (٣)، والإتقان مطلوب في جميع الأعمال حتى في توجيه رأس المال الوجهة الصحيحة، لسد حاجات الفرد والدولة في نظر الإسلام.

٧- يعتمد تطبيق أسلوب التخطيط الاشتراكي، على التدخل المطلق للدولة في الشؤون الاقتصادية، والإسلام يرفض ذلك، لأنه يرى أن الحرية الاقتصادية هي الأصل، ولكنها حرية اقتصادية مقيدة، لا تؤدي إلى إهدار حقوق الآخرين، أو تمكن صاحب الحق من التعسف في استعمال حقه، وهي كذلك حرية اقتصادية مقيدة لأنها تجمع بين مصلحة الفرد والمجتمع في إطار من الأخوة والتعاون، لقوله تعالى: * (إنما المؤمنون إخوة... الآية) * (٤)، وقوله سبحانه: * (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض... الآية) * (٥)، وقوله تعالى: * (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان... الآية) * (٦)، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: * (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، من كان في حاجة أخيه، كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة، فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة) * (٧). وقوله صلى الله عليه وسلم: * (المؤمن للمؤمن

(١) - سورة الإسراء، الآية رقم ٢٧.
 (٢) - البخاري بحاشية السندي، ج ٤، ص ١٢٤، كتاب الرقاق، باب ما يكره من قيل وقال، وفي ج ٢، ص ٥٩، كتاب الاستقراض، باب ما ينهى من إضاعة المال، مرجع سابق.
 (٣) - سبق تخريجه، ص ٢٣ من هذه الرسالة.
 (٤) - سورة الحجرات، من الآية رقم ١٠.
 (٥) - سورة التوبة، من الآية رقم ٧١.
 (٦) - سورة المائدة، من الآية رقم ٢.
 (٧) - مسلم، صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٨٦، كتاب البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم وخذله =

كالبنيان يشد بعضه بعضاً) * (١).

وتدل الآيات والأحاديث السابقة، على تكامل دور الفرد والدولة، في تحقيق مصالح المجتمع، بأن يكون نشاط الفرد نافعا له ولمجتمعه، ولا يبالغ في تقدير مصالحه الشخصية، الأمر الذي يؤدي إلى الأضرار بالمجتمع؛ فإذا تعارضت المصلحتان قدمت مصلحة المجتمع على المصلحة الخاصة عملا بالقاعدة الفقهية: "يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام" (٢).

فإذا حدث عن الحرية تجاوزات معينة، جاز لولي الأمر أن يتدخل لإصلاح الخلل أو تعديله، اعتمادا على عدد من النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار، والقواعد الفقهية، في هذا المجال كإمكانية التسعير، أو فرض ضرائب جديدة، عندما تحتاج الدولة الإسلامية إليها (٣)، على ما سنفصله لاحقا.

٨- يتم تحديد أسعار السلع والخدمات، في الاقتصاديات الاشتراكية بقرارات إدارية، تصدر عن السلطة المركزية المسؤولة عن أمور التخطيط، ومن المعلوم أن الإسلام يعارض ذلك كالحديث أنس رضي الله عنه قال: غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله لو سمرت فقال: * (إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر، وإنني لأرجو أن ألقى الله، ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال) * (٤)، وما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل فقال يا رسول الله سعر فقال: * (بل ادعوا الله) ثم جاء آخر فقال: يا رسول الله سعر فقال: (بل الله يخفض ويرفع) * (٥).

وقد علق الشافعي رحمه الله في الأم على ذلك بقوله: "الناس مسلطون على أموالهم، ليس لأحد أن يأخذها، أو شيئا منها بغير طيب أنفسهم، إلا في المواضع التي تلزمهم، وهذا ليس منها" (٦). ويتفق

واحتقاره، حديث رقم ٢٥٦٤، مرجع سابق.

(١) - سبق تخريجه، ص ٧٣ من هذه الرسالة.

(٢) - ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ٨٧، مرجع سابق.

(٣) - انظر: عبدالسلام العبادي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٨٤ وما بعدها، و ص ٣٠١ وما بعدها. - فتحي الدريني، الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ، ص ٢١٩ وما بعدها.

(٤) - سبق تخريجه، ص ١٧ من هذه الرسالة.

(٥) - أبو داود، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٧٣١، كتاب البيوع والإجازات، باب في التسعير، حديث رقم ٣٤٥٠، مرجع سابق.

- الشوكاني، نيل الأوطار، باب النهي عن التسعير، ج ٥، ص ٢٤٨، مرجع سابق.

(٦) - المزني على هامش الأم، ج ٨، ص ٩٢، مرجع سابق.

معه أيضا الإمام ابن حزم حيث يقول: " لا يجوز البيع على الرقم، ولا أن يغر أحدا بما يرقم على سلعته لكن يسوم، ويبين الزيادة، التي يطلب على قيمة ما يبيع ويقول: إن طابت نفسك بهذا وإلا فدع" (١). ويفصل الدمشقي-الشافعي-الحكم في التسعير بقوله: "يحرم التسعير عند أبي حنيفة والشافعي، وعن مالك أنه إذا خالف واحد من أهل السوق، بزيادة أو نقصان يقال له: إما أن تباع بسعر أهل السوق، أو تنعزل عنهم، فإن سعر السلطان على الناس، فباع الرجل متاعه وهو لا يريد بيعه بذلك كان مكرها، وقال أبو حنيفة: إكراه السلطان يمنع صحة البيع وإكراه غيره لا يمنع" (٢).

ويرى الماوردي: "أنه لا يجوز أن يسعر على الناس الأقوات ولا غيرها في رخص أو غلاء، وأجاز مالك هذا التسعير في الغلاء فقط" (٣). وعلل الشوكاني تحريم التسعير: "بأنه مظلمة والناس مسيطون على أموالهم، والتسعير حجر عليهم، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين، وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن، فإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم، وإلزام صاحب السلعة أن يبيع بما لا يرضى منافع لقوله تعالى: * (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم... الآية) * (٤)، وإلى هذا ذهب جمهور العلماء، وروي عن مالك أنه يجوز للإمام التسعير" (٥).

حاصل الأمر أن التسعير الجبري بقرارات إدارية، كما هو حال الكثير من الدول الاشتراكية، لا يجوز في رأي عامة الفقهاء، وليس معنى هذا أنه ليس لولي الأمر التدخل في الأسعار بل أن له ذلك عند بعض الفقهاء، ولكن في حالات معينة وبشروط محددة هي:

١- الاحتكار: لما يحتاج إليه الناس لحديث النبي صلى الله عليه وسلم: * (لا يحتكر إلا خاطيء) * (٦)، والمحتكر هو الذي يعتمد إلى شراء

(١) - ابن حزم، المحلى، ج ٩، ص ١٥، مسألة رقم ١٥١٦، مرجع سابق.

(٢) - الدمشقي، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن، رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة، طبع على نفقة أمير دولة قطر، ١٤٠١هـ، عني بطبعه عبد الله الأنصاري، ١٨٣.

(٣) - الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٥٦، مرجع سابق.

(٤) - سورة النساء، من الآية رقم ٢٩.

(٥) - الشوكاني، نيل الأوطار، ج ٥، ص ٢٤٨، مرجع سابق.

(٦) - مسلم، صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٢٢٨، كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأقوات، =

ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم، لرفع سعره عليهم، وهو ظالم للخلق المشتريين، ولهذا كان لولي الأمر عند حدوث ضائقة ناتجة عن احتكار، أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل^(١).

ب- حاجة الناس إلى السلعة: لأن ظهور الحاجة مظنة لاستغلال البائعين، فلا بد من الاحتياط لذلك عن طريق التسعير وفي ذلك يقول ابن تيمية: "لولي الأمر أن يكره الناس، على بيع ما عندهم بقيمة المثل، عند ضرورة الناس إليه، مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه، والناس في مخمصة أو حرب، فإنه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل. ولهذا قال الفقهاء من اضطر إلى طعام الغير، أخذه منه بغير اختياره بقيمة مثله، ولو امتنع من بيعه بأكثر من سعره لم يستحق إلا سعره"^(٢).

ج- حالة الحصر: يقول ابن تيمية: "وأبلغ من هذا أن يكون الناس قد التزموا، أن لا يبيع الطعام أو غيره، إلا أناس معروفون، لا تباع تلك السلع إلا لهم، ثم يبيعونها هم، فلو باع غيرهم ذلك منع إما ظلما لوظيفة تؤخذ من البائع، أو غير ظلم لما في ذلك من الفساد، فهنا يجب التسعير بحيث لا يبيعون إلا بقيمة المثل، ولا يشترون أموال الناس، إلا بقيمة المثل بلا خلاف بين أحد من العلماء"^(٣).

د- تواطؤ البائعين: من الحالات التي جوز ابن تيمية فيها التسعير أيضا، تواطؤ البائعين وتآمرهم طمعا في رفع أسعار السلع، وبالتالي حصولهم على الأرباح الفاحشة وفي هذا يقول: "ولهذا منع غير واحد من العلماء كأبي حنيفة وأصحابه، القسام الذين يقسمون العقار وغيره بالاجر أن يشتركوا، فإنهم إذا اشتركوا والناس محتاجون إليهم أغلو عليهم الاجر، فمنع البائعين الذين تواطؤوا على أن لا يبيعوا إلا بثمان قدره أولى، وكذلك منع المشتريين إذا تواطؤوا على أن يشتركوا فيما يشتريه أحدهم، حتى يهضموا سلع الناس أولى"^(٤).

حديث رقم ١٢٩، مرجع سابق.

- (١) - ابن تيمية، الحسبة، ص ٢٣، مرجع سابق. وانظر:
- محمد المبارك، آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي، دار الفكر: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٠م، ص ١٠٩.
- البشري الشوربجي، التسعير في الإسلام، بدون ناشر أو رقم طبعة، ١٣٩٢هـ، ص ١٠٤.
(٢)، (٣) - ابن تيمية، الحسبة، ص ٢٣، ص ٢٤، مرجع سابق.
(٤) - المرجع نفسه، ص ٢٦. وانظر:
- محمد المبارك، المرجع السابق، ص ١١٠.

الفصل الثالث

نماذج من التجارب الرأسمالية في التخطيط
وموقف الإسلام منها

- المبحث الأول: عرض تاريخي للتخطيط في
الدول الرأسمالية ولأسلوبه .
- المبحث الثاني: إطار التخطيط في فرنسا
وتقويمه .
- المبحث الثالث: عرض تاريخي للتخطيط في
الدول النامية ولأسلوبه .
- المبحث الرابع: إطار التخطيط في كوريا
الجنوبية
وتقويمه .
- المبحث الخامس: موقف الإسلام من أسلوب
التخطيط الرأسمالي .

الفصل الثالث

نماذج من التجارب الرأسمالية في التخطيط وموقف الإسلام منها

للتخطيط في الدول الرأسمالية أسلوب، يختلف عن ذلك الذي سبق التعرض له في الدول الاشتراكية، سواء أنظرنا إليه من حيث الأدوات أو الوسائل أو الغايات، فضلا عن كون معظم دول العالم الثالث تطبق النظام الرأسمالي عامة وأسلوب التخطيط فيه بصفة خاصة، لتوافقه - إلى حد كبير - مع مراحل نموها، وطبيعة المشكلات التي تعترض سبيلها.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة تاريخ التخطيط وأسلوبه وبعض تجاربه في الدول الرأسمالية عامة، سواء المتقدمة منها أو النامية، وتقويمها، ومن ثم إبراز موقف الإسلام من تلك التجارب. وقد وقع الاختيار على كل من فرنسا كدولة متقدمة، وكوريا الجنوبية كدولة رأسمالية نامية، وسيتم معالجة وتحليل ما سبق من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول

عرض تاريخي للتخطيط في الدول الرأسمالية ولأسلوبه

سنتحدث من خلال هذا المبحث عن نقطتين أساسيتين، تتعرض الأولى منها إلى العرض التاريخي للتخطيط في الدول الرأسمالية - المتقدمة عموماً -، ثم نتحدث في النقطة الثانية عن أسلوب التخطيط المتبع في تلك الدول.

المطلب الأول

عرض تاريخي للتخطيط في الدول الرأسمالية

أخذت معظم الدول الرأسمالية بأسلوب التخطيط للتنمية، تحت مسميات مختلفة، كنوع من عدم إظهار الولاء للاشتراكية، وأيا كانت المسميات فإن تلك البرامج أو المشروعات، ما هي في الأساس إلا منهج أو آخر من مناهج التخطيط وطرائقه المختلفة، سواء كانت للدولة أو لقطاع من القطاعات أو لإقليم من الأقاليم، فهي تخطيط للتنمية الاقتصادية، وتحسين لمعدلات نموها، ورفع لكفاءة الاقتصاد القومي، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد^(١).

ولم تبدأ الدول الرأسمالية في انتهاج التخطيط إلا بمجبيء الأزمات والطوارئ، وقد تجلى ذلك في أزمة الكساد العالمي التي حدثت في الثلاثينات (١٩٢٩-١٩٣٢م)، مما حدا بالمسؤولين إلى الاستعاضة جزئياً عن أسلوب الحرية الاقتصادية، بأسلوب البرمجة الاقتصادية كأسلوب لإدارة الحياة الاقتصادية^(٢).

على أن أساس التخطيط الرأسمالي وجوهره، لم يبرز إلا من خلال الآراء التي تبناها "جون ماينارد كينز"، فيما يتصل بأن فكرة البطالة المزمنة، تنتج من الإفراط في الادخار، مع تدني الكفاية الحدية لرأس المال، وتضائل فرص الاستثمار وهذا يعني بلوغ الدخل القومي مستويات توازنية دون مستوى التوظيف الكامل، مما جعله ينادي بتدخل الدولة في الحياة

(١) - كاظم العطار، المرجع السابق، ص ٦١ .

(٢) - بتلهيم، شارل، التخطيط والتنمية، ترجمة: اسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٩م، ص ١٧ . وانظر:

- الفونس عزيز، البرمجة والتخطيط، مقال بمجلة مصر المعاصرة، أكتوبر ١٩٧٠م، ص ٥ .

الاقتصادية لتصحيح هذه الأوضاع، فكان لافكار كينز أثر كبير في اتباع بعض الدول أسلوب التخطيط الاقتصادي مثل (إيطاليا وبريطانيا) (١). وبالرغم من ذلك فإنه حتى الحرب العالمية الثانية، لم تكن هناك محاولات جادة لاتباع أسلوب التخطيط في الاقتصاديات الرأسمالية، فيما عدا إنجلترا وبمجرد انتهاء الحرب حدث تحول كبير في السياسات الاقتصادية، لبعض الدول الرأسمالية، تعطي للدولة حظا أكبر في زيادة التدخل في الشؤون الاقتصادية، وخاصة في الدول التي دمرتها الحرب، كأسلوب أساسي في إعادة ترميم الجهاز الإنتاجي في تلك الدول، حتى أن الولايات المتحدة، التي وقع على عاتقها ترميم الجهاز الإنتاجي، في دول أوروبا الغربية بعد الحرب الثانية (وفقا لمشروع مارشال) اشترطت أن تقوم الدول التي ستحصل على هذه المعونة، بإجراء تخطيط اقتصادي، يغطي جميع قطاعاتها الاقتصادية المختلفة (٢).

ولهذا اتجه الكثير من الدول الرأسمالية إلى اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي، فقد اتبعته بريطانيا في عام ١٩٤٥م في عهد حكومة العمال، واستمر الوضع على هذا الحال حتى عام ١٩٧٠م عندما عاد المحافظون إلى الحكم، كما أن فرنسا تبنت أسلوب التخطيط عام ١٩٤٧م، أما النرويج فإنه يجري ومنذ عام ١٩٤٧م عمل خطط خاصة بالأجل المتوسط، وتمتلك اليابان جهازا للتخطيط ومجلسا للأموال الاقتصادية منذ عام ١٩٥٣م، ويشبه التخطيط في اليابان التخطيط الفرنسي - إلى حد ما -، كما تبنته إيطاليا عندما أصدرت خطة لتطوير الجنوب الإيطالي لأول مرة في عام ١٩٥٥م، واتبعته بلجيكا أيضا في عام ١٩٥٩م، وفي هولندا نجحت برامجها منذ الحرب الثانية، في تحقيق نمو اقتصادي متوازن، فأعدت عام ١٩٦٣م خططا خمسية، عن طريق مكتب التخطيط المركزي، وتمتلك بعض الدول المتقدمة في الوقت

(١) - حين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٦٤، مرجع سابق. وانظر:

- محمد عجمية وآخرون، المرجع السابق، ص ٢٥٤.

(٢) - New Encyclopaedia Britannica, OP.CIT, V 17, P 926

- وانظر للاستزادة: زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص ٢٥، مرجع سابق.

- العطار، المرجع السابق، ص ٦٤.

- حين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٦٥، مرجع سابق.

الحاضر مشاريع معينة، يجري تطبيقها وتنفيذها ككندا منذ عام ١٩٦٤م، عندما أنشئ المجلس الاقتصادي، أما في ألمانيا الديمقراطية فترفض إلى الآن التطرق لفكرة التخطيط، وتستخدم أسلوب البرمجة القطاعية (١).

المطلب الثاني

أسلوب التخطيط الرأسمالي

تعتمد اقتصاديات الدول الرأسمالية، على المشروع الخاص، في تسيير اقتصادها، ولذلك فإن تخطيطها يعتمد جزئيا على قوى السوق، ولا يعني ذلك ضالة الدور الاقتصادي للدولة؛ فهي تضطلع بعدد من المهام، خاصة في أوقات الازمات والطوارئ، مما يعني التقليل من الدور الذي يقوم به جهاز الاسعار جزئيا (٢).

إن الرأسمالية المعاصرة لم تعد رأسمالية حرة تماما، فالدولة تتدخل بشكل واسع في توجيه النشاط الاقتصادي، فهي تنسق بين القرارات الخاصة وتنظمها، ولا تؤثر في قوى السوق، فتحدد أسعار بيع بعض منتجاتها من قطاعها العام، وتحدد أسعار بعض السلع والخدمات، التي يتضامن فيها القطاع العام مع القطاع الخاص، على هدي من قوى السوق (٣)، وأكثر من ذلك أن الدولة تقوم بالتأثير في نظام الاسعار ككل، عن طريق السياسات النقدية والمالية والضريبية، أما بقية الاسعار فتحدد بقرارات عدد كبير من البائعين والمشتريين؛ أي عن طريق المجموع الكلي لتصرفات الافراد، وهو أمر يشكل أساس التخطيط في الرأسمالية.

وتأسيسا على ما سبق نستطيع تقسيم أسلوب التخطيط في

الرأسمالية إلى نوعين:

أ- التخطيط الإنمائي: ويستهدف النهوض ببعض القطاعات الاقتصادية، كالزراعة أو الصناعة أو الخدمات، وترك بقية القطاعات بدون تخطيط.

(١) New Encyclopaedia, Britannica, OP.CIT, V17, P.925.

- وانظر: كير، كي، المرجع السابق، ص ٥٨-٥٩.

(٢) - هالم، جورج، المرجع السابق، ص ٣٠.

(٣) - فاروق حنين، المرجع السابق، ص ٥٥، ٥٤.

وقد انتهج كثير من الدول الرأسمالية أسلوبا لا يبعد كثير عنه؛ هو التخطيط التأشيرى؛ الذي يعمل على وضع خطة اقتصادية شاملة لجميع القطاعات، ثم تصدر هذه الخطة إلى القطاعات المختلفة كل في مجال عمله، غير أنها لا تكون ملزمة، بل يكون التنفيذ اختياريا، وتستخدم الدولة في سبيل بلوغ الخطة أهدافها عددا من السياسات المباشرة، كمنح المساعدات المالية، وتقديم التسهيلات المختلفة، في مجال المشروعات التي توليها الخطة أهمية خاصة، فضلا عن استخدام أدوات السياسة الاقتصادية، وقد تلجأ الحكومة في الأحوال الاضطرارية، إلى استخدام أساليب مباشرة، كإصدار التوجيهات المباشرة للمنتجين مثلا^(١)؛ أي أن هذا الأسلوب يشمل بعض أنواع التخطيط القطاعي والشامل، ولضمان نجاح هذا الأسلوب من أساليب التخطيط تستخدم حكومات الدول الرأسمالية ثلاث سياسات هي^(٢) :

- السياسة الاستثمارية : فإذا كان هدف المخطط زيادة معدل الاستثمار عن المعدل السائد، فإن الحكومة تستخدم وسائل غير مباشرة لتحقيق هذا الهدف، في مقدمتها تقييد الاستهلاك لرفع معدلات الادخار، أو تحقيق فائض في الميزانية العامة يستخدم كمدخرات، وقد لا تفي المدخرات المحلية سواء أكانت من القطاع العائلي أو الخاص أو الحكومي، وسواء أكانت اختيارية أو إجبارية مما يضطر الدولة إلى الحصول على التمويل اللازم، من الدول الخارجية في شكل تسهيلات أو قروض.

- السياسة الضريبية : وذلك لتوجيه كل من الاستهلاك والادخار والاستثمار وحماية المنتجات المحلية، حيث تتخذ كأداة للتأثير على الاستهلاك والادخار، لكونها تقتطع جزءا من الدخل بما يقلل الاستهلاك ويزيد من الادخار (الإجباري)، وهي إن كانت غير مباشرة إلا أنها تنقص الاستهلاك الخاص في مجموعه، كما تعمل الضرائب المباشرة التصاعدية، إلى إضعاف قدرة بعض الطبقات على الادخار فتضعف المقدرة على الادخار الخاص، كما أن الضريبة النسبية تعمل

(١)، (٢) - حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ١٠٤، ص ١١١، مرجع سابق. وانظر:

- عادل حشيش، الاقتصاد السياسي، ص ٣١٩، مرجع سابق.

- مبارك حجير، المرجع السابق، ص ١٤١ .

على اضعاف استهلاك الطبقات الفقيرة، وتقليل نسبيا من ادخار الطبقات الغنية. وتمارس الضرائب أيضا تأثيرا على الاستثمار، ويتمثل في استخدامها كأداة فنية لتعبئة الموارد المالية اللازمة، وضخها في أوجه الاستثمار المختلفة، بزيادة العبء الضريبي على قطاعات معينة للحد من الاستثمار فيها، أو تقديم الحوافز الضريبية للبعض الآخر منها، لتشجيع ذلك النوع من الاستثمارات^{(١)(٢)}، فضلا عن أن الضرائب تستخدم لحماية المنتجات المحلية، كأن يضع الجهاز الضريبي سياسة للضرائب الجمركية، من شأنها استبعاد منافسة المنتجات الأجنبية، برفع مظلة الحماية الجمركية على السلع الخارجية المماثلة لتلك المصنعة داخليا، أو اتباع نظام حصص الاستيراد أو التراخيص، ومنع تصدير بعض المواد الخام والسلع الضرورية، اللازمة لتطوير الصناعة المحلية^(٣).

- سياسة زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي: وهي من أبرز مزايا التخطيط الرأسمالي، والتي لا تتوفر كثيرا في التخطيط الاشتراكي، لأن الدولة تستخدم سلطاتها، في نقل المواد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي، ويعول عليها الكثير من الاقتصاديين كـ "آرثر لويس"، وتحقيقها كما يرى ليس بالأمر اليسير، إذ لو توفرت هذه المرونة لما كان هناك حاجة في الأساس إلى اتباع نظام التراخيص أو ما عداه، ولما حدث عجز يذكر في بعض المواد والسلع، ويرى الأستاذ لويس لتوفير تلك المرونة، زيادة أسلوب التخطيط القطاعي، كتخطيط وتدريب العمل للحصول على قوة العمل اللازمة وزيادة المهارات المختلفة، وتخطيط الاجور، وتخطيط الصناعة مع التركيز على التوطن الصناعي، إلى غير ذلك من أنواع التخطيط القطاعي.

ب- التخطيط التصحيحي (العلاجي): ليس ما سبق هو الأسلوب الوحيد للتخطيط الرأسمالي؛ إذ أن هناك تخطيطا تقويميا يستخدم في تلك

-
- (١) - عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعات المصرية: الاسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٧٦م، ص ١٤٦ إلى ١٥٠ .
 (٢) - للمزيد من التفصيل حول آثار الضرائب على النشاط الاقتصادي، انظر:
 - رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.
 - السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
 (٣) - حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ١١٢، مرجع سابق.

الاقتصاديات، هدفه محاولة الدولة تصحيح بعض الاتجاهات غير المرغوب فيها، والتي حدثت في الاقتصاد القومي، وتصحيح الاختلالات الناشئة عن الموجات التضخمية أو الانكماشية^(١).

فإذا تعرض الاقتصاد -مثلا- إلى أزمة كساد، تدخلت الدولة فوراً بوضع الخطط الملائمة لتجاوز تلك الأزمة، فتخطط لزيادة الاستهلاك العام والخاص، كما تخطط للتوسع في الاستثمار العام والخاص، ويمكن العمل على زيادة الاستهلاك عن طريق النظر في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع، وعن طريق فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخل العالية، وتوجيه هذه الزيادات إلى أصحاب الدخل المنخفضة، في شكل إعانات أو إنفاق على الخدمات التعليمية أو الصحية، أو إعادة توزيع الدخل، بزيادة نصيب الأجور في الدخل القومي؛ أي تحويل الدخل من الأفراد الذين يعتمدون على عوائد عناصر الإنتاج، أو ما يسمى بالتوزيع الوظيفي، إلى الأشخاص الذين يعتمدون على أعمالهم، أو ما يسمى بالتوزيع الشخصي، أو بمنح التسهيلات الائتمانية لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة، وهذا التخطيط التقويمي يعمل على زيادة الاستهلاك النهائي^(٢).

أما زيادة الاستثمارات في وقت الكساد، فيمكن التخطيط لتجاوزها عن طريق خفض أسعار الفائدة، وتخفيض معدلات الضرائب، واتباع عدد من الأساليب التشجيعية والحوافز للمشروعات الخاصة، لقيامها بالدور المطلوب منها في تنفيذ الخطط التصحيحية، وزيادة الاستثمارات والمشروعات التي تقوم بها الدولة في المجال الاقتصادي، وبهذا تستطيع الدولة تجاوز حالة الكساد^(٣).

أما إذا تعرضت الدولة لأزمة تضخم -مثلا-، عالجت ذلك من خلال التخطيط بتقييد الأسباب والعوامل التي أدت إلى التضخم، حيث يوضع عدد من الخطط والحلول، في مقدمتها تخفيض الميل إلى الاستهلاك عن طريق فرض الضرائب على الاستهلاك، وزيادة المدخرات وخاصة

(١) - فليليتو، فينشرو، الفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة: محمد إبراهيم، مراجعة: عبد الأحد جمال الدين، الدار المصرية للتأليف والترجمة: بدون رقم طبعة، ١٩٦٣م، ص ١٨.
(٢)، (٣) - حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ١٠٧، ص ١٠٧، مرجع سابق. وانظر: مبارك حجير، ص ١٤٥، ص ١٤٦، مرجع سابق.

الاختيارية، وكذا تخفيض الإنفاق الحكومي على المشروعات المختلفة، وتضييق نطاقه بقصره على الواجهة الضرورية، أو الحد من الاستثمارات الجديدة إلا وفقاً لأولويات وشروط معينة، وبهذا تستطيع الدولة المساهمة بجزء كبير في حل مشكلة التضخم أيضاً^(١).

ولا يتوقف أثر هذا النوع من التخطيط على توجيه دفعة النشاط الاقتصادي في حالتي التضخم والكساد، وإنما يتعداه إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، من زراعة وصناعة وخدمات، ومحاولة علاج الاختلالات التي تظهر بها.

حاصل الأمر أن التخطيط الإنمائي، والتخطيط التصحيحي؛ يمثلان في الأساس صورة التخطيط الاقتصادي الذي تتبناه الدول الرأسمالية في العصر الحاضر، وعدم اعتمادها على مبدأ الحرية الاقتصادية في صورته التقليدية، أو الاعتقاد في التوازن التلقائي للأموار الاقتصادية عن طريق جهاز الثمن، فالأموار الاقتصادية لا بد وأن تخضع لأسلوب من أساليب التخطيط^(٢).

(١) - حين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ١٠٨، مرجع سابق.
 (٢) - حامد ربيع، الاقتصاد والمجتمع، وكالة المطبوعات: الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م، ص ١٦٢. وانظر:
 - فاروق حين، المرجع السابق، ص ٥٦.
 - عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ٥٩.

المبحث الثاني

إطار التخطيط في فرنسا وتقويمه

بعد عرض بدايات التخطيط في الرأسمالية، عموما والتعرف على أسلوب التخطيط الاقتصادي في تلك الدول، يستلزم الأمر دراسة تجارب فعلية لتطبيق الأسلوب الرأسمالي في التخطيط، وقد وقع اختيارنا على فرنسا لعدد من الأسباب في مقدمتها، أن أسلوب التخطيط الفرنسي يعد نموذجا كافيا للتعرف بصورة دقيقة، على أسلوب التخطيط في الرأسمالية عموما، نظرا لأن التخطيط الفرنسي، هو تخطيط تأشيري يلائم بصورة جيدة، تلك الدول التي تعتمد اقتصادياتها على المشروع الخاص، فضلا عن أن كثيرا من الدول الرأسمالية وغيرها من الدول، خاصة تلك الناطقة بالفرنسية تحذو حذوها.

وستتم مناقشة ذلك من خلال مطلبين يحلّل الأول الخطط الاقتصادية الفرنسية، بينما يتصدى الثاني إلى تقويم أسلوب التخطيط في فرنسا.

المطلب الأول

الخطط الاقتصادية في فرنسا

تمر الخطة الاقتصادية في فرنسا حتى إقرارها بثلاث مراحل فنية، تختتم الأولى بتغطية السنة التي تسبق عملية تحضير الخطة، ويشترك فيها لجنة التخطيط القومي (المفوضية العامة)، وقسم الدراسات الاقتصادية والمالية، فتعد بالتالي الأهداف والتوقعات، وتحدد الشروط وظروف التطور الاقتصادي، ثم في مرحلة ثانية، تقوم اللجان المختصة بدراسة هذه الأهداف ضمن الإطار العام، الذي تحدده السياسة العامة والتأكد من سلامتها، وعدم تعارضها مع الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية، معتمدة في ذلك على البيانات والمعلومات الاقتصادية التي تعبر عن الواقع الاقتصادي كما هو، بينما يتم في مرحلة ثالثة كتابة الخطة كتابة نهائية، من قبل لجنة التوازن والمفوضية العامة للخطة، ثم تقوم الحكومة باعتمادها، ليتم بعد ذلك عرضها على الجمعية الوطنية، لتنظيم الإجراءات

اللازمة لتشريعها (١).

هذه هي أهم خطوات إعداد الخطة الاقتصادية، وتكتمل الصورة باستعراض عدد من الخطط الاقتصادية التي طبقت في فرنسا، لتحليل أهدافها ونتائجها الأساسية، بقصد تقويم هذه الخطط من ناحية، وتحلية موقف الإسلام من التجارب الرأسمالية في التخطيط عامة من ناحية ثانية.

١- الخطة الاقتصادية الأولى (١٩٤٧-١٩٥٣م) (٢): تعرف هذه الخطة (بخطة مونييه)، نسبة إلى الاقتصادي الذي وضع الأسس العامة للتخطيط الاقتصادي الفرنسي، وكانت أصلاً تغطي الفترة من عام ١٩٤٧-١٩٥٠م، ولكن في عام ١٩٤٨م، طلبت الولايات المتحدة من دول أوروبا الغربية (وفقاً لمشروع مارشال) وضع برنامج طويل الأجل للتنمية الاقتصادية فمددت حتى عام ١٩٥٣م.

وقد حددت هذه الخطة أهدافها، ضمن برامج استثمارية طموحة، لبعض فروع النشاط الاقتصادي، هي: الفحم، والكهرباء، والحديد، والصلب، والإسمنت، والميكنة الزراعية، والنقل، فضلاً عن تطوير صناعة البناء، وزيادة الصناعات الإنتاجية، وتحقيق التوظيف الكامل من أجل إعادة تعمير ما دمرته الحرب.

وقد نجحت الخطة نسبياً في تحقيق بعض أهدافها، كنتيجة للدعم الكبير الذي قدمته الولايات المتحدة من خلال (مشروع مارشال)؛ فهي خطة للتعمير تعتمد على الأساليب المباشرة في إدارة الاقتصاد القومي، والجدول التالي يوضح ذلك.

-
- (١) - فاروق حسين، المرجع السابق، ص ٦٥.
 (٢) - تم عرض الخطط الاقتصادية في فرنسا بالاعتماد على المراجع التالية:
 - فاروق حسين، المرجع السابق، ص ٦٦.
 - كي كير، المرجع السابق، ص ١٢١.
 - علي لطف، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٦٨، مرجع سابق.
 Seminar on Development-Planning, V.3, Comparative Experiences, France, India Hungary, 1986, P.5.

- تقرير البنك الدولي لعام ١٩٨٨م

جدول رقم (٢١)

المحقق والمستهدف في نهاية الخطة الفرنسية الاولى
في القطاعات الهامة بالاسعار الثابتة

القطاع	المحقق عام ١٩٥٣م	المستهدف عام ١٩٥٣م	نسبة المحقق إلى المستهدف
البتترول	٢٢ مليون طن	١٨,٧ مليون طن	١١٧,٦ %
الصلب	١٠ مليون طن	١٢,٥ مليون طن	٨٠ %
الاسمنت	٨,٨ مليون طن	٨,٥ مليون طن	١٠٣,٥ %
الفحم	٥٥,١ مليون طن	٦٠ مليون طن	٩١,٨ %
الكهرباء	٤١,٣ كيلووات ساعة	٤٣ مليون كيلووات ساعة	٩٦ %
المواد الكيماوي	٣٧٣ ألف طن	٣٠٠ ألف طن	١٢٤,٣ %
المحاريث الميكانيكية	٣٣٠ ألف محراث	٣٠٠ ألف محراث	١١٠ %

* المصدر: علي لطفي التخطيط الاقتصادي، ص ٣٦٨، مرجع سابق.

٢- الخطة الثانية (١٩٥٤-١٩٥٧م): استفاد المخططون من تجربتهم خلال الخطة الاولى عند إعداد هذه الخطة، من حيث تحديد الطريقة المثلى لتوزيع الاستثمارات، واستخدام الأساليب الفنية في التخطيط، وكيفية التغلب على المشاكل التي واكبت الخطة الاولى، وقد تم تحديد أهداف هذه الخطة كما يلي (١):

- أ- تحسين مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي، باستخدام الأساليب الحديثة (الميكنة الزراعية) في عمليات الإنتاج.
- ب- الارتقاء بمستوى البحوث العلمية، لاستمرار التطوير في المجالات التكنولوجية المختلفة.
- ج- مراعاة شمول القطاعات الاقتصادية قدر الإمكان.
- د- ترشيد الإنتاج تبعاً لبرامج طويلة الأجل، حتى يمكن الاستفادة من انخفاض تكلفة الاستثمار، وبالتالي تكلفة المنتجات.
- هـ- زيادة حفز وتشجيع الصناعات التصديرية، وتخفيف حدة التفاوت بين الأقاليم المختلفة

(١)- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٠، مرجع سابق.

وقد كانت نتائج هذه الخطة مرضية للغاية حيث فاق المحقق منها المستهدف في كثير من الجوانب، فقد زاد الإنتاج عام ١٩٥٧م بنسبة ٢٩٪، عما كان عليه في بداية الخطة، بينما كان المستهدف ٢٥٪، وزاد الإنتاج الصناعي بنسبة ٤٥٪ بينما كان المستهدف بين ٢٥٪ و ٣٠٪ . وفي قطاع الإسكان تم بناء عدد أكبر مما هو مستهدف في الخطة حيث كان الهدف بناء "٤٠،٠٠٠" وحدة سكنية، بينما تم بناء "٢٧٠،٠٠٠" وحدة فعلا، كما أن جملة الاستثمارات المستهدفة كانت "٦٨٢٢" مليار فرنك، بينما استثمر فعلا "٧٣١٦" مليار فرنك، ولعل السبب في زيادة الاستثمارات التضخم الذي مني به الاقتصاد الفرنسي، الذي نتج عن نقص عرض اليد العاملة بالنسبة للطلب عليها، وزيادة الاستهلاك النهائي إلى ٣٩٪، بينما كان المستهدف ٢٩٪^(١)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٢٢)

المحقق والمستهدف في نهاية الخطة الفرنسية الثانية
لبعض القطاعات الهامة بالأسعار الثابتة

القطاع	المحقق عام ١٩٧٥م	المستهدف عام ١٩٥٧م	نسبة المحقق إلى المستهدف
الفحم	٥٩،١ مليون طن	٦١ مليون طن	٩٦،٨ ٪
الكهرباء	١٩،٥ مليار كيلو وات ساعة	٥٥ مليار كيلو وات ساعة	٣٥،٥ ٪
البترول	٢٥ مليون طن	٣٠ مليون طن	٨٣،٣ ٪
الصلب	١٤،١ مليون طن	١٤ مليون طن	١٠٠،٧ ٪
الإسمنت	١٢،٥ مليون طن	١٠،٨ مليون طن	١١٥،٧ ٪

* المصدر: علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٠، مرجع سابق.

٣- الخطة الثالثة (١٩٥٨-١٩٦١م): حددت الأهداف الرئيسية لهذه الخطة كما يلي^(٢):

- أ- رفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة ٢٠٪، عن طريق زيادة إنتاج الزراعة بنسبة ٢٧٪، والصناعة بنسبة ٣٥٪.
- ب- تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

(١)(٢)- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٠، ص ٣٧١، مرجع سابق.

ج- توفير الاستثمارات اللازمة لوقوف الاقتصاد الفرنسي أمام المنافسة، التي سيوجدها تنفيذ اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة في يناير ١٩٦١م.

د- مراعاة التوازن والتناسق الجغرافي بين مختلف المناطق.

هـ- زيادة الاستثمار الاجتماعي وبناء المدارس والمستشفيات والمساكن، وزيادة فرص العمل المتاحة.

وقد أثبتت تقارير متابعة الخطة أنها لم تحقق الأهداف المؤملة منها، ولتلافي هذا الموقف عمدت الحكومة، إلى إيجاد خطة بديلة للسنتين الأخيرتين ١٩٦٠-١٩٦١م، تهدف إلى زيادة الإنتاج الكلي بمعدل سنوي ٥,٥%، وزيادة حجم الاستثمارات بنسبة ٥,٥% عام ١٩٦٠م وبنسبة ٦,٥% خلال سنة ١٩٦١م، وزيادة الاستهلاك الفردي بنسبة ٣,٥% عام ١٩٦٠م، وبنسبة ٤,٨ عام ١٩٦١م^(١)، فضلا عن اهتمامها الرئيسي بتشجيع استثمارات القطاع الخاص، عن طريق تسهيل عمليات الائتمان الموجهة للقطاع الخاص، وخفض أسعار الفائدة، وزيادة مصادر التمويل الذاتي، برفع الأسعار في بعض الصناعات، كالحديد والصلب، وتحسين نظام الاستهلاك، كل ذلك جعل الخطة البديلة تتلافى ما حدث وتحقق الكثير من أهدافها، والجدول التالي يوضح ذلك رقميا^(٢).

الجدول رقم (٢٣)

المحقق والمستهدف في نهاية الخطة الفرنسية الثالثة
لبعض القطاعات الهامة بالأسعار الثابتة

القطاع	المحقق عام ١٩٦١م	المستهدف عام ١٩٦١م	نسبة المحقق إلى المستهدف
الفحم	٥٦ مليون طن	٥٩ مليون طن	٩٥ %
البترول	٧٣ مليون طن	٧٥,٥ مليون طن	٩٦,٦ %
الكهرباء	٧٦ مليار كيلو وات/ ساعة	٤٣ مليار كيلو وات/ ساعة	١٧٦ %
الصلب	١٨ مليون طن	١٧,٥ مليون طن	١٠٢,٨ %
اللايمونيوم	٢٤٠ ألف طن	٢٣٠ ألف طن	١٠٤,٣ %
الإسمنت	١٤,٦ مليون طن	١٤,٧ مليون طن	٩٩,٣ %

* المصدر: علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٤، مرجع سابق.

(١)- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٢، مرجع سابق.

(٢)- محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص ١٢٣، ١٢٤.

٤- الخطة الرابعة (١٩٦٢-١٩٦٥م)^(١): في هذه الخطة تم الاستغناء عن إعداد الخطة بواسطة لجنة التخطيط القومي، ثم عرضها على الجمعية الوطنية التشريعية لإقرارها، لأن هذه التجربة أثبتت قصورها نسبياً، إذ أن أي تغيير تراه الجمعية الوطنية على الهدف الأساسي للخطة (مثل زيادة معدل نمو الدخل القومي)، يقتضي التعديل الكامل للخطة، لأن ذلك يؤثر على كل المتغيرات التي تشمل الاقتصاد القومي في مجموعه، مثل المستوى العام للأسعار، والاستهلاك، والطلب الكلي، والعرض الكلي.

فأصبحت الخطة تعرض على السلطة التشريعية مرتين، في الأولى تعرض الخطوط العريضة للخطة متضمنة ثلاثة معدلات مقترحة للنمو، بعد دراستها من قبل تلك السلطة تقرر معدل النمو المقترح، ثم تعاد إلى لجنة التخطيط القومي لتعمل على الإعداد التفصيلي للخطة، لتعرض مرة ثانية لإقرارها واعتمادها من قبل السلطة التشريعية.

وقد كانت أهم أهداف الخطة الإبقاء على نفس معدل النمو السنوي في الخطة السابقة ٥,٥%، وزيادة نسبة الصادرات لتلافي العجز في ميزان المدفوعات، وزيادة الاستثمار الثابت وتحقيق الأهداف الاجتماعية. والواقع أن هذه الخطة لم تحقق كل الأهداف الملقاة عليها، غير أنها غيرت من طريقة إعداد الخطة لتجعلها أكثر مرونة. والجدول التالي يوضح ذلك:

(١) - العطار، المرجع السابق، ص ٧٠.
 - علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٦، مرجع سابق.
 - فاروق حسين، المرجع السابق، ص ٦٨.

جدول رقم (٢٤)

الإنتاج المستهدف والمحقق في عام ١٩٦٥م في القطاعات
الفرنسية الرئيسية بالمليار فرنك بالأسعار الثابتة

القطاعات	الإنتاج عام ١٩٦٥م	المستهدف عام ١٩٦٥م	نسبة المحقق إلى المستهدف
الزراعة	٢٨	٤٥	% ٦٢,٢
الطاقة	٢٦	٣٢	% ٨١,٢٥
إنتاج المعادن	١٤	١٨	% ٧٧,٧
الصناعات الكيماوية	١٩	٢٤	% ٧٩
الصناعات التحويلية	١٠٢	٢٠٠	% ٥١
البناء والأشغال العامة	٣٧	٤٩	% ٧٥,٥
النقل والمواصلات	٢٤	٢٩	% ٨٢,٧
الإسكان	٩	١١	% ٨١,٨
خدمات أخرى	٥١	٦٤	% ٧٩,٧
المجموع	٣٨٠	٤٧٢	—

* المصدر: علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٦، مرجع سابق.

٥- الخطة الخامسة (١٩٦٦-١٩٧٠م): تختلف هذه الخطة عن جميع الخطط السابقة، في أن مدتها خمس سنوات، بخلاف الخطط السابقة التي تراوحت مددها بين سبع سنوات (للخطة الأولى) وأربع سنوات (لما بعدها)، وقد حددت أهدافها كما يلي^(١):

أ- الاهتمام بالأهداف الاجتماعية، بإنشاء المدارس والمستشفيات، ووسائل الاتصالات والإسكان، والإعانات الاجتماعية، ومتوسط دخل المزارعين.

ب- رفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة ٥% سنوياً.

ج- تقريب التفاوت بين الأقاليم بمراعاة التوازن الجغرافي في الاستثمارات بينها.

د- خلق المنافسة بين القطاع الزراعي والصناعي، عن طريق السياسات

(١)- بواسنا، جان، المرجع السابق، ص ٢٤٥. وانظر:
- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ٦٩.

الائتمانية واستخدام كافة الحوافز.

هـ- زيادة متوسط الدخل الحقيقي للعمال غير المهرة بنسبة ٢,٨٪ والمهرة بنسبة ٣,٣٪، والمشروعات الزراعية التي يمتلكها فرد واحد بنسبة ٣,٣٪، وللمزارعين بنسبة ٤,٨٪، واستخدام نظام المؤشرات التحذيرية لمراقبة الاقتصاد القومي، والتأكد من أنه يعبر في اتجاهات اقتصادية سليمة أم لا ؟

والحقيقة أن الخطة باستحداث النظامين السابقين قد استطاعت القضاء جزئيا على حدة التفاوت في توزيع الدخل خلال سني الخطة، واستطاعت مراقبة الاقتصاد القومي مراقبة فعالة وتجنبيه إلى حد كبير حالات التضخم أو الكساد، فتحقق الكثير من أهدافها.

٦- الخطة السادسة (١٩٧١-١٩٧٥م): تتميز هذه الخطة عن جميع الخطط السابقة، باستخدامها نموذج رياضي في الاعداد، يعرف باسم فيفي "FIFI"، ويعني أن تضم الخطة دراسة مترابطة لكل من التوازن العيني والتوازن المالي، وذلك على خلاف الخطط السابقة التي كانت تهتم بالتوازن العيني فقط؛ أي الكميات كإنتاج كذا ألف طن من الحديد والصلب، أو ١٠٠٠ كم من الطرق أو ماشابه ذلك^(١).

وقد تمكنت الخطة وبناء على النموذج السابق، من تقسيم الاقتصاد

القومي إلى قطاعين رئيسيين، كنتيجة أساسية للمنافسة التي تتعرض لها بعض المنتجات، من مثيلاتها في السوق الأوروبية، قطاعات محصنة^(٢) كالصناعات الغذائية، والبناء والتعمير، والخدمات من نقل ومواصلات وإسكان وتعليم، وقطاعات غير محصنة، واهتمت الخطة أساسا بالقطاعات غير المحصنة وكان من أهم أهدافها ما يلي:

أ- دراسة الأسواق الخارجية، وضغوط المنافسة المختلفة، لإمكانية التنبؤ بوضع الأسعار الملائمة للمنافسة الخارجية.

ب- اتباع سياسة صناعية تستهدف تمكين الصناعات الفرنسية، من مواجهة المنافسة مع دول السوق الأوروبية المشتركة، وخلق الجو الملائم

(١)- كير، كي، المرجع السابق، ص ١٨٦، ١٧٠. وانظر:

- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ٧١.

- عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ٧٣.

(٢)- تعني القطاعات المحصنة تلك القطاعات التي تحظى بحماية الدولة لها من منافسة السلع الأجنبية المماثلة لها.

لجميع المشروعات الصناعية، من جميع الجوانب المالية والقانونية، لوضع هذه الصناعات في موقف يمكنها من مواجهة المنافسة الخارجية. ج- تدخل الدولة مباشرة في السياسة الصناعية لتحقيق تلك الاهداف، بإعطاء التمويل الملائم، والاعفاء من الرسوم والضرائب للصناعات التي تواجه منافسة، حتى تستطيع اختراق الاسواق الخارجية، وتجميع الصناعات الكبيرة، وضمها حتى تصل إلى الحجم الذي يمكنها من مواجهة المنافسة.

وقد حققت هذه الخطة معظم أهدافها، وخاصة فيما يتعلق بالمنتج الصناعي المحلي مع غيره من منتجات السوق المشتركة، فاستطاعت تلك المنتجات الصمود أمام مثيلاتها، نظرا لتوفرها بالجودة والنوعية الملازمة التي ينشدها المستهلك، الأمر الذي عمل على زيادة الصادرات بمتوسط نمو سنوي قدره ١١,٨٪ خلال فترة هذه الخطة (١).

وفيما يخص التطورات بعد الخطة السادسة فقد ركزت الخطتان السابعة (٧٦-١٩٨٠م) والثامنة (٨١-١٩٨٥م)، على استمرار العمل بنموذج (FIFI) كأساس للتخطيط الفرنسي؛ والذي يقوم على إعداد الخطة، في إطار كل من التوازن المالي والعيني، واستخدام النماذج الرياضية، والبرمجة الخطية، وأن إعداد الخطة يقوم على التشاور، بين المشروعات الاقتصادية المختلفة والمسؤولين عن التخطيط، لضمان التنسيق بين مشروعاتهم الاستثمارية، وأهداف الخطة العامة، واستمر التركيز على أهداف الخطة السادسة، فضلا عن زيادة دور وأهمية السياسة الصناعية، التي بدأ العمل بها منذ الخطة السابعة، ودعمها بكافة الوسائل، وإعطائها كافة المعلومات عن الاسواق الخارجية، لجعلها في وضع يمكنها من المنافسة، وتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، وإعادة التوازن الجغرافي بين الأقاليم، وضرورة تشجيع الإبداع والمخترعين، وقد استطاعت هاتان الخطتان، تحقيق معظم أهدافها، التي سيتم استعراضها، ضمن النتائج العامة للتخطيط الفرنسي (٢).

٧- الخطة التاسعة (١٩٨٤-١٩٨٩): تركزت أهداف هذه الخطة على تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمالة بالحصول على أفضل

(١) - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٥م، ص ١٩٠.
 (٢) - Henri Guillaume, Development Planning in France, Development Planning in the Arab World, Promis & Performance - (29-28 Octobr 1986), V3, Comparative Experiences, P,P.3-12..

النتائج، فيما يتعلق بموضوع الوظائف، وذلك ضمن السوق الأوروبية المشتركة، وتخفيف معدل التضخم، ومحاولة إنهاء الفرق بين ارتفاع الأسعار في فرنسا وبين متوسط الارتفاع في دول السوق، ورفع معدل الاستثمار حتى نهاية فترة الخطة، والاهتمام بالتجارة الخارجية، ومحاولة استرداد التوازن بين الصادرات والواردات، خلال عامين منذ بداية الخطة (١).

أهم نتائج تجربة التخطيط الفرنسي (٢):

- ١- زيادة معدل الدخل الفردي بمعدل ٢,٨ ٪ منذ عام ١٩٦٥م، حتى عام ١٩٨٦م، حيث وصل في عام ١٩٨٧م، إلى "١٠٧٣٠" دولارا في العام.
- ٢- ارتفاع معدل نمو الزراعة من ٨، ٪ في الفترة من ١٩٦٥-١٩٨٠م، إلى ٢,٨ ٪ في الفترة من ٨٠-١٩٨٧م بالأسعار الثابتة.
- ٣- أدى الاهتمام بالصناعة وتطبيق السياسة الصناعية، منذ الخطة السادسة، إلى زيادة القيمة المضافة للصناعة التحويلية من "٤٠٥٠٢" مليون دولارا عام ١٩٧٠م، إلى "١٢٤٤٣٦" مليون دولارا بنهاية الخطة الثانية.
- ٤- حقق ميزان الحساب الجاري، في عام ١٩٨٦م فائضا يقدر بمبلغ ٢٩٢٢ مليون دولارا في مقابل عجز في عام ١٩٧٠م، بلغ "٢٠٤٥" مليون دولارا.
- ٥- الاهتمام الواضح بالصحة والتغذية، فبعد أن كان ٨٣٠ فردا يشرف على علاجهم طبيب عام ١٩٦٥م، انخفض هذا العدد إلى ٤٦٠ عام ١٩٨١م، وارتفع نصيب الفرد من الإمداد اليومي من السعرات من ٣٣٠٣ عام ١٩٦٥م، إلى ٣٣٥٨ عام ١٩٨٥م.
- ٦- الاهتمام بالتعليم خاصة في المرحلتين الثانوية والجامعية، على اعتبار قعد الاهتمام بالتعليم الابتدائي، فبعد أن كان التعليم الثانوي يشكل ٥٦ ٪ من مجموعة ذات عمر واحد عام ١٩٦٥م، ارتفع إلى ٩٦ ٪ عام ١٩٨٥م، كما ارتفع في التعليم الجامعي من ١٨ ٪ عام ١٩٦٥م، إلى ٣٠ ٪ عام ١٩٨٥م.

Henri Guillaume, ibid, p.p. 3-12

(١)

(١) - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٩م، ص ٢٥٥، ص ٢٥٧، ص ٢٨٣، ص ٣١١، ص ٣١٢، مرجع سابق.

المطلب الثاني

تقويم التجربة الفرنسية في التخطيط

التجربة الفرنسية في التخطيط، تعد بحق تجربة رائدة، فقد حققت كثيرا من الاهداف، وتمشت بالتالي مع طبيعة الإنسان الفطرية، والمجتمع الفرنسي الذي يقدر الحرية في شتى المجالات، وتم بالتالي من خلالها الارتقاء بمستوى الاقتصاد القومي في مجموعه، إلا أنها لا تسلم من بعض الانتقادات نذكر منها ما يلي:

١- التضخم الذي منيت به الخطة الثانية، نتيجة للنقص في فرص العمل وسوء تخطيطه، والزيادة في الاستهلاك النهائي عما هو مخطط له، فبينما كان المخطط ٢٩٪، وصل المحقق إلى ٣٩٪ في نهاية سني الخطة.

٢- إخفاق الخطة الثالثة (٥٨-١٩٦١)، عن تحقيق معظم أهدافها خلال السنة الأولى منها، حيث أن معدل زيادة الإنتاج الكلي لم يتعد ٢,٥٪ سنويا، وتفترض الخطة زيادته في نهايتها بنسبة ٢٧٪، عما كان في عام ١٩٥٦م، فضلا عن ثبات الحجم الكلي للاستثمار خلال عام ١٩٥٩م.

٣- اعتماد الخطط الاقتصادية في فرنسا، في بداية الأمر على الإلزام، من قبل الدولة على اتباع أهداف الخطة والتمشي بموجبها، وهذا يتعارض مع أبسط مبادئ النظام الرأسمالي عامة ومع أسلوب التخطيط فيه، الذي يعتمد على قوى السوق والتخطيط، وبعض الحوافز والمؤشرات، التي تحت أصحاب النشاطات الاقتصادية، على السير في ركاب الخطة.

٤- الجهود الضائعة من جراء العمل المبذول في إعداد الخطة، والذي يذهب هدرا في أكثر الأحوال إذا رأت اللجنة الوطنية عدم إقرار بعض الاهداف، أو تغيير معدل الهدف الأساسي للخطط، وهو زيادة معدل نمو الدخل القومي، مما يضطر لجنة التخطيط إعادة إعداد الخطة مرة أخرى، بيد أن هذا الوضع أمكن تلافيه مع بداية الخطة الخامسة.

٥- إخفاق القطاع الزراعي، وقطاع الصناعات التحويلية، عن تحقيق ما هو مخطط لهما في الخطة الرابعة، فبينما كان المخطط للزراعة ما قيمته ٤٥ مليون فرنك، لم تحقق سوى ٢٨ مليوناً، كما أخفقت الصناعات التحويلية إذ كان المخطط لها ٢٠٠ مليون فرنكاً، لم تحقق منها سوى

١٠٢ مليون فرنكا .

٦- بالرغم من أن الخطة السادسة، استحدثت سياسة معينة لتوزيع الدخل، بزيادة متوسط الدخل الحقيقي لفئات العمل المختلفة، إلا أنها لم تستطع تحقيق العدالة، في توزيع الدخل القومي ككل^(١).

٧- الوسائل غير المباشرة التي كانت تفرض على القطاع الخاص المفرق، والتي أثبتت عدم جدواها باعتراف كثير من الخبراء والمسؤولين عن التخطيط، وفي هذا ما فيه من ضياع الاوقات والجهود والأموال، وتثبيط لعمل ذلك القطاع ودوره، في مجتمع تمثل الحرية الاقتصادية أحد دعائمه الأساسية .

٨- التضخم الذي صاحب جميع الخطط الاقتصادية، نظرا لأنها تحدد أهدافا طموحة لرفع مستوى المعيشة والإنتاج بما يدفع الرأي العام، إلى تعجيل تحقق هذه الأهداف، الأمر الذي يعمل على زيادة مضاعفة الاستهلاك؛ أي أن تنمية الاقتصاد الفرنسي التي ساهمت فيها الخطط، قد مولت إلى حد بعيد عن طريق التضخم بواسطة اقتطاعات خفية للقوة الشرائية، فضلا عن تركيز كافة الخطط على زيادة الإنتاج المادي^(٢).

(١)- حامد دراز، وعلي عباس عياد، قراءات في الاشتراكية، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٧٠م، ص ٦٥ . وانظر:
 - السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، ص ٥٥، مرجع سابق.
 - صلاح الدين الصيرفي، المرجع السابق، ص ٨٧ .
 (٢)- بواسنا، جان، المرجع السابق، ص ٢٦٠-٢٦١ . وانظر:
 - هالم، جورج، المرجع السابق، ص ١٩١ .
 - السيد عبد المولى، المرجع السابق، ص ٥٦ .

المبحث الثالث

عرض تاريخي للتخطيط في بعض الدول النامية ولأسلوبه

يهدف هذا المبحث إلى التعرض بصفة أساسية إلى تاريخ أسلوب التخطيط للتنمية المتبع في الدول النامية، والظروف والملايسات التي صاحبت ذلك الأسلوب مركزين على الدول النامية -عموما-، والتي تنتهج الأسلوب الرأسمالي في التخطيط إلى حد كبير، على اعتبار أن أسلوب التخطيط الاشتراكي لا يختلف كثيرا عند التطبيق من دولة إلى أخرى نامية كانت أو متقدمة، وذلك من خلال مطلبين يعرض الأول تاريخ التخطيط في الدول النامية، ويحلل الثاني أسلوب التخطيط في تلك الدول.

المطلب الأول

عرض تاريخي للتخطيط في بعض الدول النامية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد حصول الكثير من الدول النامية على الاستقلال، وبزيادة النمو الاقتصادي في العديد من البلدان، التي تبنت التخطيط الاقتصادي كمنهج لإدارة الاقتصاد القومي، وللمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، التي تعاني منها معظم الدول النامية، أصبح التخطيط الاقتصادي مقبولا لدى الكثير من الدول النامية؛ على أساس أنه أحد الأساليب الرئيسية لتدعيم الاستقلال الاقتصادي والسياسي، والتغلب على تلك المشاكل وعقبات التنمية، ولاحتياج برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلى عمل منظم ومستمر يحيط بكل الجهود المبذولة، ويدفعها لتحقيق هدف النمو الاقتصادي^(١).

وبناء عليه بدأت تجارب التخطيط المختلفة تنتشر في كثير من الدول النامية، وهي خطط تختلف من حيث الفترات التي تغطيها، من سنتين كما حدث في ساحل العاج ١٩٦٢-١٩٦٣م إلى ثلاث سنوات كما حدث

(١) - حمدي زهران، التنمية والتخطيط في مصر حتى عام ١٩٨٨م، مكتبة عين شمس: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٨م، ص ٩٦. وانظر:
- صقر أحمد صقر، مذكرة معهد التخطيط رقم ٣٠٠، ص ٨، مرجع سابق.

في النيجر وغينيا، إلى أربع سنوات كما حدث في السنغال. وكانت الصورة الشائعة في كثير من تلك الدول هي خمس سنوات، تمتد بصورة استثنائية إلى ست سنوات كما حدث في نيجيريا، أو سبع سنوات كما حدث في غانا في ١٩٦٣-١٩٧٠م وربما إلى عشر سنوات^(١).

وكما اختلفت الفترات الزمنية للخطة، اختلفت بدايات التخطيط في الدول النامية عموماً، فطبق في الشيلي عام ١٩٣٩م، وفي أوروغواي عام ١٩٤٨م، وفي كولومبيا عام ١٩٥١م، وفي جواتيمالا عام ١٩٥٤م، كما طبق في الجزائر عام ١٩٦٣م، وفي مصر عام ١٩٦٠م، وفي تونس عام ١٩٦٢م، وفي موريتانيا عام ١٩٦٠م، وفي ملاوي عام ١٩٦٢م، وفي السعودية عام ١٩٧٠م^(٢).

المطلب الثاني

أسلوب التخطيط في الدول النامية

من الطبيعي أن تختلف أساليب التخطيط المتبعة في الدول النامية وتتعدد، وبالرغم من تعددها واختلافها، إلا أنه يمكن القول أن مسيرة التخطيط في تلك الدول مرت بثلاث مراحل أساسية تعد مراحل تطويرية في شكل التخطيط وأسلوبه المتبع وهي:

أولاً: مرحلة التخطيط لمشروع فمشروع (المشروعات الاستثمارية المتفرقة): تعد هذه المرحلة، هي البداية الأولى في اتباع أسلوب التخطيط، في الكثير من الدول النامية؛ ويقوم هذا الأسلوب على انتقاء الدولة عدداً محدوداً من المشروعات، وتوجيه الاستثمارات الحكومية إليها، وتتم هذه الطريقة في كل عام، على أن الرابطة بين المشروعات بعضها ببعض قد تكون وقد لا تكون، كما أن هذه المشروعات، قد تكون من المشروعات صغيرة الحجم أو ذات الحجم الكبير^(٣).

وقد صاحب هذا الأسلوب التخطيطي مناقشات مكثفة، عن أفضل معايير الاستثمار الجزئية، في محاولة للمفاضلة بين أوجه الاستثمار المختلفة وقد تمخضت تلك المناقشات عن بعض المعايير الجزئية من أهمها^(٤):

(١)(٢) - كير، كي، المرجع السابق، ص ٦٨، ٦٩، ٧٠.
(٣) - زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص ١٤، مرجع سابق. وانظر:
- رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ٤٢٦.
(٤) - فاروق حنين، المرجع السابق، ص ١٦٧.

١- معيار نسب عوامل الإنتاج؛ الذي يبنى على مبدأ الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة؛ والتي تقضي بتفضيل المشروعات الاستثمارية، التي تعتمد على استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة في الاقتصاد القومي أكثر من غيرها، فإذا توفر العمل الرخيص -مثلا- في ضوء ندرة نسبة لرأس المال (وهذا هو حال الكثير من الدول النامية) كان على أسلوب التخطيط، ومن ثم السياسة الاستثمارية اختيار المشروعات ذات الكفاءة العالية.

٢- معيار الإنتاجية الحدية الاجتماعية، الذي يقوم على المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية بناء على مساهمة كل منها في زيادة الإنتاج على مستوى الاقتصاد القومي، وبالتالي اختيار المشروعات التي تساهم في زيادة الإنتاج أكثر من غيرها، مع أهميتها للاقتصاد القومي، وهذا المعيار يقوم على أساس المفاضلة بين المشروعات، باستخدام التكلفة والعائد.

غير أن هذا الأسلوب اصطدم بعدد من العقبات ولم يسلم من الكثير من الانتقادات أهمها (١) :

- أ- يفتقد هذا الأسلوب النظرة الشمولية للاقتصاد القومي في مجموعه .
- ب- لا يراعي هذا الأسلوب عملية التكامل الفني بين المشروعات؛ أي ضرورة احتياج أحد المشروعات للآخر من الناحية الفنية، ويقصد بالتكامل الفني -بصورة أدق- أن مشروعا ما قد لا يكون مربحا من الناحية الاجتماعية، ولكن إذا شمل التخطيط أيضا مجموعة أخرى من المشروعات، يكون البرنامج أكثر فائدة للاقتصاد القومي في مجموعه .
- ج- يؤدي هذا الأسلوب في كثير من الأحيان، إلى إحداث نسب اختلال خطيرة في ميزان المدفوعات، أو في البنيان الاقتصادي والاجتماعي .
- د- افتقاده للتوازن القطاعي أيضا، وعدم التأكد من سلامة هذا الأسلوب التخطيطي، في أن الموارد القومية والبشرية والمادية، والمدخرات المتاحة كافية للقيام بهذه المشروعات أم لا .

وعليه يرى كثير من الاقتصاديين رفض أسلوب تخطيط مشروع فمشروع كأسلوب تخطيطي، ويعولون على أن الدول النامية، إنما بدأت بهذا

(١) - زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص ١٥، مرجع سابق. وانظر:

- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ١٦٨ .

- رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ٤٢٦ .

الأسلوب في التخطيط، نظرا لعدم توفر مقومات التخطيط الأساسية، وعدم كفاءة الجهاز الحكومي والإداري، فضلا عن عدم توفر البيانات والاحصائيات، والمعلومات اللازمة لعملية التخطيط، لحدثة أجهزة الإحصاء في تلك الدول من ناحية، ولتعارض الكثير من تلك البيانات، واختلافها بشدة إن وجدت من ناحية أخرى (١).

ثانيا: مرحلة التخطيط الجزئي (القطاعي): أمام المشكلات التي اعترضت سبيل تخطيط مشروع فمشروع، ولحدثة التجربة التخطيطية في الكثير من الدول النامية، لجأت إلى انتهاج أسلوب آخر يربط بين جميع المشروعات الاستثمارية، داخل قطاع معين أو إقليم معين.

ويتضمن التخطيط الجزئي، درجة وعي أكبر وعمق أكثر في التجربة، وأسلوب تخطيطي أكثر تقدما فيقوم جهاز التخطيط - بعد حصر الموارد الاقتصادية المتوفرة - بوضع برنامج اقتصادي معين للاستثمارات، يختص بقطاع اقتصادي كالزراعة أو الصناعة أو الخدمات، أو لمنطقة أو إقليم معين، على هدي من الأولويات التي يقع على المسؤولين عن وضع السياسة الاقتصادية تحديدها سلفا (٢)، والتي من أهمها مدى إسهام المشروع في الدخل القومي، والنقد الأجنبي الذي يساهم في توفيره، واحتياجه من رؤوس الأموال والعملات الأجنبية، وربحية المشروع مقارنة بتكاليفه، ومدى استخدام القطاع للمواد الخام المحلية، وحجم العمالة في المشروع، وفترة إنشاء المشروع (٣).

ومن الجدير بالذكر أن هذا الأسلوب من أساليب التخطيط، لا يلقى قبولا وترحيبا من كافة الدول النامية، لمناسبته لظروفها ولانخفاض مستوى الإدارة والتنظيم في الكثير من تلك الدول، ناهيك عن كثرة التشكك الذي صادف كثيرا من تلك الدول، وخاصة تلك التي تخشى الاشتراكية، من أن في الأخذ بالتخطيط الشامل ترحيبا بالاشتراكية وولاء لها (٤).

(١) - زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص ١٦، مرجع سابق.

(٢) - المرجع السابق، نفس الصفحة. وإنظر:

- سلطان أبوعلي، التخطيط الاقتصادي وأساليبه، ص ١٤، مرجع سابق.

- مختار بلول، التخطيط الاقتصادي، تهامة للنشر: الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ص ٢٥.

(٣) - فاروق حسين، المرجع السابق، ص ١٧٢.

(٤) - محمد عجمية وآخرون، المرجع السابق، ص ٢٦٨. وإنظر:

- رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ٤٢٧.

غير أن نجاح هذا الأسلوب من أساليب التخطيط، يعتمد في الأساس على قوة القطاع العام، وقدرته بعد عملية تخطيط جزء منه على تنفيذ الخطة، وحث القطاع الخاص على السير بموجب هذا التخطيط، لتحقيق الهدف منه؛ أي لا بد من تضافر القطاعين العام والخاص، على إنجاح هذا الأسلوب من التخطيط وإلاً مني بالفشل^(١).

وبالرغم من تفوق هذا الأسلوب عن سابقه، سواء من حيث حجم الاستثمارات، أو كفاءة أسلوب التخطيط، أو درجة الترابط التي يتوخاها، إلا أنه يشترك مع أسلوب مشروع فمشروع، في افتقاده للتوازن والتنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ثالثاً: مرحلة التخطيط الشامل: تقوم هذه المرحلة على إعداد خطة اقتصادية، تشمل الاقتصاد القومي، برمته للقطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، مع التنسيق والربط بينهما، بما يتفق والاهداف الاستراتيجية للخطة^(٢).

وفي سبيل تحقيق ذلك، تنتهج السلطة الموكول إليها شئون التخطيط، اتباع أسلوبين في التخطيط، يتحصل الأول: في تقرير الاهداف العامة لتخطيط الاقتصاد القومي في مجموعه، ثم يجري في مرحلة أخرى تقسيم تلك الاهداف على القطاعات المختلفة؛ أي التخطيط من أعلى إلى أسفل، أو من القمة إلى القاعدة، ويتميز هذا الأسلوب بمراعاة الصورة العامة للاقتصاد القومي كله، حيث أن المسؤولين عن أمور التخطيط يتوفر لديهم من المعلومات والبيانات، ما يجعلهم على دراية بالاموضاع الاقتصادية^(٣).

وينصرف الثاني؛ وهو أسلوب التخطيط من أسفل إلى أعلى (من القاعدة إلى القمة)، إلى وضع الخطة الاقتصادية على مستوى الوحدات الإنتاجية، حيث تبدأ كل وحدة إنتاجية بوضع الخطة الاقتصادية الخاصة بها، وبعد الانتهاء منها تجمع تلك الخطط، حتى تصل إلى القمة، فتوضع خطة عامة مستفيدة من هذه الخطط، ولكن هذا الأسلوب غير واقعي لعدم توفر المعلومات الكافية، لدى الوحدات الإنتاجية

(١) - زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص ١٧، مرجع سابق. وانظر: عبد الحميد القاضي، ص ٣١١، مرجع سابق.

(٢) - زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص ١٧، مرجع سابق.

(٣) - حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي: ص ١٠٣، مرجع سابق.

عن كافة الأمور الاقتصادية، ولا يأخذ الصورة الشمولية للاقتصاد القومي في مجموعه. ولتجنب الاقتصاد القومي سلبيات أحد الأسلوبين لجأت معظم الدول النامية، إلى الاستفادة من كلا الأسلوبين، والاعتماد عليهما عند إعداد الإطار العام للخطة الاقتصادية، ويتوقف نجاح هذا الأسلوب من أساليب التخطيط، على دقة البيانات والإحصائيات المتوفرة، فضلا عن توافر الكفاءات الإدارية والتنظيمية والفنية القائمة على إعداد الخطة، ومتابعتها وتقويم أثارها ونتائجها^(١).

على أنه من المفيد هنا أن نذكر أن طريقة إعداد الخطط وتنفيذها في كثير من الدول النامية، يختلف اختلافا جذريا، فبينما تعتمد بعض الدول على الأسلوب اللامركزي في إعداد الخطة الاقتصادية، نجد البعض الآخر يعتمد على أن تكون الخطة مركزية، تحتوي قدرا كبيرا من التفاصيل الكمية والأهداف الأساسية، لتقدم للاقتصاد القومي، ومن البديهي أن هذا الأسلوب يستخدم كثيرا في الدول النامية، ذات القطاع العام القوي والفعال^(٢).

كما أن أساليب التنفيذ أيضا تختلف في الدول النامية، من أساليب مباشرة تضعها الدولة في شكل أوامر وقوانين، كالتسعير الجبري، أو شرط الحصول على التراخيص اللازمة عند القيام بالمشروعات، أو حصص الاستيراد، أو أساليب غير مباشرة تعتمد على الحفز والتشجيع والترغيب، مع استخدام بعض السياسات الاقتصادية غير المباشرة، والتأثير على المتغيرات الهامة المحركة لجهاز الثمن^(٣).

(١) - علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٤٧، مرجع سابق.
 - حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ١٠٤، مرجع سابق.
 - زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص ١٨، مرجع سابق.
 - رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ٤٢٧.
 (٢)(٣) - رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ٤٣٠.

المبحث الرابع

إظهار التخطيط في كوريا الجنوبية وتقويمه

بعد أن عرضنا تاريخ التخطيط، وأساليبه المختلفة في الدول النامية عموماً، ننتقل الآن إلى عرض تجربة دولة غير إسلامية في مجال التخطيط الاقتصادي، على اعتبار أن دراسة تجارب بعض الدول الإسلامية، والعربية وتقويمها، ستتم من خلال فصل مستقل^(١). وقد وقع الاختيار على كوريا الجنوبية، باعتبارها نموذجاً يمثل - إلى حد كبير - صورة التخطيط الرأسمالي في الدول النامية، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول:

تجربة كوريا الجنوبية في التخطيط

أولاً: عرض تاريخي:

تضم كوريا الجنوبية إلى الدول النامية ذات الكثافة السكانية نسبياً، في حين تقل الموارد الاقتصادية المتوفرة بها^(٢)، وهي إحدى الدول المستعمرة التي حصلت على استقلالها من اليابان عام ١٩٤٥م، ومما زاد الازدحام الاقتصادي فيها حدة بعد تقسيمها نشوب الحرب الكورية، التي عملت على إيجاد التخلف، في شتى مظاهر الحياة الاقتصادية^(٣). وقد كان أمام الدولة بعد انتهاء الحرب تركة ثقيلة ومنوعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ولاحتواء ذلك خططت الدولة لتحقيق هدفين أساسيين هما: عدم انخفاض مستوى الاستهلاك، والحصول على أكبر قدر من المعونة لإعادة بناء الصناعة، وإعمار ما دمرته الحرب الكورية، وقد اعتمدت الدولة لتحقيق ذلك سياسة الإحلال محل الواردات في البداية، مع التركيز على الصناعات الاستهلاكية الأساسية، كالسلع الغذائية والسلع الوسيطة، وعززت ذلك باستخدام نظام متعدد لأسعار الصرف، وفرض الرسوم الجمركية العالية على السلع التي تماثل

(١) - سيتم ذلك من خلال الفصل الثالث من الباب الثالث.

(٢) - تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٨م، ص ٢٥٥، ٣٠٧، مرجع سابق.

(٣) - عبد الكريم كامل، المرجع السابق، ص ٢١٥-٢١٦.

المنتجات المحلية، ورغم ذلك لم يحقق الاقتصاد الكوري في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٣-١٩٦٠م تقدما يذكر، فمع التركيز على الصناعة لم يزد نصيبها من إجمالي الناتج القومي إلا بنسبة ضئيلة لا تتعدى ٧٪، كما أن متوسط الدخل الفردي منخفضاً؛ إذ لم يبلغ سوى تسعين دولاراً عام ١٩٦٠م^(١).

ومع هذه الأوضاع المتردية عمد المخطط الكوري إلى تغيير سياسته التصنيعية، بتبني سياسة التصنيع من أجل التصدير اعتماداً على قوة العمل ذات الوفرة النسبية، وبالفعل نجحت صناعتها لانخفاض تكاليفها الإنتاجية^(٢).

ثانياً: المخطط الاقتصادي في كوريا الجنوبية:

ركزت كوريا الجنوبية في تخطيطها على التصنيع من أجل التصدير، وأخذت بالتخطيط الشامل كجزء من الهدف العام، وهو التعجيل بالتنمية الاقتصادية، أما الأسلوب فقد اعتمد على وضع الأهداف الكلية والقطاعية والاعتماد في تنفيذها على الجمع بين قوى السوق، وأدوات الميزانية السنوية، والتشاور مع القطاع الخاص وهو ما يذكرنا بأسلوب التخطيط الفرنسي، وبالفعل بدأ الاقتصاد الكوري منذ عام ١٩٦١م، بإعداد وتنفيذ المخطط الخمسية، وفيما يلي استعراض موجز لتلك الخطط ثم إيضاح أبرز النتائج التي انطوت عليها مجتمعة، ثم تقويم هذه التجربة.

أ- المخطط الاقتصادي:

- ١- الخطة الأولى (١٩٦١-١٩٦٦م): ركزت هذه الخطة أهدافها على ما يلي:
 - الزيادة الكبيرة في الدخل القومي.
 - التركيز على الإنتاج المحلي وتوسيع الأسواق الداخلية.
 - الحصول على القروض لإقامة المشروعات الإنمائية.
 - الاستفادة من الأجور المنخفضة لمنافسة المنتجات الأجنبية.
 - الاتجاه نحو التصنيع الثقيل.

(١)(٢)- عبد الكريم كامل، المرجع السابق، ص ٢١٦.

- الإشراف الحكومي المباشر على تطبيق الخطة الاقتصادية (١).

٢- الخطة الثانية (١٩٦٦-١٩٧٢م): ركزت هذه الخطة أهدافها، على زيادة الدخل القومي، وزيادة دور الصناعات التصديرية، وزيادة الاستثمارات في الصناعات الكيماوية الثقيلة، بنسبة ٥٥% من جملة الاستثمارات المخططة للصناعة التحويلية، فضلا عن ذلك فقد كانت هذه الخطة، عبارة عن برنامج أكثر تعقيدا للتنمية قام بوضعها مجموعة من الخبراء الكوريين، بالاشتراك مع بعض المتخصصين الأجانب (٢).

٣- الخطة الثالثة (١٩٧٢-١٩٧٧م): ركزت هذه الخطة على الأهداف السابقة، بالإضافة إلى هدف رفع دخول وإنتاجية المجتمعات الريفية، والتركيز على الصناعات الثقيلة، التي تعتمد أساسا على العمالة الماهرة كصناعة الآلات والإلكترونيات، وبناء السفن، وزيادة نقل ملكية بعض الصناعات التصديرية إلى القطاع الخاص، الذي يعتمد على قوى السوق ودافع الربحية (٣).

٤- الخطة الرابعة (١٩٧٧-١٩٨٢م): تتمثل أهداف هذه الخطة في تدعيم الصناعات التصديرية، مع التركيز على صناعة الحديد والصلب، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية بنسبة ٦٤%، من جملة الاستثمارات المخصصة للصناعات التحويلية، لارتفاع بمعدل نمو الدخل القومي، ورفع مستوى معيشة الأفراد، مع الاهتمام بتنمية المناطق الريفية، وتخفيض الديون الخارجية (٤) التي بلغت عام ١٩٧٠م "٢٠١٥" مليون دولاراً تشكل ٢٢,٥% من الناتج القومي، وعام ١٩٨٦م "٣٤٣٠٤" مليون دولاراً تشكل ما نسبته ٣٦,١% من الناتج القومي (٥).

٥- وتركز الخطة الخامسة (١٩٨٢-١٩٨٧م): على هذه الأهداف، مع الاهتمام بمنشآت الاستثمار الحكومي التي تستوعب ٤٥% من العمالة، وتشكل ٤٧% من مبيعات القطاع العام، وبلغ مجموع الاستثمارات فيها ١٧% من الاستثمارات المحلية، مع دعم القطاع الصناعي المملوك بالكامل لمؤسسات خاصة، مثل "تشابول"، "هونداي"، "سامسينج"، "شيكويو"، "دياود"، التي تساهم بما قيمته ٨% من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية، والتي تعمل في الخارج لحساب شركات متعددة الجنسيات، وقد

(١)(٢)(٣)(٤)- عبد الكريم كامل، المرجع السابق، ص ٢٢٠. وانظر:

- ديك كيو، عدى هان، التنمية الصناعية في مصر مع المقارنة بكوريا الجنوبية، رسالة دكتوراة، مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨٢م، ص ١٧٩ وما بعدها.

(٥)- تقرير البنك الدولي لعام ١٩٨٨م، ص ٢٨٩، مرجع سابق.

بدا هذا الاتجاه منذ الخطة الخمسية الرابعة، ودعم أساسا في هذه الخطة فضلا عن تشجيع المدخرات المحلية^(١).

ثالثا: نتائج الخطط الاقتصادية

كبدية عامة نستطيع القول، استنادا إلى بعض الإحصائيات المتوفرة، عن بعض المتغيرات الاقتصادية، أن الخطط الكورية حققت الكثير من أهدافها، وبالتالي استطاعت هذه الدولة تطوير مرحلة النمو فيها، من اقتصاد جامد متخلف يعاني ويلات الحرب، وشرور التقسيم بعد نهاية الحرب الكورية، إلى اقتصاد يعد في مصاف الدول النامية، ذات الدخل المتوسط في العصر الحاضر، وفيما يلي بعض المؤشرات التي تدل على ذلك^(٢):

- ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من ٩٠ دولارا عام ١٩٦٠م، إلى ٢٣٧٠ دولارا عام ١٩٨٦م.
- تحول الاقتصاد الكوري الذي كان أشبه ما يكون بالاقتصاد الزراعي بعد الاستقلال والحرب الكورية، إلى اقتصاد صناعي، يحوي قطاعا للتصدير يسجل متوسط زيادة سنوية، في حجم الصادرات بنسبة ٣٠٪ من الخطة الأولى، وحتى نهاية الخطة الرابعة.
- هبطت حصة الزراعة في تشكيل الناتج القومي من ٤٥٪ في بداية التخطيط، إلى ١٢٪ عام ١٩٨٦م.
- ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي من ١٠٪ في بداية الخطة الأولى، إلى ٣٦٪ عام ١٩٨٦م.
- انخفضت نسبة المشتغلين بالقطاع الزراعي من ٦٦٪ عام ١٩٦٠م، إلى ٣٦٪ عام ١٩٨٠م.
- ارتفعت الأجور الحقيقية بمعدل سنوي ٧٪، من الخطة الأولى حتى الخطة الرابعة.
- ارتفعت نسبة المشتغلين بالقطاع الصناعي من ٩٪ عام ١٩٦٠م، إلى ٢٧٪ عام ١٩٨٠م.
- زيادة المدخرات المحلية بنسبة ٢٨٪ عام ١٩٨٥م و ٣٠٪ عام ١٩٨٦م،

(١) - عبدالكريم كامل، المرجع السابق، ص ٢٢١.

(٢) - تقرير البنك الدولي، لعام ١٩٨٨م، ص ٢٥٥، ص ٣١١، ص ٣١٣، ص ٣١٥، مرجع سابق.

- وانظر: ديك كيو، حمدي هان، المرجع السابق، ص ١٨٣ وما بعدها.

- عبد الكريم كامل، المرجع السابق، ص ٢١٦.

وهو ما يتيح لكوريا فرصة أكبر في تسديد ديونها، والاعتماد على رؤس الاموال المحلية .

- زاد الاهتمام بالرعاية الصحية والتغذية، فبعد أن كان ٢٧٠٠ فردا يشرف على علاجهم طبيب عام ١٩٦٥م، انخفض هذا العدد إلى ١٣٩٠ فردا عام ١٩٨١م، وارتفع الإمداد اليومي من السعرات الحرارية من ٢٢٥٥ عام ١٩٦٥م، إلى ٢٨٠٦ سعراً عام ١٩٨٦م .
- زاد الاهتمام بالتعليم الثانوي والعالي؛ إذ ارتفعت نسبة الملتحقين بالمدارس الثانوية من مجموعة ذات عمر واحد من ٣٥٪ عام ١٩٦٥م، إلى ٩٤٪ عام ١٩٨٥م، وكذلك التعليم العالي من ٨٪ عام ١٩٦٥م، إلى ٣٢٪ عام ١٩٨٥م^(١).

المطلب الثاني

تقويم التجربة الكورية في التخطيط

استطاعت كوريا الجنوبية، تحقيق منجزات اقتصادية لا بأس بها، عن طريق المزج بين قوى السوق والتخطيط، في تسيير أمورها الاقتصادية، ولكن لا تخلو تلك التجربة من بعض أوجه القصور من أهمها مايلي:

- ١- اعتماد الخطط الاقتصادية على التمويل الأجنبي بدرجة كبيرة منذ بداية التخطيط حتى الوقت الحاضر، إذ بلغت الديون الخارجية لكوريا الجنوبية حتى عام ١٩٨٦م مبلغ ٣٤٣٠٤ مليون دولارا تلتهم مايزيد عن ٣٦٪ من الناتج القومي الإجمالي^(٢).
- ٢- إقامة الصناعات البتروكيمياوية والسيارات في النصف الأول من الستينات؛ وهي صناعات كانت سابقة لاوانها، ولم تكن قد استكملت نجاحها بعد^(٣).
- ٣- التحيز الكبير في توجيه الاستثمارات نحو الصناعات الثقيلة خلال الخطة الخمسية الثالثة، نتيجة لكثرة الحوافز التي قدمتها الحكومة لهذا المجال، مما أدى إلى سوء تخصيص الموارد، وانخفاض الكفاية

(١)(٢) - تقرير البنك الدولي، لعام ١٩٨٨م، ص ٢٨٩، مرجع سابق.

(٣) - ديك كيو، حمدي هان، المرجع السابق، ص ١٨٥ .

الإنتاجية للاستثمار (١).

٤- التوسع في الملكية العامة وفي الرقابة على وسائل الإنتاج، وخاصة في بداية الستينات، عند تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات، الأمر الذي عمل على تغيير الخطة الصناعية ككل، في بداية الخطة الخمسية الأولى، إلى التصنيع التصديري من ناحية، وتوجه الدولة إلى نقل ملكية تلك الصناعات إلى القطاع الخاص من ناحية أخرى، حيث انخفضت مساهمة المشروعات الحكومية بصفة عامة، في جملة تكوين رأس المال الثابت، من ٢٤٪ عام ١٩٦٨م، إلى ١٥٪ عام ١٩٧٨م (٢)، والقيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية، هدفها تعزيز نظام الأسعار، وتشجيع الصادرات (٣).

٥- تركيز الإنتاج في الصناعات القائمة على حساب الصناعات الجديدة، حيث ركزت استراتيجية التصنيع خلال الخطة الأولى على التوسع في التصدير، من خلال رفع كفاءة الإنتاج في الصناعات القائمة (٤).

٦- إهمال تنمية القطاع الزراعي نسبياً، حيث ارتفعت وارداتها من الحبوب من ٢٦٧٩٠٠٠ طن متري عام ١٩٧٠م، إلى ٧٤٠٨٠٠٠ طن متري عام ١٩٨٠م، ولم تشكل الزراعة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٨٦م سوى ١٢٪ (٥).

(١)(٢) - ديك كيو، حمدي هان، المرجع السابق، ص ١٧٩ .
 (٣) - عبد الكريم كامل، المرجع السابق، ص ٢١٨ .
 (٤) - ديك كيو، حمدي هان، المرجع السابق، ص ١٨٠ .
 (٥) - تقرير البنك الدولي، لعام ١٩٨٨م، ص ٢٦٧-٢٨٧، مرجع سابق.

المبحث الخامس

موقف الإسلام من أسلوب التخطيط الرأسمالي

إن أسلوب التخطيط الرأسمالي - السابق عرضه - يعتمد في الأساس على المزج بين جرعات مخففة من التخطيط، وبين قوى السوق، لتوجيه النشاط الاقتصادي مع الإبقاء على خصائص النظام الأساسية؛ وهي الملكية الخاصة، والحرية الفردية، وحافز الربح، مما يؤدي بالتالي إلى إرضاء الطبيعة البشرية للإنسان؛ إذ هو مفطور على حب التملك، وحب المال والحرية، فضلا عن عدم تدخل الدولة بشكل كبير في الاقتصاد، وكما هو الحال في الدول الاشتراكية، الأمر الذي عكس بالتالي صورة التخطيط المتبعة في تلك الدول، في عدم الإلزام، أو الاستناد إلى قوة القانون، أو التوسع في تصفية الملكيات الخاصة، فأخذ التخطيط في تلك الدول بعدين مختلفين، بعدا تأشيريا يعتمد على الحوافز والأساليب غير المباشرة، وحث القطاع الخاص بكافة الوسائل، للتمشي مع الأهداف العامة للخطة، وبعدا تصحيحيا يعتمد على معالجة بعض الأخطاء، والمشاكل الحاصلة، في بعض القطاعات الاقتصادية بعد وقوعها.

ولا شك أن ذلك كله يقره الإسلام ويحث عليه. وبالرغم من كل تلك المزايا، ومع عدم تصادم جوهر التخطيط الرأسمالي مع الدين الإسلامي، إلا أن للإسلام موقفا خاصا من بعض أساليب التخطيط في الرأسمالية نوالي البحث فيها فيما يلي:

١- الهدف الأساسي لأسلوب التخطيط في الرأسمالية، هو الناحية المادية، أي أن همه الأكبر هو المادة التي تشبع الحاجات المادية، وبالتالي نجد المنتج الرأسمالي يسعى إلى تعظيم أرباحه، مهما كانت الطريقة التي أدت إلى ذلك، ومدى تنافسها مع النواحي الأخلاقية في الجوانب الاقتصادية، وكأن حقيقة العالم تنحصر في ماديته، والإسلام يرى غير ذلك فمع إيمانه أن النشاط الاقتصادي عامة ينطوي على جوانب مادية، إلا أنه يحدد الإنتاج بدائرة الحلال، ويرفض ما عداه، كما ينظر إلى الأمر نظرة أخروية، تقوم على اعتبار أن المنتج المسلم لا ينظر إلى العوائد المادية وحدها، ولكنه ينظر أيضا

إلى ثواب الله تعالى، كما أن التخطيط الإسلامي ينبذ كل السلع والخدمات الضارة بالفرد والمجتمع، مهما كان العائد المادي منها، ويراعي احتياجات المجتمع ككل، والأسانيد الشرعية الدالة على وجوب مراعاة الإنتاج والتجارة أحكام الإسلام موفورة في مظانها (١) *

٢- يعمل أسلوب التخطيط في الرأسمالية بالأسلوب الذي طبق به، إلى نشوء الاحتكارات، فالتخطيط يكون لأصحاب المصلحة، أي أصحاب المشروعات الكبيرة، كما هو الحال في أسلوب التخطيط الفرنسي الذي يقوم على المشاورة بين المسؤولين في التخطيط، وبين القطاع الخاص المتجمع لاستطلاع آرائه وأفكاره، مما يعني بطريقة أو بأخرى ممارسة هذا القطاع لنوع معين من الضغوط الاحتكارية تستقل فيه هيئة معينة، أو عدد محدود من الهيئات بإنتاج سلعة معينة أو خدمة معينة ذات بدائل محدودة. بما تستطيع معه تحديد الأسعار والكميات المنتجة، دونما الالتفات إلى ردود الفعل التي تحدثها المشروعات الأخرى، وهو في سبيل تحقيق هدفه يلجأ إلى إتلاف بعض سلعته عندما يكون طلبها غير مرن، لأن ذلك يعمل على زيادة الأسعار ومن ثم الإيرادات (٢)، ويتجلى ذلك في المنتجات الزراعية بصورة واسعة (أمريكا في إتلاف الحبوب مثلاً). وفي ذلك يقول جل وعلا: * (والله لا يحب الفساد) * (٣)، ومعلوم أن الاحتكار في الإسلام ممنوع بشتى صورته وأشكاله لقوله (صلى الله عليه وسلم): * (لا يحتكر إلا خاطيء) * (٤).

وبناء عليه فإن الاحتكارات القائمة، كلها نظم لا يقرها الإسلام عندما تتخذ كأداة للتحكم في السعر والتحكم في العامل، أو إهدار تكافؤ الفرص، أو تعطيل الإنتاج وعدم الاهتمام بجودته ونوعيته (٥) *.

-
- (١) - ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ١١٢ وما بعدها، مرجع سابق. وانظر:
 - شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، ص ٨٢، مرجع سابق.
 (٢) - موسى علقم، الاحتكار وموقف التشريع الإسلامي منه (دراسة مقارنة) رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية بمكة المكرمة، ١٤٠٣هـ، ص ١٤٠، ١٤٢، ١٥٠.
 (٣) - سورة البقرة، من الآية رقم ٢٠٥.
 (٤) - سبق تخريجه، ص ٢١٥ من هذه الرسالة.
 (٥) - سيد قطب، معركة الإسلام والرأسمالية، الدار السعودية للنشر والتوزيع: جدة، الطبعة الرابعة، ١٩٦٩م، ص ٤٦، ٤٧.

٣- يتفرع عن المشكلة السابقة مشكلة أخرى، وهي تعطيل الكثير من الأيدي العاملة دونما ذنب، إلا بسبب احتكار صاحب المشروع الرأسمالي، ومحاولة تضخيم أرباحه، وتكديس ثروته، لذلك فإن أول شيء يقوم به عند محاولة خفض التكلفة، هو تسريح العديد من الأيدي العاملة، والإسلام ينهى عن ذلك لما فيه من ظلم للعاملين واستغلالهم من ناحية، واطّار تحيط بالمجتمع من جراء ذلك، وعلى رأسها تفشي البطالة، وانتشار السرقات والانحراف والجرائم، واتباع الهوى والشيطان من ناحية أخرى (١) .

فقد توعد سبحانه الظالمين المستغلين، يقول (صلى الله عليه وسلم): * (من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرضه أو من شيء فليتحلله اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته، وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه) * (٢) إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة التي تحرم الظلم وتممته والتي ذكرنا طرفاً منها من قبل.

٤- يسير تخطيط الإنتاج والتوزيع في المجتمعات الرأسمالية بصورة خاطئة، على حد رأي العالم الاقتصادي "هارولد لاسكي"، لأن السلع والخدمات الضرورية لحياة المجتمع لا يجري إنتاجها وتوزيعها في ضوء الحاجة الحقيقية للمجتمع، فيفضل إنتاج دور السينما - مثلاً - على بناء سكن أو مخبز، نظراً لأن الأولى ذات عائد مادي أكبر. وينفق المجتمع على صناعة السلاح، والمدمرات الحربية، والنووية، أكثر من الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الهامة للسبب نفسه، وقد أدى ذلك إلى وجود فئة غير قليلة تعيش في بطالة طفيلية على المجتمع أي عالة عليه، ثم يقرر "لاسكي" أن ذلك عمل على إتلاف الموارد الطبيعية، وغش السلع، وتغريب الجمهور للاستيلاء على مدخراته، كما أن الأجور التي يدفعونها لعمالهم ينتقل فيها سم هذه الأوضاع، فإذا عمالهم ينساقون إلى التخريب والإضراب، ولا تخفى خطورة ذلك وأثاره على المجتمع (٣) . وكل ذلك ممنوع ومحرم في الإسلام، لأن الإنتاج فيه يتم وفقاً

(١) - سيد قطب، معركة الإسلام والرأسمالية، ص ٤٧، مرجع سابق.

(٢) - البخاري، صحيح البخاري، ج ٦، ص ١٧٠، كتاب المظالم، باب من كانت له مظلمة عند رجل... مرجع سابق.

- البخاري بحاشية السندي، ج ٢، ص ٦٧، كتاب المظالم، باب من كانت له مظلمة عند رجل... مرجع سابق.

(٣) - إبراهيم الطحاوي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٣ .

لأولويات، تبدأ بالضروريات، فالحاجيات، فالتحسينيات (١)، كما أن تبديد الموارد الطبيعية يأخذ الحكم نفسه لقوله تعالى: * (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين... الآية) * (٢). ويحث على حسن استخدام المال والثروة، بعد أن أغرى وحفز بشتى الطرق والوسائل لتحصيلهما لقوله تعالى: * (فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور) (٣). وقوله أيضا: * (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله... الآية) * (٤). وقوله (صلى الله عليه وسلم): * (تسعة أعشار الرزق في طلب التجارة) * (٥). وكذلك الحال بالنسبة لغش السلع لقوله (صلى الله عليه وسلم): * (من غشنا فليس منا) * (٦)، كما أن التغرير بالعملاء ممنوع ومحرم لنهي الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن الكذب والخداع وبيع النجش (٧)، وعن كل بيع فيه غرر، وينسحب ذلك أيضا على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

٥- يعمل أسلوب التخطيط الرأسمالي على ضياع الكثير من الجهود والاموال، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد، وهذا ما حدث فعلا في التخطيط الفرنسي حتى الخطة الخامسة على ما وضعنا سابقا، والرسول (صلى الله عليه وسلم): (نهى عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال) (٨)، وهناك الكثير من الآيات القرآنية التي تنهى عن التبذير والإسراف في الموارد كقوله تعالى: * (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين... الآية) * (٩). وقوله تعالى: * (ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) * (١٠).

-
- (١) - ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ٦٠، مرجع سابق.
 - وإيظير: محمد غفر، التنمية الاقتصادية في دول العالم الإسلامي، ص ٤٤، مرجع سابق.
 - (٢) - سورة الإسراء، من الآية رقم ٢٧.
 - (٣) - سورة الملك، من الآية رقم ١٥.
 - (٤) - سورة الجمعة من الآية رقم ١٠.
 - (٥) - كنز العمال، ج ٤، ص ٢٠، وقال الزين العراقي في اتحاف المتقين: ج ٥، ص ٤١٦، رجاله ثقات.
 - (٦) - مسلم، صحيح مسلم، ج ١، ص ٩٩، كتاب الإيمان، باب قوله صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا حديث رقم ١٠١ مرجع سابق.
 - أبو داود، سنن أبي داود، ج ٣، ص ٧٣٢، كتاب الإجارة، باب النهي عن الغش، حديث رقم ٣٤٥٢، مرجع سابق.
 - (٧) - النجش هو الزيادة في ثمن السلعة المعروضة للبيع لا ليشتريها بل ليفر بذلك غيره. إيظير:
 - الأمير الصنعاني، محمد بن اسماعيل الكحلاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام، دار التراث العربي: بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٧٩هـ، ج ٣، ص ١٨.
 - (٨) - سبق تخريجه، ص ٢١٣ من الرسالة.
 - (٩) - سورة الإسراء، من الآية رقم ٢٧.
 - (١٠) - سورة الاعراف، من الآية رقم ٣١.

الباب الثاني

محددات إطار خطة التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية

الفصل الأول : مرحلة النمو الاقتصادي وطبيعة
المشكلات القائمة

الفصل الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية
وعلاقتها بالتخطيط .

الفصل الثالث : أساليب التمويل المتاحة
وعلاقتها بالخطة .

الفصل الرابع : ملكية المرافق العامة

والموارد الطبيعية في الإسلام وموقفه

من تدخل الدولة وتأثير ذلك على الخطة .

الفصل الخامس : الاستهلاك والإنتاج في الإسلام
وأثرهما في الخطة .

الباب الثاني

محددات إطار خطة التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية

يتوجه هذا الباب إلى البحث في التفاصيل المتعلقة بمحددات إطار خطة التنمية الاقتصادية، وتأثير الواقع الإسلامي المعاصر، والتوجيهات الاقتصادية والتنظيمية الإسلامية في إعداد الخطة فهو يعمل على توضيح تأثير مرحلة النمو الاقتصادي وطبيعة المشكلات القائمة وأهداف التنمية الاقتصادية في أسلوب التخطيط ونماذجه المختلفة، ويحلل مصادر التمويل المتاحة للدول الإسلامية، ومدى تأثيرها في خططها التنموية، فضلا عن ذلك فهو يهتم بدراسة الملكية العامة في الإسلام وموقفه من تدخل الدولة وبحث منهج كل من الاستهلاك والإنتاج في الإسلام وأثر كافة القضايا السابقة في منهجية إعداد الخطة الاقتصادية، وذلك من خلال الفصول التالية :

الفصل الأول

مرحلة النمو الاقتصادي وطبيعة المشكلات القائمة
في الاقتصاديات الإسلامية وعلاقتها بالخطة

المبحث الأول: مرحلة النمو الاقتصادي في الدول
الإسلامية.

المبحث الثاني: طبيعة المشكلات القائمة في
الاقتصاديات
الإسلامية وعلاقتها بالخطة

الفصل الأول

مرحلة النمو الاقتصادي وطبيعة المشكلات القائمة في الدول الإسلامية

مرت الدول المتقدمة بالعديد من مراحل النمو الاقتصادي، حتى وصلت الآن إلى مرحلة الاستهلاك الكبير، الأمر الذي أدى إلى انحصار الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تتعرض لها تلك الدول، فقد خففت موجات الرواج أو الكساد أو غيرهما من التقلبات الاقتصادية المختلفة، فأصبحت من النوع الذي لا يعمل على تقويض البنيان الاقتصادي والاجتماعي، مما تضاعف معه نسبياً دور التخطيط، وإن بقيت الحاجة إليه عند طرؤ بعض المشكلات الاقتصادية. إذ لا يتعدى عادة شكله التصحيحي، إلا أن الوضع مختلف جداً بالنسبة للدول الإسلامية، فالهياكل الاقتصادية أحادية جامدة ومتخلفة، تقبع عليها شتى مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري^(١)، الأمر الذي يزيد من حاجة تلك الدول إلى التدخل، وإلى تخطيط التنمية الاقتصادية.

ويهدف هذا المبحث إلى دراسة مراحل النمو الاقتصادي لتلك

الدول، والكشف عن المشكلات القائمة من البنيان الاقتصادي والاجتماعي، وأثرها في شكل ونموذج التخطيط المتبع. وذلك من خلال المطالب التالية:

المبحث الأول

مرحلة النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية

إن التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي لا تزال تمر بمراحل نمو متخلفة نسبياً؛ فهي تمر بما أسماه "روستو" مرحلة المجتمع التقليدي، أو التهيؤ للانطلاق، وذلك باستثناء بعض الدول النفطية الإسلامية، التي استطاعت تحقيق قدر لا يستهان به من مقومات التنمية وعناصرها الأساسية^(٢).

على أن مرجع التخلف في تلك الدول يكمن في عدة أسباب، على

(١) - للاستزادة انظر الباب التمهيدي، الفصل الثالث من هذه الرسالة.

(٢) - سعيد عبود، اقتصاديات الاقطار العربية، مطبعة القضاء: النجف، الطبعة الاولى، ١٩٧٨م، ص ٢٣.

رأسها التركة الثقيلة التي خلفها الاستعمار بعد تحرر معظم الدول منه، إذ ترك أوضاعا اقتصادية واجتماعية يغلفها التخلف بشتى أشكاله وصوره، فعمل على إهدار طاقات تلك البلدان وتبديدها، فضلا عن إشاعته للفرقة والجهل والعزلة، املا منه في إبعاد العالم الإسلامي عن عوامل ومسببات النمو الاقتصادي حتى عم التخلف^(١).

ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل أن معظم الدول المتقدمة، قد مارست أنواعا مختلفة من الاستعمار غير المباشر على تلك الدول من جديد، وفي غضون القرن الحالي، فعملت على تسخيرها واستنزاف مواردها، التي يتمتع بوفرة نسبية فيها بأثمان منخفضة جدا، ليجري تصنيعها في تلك الدول، ويصدر الفائض منها إلى تلك الدول مرة أخرى، ويبيع بأعلى الأثمان، حتى أضحت مجرد توابع محكومة بقيود التعامل المجحف والتكامل غير العادل فلم يتعد دورها المنتج للمواد الخام، والسوق الواسع لتصريف الفائض من الإنتاج، والموطن الرئيس لاستثمار رأس المال الفائض عن حاجة الاقتصاد المحلي^(٢)، وفي هذا ترك لتعاليم الخالق جل وعلا في الأخوة والتعاون والتكافل الإسلامي، علاوة عن الإعراض عن تعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم، والسلف الصالح عليهم رضوان الله في هذه الأمور.

وفي ظل هذه الأوضاع غير المواتية، انطلقت الكثير من الدول الإسلامية تمارس التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حدة، فانتهجتها بأساليب مختلف مستعينة بالنماذج الوضعية، دونما الاعتماد على منهج الله تعالى في الإعمار والتنمية، الذي فيه الغنى والضمان عن تلك الأفكار الوضعية، مع إمكانية الاستفادة من التراث الحضاري المشترك فيما لا يتعارض مع ديننا الإسلامي الحنيف وقيمنا النبيلة. فقد أخذت بعض الدول الإسلامية بالمنهج الاشتراكي في التنمية الاقتصادية؛ الذي يركز على الصناعة الثقيلة، وأخذت أخرى بالمنهج

(١) - محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٨٤م، ص١٩.

- وانظر: عبد الكريم صادق بركات، اقتصاديات الدول العربية، مكتبة مكاوي: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٩٧٩م، ص٧.

(٢) - زكي شافعي مقدمة في العلاقات الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢١٢.

- وانظر: عطية سليمان مهدي، التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف، مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ١١٢٧، القاهرة، ١٣٧٧، الجزء الثاني.

الرأسمالي الذي يبدأ بالصناعات الخفيفة إلى الوسيطة فالرأسمالية، متناسية في ذلك أنها دول إسلامية يجب على جهود التنمية المبذولة فيها أن تسير وفقا لأولويات محددة، تبدأ بالضروريات فالحاجيات فالتحسينات^(١) وليس السير على ضوء مناهج مستوردة بعيدة كل البعد عن ظروفنا وقيمنا وعاداتنا وتقاليدنا.

ومما تجدر الإشارة إليه أن جهود التنمية في الكثير من الدول الإسلامية، قد مرت بمراحل مختلفة سواء من حيث الممارسات الإنمائية، أو الامكانيات المتوفرة، أو الأهداف الاستراتيجية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو الدور الملقى على عاتق الدولة في تحريك المجهود التنموي، ولقد كانت جهود التنمية الاقتصادية وخاصة في هذا القرن، تتوجه في الأساس إلى محاولة تخليص تلك المجتمعات من براثن التخلف الاقتصادي والاجتماعي، كالنقص الواضح في خدمات رأس المال الاجتماعي، وكانت الدولة تقوم بالدور الاساسي في سد ذلك النقص عن طريق توفير التمويل اللازم، وترتيب تلك المشروعات في جداول زمنية بناء على توفر الامكانيات، يطلق عليها بطبيعة الحال برنامج عمل أو خطة اقتصادية، وهذا بالفعل ما حدث في الكثير من الدول الإسلامية، كالعراق في بداية القرن العشرين (١٩٢٧م)، وفي سوريا والمغرب ومصر والدول النفطية بعد الحرب الثانية، واندونيسيا والباكستان وماليزيا والنيجر ونيجيريا، وغيرها من الدول التي كانت تحت وطأة الاستعمار في أوقات مختلفة بعد التحرر من ربقته.

واقتناعا من معظم الدول الإسلامية، وبعد توفر الحد الأدنى من رأس المال الاجتماعي، وما جابهته من جراء تخصصها في الزراعة والإنتاج الأولي، رأت تحت ضغط الدعاية التي حظي بها التصنيع أن التنمية الصناعية تشكل جوهر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحجر الزاوية فيها^(٢)، ولذلك دخلت الدول الإسلامية

(١) - الشاطبي، الموافقات، ج ٢، ص ٨، مرجع سابق. وانظر:

- ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي، الإسلامي، ص ٦٠، مرجع سابق.
- محمد عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، ص ٤٣، مرجع سابق.

(٢) - زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، ج ١، ص ٨٦، مرجع سابق.

- وانظر: عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، ص ٣٣٩، مرجع سابق.

هذا المجال، فبدأت باعتماد سياسة الاحلال محل الواردات لإشباع الطلب الداخلي، بالاعتماد على ما يتوفر من المواد الخام، وبعد أن وفرت لها الحكومات الشروط اللازمة لها من الحماية الجمركية، أو التمويل اللازم، أو الحوافز والتشجيعات المختلفة (كالاغفاء من الضرائب)، وذلك بقصد التخلص من التبعية للعالم الخارجي، وتخفيف حدة البطالة المتفشية وخاصة في الزراعة، وتوفير قدر لا بأس به من القطع الأجنبي، وتقليل الاختلال في ميزان المدفوعات، وتوسيع القاعدة الصناعية، وتنويع الإنتاج وزيادة معدل الادخار ومن ثم الاستثمار.

كما انتقل الكثير من الدول الإسلامية إلى تطبيق سياسة التصنيع من أجل التصدير، أملا في رفع معدلات النمو الاقتصادي، ولكن هذه السياسة لم تحقق النجاح المأمول، بل عمقت من أواصر التبعية للخارج لأنها تعتمد على الدول المتقدمة في تشغيل المشروع وصيانتها، كما أن إنتاجها موجه في الأساس إلى الأسواق الخارجية المثلثة لها، فضلا عن تعميقها لظاهرة ثنائية الاقتصاد القومي^(١).

وبناء على الفشل الذي لحق بالسياستين السابقتين، رأت بعض الدول الإسلامية ضرورة الاتجاه نحو سياسة الاعتماد على الذات، مع الاستفادة قدر الامكان من سياسات التصنيع الأخرى، نظرا لما يتوفر لهذه السياسة من مزايا في مقدمتها، أنها تسعى إلى إيجاد تنمية مستقلة لا تنمى تابعة وأأنه

(١) - علي حافظ، مذكرات غير منشورة عن النمو الصناعي، ص ٢٩ .
- وإنظر: محمد سعيد ناهي، سياسات التصنيع في الاقتصاد الإسلامي (رسالة ماجستير غير منشورة) مقدمة إلى كلية الشريعة جامعة أم القرى، شعبة الاقتصاد الإسلامي لعام ١٤٠٦م، ص ٢٦٠-٢٦٢ .

لـيتمخض عنها إنتاج سلع وخدمات مصنوعة، بدلا من التخصص في إنتاج وتجهيز المواد الأولية، لإقامة هيكل صناعي مترابط مع بقية أجزاء ومكونات الاقتصاد القومي الأخرى، فضلا عن أنها تعتمد على الموارد الذاتية وتستغلها استغلالا أمثل^(١).

واقناعا من تلك الدول بأهمية هذه السياسة، وضعت الشروط الأساسية لنجاحها، كتوسيع نطاق السوق رأسيا وأفقيا، والعمل على تنمية رأس المال الاجتماعي من خلال قيام الدولة بدور هام فيه، والعمل على رفع إنتاجية العامل عن طريق التعليم والتدريب، وتخليص الموارد الاقتصادية للدول الإسلامية وتحريرها من السيطرة الأجنبية، واختيار المشروعات المناسبة^(٢)، لكن بالرغم من الجهود الساعية لإرساء دعائم سياسة الاعتماد على الذات إلا أنها لم تحقق الهدف المرجو منها، إذ كثيرا ما أدت إلى سوء استغلال الموارد الاقتصادية وتبذيرها^{(٣)(٤)}.

على أن كثيرا من الدول الإسلامية والعربية بوجه خاص، قد حاولت مجتمعة التخفيف من حدة تلك الأوضاع، فقامت كثير من الدول الإسلامية بتنمية الزراعة، ووضع السياسات والأساليب الكفيلة، بتطوير القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته، ورفع مستوى العاملين فيه، ومن هذه السياسات برامج الإصلاح الزراعي، ومشروعات التوسع الرأسي والأفقي، واستخدام المخصبات الزراعية، وزيادة دور البحوث، وتعزيز مصادر المياه. ولكنها اصطدمت بمشكلات المحاصيل الزراعية، وعمليات تسويقها في الخارج، وعدم توفر التمويل اللازم لها، مما حدا به أيضا إلى التخلف، ومما زاد الأمر حدة الأوضاع الاقتصادية في الأسواق الدولية، التي تتدرج من الحماية، إلى الإحلال، إلى الاستغناء بالكامل، عن بعض المنتجات الزراعية^(٥).

-
- (١) - علي حافظ، المرجع السابق، ص ٣٤-٣٦.
 - وإنظر: محمد سعيد ناعي، المرجع السابق، ص ٢٧٥ وما بعدها.
 (٢) - علي حافظ، المرجع السابق، ص ٣٦.
 (٣) - محمد سعيد ناعي، المرجع السابق، ص ٢٨٣ وما بعدها.
 (٤) - لمزيد من التفصيل والإيضاح لوجه النظر الإسلامية حول سياسات التصنيع وتطبيقاتها في الدول الإسلامية وانتقاداتها.
 - وإنظر: محمد سعيد ناعي، سياسات التصنيع في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق (الباب الثاني الخاص بسياسات التصنيع الوضعية من ص ١٨٧ إلى ص ٣٠٥).
 (٥) - عبد الكريم بركات، المرجع السابق، ص ١١٧.

ومن الجدير بالذكر أن أساليب التنمية الاقتصادية، التي قامت في معظم الدول الإسلامية، قامت وتقوم في الأساس على المبادرات الفردية، مما جعل الصناعات التي قامت مبتورة عن بقية فروع وقطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وحرمتها بالتالي من الاستفادة من قوى الجذب الأمامية والخلفية، التي يمارسها تكامل قطاع الصناعة مع القطاعات الأخرى؛ أي أن الاقتصاد افتقر إلى الشمولية والتوازنية^(١)

حاصل الأمر أن جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي قامت في الأجزاء المختلفة من الدول الإسلامية، لم تساهم مساهمة فعالة في دفع عجلات النمو الاقتصادي؛ وهي الحقيقة المرة والوضع الراهن في معظم الدول الإسلامية، بل أن بعض الجهود المبذولة في هذا المجال، قد ساهمت في إضعاف وتبعية الهياكل الاقتصادية القائمة.

المبحث الثاني

طبيعة المشكلات القائمة في الاقتصاديات الإسلامية وعلاقتها بالخطة

استعرضنا في الفصل الثالث من الباب التمهيدي خصائص ومشكلات الدول الإسلامية، وذلك كمبرر لالتجائها إلى التخطيط الاقتصادي، كأداة حتمية وضرورية للتخلص من هذه المشكلات، وهنا نحن بصدد استعراض بعض هذه المشكلات لكن من زاوية أخرى تماماً؛ ونعني بها تحليل الجوانب الفنية لأهم المشكلات القطاعية تمهيدا لإبراز نوعية التخطيط المناسب لمواجهتها، وتبيان ارتباط نوعية المشكلات القائمة بالأسلوب التخطيطي المختار، مع كثرة المشكلات وتباينها من دولة إلى أخرى، إلا أننا سنلخصها في نوعين من المشكلات الهامة، التي ترتبط ارتباطا كبيرا بمرحلة النمو، باعتبار سائر المشكلات قد تم التعرض لها سابقا، وذلك من خلال الفروع التالية:

(١) - محمود الحمصي، المرجع السابق، ص ٢٤٠.

المطلب الأول

مشكلات القطاع الزراعي

تعاني الزراعة في دول العالم الإسلامي من الكثير من المشكلات من أهمها ما يلي:

١- ارتفاع الكثافة السكانية الزراعية^(١)، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الفرد من الزراعة، مع ثبات باقي المتغيرات، ويترتب على ارتفاع هذه الكثافة انخفاض الإنتاجية الحدية للموارد الزراعية، مما يؤدي إلى خفض معدلات الادخار، وانخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية، بما يفضي مرة أخرى إلى انخفاض الدخل الزراعي. وهكذا في صورة حلقة مفرغة تتزايد بمرور الزمن، ويمكن تلخيص هذه المشكلة بالتخطيط الزراعي، عن طريق التوسع الأفقي للمساحة المزروعة، وزيادة دور الدولة في المجال الزراعي، عن طريق زيادة الرقعة الزراعية لتتواءم مع الأعداد المتزايدة من السكان^(٢).

٢- بدائية الأساليب الإنتاجية المستخدمة في الزراعة، فما زالت معظم الدول الإسلامية تستعين بالوسائل التي استعملت منذ آلاف السنين، كالمحاريث الزراعية البدائية، والاستعانة بحيوانات الجر، فضلا عن أن رصيد معظمها من المعارف والتجارب الزراعية قليلة، لا تعمل على زيادة الإنتاجية الزراعية^(٣)، وهذا يلقي على خطط التنمية مسؤولية زيادة دور البحوث الزراعية، وإدخال المكنة الزراعية، وملاحقة التطورات في هذا المجال.

(١)- العلاقة السكانية بالنسبة للأرض المزروعة تمر بثلاث مراحل طبقا لمراحل النمو السكاني والرقعة الأرضية المزروعة، تنقسم الأولى بوفرة الأراضي الزراعية وانخفاض الكثافة السكانية بالنسبة للأراضي المزروعة، وهو ما يستطيع معه الفلاحون زيادة الرقعة الزراعية بمجهوداتهم الفردية، أما المرحلة الثانية فتتسم بارتفاع الكثافة السكانية للأراضي المزروعة، وعدم إمكان زيادة الرقعة المزروعة إلا إذا تضافرت الجهود الجماعية للمزارعين، وإذا ما تدخلت الحكومة تدخلا مباشرا عن طريق الاستصلاح، أو مشروعات الري والصرف وهذا حال معظم الدول الإسلامية، أما المرحلة الثالثة وهي التي تصبح فيها زيادة الرقعة المزروعة عملا غير اقتصادي وتبدأ فيها الرقعة المزروعة في الانخفاض حيث يكثر إنشاء الطرق والمصانع والمباني، واليابان مثل بارز على ذلك.

- انظر: عثمان الخولي ومحمود شريف، الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة؛

القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٢م، ص ٢٦٤.

(٢)- عثمان الخولي، ومحمود شريف: المرجع السابق، ص ٢٦٤.

(٣)- عبد الوهاب رشيد، التكامل الاقتصادي العربي، وزارة الإعلام: العراق، بدون رقم طبعة، ١٩٧٧م، ص ٧١.

- وانظر: سعيد عبود، المرجع السابق، ص ٢٥.

٣- الندرة النسبية لرأس المال الزراعي، إذ تمثل ندرة رأس المال مشكلة عامة، تعاني منها القطاعات الاقتصادية في معظم الدول الإسلامية، كنتيجة لضعف الطاقة الادخارية والاستثمارية في جميع قطاعات الاقتصاد. ويمكن معالجة هذه المشكلة بترشيد الاستهلاك والبعد عن التبذير؛ فالإسلام يحث على ترشيد الاستهلاك، وينهى عن الرف والترف والانفاق البذخي. يقول تعالى: * (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين، وكان الشيطان لربه كفورا) * (١). ويقول صلى الله عليه وسلم: * (كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة فإن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده) * (٢) إلى غير ذلك من النصوص. فضلا عن إيجاد الفرص الاستثمارية الكافية ذات الربحية المعقولة، بإنتاج الحاصلات ذات الأهمية النسبية، واستخدام المخصبات والميكنة الزراعية (٣).

٤- ويرتبط بما تقدم عدم توفر خدمات رأس المال الاجتماعي، في صورة طرق وكباري وسدود وقنوات وترع، والتي هي من أهم المقومات الأساسية للزراعة، إذ أنها تتسم في معظم الدول الإسلامية بالتخلف، ولا تساعد على توفير الظروف الاقتصادية الملائمة لإقامة المشروعات الزراعية المختلفة، أو بلوغ تلك المشروعات المستوى الأمثل في الإنتاج، ولا يخفى أن توفر مثل هذه المؤسسات يخلق الظروف الملائمة لاستغلال الأراضي الزراعية غير المستغلة (التوسع الأفقي)، أو تكثيف الاستفادة من المستغل منها بطريقة اقتصادية فعالة أو ما يعرف بالتوسع الرأسي (٤).

٥- ضعف خدمات مراكز البحوث والتطوير الزراعي، وضآلة الدراسات المعنية بالقطاع الزراعي ومشكلاته المختلفة، وقلة الاهتمام بالعمالة الزراعية عن طريق التعليم والتدريب والتثقيف الزراعي، وهو الأمر الذي يفسر توقف الزراعة في تلك الدول على استخدام الأساليب البدائية في الإنتاج، وعدم ملاحقة التطورات المختلفة في

(١) - سورة الإسراء، الآية رقم ٢٧ .

(٢) - سبق تخريجه، ص ٩٩ من هذه الرسالة.

(٣) - سالم النجفي، ومحمد القرشي، اقتصاديات التنمية، جامعة الموصل: الموصل، بدون رقم طبعة، ١٩٨٨م، ص ١٤٥ .

(٤) - عبد الوهاب رشيد، المرجع السابق، ص ٧٦ .

- وانظر: سعيد عبود، المرجع السابق، ص ٢٥ .

المجال الزراعي من مكننة، ومخصصات زراعية، وأنظمة ري، ودورات زراعية، ذات الأهمية البارزة في تطوير القطاع الزراعي.

٦- انتشار المزارع القزمية، نتيجة الاستمرار في تجزئة الأرض، وقلة الإمكانيات الاقتصادية للأفراد، عن إقامة مشروعات إنتاجية كبيرة، الأمر الذي يحرم القطاع الزراعي، من استخدام منتجات التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي، والتي تتطلب وحدات إنتاجية ذات أحجام اقتصادية ملائمة، الأمر الذي يزيد العبء على الدولة في الاقتصاديات الإسلامية، ويحتم عليها بذل الجهود وتوفير الإمكانيات في سبيل تلافي مثل هذه المشكلة (١).

٧- عدم توفر المياه بالصورة الكافية واعتماد كثير من الدول الإسلامية على مياه الأمطار، ورغم أن بعض الدول الإسلامية كالمملكة العربية السعودية، وبعض دول الخليج العربي استطاعت التغلب على هذه المشكلة بتحلية مياه البحر، إلا أن مشكلة نقص المياه تظل من أهم مشكلات الزراعة في دول العالم الإسلامي (٢).

المطلب الثاني

مشكلات القطاع الصناعي

هناك الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تتضافر على القطاع الصناعي، في الكثير من الدول الإسلامية، فتعمل بالتالي على زيادة تخلفه، ويبرز في مقدمة تلك المشكلات ما يلي (٣):

١- تؤثر المشكلات الزراعية السابق الإشارة إليها تأثيراً سلبياً على القطاع الصناعي؛ إذ يشكل الضعف النسبي في الإنتاج الزراعي قيلاً على نمو القطاع الصناعي، خاصة من زاوية قلة وعدم انتظام المدخلات الزراعية اللازمة للصناعة، ولا تخفى أهمية توفر المدخلات الزراعية في الإنتاج الصناعي، وخاصة في مجال توفير غذاء للعمال

(١)- عبد الوهاب حميد، المرجع السابق، ص ٧٧.

(٢)- عبد الكريم بركات، المرجع السابق، ص ٥٦.

(٣)- حول المشكلات الصناعية انظر:

- سعيد عبود، المرجع السابق، ص ٢٥ وما بعدها.

- التنمية الصناعية العربية، نشرة فنية يصدرها مركز التنمية الصناعية العربية عدد ١٨٥٥ لعام ١٩٧٦م، ص ١٨ وما بعدها.

- محمد سعيد ناجي، المرجع السابق، ص ٤١٣ وما بعدها.

الصناعيين؛ وهو ما يعمل على انخفاض إنتاجيتهم، وهذا يقتضي زيادة دور التخطيط في المجال الزراعي للمساهمة في نمو القطاع الصناعي.

٢- معظم تجارب التنمية الصناعية التي تمت على مستوى العالم الإسلامي، لم يسبقها أو يصاحبها، مسح شامل للمواد الطبيعية والمالية، والتكنولوجية، والبشرية، مما أدى إلى وجود نقاط الضعف سواء فيما يتعلق بتوطين الصناعات التي تم إنشاؤها، أو فيما يختص بحصولها على المواد الأولية، ومستلزمات الإنتاج، كما أن غياب الحصر الشامل للأساليب الفنية المتاحة أدى إلى استعانة تلك الدول بالتكنولوجيا الأجنبية، التي تروج لها الشركات دولية النشاط، دونما الاهتمام بالمتوفر من التكنولوجيا المحلية، أو محاولة تطويرها لتلائم واقع الدول الإسلامية وصناعاته، ليتسنى له تحقيق قدر من الاستقلال في هذا المجال.

٣- افتقار معظم الدول الإسلامية إلى البنية الأساسية، كالطرق والمواصلات والقوى المحركة والسلع والخدمات الضرورية لتشغيل الصناعة، فمثلا تقف مشكلة عدم وجود طرق ممهدة في معظم تلك الدول عائقا أمام تطور الصناعة، وإمكانية نقل منتجاتها إلى المناطق الأهلة بالسكان، ولضخامة تكاليفها تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخطيط لاستكمالها.

٤- مما يعيق السياسة الصناعية في معظم دول العالم الإسلامي، إقامة الوحدات الصناعية التي لا تشكل بطبيعتها هيكلا صناعيا متشابكا ومنسجما مع بعضه البعض، فلا يستفيد من الروابط الأمامية والخلفية التي تولدها الصناعة، ولا من الوفورات الخارجية، ولا يستطيع الحصول على المدخلات اللازمة، وهذا يقتضي التنسيق، والتنسيق من أظهر العمليات التخطيطية.

٥- من أهم معوقات التنمية الاقتصادية عامة، والتنمية الصناعية بصفة خاصة، في الدول الإسلامية ضيق نطاق السوق المحلي؛ لانخفاض متوسط الدخل الفردي للغالبية العظمى من السكان، واتجاه الأسلوب الصناعي في بداية الأمر، إلى محاولة إشباع الطلب الداخلي مع التركيز على الكمليات التي تتمتع بطلب حرن من قبل أصحاب الدخل

العالية وهم فئة قليلة، بل فضل الكثير منهم الاتجاه نحو الأسواق الخارجية، للحصول على سلع ذات جودة ونوعية عالية من جهة، ولاستيراد ما لم توف به الصناعة المحلية من جهة أخرى كالسلع المعمرة مثلاً .

٦- عدم توفر مقومات التصنيع في دول العالم الإسلامي كل على حده، فبعض الدول تتوفر فيها نسبياً بعض الموارد الطبيعية، بينما ينقصها العمل ورأس المال، والبعض الآخر يتوفر لها رأس المال بشكل كبير كالـدول النفطية الإسلامية، وينقصها العمل والمهارات الفنية، ومرجع ذلك إلى الإحجام عن الالتزام بأوامر الله تعالى ورسوله الكريم، في شأن التعاون المخلص والتكافل والتآخي بين المسلمين^(١)

٧- من العوامل الأساسية في تخلف الصناعة في الدول الإسلامية، هجر المنهج الإسلامي، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية النابع من القرآن والسنة، والاستعاضة عنه بالمناهج الوضعية البعيدة عن قيمنا ومعتقداتنا وتقاليدنا، والتي تعمل على زيادة السيطرة وتعميق التبعية الاقتصادية لهذه الدول.

٨- غياب الإحصائيات والبيانات والمعلومات عن واقع الاقتصاد القومي، وتعارضها في غالبية الدول الإسلامية، وذلك لحدثة أجهزة الإحصاء والتخطيط التي يقع عليها أساساء توفير مثل تلك البيانات.

فضلاً عن ذلك تقبع كثير من مشكلات التجارة الخارجية على الدول الإسلامية، وتتمثل بصفة أساسية في تذبذب أسعار المواد الأولية في السوق الدولية، وما تذبذب أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات إلا مثل واضح على ذلك، علاوة على القيود والعراقيل والحواجز الجمركية المفروضة في تلك الأسواق على دخول سلع الدول النامية عموماً إلى أسواقها، وإحلال المنتجات الصناعية محل المنتجات الطبيعية^(٢)، ناهيك عن عدم تكامل الدول الإسلامية المنتجة لمادة أولية واحدة فتدخل السوق الدولية متنافسة، وهي في

(١) - سيأتي تفصيل ذلك عند الكلام عن التكامل الاقتصادي وتأثيره على الخطة، في الفصل الخامس من الباب الثاني من هذه الرسالة.

(٢) - زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ص ٢١٢، مرجع سابق. وانظر: العشري حسين درويش، التجارة الخارجية، بدون رقم طبعة، ١٩٧٨م، ص ١٧٧-٢٠٦ .

أشد الحاجة إلى التكامل على غرار منظمة الـأوبك والـأوابك، والسوق الأوروبية المشتركة، وغيرها لتحقيق شروط أفضل تعادل من تدهور معدل التبادل في غير صالح الدول الإسلامية، وتساعد على تخفيف العجز في موازين المدفوعات، وتساهم في الحد من تزايد المديونية الخارجية.

المطلب الثالث

أثر المشكلات على الخطة

إن التخطيط بمناهجه المختلفة يتأثر بنوعية تلك المشكلات، ففيما يخص القطاع الزراعي فإن من المناسب بداية تطبيق منهج التخطيط القطاعي في الدول الإسلامية التي توسم بأنها زراعية، وتحسين نظام الري والصرف، وتوفير التقاوي الجيدة، والميكنة الزراعية بدلا من الأساليب البدائية في الإنتاج، وتوفير رأس المال اللازم للزراعة، وخدمات رأس المال الاجتماعي الزراعي، في شكل طرق وسدود وترع وقنوات، للقضاء على مشكلة عدم توفر المياه، العنصر الأساسي للزراعة في معظم هذه الدول. مع التخطيط لإيجاد مراكز البحوث، التي تعني بالمشكلات الزراعية، وتركز على تدريب الأيدي العاملة في الزراعة، لزيادة إنتاجيتها، فضلا عن التخطيط لإيجاد مشروعات كبيرة في الزراعة للاستفادة من وفورات الحجم الكبير.

وأخيرا يحتاج القطاع الزراعي؛ -وهو المورد الأساسي لمعظم الدول الإسلامية- إلى إعمال نوع من التخطيط بعيد المدى، لتحقيق التكامل الزراعي بين بلدان العالم الإسلامي لتوفر جميع مقوماته، من أرض قابلة للزراعة، وعمل ورأس مال وتنظيم، لتستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

وفي قطاع الصناعة تتطلب مشكلاته إعمال العديد من نماذج التخطيط وأنواعه المختلفة، فلا بد من إعمال نوع من التخطيط المزدوج، يجعل الدولة تستفيد من المنتجات الهامة في الزراعة، لاستخدامها في الصناعة القائمة على ذلك، فضلا عن التخطيط لتوفير المسوح الشاملة للمواد الطبيعية، والمالية والتكنولوجية والبشرية قبل

بدء عملية التصنيع، مع الاهتمام بخدمات رأس المال الاجتماعي، في شكل طرق ومواصلات وقوى محرّكة، بجانب التخطيط لرأس المال الاجتماعي الزراعي سالف الذكر.

وعلاوة على ذلك يحتاج القطاع الصناعي الإسلامي، إلى تخطيط تكاملي في المجال الصناعي بين دوله، لعدم قدرة أي دولة من دوله منفردة على التصنيع، وبالتالي تستطيع تلك الدول السير بخطا ثابتة في طريق التصنيع، والقضاء على عقبة ضيق نطاق السوق، وتحقيق نوع من التكتل في وجه الاقتصاديات المتقدمة، وتطبيق أوامر الله تعالى في التعاون والتكامل.

أما فيما يختص بمشكلات التجارة، فلا بد من إيجاد نوع من التخطيط الذي يركز على تنمية الصادرات، وترشيد الواردات، أو ما يعرف بتخطيط التجارة، فيعمل التخطيط على تدعيم التبادل التجاري بين دول العالم الإسلامي، وعلى الاكتفاء بما هو ضروري من التجارة مع العالم الخارجي، كحل للخروج من التبعية التي تلف معظم الدول الإسلامية في عصرنا الحاضر.

هذا ولكثرة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، التي يعج بها البنيان الاقتصادي والاجتماعي للكثير من الدول الإسلامية، فإنه لا بد من انتهاز أسلوب تخطيط التنمية، ويتحدد أسلوبه ونموذجه كما يلي:

١- بالنسبة للمجتمعات الإسلامية، التي لا تزال تعاني من البدائية، وانتشار العادات والتقاليد المعرّقة لعملية التنمية الاقتصادية، فإنه من المناسب لها أن يأخذ التخطيط الهيكلي في بعده الشمولي طويل الأجل، النموذج الأساسي فيها.

٢- تستطيع المجتمعات الإسلامية، التي قطعت قدرا مقبولا من مراحل التنمية، أعمال التخطيط الجزئي في القطاع الذي تتوفر فيه الامكانيات (الميزة النسبية)، بالتركيز عليه وتنميته، والاستفادة منه في تمويل التنمية الاقتصادية.

٣- الدول النفطية الإسلامية تستطيع القيام بالتخطيط الشامل، عن طريق خطط تنمية متوسطة الأجل، في ضوء خطط طويلة الأجل تحدد فيها الأهداف العامة، وتستفيد من فوائدها البترولية في تمويل تلك المخططات، وهو ما تفعله اليوم معظم الدول النفطية الإسلامية مثل: السعودية، الكويت، وليبيا، والامارات العربية.

٤- ينجح في الدول الإسلامية تماما أعمال نوعي التخطيط الرئيسي والتكميلي، بعمل خطة شاملة تركز على بعض المشروعات الهامة في إطار الأولويات، فإذا توفرت الإمكانيات اللازمة للمشروعات الباقية نفذت، ويكون التخطيط التكميلي قد احتواها.

الفصل الثاني

أهداف التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتخطيط

تختلف الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الاقتصادية باختلاف النظم الاقتصادية من ناحية، وباختلاف مرحلة النمو الاقتصادي من ناحية أخرى، وقد تبين من خلال المبحث السابق أن معظم الدول المتقدمة قد وصلت إلى مراحل نمو اقتصادية عالية، توارت معها الكثير من المشكلات الهيكلية، التي تعوق تقدم الاقتصاد، وتضائل معها بالتالي الدور الذي يجب أن تقوم به الدول في تطوير تلك الاقتصاديات، أما في ظل التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه معظم الدول الإسلامية، والمتمثل في ضعف واختلال الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، ومعاناته من الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يحتم نوعية من التخطيط تلقي على عاتق الدولة دورا هاما وحيويا في انجاز الخطة، إعدادا وتنفيذا ومتابعة.

ويهدف هذا الفصل إلى مناقشة أهداف التنمية الاقتصادية المتباينة، بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية، وعلاقتها بنوعية وأسلوب التخطيط للتنمية، وسيتم ذلك من خلال مبحثين، الأول يعرض تلك الاهداف وعلاقتها بالتخطيط في محيط الدول المتقدمة، والثاني يحلل تلك الاهداف وعلاقتها بالتخطيط في الدول الإسلامية.

المبحث الأول

أهداف التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتخطيط

في الدول المتقدمة

اختلفت أهداف التنمية الاقتصادية وتباينت خلال النصف الأول من القرن الحالي فقد ركزت في البداية على التصنيع بمناهجه ووسائله المختلفة، وكيفية مواجهة الحرب العالمية الأولى وترميم آثارها، ثم اهتمت بمعالجة الاختلالات التي سببتها أزمة الكساد العالمي، وفي مقدمتها قضية التوظيف الكامل، وتلى ذلك الاهتمام بأعمار ما دمرته الحرب الثانية، وترميم الأجهزة الإنتاجية.

أما في النصف الثاني من هذا القرن فقد انصبت أهداف التنمية بهذه الدول على زيادة معدل نمو الدخل القومي، والتركيز على التصنيع، والبحوث، والتكنولوجيا، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، ومعالجة أسباب البطالة بصورها وأشكالها المختلفة، لتحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، أما في الفترة الراهنة فتكاد تنحصر في كيفية إيجاد الوسائل والسبل الكفيلة باستمرار ذلك التقدم، وزيادته خلال الزمن لرفع المستوى المعاشي للأفراد بصورة مستمرة، مع الاهتمام أساساً بالقضاء على الاختلالات والاضطرابات، التي قد تطرأ على مستوى الاقتصاد القومي، بإعمال السياسات الاقتصادية عموماً، وفي مقدمتها السياسات المالية والنقدية، وعموماً يمكن إيجاز أهم الأهداف الحالية من خلال المطلب التالي:

المطلب الأول

أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة

حققت الدول المتقدمة مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جعل أهدافها تختلف من فترة زمنية لأخرى. ويكشف هذا المطلب عن أهم تلك الأهداف من خلال النقاط التالية:

أولاً: الاهتمام بالبحوث العلمية والدراسات الاقتصادية:

تطور الاهتمام بالبحث العلمي تطوراً كبيراً في الدول المتقدمة، حتى غدا أحد أهم أهداف التنمية الاقتصادية، لاقتناع الحكومات بفائدة تشجيع ودعم البحوث العلمية، التي تلعب دوراً خطيراً في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي^(١).

وقد تولت الحكومات تنظيم عملية البحث العلمي في كثير من الاتجاهات منها: التنقيب الجيولوجي والطوبوغرافي، وتحسين الإنتاج الصناعي والزراعي، ووسائل النقل، وفي مجال الرعاية الصحية، وجمع الارصاد الجوية والفلكية^(٢).

على أن تدخل الحكومة في تدعيم البحث العلمي والأجهزة المرتبطة به، قد زاد منذ الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، لاقتناع تلك الدول أن زيادة دور العلم والبحوث العلمية، عامل حاسم في تحقيق الانتصارات والنمو الاقتصادي، مما اضطر تلك الدول إلى إنشاء مؤسسات خاصة بالبحث العلمي، وتوفير التمويل اللازم لها^(٣).

إن كافة الدول المتقدمة تهتم بالبحث العلمي في شتى المجالات، حتى أنها تخصص له نسبة معينة من دخلها القومي، تتراوح بين ٣٪ في الولايات المتحدة، إلى ٢،٥٪ في كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي، إلى ١،٥٪ في فرنسا، وما ذلك إلا لأن البحث العلمي ركيزة التقدم في سائر المجالات^(٤).

ثانياً: تطوير الأساليب التكنولوجية وتبنيها:

يعني التجديد التكنولوجي "استخدام موارد جديدة، أو ظواهر طبيعية أخرى، أو تحسين طريقة استخدام ما هو مستعمل منها، مع توفير الرغبة في معرفة الطبيعة، والعزم على الخلق والإبداع"^(٥).

ولذلك فإن الاهتمام بالعامل التكنولوجي، ومحاولة تطويره وتجديده بصفة مستمرة، يعد هدفاً أساسياً للتنمية الاقتصادية؛ فهو محرك

(١) - ماييه، بير، النمو الاقتصادي، ترجمة: جان كميد، منشورات اخترنالك، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٩٤.

(٢) - سياء، جاك وآخرون، العلم في خدمة الانماء، ترجمة انطوان خوري وعبد الرزاق الفار، مكتبة لبنان: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م، ص ١٤٤، ص ١٣٥، ص ١٤٥.

(٣) (٤) (٥) - سياء، جاك، المرجع السابق، ص ٣٦، ص ٤٢، ص ٣٦.

النمو الاقتصادي والمساعد على استمرار تقدمه في العصر الحاضر، وتولي تلك الدول بدون استثناء جل عنايتها وإمكاناتها لتحقيق هذا الهدف؛ الذي أكسبها السيطرة على جزء كبير من العالم، يعرف اليوم بالدول النامية.

ثالثاً: تعميق مستويات مرتفعة للعمالة:

إن هدف العمالة الكاملة من الأهداف القومية، الذي وجهت له الدول المتقدمة جل اهتمامها. ولذلك فإن حكومات الدول المتقدمة، قد استخدمت الكثير من الوسائل في معالجة البطالة، كان أهمها السياسات المالية والنقدية والضريبية، فخفضت الضرائب، وزادت مصروفات الحكومة، كما عملت على خفض معدل الفائدة، وتوسيع احتياطي المصارف، كوسيلة لزيادة المشروعات والمنافسة وروح التفاوض لدى المستثمرين، في إنشاء المزيد من الصناعات، وبالتالي تشغيل المزيد من الأيدي العاملة^(١).

رابعاً: الضمان الاجتماعي والتوزيع العادل للدخل:

من الأهداف البارزة للتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة، هدف الضمان الاجتماعي، وتوزيع الدخل توزيعاً عادلاً. ففيما يخص هدف الضمان الاجتماعي، وضعت الولايات المتحدة برنامجاً لرعاية الشيخوخة، تقدم من خلاله المعونات على المستحقين وكان ذلك عام ١٩٣٥م، كما أقرت كل من ألمانيا وبريطانيا صندوق المعاشات، والضمان الصحي في الفترة قبل الحرب الأولى^(٢). ولتحقيق التوزيع العادل للدخل، أخذت معظم الدول المتقدمة، بنظام الضرائب التصاعدية على الدخل والضرائب على الشركات، ففي الولايات المتحدة -مثلاً- أخذت بنظام ضريبة الدخل الفردي من عام ١٩١٣م، بل لقد زاد دورها وارتفع نصيبها من ٥% في ذات العام، إلى ٨٢% عام ١٩٥٢م، وفي اليابان بلغ نصيب الضرائب على الدخل، ورأس

(١)(٢) - ماير، جيرالد، بولدوين، روبرت، التنمية الاقتصادية (نظريتها - تاريخها ساياستها)، ترجمة يوسف صائغ، مراجعة: برهان دجاني، بدون ناشر ورقم طبعة أو تاريخ، ج ٢، ص ٣١٠.

المال، ومؤسسات الأعمال ٤٣٪ في عام ١٩٣٤م، وتعد ضريبة الدخل من أهم مصادر الدخل في بريطانيا في الوقت الحالي^(١).

خامسا: الاهتمام بالقطاعات المهمة:

تعمل حكومات الدول المتقدمة على توجيه مزيد من الاهتمام إلى القطاعات التي كانت مهمة في الماضي، للتركيز على القطاع الصناعي، وقد تركز الاهتمام على قطاع الزراعة.

ففي بريطانيا بدأ الاهتمام بالزراعة منذ عام ١٩٢١م، ثم تطور عام ١٩٢٨م، فوضعت الدولة قانونا للتسليف الزراعي، وفي عام ١٩٣٠م وضعت برامج تسويق الحاصلات الزراعية، وفي العام الذي يليه تبنت الحكومة برنامجا لدعم أسعار الحنطة، طور عام ١٩٣٨م ليشمل بقية الحبوب، وأخيرا جاء قانون الزراعة عام ١٩٤٧م، فوسع نظام الأسعار الزراعية المكفولة^(٢).

وفي الولايات المتحدة نظمت الدولة التسهيلات الائتمانية، والقروض الزراعية للمزارعين عام ١٩٢٠م، وفي عام ١٩٢٩م نظمت الحكومة مجلس الزراعة الاتحادي، لتشجيع التسويق الفعال، تلاه نظام المنح المباشرة، وضمان المحاصيل ودعم الأسعار^(٣).

وفي ألمانيا حددت مستويات الأجور في الزراعة، ونظمت جمعيات تسويقية، في محاولة للسيطرة على الأسواق، وفي عام ١٩٣٠م زاد دور الحماية الجمركية، ومنحت بعض السلع الدعم^(٤).

وهكذا بقية الدول الأوروبية. وتتولى السوق المشتركة في العصر الحاضر الاهتمام بالزراعة، وتنسيق السياسات الكفيلة بتطويرها، فيما بين الدول الأعضاء منذ انشائها عام ١٩٥٨م.

(١)(٢)(٣)(٤) - ماير، المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢.

سادسا: تعميق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار (استقرار الأسعار):

استخدمت السياسات النقدية كسلاح رئيس في الحفاظ على استقرار الأسعار قبل عام ١٩٣٠م، أما في العصر الحاضر فإن هذه السياسات، مع قدر لا بأس به من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، تعمل في التأثير على مستويات العمالة والأسعار.

وقد أمتت كل من بريطانيا وفرنسا مصرفيها المركزيين بعد الحرب العالمية الثانية، وبالإضافة إلى سيطرة الحكومة على الجهاز المصرفي، زاد المدى في استخدام السياسات المالية للتأثير على مستوى الأسعار، حتى في الولايات المتحدة، حيث أنشئ نظام مصرفي مركزي منذ عام ١٩١٣م، هدفه الأساسي الحفاظ على ظروف نقدية وتسليفية ملائمة للنشاط الاقتصادي، في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة (١).

سابعا: تعميق تفويض أمثل للموارد الاقتصادية عن طريق تدخل الدولة:

برزت أهمية هذا الهدف التنموي في الدول المتقدمة بعد الحرب الثانية أساسا، فقامت الحكومات بتأميم كثير من عناصر النشاط الاقتصادي، أملا في الوصول إلى تخصيص أمثل للموارد. على أن التخصيص الأمثل للموارد بالتدخل الحكومي، بلغ مداه بعد الحرب الثانية، وخاصة في بريطانيا التي أمتت الكثير من القطاعات الهامة واتجهت فرنسا والولايات المتحدة نفس الاتجاه (٢).

المطلب الثاني

علاقة أهداف التنمية بالتخطيط في الدول المتقدمة

انتهجت الدول المتقدمة خططا وسياسات اقتصادية متنوعة لتحقيق أهدافها، تنوعت بين التخطيط الشامل وسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، وعلى الإنتاج في بعضها إلى ترك كافة الأمور

(١)(٢) - ماير، المرجع السابق، ج٢، ص٣٣٤، ٣٣٥.

للمنافسة الفعالة، وجهاز الثمن. وفيما يلي نوالي البحث في تحليل تلك العلاقة، من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول

أسلوب المنافسة الفعالة

يرى الاشتراكيون "كموريس دوب" و"أوسكار لانج" و"ليرنر" أن التخطيط الاشتراكي بما تضمنه من مركزية وشمول، هو أحد المواقف الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وحث خطاها، لأن تطبيق الاشتراكية حري بتحقيق وفورات القياس، والقضاء على الاحتكار، والمحافظة على معدل مقبول للتنمية وتعمل عن طريق التخطيط على تنسيق الجهود والسيطرة على مستوى النشاط الاقتصادي والاستفادة من وفورات الحجم الكبير^(١).

وفي المقابل ترى مدرسة فكرية، أن تحقيق أهداف المجتمع لا يتأتى إلا باستخدام سياسة المنافسة الفعالة، ويتزعم هذا الاتجاه كل من "روبنس" و"هايك"، فهم يؤمنون بما يذهب إليه الاشتراكيون من أن الاحتكار يؤخر التنمية، وينادون باتخاذ إجراءات شديدة وذلك مثل المطالبة بتجزئة المشروعات، والتخلص من النقابات العمالية، التي تمارس أوضاعا احتكارية، ومنع العضوية المتبادلة في مجالس إدارات الشركات، ووضع قوانين تحد من تبادل الشركات أسهم بعضها وضمان مصالحهم بالسوية^(٢).

أما فيما يخص وفورات الحجم الكبير، التي تتلاشى مع تجزئة المشروعات، فإنهم يرون أن الاقتصاد لا يفقد أي مكاسب ضخمة، لأن النشاط الحر هو أفضل التنظيمات الاقتصادية الممكنة، لدعم التنمية

(١) - للتفصيل انظر:

- ص ٤ وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢) - ماير، المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٤٦، ص ٤٤٧-٤٥٠.

الاقتصادية السريعة، وزيادة نموها مع توفر حد أدنى من الديمقراطية السياسية؛ إذ أنهما يوفران الحد الضروري لمرونة الموارد أحد مقومات التنمية، كما أنهم يؤمنون بضرورة تجنب الاقتصاد القومي، أخطار التقلبات الاقتصادية والتضخم، وتحقيق قدر معقول من العمالة الكاملة، وحث المستثمرين على استثمار أموالهم في المجال الصحيح، واستخدام الموارد استخداما صحيحا، وبالتالي تحقيق معدلات النمو المرجوة (١).

ويشدد أصحاب هذه المدرسة على أن مجرد المنافسة الفعالة، لا يكفي لتحقيق المزيد من التقدم الاقتصادي، بل أن على الدولة دورا آخر يتمثل فيما يلي (٢):

أ- بذل الجهود لتحسين تنقل الموارد الاقتصادية، وإعطاء المعلومات الكافية اللازمة لأصحاب المشروعات الاقتصادية، حول الفرص الاستثمارية، مع زيادة دور التعليم والتدريب.

ب- هناك الكثير من المشروعات، وخاصة ذات الطبيعة الاجتماعية، لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، إما لتكاليفها الباهضة، وإما لربحيته المتواضعة وهو الأهم، وهنا يقع على عاتق الدولة القيام بها، أو تقديم العون والتمويل اللازم للقطاع الخاص، ليتمكن من القيام بها.

ومن الجدير بالذكر أن أصحاب هذه المدرسة، وهم قد دعوا إلى تخطيط التنمية بصورة أو بأخرى، يرفضون التخطيط المركزي لأسباب عديدة منها: رفضهم للاشتراكية أساسا، لأنها تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وهم دعاة حرية، ولأن التخطيط المركزي ملزم وشامل ويحتاج إلى بيروقراطية دقيقة، فضلا عن الشكوك المختلفة التي تثار حول كفاءة هذا النوع من التخطيط، فمن الصعب اختيار الأفراد الكفاء واستبعاد ما سواهم من الجهاز المركزي، وتوفير حرية البحث أو المرونة في اتخاذ القرارات، أو تحاشي الفساد أو المحسوبية، أو ما عداها من السلبيات التي توجه لأسلوب التخطيط المركزي (٣).

(١)(٢)(٣) - ماير، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٤٧ إلى ٤٥٠.

الفرع الثاني

سياسة المنافسة الحركية

من بين الأساليب المطروحة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية السياسة التي قال بها كل من "مولتون" و"سليشر" و"رايت"، ويتجه أصحاب هذه المدرسة إلى تفكير مضاد للمدرستين السابقتين من ناحيتين. الاولى: رفضهم للتخطيط القائم على تجزئة المشروعات الضخمة، لأن ذلك الأمر يصحبه تضحية بكفاءات عالية، تحتاجها التنمية الاقتصادية، ويفتقد العمال حقهم في المساومة، ذلك أن تحقيق المنافسة الفعالة، يعمل على وجود بعض المساوئ في الاقتصاد منها: عدم الاستقرار الاقتصادي، والفقد الاجتماعي، وضيق الموارد، وتأخير معدل التكنولوجيا، ويحلون بديلا عن تلك التجزئة أسلوبا آخر؛ هو إيجاد قوانين تضاد التكتل والاحتكار، وتمنع المشروعات الضخمة من القضاء على المشروعات الصغيرة، أو تمنع دخولها حقل الإنتاج، مع تقديم المعلومات الكافية، والمساعدة والمنح الحكومية للمشروعات الصغيرة، مبررين آراءهم هذه بأن المشروعات الضخمة تتماشى مع وجود درجة عالية من المنافسة، ولكنها منافسة تقتزن بعملية التجديد والابتكار^(١).

والثانية: تشديدهم على الآثار السلبية في التنمية، التي يحدثها تدخل الحكومة في توزيع الدخل، أو تثبيت الطلب الإجمالي، فالضرائب التصاعدية على الدخل تعرقل جهود التنمية، وتثبط الحافز على الاستثمار وعلى الادخار أيضا، لذلك فهي تنادي بتطبيق سياسة معتدلة للضرائب، باعتبارها هي التي تعمل على التسريع بالتنمية الاقتصادية، وفيما يخص تثبيت الطلب الإجمالي، فإنهم يرون الاستعانة بالسياسات النقدية المرنة^(٢).

وفي شأن الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة، فهو يتدرج من تسهيل هجرة العامل وإعادة تدريبه، إلى وضع برامج حكومية معتدلة لتنمية الموارد الطبيعية، أو توفير مزيد من المعونة المالية، إلى وضع برامج لاستثمار الأموال في بعض الدول النامية^(٣).

(١)(٢)(٣) - ماير، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٥١، ص ٤٥٣، ص ٤٥٤.

الفرع الثالث

الرأسمالية الموجهة

نادى مجموعة من الاقتصاديين أمثال "هانس" و"كينز" و"كلارك" و"هريس"، بسياسة اقتصادية تقع في الوسط، بين سياسة المنافسة الفعالة، والحل الاشتراكي، أو ما يمكن أن نسميه الحل الوسط بين حرية السوق والاقتصاد المدار مركزيا. وتبعا لهذه السياسة فإن الأهداف الاقتصادية لا يستلزم تحقيقها استبدال النظام الرأسمالي القائم بنظام آخر، بل اصلاح هذا النظام من الداخل، عن طريق التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، مع استخدام كل من السياسات المالية والنقدية لتوجيه الاقتصاد، وضمان تكيفها مع التقلبات والازمات^(١).

ويتفق أصحاب هذه المدرسة، مع أنصار المدرسة الحركية في عدم تجزئة المشروعات الاقتصادية، والنقابات العمالية؛ لأنها أساس التنمية الاقتصادية، ويحبذون وجود سياسات ملائمة للقضاء على التكتل، ولكنهم يرون عكس ما يراه أصحاب المدرسة الحركية، من أن خلق المناخ الملائم للدخار ومن ثم الاستثمار، عن طريق العدالة في الضرائب التصاعدية أمر لا يكفي بمفرده، بل لابد له من زيادة معدل الاستثمار المطلوب، لتحقيق العمالة وبالتالي التنمية السريعة^(٢).

ويركز أصحاب هذه المدرسة على الوفورات الخارجية، بصورة أكثر من المدرستين السابقتين، فعندهم أن البرامج التي تقوم بها الحكومة، لتوليد الطاقة الكهربائية، أو لحسن استخدام الموارد، أو لتحسين وسائل النقل وتوسيع المساعدات الحكومية للبحث العلمي، عوامل دافعة للنمو الاقتصادي^(٣).

وفي صدد دور الدولة في الحياة الاقتصادية لدى هذه المدرسة، نجده أعمق مما سبقها فعلى الحكومة وضع برامج للضمان الاجتماعي، وزيادة مصروفاتها بوجه عام؛ لأنهم يرون أن أفضل السبل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، هو ضمان الحكومة مستوى عاليا من الطلب

(١) - عبد الوهاب الالامين: المرجع السابق، ص ٥٩ .

(٢)(٣) - ماير، جيراليد، روبرت، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٥٤، ص ٤٥٥ .

الفعال، عن طريق تخطيط برامج انفاق عام ضخمة وطويلة الأجل.

الفرع الرابع

الرأسمالية المخططة

من النماذج الأساسية التي تربط بين الأهداف الحالية للدول المتقدمة والنموذج التخطيطي، هذه السياسة التي قام بوضع أسسها كل من "بيفرج"، و"والنرانكس" و"س.لندور" و"لويس" و"بي.دوشن"، وتتجه إلى زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وبأن عليها إذا أرادت تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، القيام بوضع خطط اقتصادية قومية تحدد كلاً من معدل الاستثمار الخاص، والانفاق العام، والحجم الكلي للاستهلاك، على ضوء ما تراه موافقاً للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، على أن تضع الدولة من الوسائل المعينة على بلوغ التخطيط غاياته ما تراه ملائماً^(١).

وليس معنى ذلك أن أصحاب هذه المدرسة يأخذون بالتخطيط المركزي، وإلا لتعارضت أفكارهم مع مدرسة الحل الاشتراكي، ولكنهم يرفضون الأخذ بمبدأ تملك الدولة لوسائل الإنتاج، ويحبذون تملك الدولة للمنافع العامة، والصناعات الأساسية، لأن هذه السياسة تعمل من ناحية، بالقضاء على الاحتكار، وتستثمر الأساليب النافعة والناجعة للتخطيط من ناحية أخرى^(٢).

على أن إرساء دعائم التخطيط بصورة شاملة للقطاع العام، لا يعني إلزام القطاع الخاص به، بل أنه يوجه للسير في ركاب الخطة، بمحفزات ووسائل غير مباشرة متوفرة في النظام ذاته، وهي السياسات المالية والنقدية، في توجيه استثماراته وفقاً للخطة الاقتصادية، وحجتهم في استخدام التخطيط بصورة واسعة، هو أن الاقتصاديات القائمة على المشروع الخاص، لا تستطيع تحقيق معدلات سريعة للتنمية، مع ضرورة وجود الإنفاق الحكومي الضخم لتشجيع التنمية؛ والذي يترتب على الحكومة أن تقوم بتخطيطه وكيف سينفق، مع تسليمهم بتواجد عدم الكفاءة مع التخطيط، ولكنهم يستدركون ذلك باللجوء إلى

(١)(٢) - ماير، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٥٥، ص ٤٥٦.

أساليب التخطيط اللامركزي، والقيود غير المباشرة، إيماناً منهم بأن ذلك يتلائم مع مبدأ الحرية الاقتصادية، فهم يرون أن الرأسمالية المخططة فيها الحل لعيوب التخطيط المركزي، وعيوب الاقتصاد الحر^(١).

حاصل الأمر أن التخطيط الاقتصادي الكلي والشامل والمركزي، هو الوسيلة الأساسية لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي، في مجموعة الدول التي تتبنى النظام الاشتراكي كما هو معروف، على أن التخطيط التأسيري؛ الذي يعتمد على المؤشرات الاقتصادية حافز للتقدم، والتخطيط اللامركزي الذي يقوم فيه جهاز التخطيط باتخاذ بعض القرارات، ويترك للمشروعات القيام ببعض الآخر، فيحدد الحجم الكلي للاستثمار، والأثمان التي تتم على أساسها المعاملة بين المشروعات، وتحديد سعر الفائدة، وتتخذ المشروعات القرارات الخاصة بتحديد حجم ونوع الإنتاج الجاري، وتحديد أثمان بيع السلع للمستهلكين، والتوسع في الطاقة الإنتاجية الجديدة، والتخطيط القطاعي لجزء من الاقتصاد القومي، كالزراعة، أو الصناعة، أو الخدمات، أو بعض فروعها باستخدام أسلوب البرامج الخطة. والتخطيط القومي؛ الذي يعمل على تخطيط القطاع العام وإلزامه بتنفيذ الخطة وتوجيه القطاع الخاص لها من ضروب تخطيط التنمية الاقتصادية؛ التي تساهم كثيرًا في تحقيق أهداف التنمية واستمراريتها في تلك الدول، ولا تؤدي إلى تقويض دعائم ذلك النظام، ولعل أقرب المدارس التي نرى أنها تتفق وتتوافق مع مبدأ الحرية، هي الرأسمالية المخططة أولاً، ثم الموجهة ثانياً، علماً بأن هذه الأنواع التخطيطية تأخذ بها معظم الدول الرأسمالية في العصر الحاضر مع اختلاف في التطبيق^(٢).

(١) - ماير، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٥٦ .

(٢) - كير، كي، المرجع السابق، ص ٥٣ . وانظر:

- حين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٩٩، مرجع سابق.

- سالم توفيق النجفي، ومحمد صالح القرشي، المرجع السابق، ص ٢٠٥ .

المبحث الثاني

أهداف التنمية وعلاقتها بالتخطيط في الدول الإسلامية

استعرضنا فيما سبق أهداف التنمية الاقتصادية، وعلاقتها بالتخطيط في الدول المتقدمة، واتضح لنا أن جل أهداف التنمية الاقتصادية في تلك الدول، تسعى للمحافظة على مستوى النمو الاقتصادي، وزيادته بصفة مستمرة، حتى أن الرابطة بين تلك الأهداف والتخطيط، ليست ذات شأن لاستطاعة تلك الاقتصاديات، تخطيط نفسها حرصا منها على معدلات النمو، مع أن الأساليب الشائعة في التخطيط في تلك الدول عدا الاشتراكية منها لا تعدو كونها تخطيطا لامركزيا، أو جزئيا، أو تأشيريا، أو برمجة اقتصادية، أو سياسات مالية معينة.

ويهدف هذا المبحث إلى التعرف على أهداف التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية، في الوقت الحاضر، علما بأن تحديد تلك الأهداف على مستوى الدول الإسلامية، وفي الوقت الراهن، أمر لا تخفى صعوبته، لاختلاف تلك الأهداف وتعارضها، وعدم توفر المعلومات والبيانات اللازمة عنها.

وبالرغم من اختلاف أهداف التنمية الاقتصادية، بين دولة وأخرى من الدول الإسلامية، تبعا لمرحلة النمو الاقتصادي التي وصلت لها الدولة، ومستويات التنمية بها، إلا أن هناك بعض الأهداف الاستراتيجية العامة، التي توجه كل الدول الإسلامية جهودها في سبيل تحقيقها، ويهدف هذا المبحث إلى مناقشة وتحليل تلك الأهداف وعلاقتها بالتخطيط من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول

أهداف التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية

باستقراء الواقع التنموي في العصر الحاضر للدول الإسلامية، نجد أن معظمها لا زال يعاني شتى ألوان التخلف والتجزئة والحرمان، فالهيكل الاقتصادي محطم، أحادي الإنتاج، وتحاول تلك الدول جاهدة وضع لبنات معينة على طريق النمو الاقتصادي، وتنهض في سبيل تحقيق ذلك بإقرار عدد من الأهداف نستعرضها من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول

الانفكاك من إسهار التخلف

وهو الهدف الاستراتيجي والأول للتنمية الاقتصادية في معظم الدول الإسلامية، وذلك بالسعي إلى تحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرضية، فمن المعروف أن تلك الدول تعاني عموماً من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وأمام تلك المشكلات وذلك الهيكل المتداعي من الخصائص سالف الذكر، تنهض التنمية الاقتصادية بعبء نقل الاقتصاد المتخلف إلى حالة من التقدم الاقتصادي، تمكن أفرادها أن يحصلوا على مستويات معيشية لائقة تضمن لهم حياة كريمة، فهدف العملية الإنتاجية إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الاجتماعية بأقصى درجة ممكنة^(١)، في إطار التعاليم الإسلامية بعدم الإسراف، أو التقشير أو إضاعة المال، أو عدم القيام بحقوقه، أو استثماره على الوجه المطلوب.

وبالرغم من كثرة الجهود التي بذلت في هذا المجال، إلا أن السمة الغالبة لاقتصاديات تلك الدول هي التخلف، ويزداد الوضع فداحة عند عقد المقارنة مع الدول التي قطعت شوطاً بعيداً على طريق النمو الاقتصادي، فالدول الإسلامية تحتاج إلى هيكل اقتصادي غير مختل، يستطيع تحمل التبعات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الظروف المختلفة، والواقع الاقتصادي المعاصر.

على أن الإسلام لا يقر الأوضاع التي تجعل الدول الإسلامية ضعيفة مستغلة في مواجهة الدول المتقدمة، فله موقف واضح من عملية التنمية الاقتصادية ومكافحة التخلف، فهو يريد لنا كمسلمين أن نكون أقوياء، نستطيع الدفاع عن أنفسنا وديننا، لا نكون تحت رحمة تلك الدول كما هو الحال اليوم.

من أجل ذلك فهو يدعو دائماً إلى نقل المجتمع من حالات التخلف الاقتصادي، إلى رحاب التنمية الاقتصادية؛ فإله تعالى قد سخر الكون

(١) - مهدي سليمان عطية، التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف مذكورة معهد التخطيط رقم ١١٢٧، ص ٦٤، مرجع سابق.

للشعر وذليله لهم، من أجل القيام بواجب الخلافة في عمارة الدين والدنيا، واستخدامه أفضل استخدام، للانتفاع بما فيه من موارد مقدرة بما يفي بحاجة الإنسان، مع بذل المزيد من الجهود وعدم الركون والتكاسل^(١)، وفي ذلك يقول تعالى: * (وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعاً منه... الآية) *^(٢)، وقوله تعالى: * (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها... الآية) *^(٣) وقوله صلى الله عليه وسلم: * (المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف... الحديث) *^(٤).

الفرع الثاني

إقامة البنية الأساسية للاقتصاد

تشمل البنية الأساسية، كلا من المساجد والطرق، والسدود، والكباري، والقنوات، والمدارس، والمستشفيات، والمرافق العامة وما شابه ذلك. وهي إلى حد بعيد متخلفة في الكثير من الدول الإسلامية. لذلك فإن أحد الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية، هو إقامة تلك البنية الأساسية، اللازمة لقيام عملية التنمية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ووجود شبكة واسعة من الطرق، وخطوط السكك الحديدية، من الأمور الحاسمة في تحقيق التقدم، وإقامة المشروعات الاقتصادية المختلفة، لأنها تسهل عملية نقل الخدمات، والمواد الأولية اللازمة للصناعة، وتسويق المنتجات الزراعية أو الصناعية، وتيسر عملية البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعية؛ التي تختزنها الأرض، فضلاً عن تنقل الأفراد^(٥).

كما أن توفر المدارس والمستشفيات، وتجهيزها على أفضل مستوى وفي حدود الإمكانيات المتاحة، يعمل على المساهمة الحقيقية في عملية التنمية الاجتماعية والبشرية، فبالعلم والمعرفة وزيادة دور أهمية البحوث العلمية، ترقى وتتقدم الأمم، وتحقق أهدافها المختلفة، فضلاً عن أن توفر الخدمات الصحية اللازمة للعاملين وغيرهم،

(١) - محمد الشحات الجندي، قواعد التنمية الاقتصادية في القانون الدولي والفقهاء الإسلامي، دار النهضة العربية: القاهرة، ١٩٨٥م، بدون رقم طبعة، ص ٢٨.

(٢) - سورة الجاثية، من الآية رقم ١٣.

(٣) - سورة هود، من الآية رقم ٦١.

(٤) - سبق تخريجه، ص ٦٣ من هذه الرسالة.

(٥) - العشري درويش، التنمية الاقتصادية، ص ٨٠، مرجع سابق.

تساهم في زيادة الإنتاجية؛ إذ أن قدرة العامل على الإنتاج تتأثر بحالته الصحية (١).

إن إقامة الابنية الأساسية من الامور الحيوية للدول الإسلامية؛ إذ تهئ السبيل لقيام كثير من المشروعات، التي تعد مثل تلك الخدمات شرطا ضروريا في قيامها، وتعمل على زيادة الإنتاجية. لذلك يجب على تلك الدول وحكوماتها، المساهمة بطريقة فاعلة في استكمال تلك الخدمات بها، رغم ارتفاع تكاليفها الاستثمارية، وانخفاض العائد المنتظر منها.

والإسلام يحث المسلمين على الاهتمام بالقوة لقوله تعالى: * (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة.. الآية) * (٢). فلفظ القوة عام يشمل: القوة العسكرية والاقتصادية، وتكمن أول مراحل القوة الاقتصادية، في إيجاد تلك الخدمات، ولهذا اهتم الخلفاء الراشدون ببرامج رأس المال الاجتماعي ذات الاهمية النسبية في تلك الازمان، فأنشأوا القنوات وحفروا الابار، وشقوا الطرق للتيسير والتسهيل على الناس، وفي صدد ذلك يقول الماوردي: "عمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب سبلها ومسالكتها، وإصلاح شربهم وعمارة مساجدهم وجوامعهم وبناء سورهم" (٣).

الفرع الثالث

تنويع الهيكل الإنتاجي

تعتمد معظم الدول الإسلامية، على محصول واحد أو اثنين، في تأمين احتياجاتها من النقد الأجنبي، وتمويل نفقات التنمية الاقتصادية، فمثلا كون النفط في عام ١٩٨٨م ٩٩٪ من صادرات ليبيا، ٩٦٪ من صادرات الجزائر، ٩١٪ من صادرات عمان، ٩٠٪ من صادرات السعودية والكويت، و٨٨٪ من صادرات نيجيريا، أما صادرات المواد الخام فقد بلغت ٩٨٪ من صادرات بوركينا فاسو، ٩٦٪ من صادرات أوغندا، ٩٥٪ من صادرات الصومال، و٨٠٪ من صادرات السودان، و٧٠٪ من صادرات مالي (٤).

(١) - العشري درويش، التنمية الاقتصادية، ص ٨٣، مرجع سابق.

(٢) - سورة الأنفال من الآية رقم ٦٠.

(٣) - الماوردي، أدب الدنيا والدين، ص ١٣٩، مرجع سابق.

(٤) - البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠، ٢٤٠-٢٤١، مرجع سابق.

وارتباط اقتصاديات معظم الدول الإسلامية بمحصول واحد، أو مادة خام يجعلها تتأثر من ناحيتين: الأولى: هي التأثير بالتقلبات الشديدة في تعاملها مع العالم الخارجي، وسياسة خفض الأسعار، التي تمارسها الدول الإسلامية المنتجة لمواد أولية متماثلة، أملا في الحصول على أسواق بالعالم الخارجي مما يضع تلك الدول في وضع تنافسي مع بعضها، والثانية: العوامل التي تتحكم في إنتاج تلك المواد كالظروف الجوية -مثلا- بالنسبة للحاصلات الزراعية، وقابلية المواد المعدنية للنفاذ، لذلك تأخذ التنمية الاقتصادية على عاتقها تنويع القاعدة الاقتصادية (١).

ومما يزيد من أهمية والحاح هذا الهدف، أن معدل التبادل الدولي يتجه للتحرك في غير صالح الدول الإسلامية، لكثرة القيود المفروضة على تجارة الدول الإسلامية، ومثل ذلك: تحديد أمريكا حصتها من استيراد القطن، وتحديد حجم استهلاك البترول حاليا، وعدم وجود أي تنظيم بين الدول الإسلامية التي تنتج مادة أولية واحدة، وزيادة الطلب على هذه السلع بمعدلات بسيطة، لا تتماشى مع معدلات احتمال زيادة الإنتاج والتصدير بتلك الدول، فضلا عن حلول السلع الصناعية محل السلع الطبيعية، كحلول الحرير الصناعي محل الحرير الطبيعي، والمطاط الصناعي محل المطاط الطبيعي وهكذا (٢).

وفي صدد ذلك نجد أن الإسلام يشجع كل القطاعات الاقتصادية على حد سواء (٣).

-
- (١) - علي حافظ، التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٦٧. وانظر:
- محمد صادق، إدارة التنمية وطموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، عام ٢٠٠٠م، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٩٨٠م، برقم ٢٤٠، ص ٢٦.
- (٢) - محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ص ٢١٢، مرجع سابق. وانظر: الكسندر، روبرت، التخطيط والتنمية الاقتصادية ترجمة: عمر قباني، دار الكرنك: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٦٤م، ص ٢٤.
- (٣) - لاستعراض جوانب السند الشرعي لحث الإسلام على الزراعة والصناعة والتجارة. انظر:
- ص ٥٩ وما بعدها من هذه الرسالة.

إن تنمية الزراعة والصناعة والتجارة، وفقاً لتعاليم الإسلام السابق الإشارة إليها، يعمل على تحقيق ذلك الهدف، وتنويع الإنتاج، وبالتالي خروج الدول الإسلامية، من مشكلة الاقتصاد الواحد، والتبعية الاقتصادية القائمة على السيطرة والاستغلال في شتى المجالات، والقضاء على ظاهرة البطالة المقنعة، فدولة الإسلام وكما هو معروف دولة إنتاج وتنمية.

وأخيراً فإن اقتصاديات الدول الإسلامية تعاني من ثقل الديون الخارجية، واختلال ميزان المدفوعات، والبطالة والتبعية، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد، وترزح تحت وطأة التقلبات الاقتصادية، التي يتفاوت مداها في حقيقة الأمر، بين خلل عارض، إلى أزمة مطبقة، تزيد من شدة التخلف، الذي تعيشه معظم تلك الدول.

وأمام هذه الحقائق الأساسية، تتوجه التنمية بكافة طاقاتها وجهودها إلى محاولة علاج تلك الاختلالات المتكررة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والإسلام يحرص على ذلك فهو يسعى إلى تجنب أفراده مثل تلك الأوضاع، لأنه إنما جاء في الأساس لرفع الحرج، وفي صدد ذلك يقول تعالى:*(وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)*^(١). ويقول سبحانه:*(يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر... الآية)*^(٢).

(١) - سورة الأنبياء، الآية رقم ١٠٧ .
(٢) - سورة البقرة، من الآية رقم ١٨٥ .

وقوله تعالى:*(ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون)*^(١). ويقول ابن القيم: "إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم، ومصالح العباد، في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، فكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن دخلت فيها بالتأويل"^(٢).

المطلب الثاني

علاقة أهداف التنمية الاقتصادية بالتخطيط في الدول الإسلامية

تحدثنا فيما سبق عن الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية، واتفق لنا أن تلك الأهداف لا يمكن تحقيقها، إلا من خلال عمل منظم مستمر، يكون للدولة دور هام فيه، وفي توجيه دفة النشاط الاقتصادي إلى تحقيق تلك الأهداف.

هذا ويعد التخطيط للتنمية الاقتصادية، أحد المجالات الاقتصادية الراجعة، التي تستطيع الدولة من خلالها ممارسة دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق النفع العام، فأساس وجود التخطيط الإسلامي، هو تحقيق المصالح ودرء المفساد؛ لأنه يعمل على توجيه الوعي، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في المجتمع، بغية تحقيق أهداف التنمية، فضلا عن تلك التغيرات الجوهرية التي يزعم المجتمع القيام بها، والتي لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن التخطيط^(٣).

وبناء على ما سبق تبرز أهمية تخطيط التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية، والذي عليه تنسيق الجهود، ووضع المجتمع في صورة متوازنة، بصورة أكثر الحاحا للأسباب التالية:

(١)- سورة المائدة، من الآية رقم ٦.
(٢)- ابن القيم، أعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج ٣، ص ١٤.
(٣)- مهدي سليمان، المرجع السابق، ص ١٨٠.

أ- لا بد من توجيه مشروعات التنمية الاقتصادية إلى المجالات التي تشكل أهمية حيوية بالنسبة للمجتمع، مع اختلاف تلك الأهمية بين مجتمع وآخر، وهذا يستدعي تدخل الدولة من خلال التخطيط، لتعبئة الموارد اللازمة لتحديد وتنفيذ تلك المشروعات، ذات الأهمية الكبرى في عملية التنمية (١).

ب- إن القضاء على التخلف، والفقر، والفاقة، وتحسين معدلات النمو في تلك الدول، يحتاج إلى وقت طويل نسبياً، للقيام بالمشروعات الاقتصادية اللازمة، تتزايد معه أهمية التخطيط طويل الأجل، مع ما يتخلله من خطط متوسطة وقصيرة الأجل، فالتغير الهيكلي لتطويع مستويات المعيشة يحتاج تنفيذه لفترة زمنية طويلة نسبياً، كالتعليم، والإسكان، وسائر خدمات رأس المال الاجتماعي، فضلاً عن أن معدل النمو للاقتصاد القومي ظاهرة مستمرة وبعيدة المدى (٢).

ج- التخطيط من الطرق التي تعمل على الاستفادة من المنجزات التكنولوجية القائمة، في القضاء على المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد، وإقامة قاعدة تكنولوجية تنبع من المجتمع وتتوجه إليه، ناهيك عن دخول المجالات البحثية والالكترونية وما عداها والتعاون في توزيع تلك التكنولوجيا فيما بين الدول الإسلامية (٣).

د- إن عدم وجود خطة اقتصادية يعيق عملية الاستثمار في الدول

(١)- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، ص ٢٢٦، مرجع سابق.

(٢)- مهدي سليمان، المرجع السابق، ص ١٨٥.

(٣)- مجيد مسعود، المرجع السابق، ص ٤٦، وانظر:

- حسن صعب، المقاربة المستقبلية للإنماء العربي، دار العلم للملايين: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، ص ٢٥٥.

الإسلامية، عن التوجه إلى القطاعات المنتجة لافتقادها للتخطيط السليم، وعلى رأسها الصناعة مما يجعلها تتوجه إلى قطاعات اقتصادية هشة، لاتصمد أمام التقلبات المختلفة، كتجارة العقار وتصدير المواد الأولية.

٥- عمليات التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية، لا يمكن استحداثها بواسطة عمليات ترميم جزئية، تنصب على بعض القطاعات الاقتصادية، بل لابد وأن تكون التنمية ذات طابع شمولي، تتناول كافة القطاعات الاقتصادية، ضمن أهداف وغايات محددة لفترة ممتدة من الزمن، وبالتالي فهي تتطلب استخدام أساليب تخطيطية أكثر تطوراً وتعقيداً من تلك الأساليب المبسطة، المعتمدة على الميزانيات والبرامج الخطية، أو إعداد خطة لتلافي مشكلة ما في قطاع ما أو بفرع داخله (١).

وإذا كانت الدول المتقدمة، قد استطاعت تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، بطرق وأساليب عدة من ضمنها تخطيط التنمية، فإن الأمر مختلف جداً بالنسبة للدول الإسلامية، إذ يتعاضد الدور الذي يقع على الدولة في تلك المجتمعات، ويتعاضد معه دور التخطيط للتنمية، فالدول الإسلامية كما سبق القول تعاني من عدد من الخصائص المشتركة فيما بينها، وتطمح في تحقيق أهداف مشتركة عامة أيضاً، ولا يمكن لها أن تتخلص من تلك المشكلات، وبالتالي تحقق تلك الأهداف، إلا من خلال التخطيط الطويل الأجل، فمثلاً عملية نقل المجتمع من حالة التخلف، إلى حالة التقدم، أو تنويع الاقتصاد القومي، أو اكتشاف موارد طبيعية، أو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أو غيرها من الأهداف التي تتوجه التنمية إلى تحقيقها لا يمكن أن تحقق عرضاً، بل لابد لها من عمل مستمر بأخذ صورة تخطيط طويل الأجل، تتخلله ببطبيعة الحال أنواع أخرى من التخطيط متوسط وقصير الأجل (٢).

(١) - محمود الحمصي، المرجع السابق، ص ٢٤.
- منظمة المؤتمر الإسلامي، دور الإحصاء في تخطيط التنمية (أوراق عمل مختارة من الاجتماع الثاني لرؤساء أجهزة الإحصاء الوطنية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية: أنقرة، ص ٤٣ و٤٤.
(٢) - مهدي سليمان عطيه، المرجع السابق، ص ١٨٥.

وبالرغم من تعدد تلك الاهداف وتنوعها، بما يستلزم استخدام تخطيط التنمية الاقتصادية بنماذج وأساليب عدة، إلا أن طبيعة تلك الاهداف تملئ نوعية معينة من التخطيط تحكمها الظروف والواقع الاقتصادي المعاصر، ومرحلة النمو الراهنة.

فمثلا بالنسبة لهدف الانفكاك من إفسار التخلف، يحتاج إلى أعمال التخطيط الهيكلي في صورة خطة طويلة الأجل يكون هو هدفها الاستراتيجي، ويجزء تحقيق ذلك الهدف مرحليا على عدد من الخطط المتوسطة الأجل، وهو الأمر الذي نلاحظه من استقرار الاهداف الاستراتيجية لخطط التنمية الاقتصادية في معظم الدول الإسلامية.

أما هدف إقامة الأبنية الأساسية للاقتصاد، فإنه يتطلب زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وإعمال أساليب عدة من التخطيط. بالتركيز على استكمال خدمات رأس المال الاجتماعي في الزراعة أولا لدعم ذلك القطاع؛ الذي تعتمد معظم الدول الإسلامية عليه، ثم الانطلاق نحو استكماله في القطاعات الأخرى، كما ويمكن الأخذ بشمولية التخطيط لتوفير خدمات رأس المال الاجتماعي في كافة القطاعات، فقد ذكر الماوردي ما يفيد بأن إقامة خدمات رأس المال الاجتماعي على الدولة.

أما هدف تنويع الهيكل الإنتاجي فيتم من خلال التخطيط لكافة القطاعات الاقتصادية، وتجزئة تلك الخطط إلى خطط جزئية؛ تعمل على الاستفادة الكاملة من كل مورد من الموارد الاقتصادية ذات الأهمية النسبية، وفي كافة القطاعات الاقتصادية من زراعة أو صناعة أو خدمات اعتمادا على حث الإسلام المتواصل على التنمية المتوازنة، والاستغلال الأمثل للموارد، بما يتطلبه ذلك من تخطيط القوى العاملة وتوفير التدريب اللازم لها، باعتبارها تعمل على تمويل خطط التنمية الاقتصادية، ومعلوم أن الإنسان هو هدف التنمية وصانعها في المنهج الإسلامي، وعليه يقع العبء الأكبر في تحقيق العمارة بمعناها الواسع، مع اختلاف في طبيعة تنويع الهيكل الإنتاجي بين الدول الإسلامية؛ فالدول النفطية لن يتأتى لها تحقيق هذا الهدف، إلا من خلال التركيز على استغلال مواردها الطبيعية غير النفطية، فضلا عن تصنيع الموارد النفطية. كما أن الحال في دول إسلامية أخرى استخراجية كدول

المغرب العربي - وبعض الدول الإفريقية - يتطلب أن تكون استراتيجية التخطيط لتحقيق التنويع، تخدم تصنيع الثروات المعدنية، وكذلك الحال بالنسبة لبقية الدول الإسلامية الأخرى الزراعية، التي يجب أن تكون استراتيجية التخطيط فيها تخدم هدف التنويع من خلال تنمية الزراعة، وإقامة الصناعات المرتبطة بها.

كما أن تخفيف عبء الدين الخارجي، والاختلال الدائم في ميزان المدفوعات، والميزان التجاري، يتطلب أعمال نوع من التخطيط يعرف بالتخطيط التكاملي بين الدول الإسلامية؛ بأن تتكامل تلك الدول في بناء خططها للقضاء على ما يعرف بالسيف المسلط أو الديون الخارجية، والعجز الدائم في ميزان المدفوعات، وأن يأخذ التخطيط التكاملي بعدين هامتين يبدأ الأولى بالتنسيق بين الخطط الإقليمية كمدخل طبيعي للثاني؛ وهو التنسيق بين كافة الخطط الاقتصادية في الدول الإسلامية. وتعاليم الإسلام التي تحث على التعاون والتكامل لا تقع تحت حصر.

وبما أن الدول الإسلامية تحتاج إلى التخطيط كما سبق وأن بينا فإن عليها أن تتجنب ما يتعارض مع الإسلام، فالتخطيط الإسلامي يجب أن يقوم على العدل والمشاورة، وعدم مصادرة حريات الناس، وتحقيق الكرامة الإنسانية لجميع الأفراد، وعلى الدولة أن تقوم بدور هام في تنسيق الأنشطة الاقتصادية، وإيجاد التمويل اللازم لها من بيت المال (خزينة الدولة)، فتدخل الدولة المتسلط المستغل أمر لا يقبله الإسلام ولا يقره أبداً.

على أننا نرى أن التخطيط الإسلامي، لا يتخذ شكلاً من الأشكال المعروفة للتخطيط دون سواه، فما التخطيط إلا وسيلة وأسلوب عمل لتحقيق هدف معين؛ فالأسلوب في حد ذاته لا غبار عليه إذا لم يقترن بأوضاع تخالف الإسلام، فلا حرج أن يكون التخطيط الإسلامي نابعا من هيئة مركزية تدرس الأوضاع الاقتصادية المختلفة، لتضع الصورة المثلى لتحقيق الأهداف، بشرط عدم اعتماد المركزية على الملكية العامة لوسائل الإنتاج - كما هو حال الدول الاشتراكية -؛ وأن تستطلع آراء

أصحاب المشروعات الاقتصادية وعامة الشعب، وتوفر لهم كافة البيانات والمعلومات، والفرص الاستثمارية المتفقة مع الشريعة، والتي تعكس الحاجة الحقيقية لعامة المجتمع، وفي ذلك يقول تعالى:*(وشاورهم في الأمر... الآية)*^(١) ويقول سبحانه:*(وأمرهم شورى بينهم... الآية)*^(٢)، وهكذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم يخطط لأصحابه بأخذ آرائهم، وسيرته العطرة، وغزواته المباركة خير دليل على ذلك.

وصفوة القول إن الأهداف الاستراتيجية الكبرى، الملقاة على عاتق التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية، ترتبط ارتباطاً كبيراً بالتخطيط وتتطلب إعمال الكثير من نماذجه وفنياته، إذ لا بد من استخدام التخطيط في بعده الشمولي الذي يمس الاقتصاد القومي بالكامل، وعبر الأجل التخطيطية المتعارف عليها طويل الأجل (منظوري) يحدد الغايات والأهداف العامة للاقتصاد القومي، والاتجاهات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، ويضع الحلول العملية لكيفية حل المشكلات، التي تعترض سبيل الاقتصاد القومي عبر فترة ممتدة من الزمن، تتراوح بين ١٥ إلى ٣٠ عاماً، ومتوسط الأجل تتراوح مدته بين ٣ إلى ٧ سنوات، يحتوي على تفصيلات أكبر للطريقة التي يتم بها تحقيق تلك الأهداف إلى تخطيط قصير الأجل أو سنوي يقسم أهداف الخطة المتوسطة، إلى أهداف يتم تنفيذها كل عام^(٣). مالم يطرأ على الخطة الزمنية ظروف طارئة تمنع التقيد بتلك المدة كظروف الحرب والكوارث.

إن أهداف نقل المجتمع من حالة التخلف، إلى حالة التقدم، أو بناء خدمات رأس المال الاجتماعي أو تنويع الهيكل الإنتاجي. وهي عادة أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية يجب أن لا ترتبط بخطة ما (وهي عادة متوسطة الأجل) بل تمتد إلى أكثر من خطة يركز في كل منها على تحقيق جزء هام من ذلك الهدف، مع إزالة التعارض بين الأهداف، وتحقيق التناسق التام بينها، ويستخدم في ذلك الأوزان النسبية لكل هدف، والذي يجب أن تلعب الأولويات الإسلامية دوراً كبيراً في تحديد تلك الأوزان^(٤)، مع مراعاة أن تكون جميع أجزاء ومكونات الخطة الاقتصادية

(١) - سورة آل عمران، من الآية رقم ١٥٩ .

(٢) - سورة الشورى، من الآية رقم ٢٨ .

(٣)(٤) - عبد الفتاح قنديل، المرجع السابق، ص ٢٢٦ وما بعدها، ص ٢٣٩ .

متناسقة ومتطابقة، على مستوى الأهداف والوسائل والسياسات المرسومة، لتحقيق أهدافها، وتجنب أي تعارض قد ينشأ بين الأهداف، أو بين الأهداف والوسائل، لأن ذلك عنصر أساسي في ضمان النجاح عند التنفيذ. ويمكن التأكد من هذا التناسق، باستخدام بعض الطرق والنماذج الفنية، ومنها على سبيل المثال الموازين التخطيطية، وطريقة المدخلات والمخرجات... الخ.

فضلا عن ذلك فإن الخطة في احتوائها لتلك الأهداف، يجب أن تكون محكمة لا تتجاوز إمكانيات وظروف الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق أمثلة معينة، هي أقصى ما يمكن من فوائد، وأدنى مستوى من التكاليف والتضحيات، والاستخدام الأمثل والرشيد لما هو متاح من إمكانيات، ووسائل وعلم ومعرفة خلال فترة الخطة^(١)، لتحقيق الخير والمصلحة لعموم المواطنين، والتيسير عليهم، وهو الهدف من التخطيط الإسلامي، كما سنفصل لاحقاً^(٢).

(١) - مختار بلول، المرجع السابق، ص ٨٥

(٢) - حول النموذج التخطيطي الإسلامي وتفصيله انظر: إضافة لما ذكر الباب الثالث من هذه الرسالة.